العلاقة

بين النّحو والصَّرفِ

الدكتور

حمود ناصر علي نصَّار

أستاذ النّحو والصَّرفِ في كُلّيَّتَي التّربية:

(حجَّة – عبس)

مكتبة لسان العرب


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾
صدق الله العظيم
سورة البقرة (٢٨٦)

الإهداء

- إلى روح والدي طيَّب الله ثراه.
- إلى من تحمَّلوا عناء بعدي، وتحمَّلت ألم فراقهم

والـــدتي	أخـــي (يحيى)	زوجتي

- أفلاذ كبدي وزهرات حياتي (أولادي).

نجوى	رضوان	أمة الرحيم	محمد
أيمن			

- إلى من مدَّ لي يد العون (عبده سحلول) اعترافًا بالجميل.

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

الحمـد لله رب العـالمين، والصـلاة والسـلام على سيدنا محمـد، خـاتم الأنبيـاء والمرسـلين والرحمـة المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ اللُّغةَ لسانُ الفكر، ومرآةُ حضارةِ الأُمَمِ، واللغةُ العربيةُ لها في أفئدةِ أبنائِها وعشَّاقها منزلةٌ ساميةٌ، لأنَّها لغةُ القرآنِ الكريمِ، الذي لا يأتيهِ الباطلَ من بين يديه ولا من خلفه، ومنذُ القرن الأول للهجرةِ كانَ لصفوة العلماء الفعل الرِّيادي في وضعِ أصول الصَّرف والنَّحو صوناً لألسنة الناس من الوقوع في اللحن عند تلاوتهم القرآنَ الكريم.

إنَّ تقويمَ ألسنةِ الناس من اللَّحنِ ليس من مهمَّةِ النحو وحده، أو الصرف وحده، لأنَّهما في الأصل علم واحد هو علم اللغة العربية، والنحو ليس مقصوراً على ضبط أواخر الكلم فقط، والصرف ليس مقصوراً على دراسة أبنية الكلم فقط، بل العلاقة بينهما متينةٌ وقويِّةٌ، كالعلاقة بين مادة البِنَاءِ، والبِنَاءِ نَفْسِه، فالمستوى الصرفي يمثِّل الأساس بالنسبة للمستوى النحوي، فالكلمات وظيفتها تكوين البناء الكبير، لأنَّها تفيد المعنى الصرفي بصيغها، والمعنى المعجمي باشتقاقها، والمعنى العام بتركيبها وسياقها، وهذا هو (النحو) الذي يمثل خلاصة البحث اللغوي عل كل المستويات، وهو محورها الرئيس، الذي تدور حوله كلُّ الجهودِ في العمل اللُّغوي.

ومما يؤكِّد العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي تلك المباحث المشتركة ذات الوظائف الصرفية والنحوية، إذ بها تتبادل الأبنية والصِّيغ ليكون إعمالُها، وأحكامها وكل ما يختص بها مبنياً على شيءٍ معلوم مفهوم، ومن أراد معرفة النحو عليه ان يبدأ بمعرفة الصرف وليس ذلك بمقصورٍ على المصادر والمشتقات بل لابُدَّ أن يشمل كل المباحثِ ذات الوظائف الصرفية والنحوية، ومن هنا انبثقت أهمية هذا الموضوع؛ لذا أردت الكشف عن المباحث المشتركة التي تتجسَّد في العلاقة المشتركة بين الصرف والنحو، وعليه فقد اقتضت منهجية البحث تقسيم الرسالة إلى ستة فصول ينتظمها بابان، يسبقُهما تمهيدٌ، وتتلوهما خاتمة.

ففي التمهيدِ عرضتُ لمعنى الصَّرفِ، والنَّحوِ، ومفهومِ العلاقةِ بين المستويين الصرفي والنحوي عند القدماء والمحدثين مبيِّناً أهمِّية المباحث المشتركة في تجسيد هذه العلاقة.

أمَّا الباب الأول، فقد جعلته بعنوان (مباحث الأفعال المشتركة بين الصرف والنحو)، وقسَّمتُه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول جعلته بعنوان: (أبنية الفعل بين التعدي واللزوم) وبدأته بتعريف الفعل في اللغة والاصطلاح، وأهمية بنية الفعل في التركيب النحوي، ثم بسطتُ القول في الفعل اللازم بين البنية الصرفية والأثر النحوي، وعرضت فيه لحدِّ اللازم، وعلاماته وطرائق معرفتِه، وضوابطه ووسائل تحويل اللازم إلى متعدٍّ، مبيِّناً أثر هذه الوسائل في تغيير البنية الصرفية للفعل، وأثرها في التركيب النحوي، ثم تتبَّعْتُ الأبنية التي تأتي على وفقها الأفعال اللازمة، وما تعتريها من تغييرات في الحركات، أو زيادة في الأوزان، وأثر ذلك في التركيب النحوي.

ثم بسطت القول في الأفعال المتعدِّية بين البنية الصرفية والأثر النحوي، فذكرت حدَّ المتعدَّي، وعلاماته، وفصَّلتُ القول في أقسامه، ثم ذكرت وسائل تحويل المتعدي إلى لازم مبيناً أثر هذه الوسائل في خلق أبنية ذات دلالات مختلفة، وتتبعت الأبنية التي تأتي على وفقها الأفعال المتعدِّية موضحاً هذه الأبنية وما يعتريها من تغييرٍ في الحركات، أو زيادة في البنية وتأثيرها في التركيب النحوي؛ لأنَّه ليس للنحو من المعاني إلاَّ ما يُقدِّمه له الصرف، وأنهيت القول في هذا الفصل بالأبنية المشتركة التي تأتي على وفقها أفعال متعديَّة، وأخرى لازمةً.

والفصل الثاني جعلته بعنوان (المبني للمجهول بين البنية الصرفية والأثر النحوي)، وعرضت فيه لحَدِّ المبني للمجهول، وخلافات النُّحاة في أصالة صيغته الصرفية، ثم بسطت القول في أثر هذه الصيغة في التركيب النحوي مبيناً الطريقة التي يصاغ بها المبني للمجهول في التراكيب المتعدَّية، وأثر هذه الصيغة وما يعتريها من تغييرات، والطريقة التي يصاغ بها في التراكيب اللازمة، موضحاً أثر ذلك في السياق التركيبي. وما ينوب عن الفاعل معتمداً التراكيب النحوية الصحيحة التي تعَلّل ذلك.

والفصل الثالث جعلته بعنوان (اللواحق وأثرها في بنية الفعل وتركيبه النحوي) لأنَّ هذه اللواحق وحدات صرفية توظف لتجسيد العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي، إذ لا معنى لها خارج وظيفتها الصرفية والنحوية، لذا عرضت في هذا الفصل للَّواحق الضميرية المتحركة، والساكنة وما تحدثه من أثر في البنية الصرفية للفعل، وسياقه النحوي، وفصَّلت القول في تأثيرها في المستويين الصرفي والنحوي، ثم أوضحت اللواحق الحرفية ذات التأثير الصرفي والنحوي كـ(تاء التأنيث الساكنة، ونوني التوكيد الخفيفة والثقيلة).

أمَّا الباب الثاني فجعلته بعنوان (مباحث الأسماء المشتركة بين الصرف والنحو).

وقسَّمته إلى ثلاثة فصول:

فالفصل الأول جعلته بعنوان (المصدر بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية) وأوضحت فيه حقيقة المصدر واسم المصدر، ثم بسطت القول في الوظائف الصرفية والنحوية للمصدر، إذ بها تتجسَّد العلاقة بين الصرف والنحو، مُوَضِّحاً التغييرات التي تعتري أبنية المصادر وشروط إعمالها. في السياق النحوي.

والفصل الثاني جعلته بعنوان (الأسماء المشتقة بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية) وضمَّنته: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل مفصِّلاً القول في حدود هذه المشتقات، ووظائفها الصرفية والنحوية، وما يعتري أبنيتها الصرفية من تغيير، أو زيادة، أو حذف، أو إبدال، وأثر ذلك كله في التركيب النحوي، وعلاقة هذه المشتقات بالقرائن التي تحقِّقُ إعمالها كالأفعال.

والفصل الثالث: جعلته بعنوان: (لواحقُ الأسماء وأثرها في البنية الصرفية والتركيب النحوي) وتحدَّثت فيه عن أثر هذه اللواحق في تجسيد علاقة الربط بين المستويين الصرفي والنحوي وضمَّنته إلحاق الألف في الاسم المقصور، والألف والهمزة في الاسم الممدود والتاء في الاسم المؤنث والألف والتاء في جمع المؤنث السالم والألف والنون في المثنى وفي غير المثنى، والواو والنون في جمع المذكر السالم، والياء في الاسم المنقوص، وفي الاسم المنسوب، وقد بسطت القول فيها جميعها مبيِّناً تأثيرها الصرفي وما تحدثه من تغييرات صرفية في أبنية الأسماء، وتأثيرها النحوي، الذي يتجلَّى من خلال السياق النحوي.

أمَّا الخاتمة فقد اشتملت على أهم المحاور والأفكار والنتائج التي انتهى اليها البحث. وقد سلكت في بحث أبواب هذه الرسالة، وفصولها ومباحثها مسلكاً، كنت أبدأ فيه بالمستوى الصرفي مبيِّناً الأبنية الصرفية وما تعتريها من تغييرات، ثم المستوى النحوي موضحاً مدى تأثير البنية الصرفية، أو اللاحقة الصرفية في السياق التركيبي النحوي، إذ كنت أبحث أقوال النحاة والصرفيين في كل مسألة مبيِّناً أوجه اختلافهم، ومناقشاً ما أصفه وأحلِّلهُ، مبدياً الرأي فيه، ومرجِّحاً بعض الآراء، معتمداً الحجة والدليل من القرآن الكريم، والشواهد الشعرية التي تضمّنتها الأصول اللغوية، وقد خرَّجت الآيات القرآنية على المصحف الشريف، والشواهد الشعرية على كتب النحويين، أو على المجموعات الشعرية وخزانة الأدب، وبعض دواوين الشعر التي استطعت الحصول عليها.

أمّا روافد البحث فقد كانت متعدِّدة ومتنوعة وموزعة بين كتب النحو، والصرف قديمها وحديثها، وكتب علوم القرآن وتفسيره، والمعجمات اللغوية، أو بعض الدراسات اللسانية الحديثة، فقد أفدت من هذه المصادر كلِّها بما تقتضيه مادة البحث، غير منجرٍّ وراء بعض المحدثين الذين يعشقون النظريات ويحاولون تطويع لغة القرآن لهذه النظريات، وإنَّما أفدت منها وبما يتناسب مع طبيعة البحث ويحفظ للُّغة العربية أصالتها، وقد اعتمدت منهجاً في التعامل مع هذه المصادر في هوامش البحث وحواشيه، فإذا كان الكتاب مطبوعاً، ذكرت اسم الكتاب والاسم المختصر لمؤلِّفه في بعض الكتب نظراً لتشابه مسمَّيات الكتب، فاعتمدت ذلك خوفاً من الوقوع في اللبس، مرجئًا بيانا الكتاب إلى قائمة المظان، وإذا كان الأخذ من رسالةٍ جامعيةٍ، أو بحث منشورٍ في مجلَّة فكنت أذكر البيانات كاملة أول مرة، وإذا تكرر الأخذ ذكرت العنوان ومؤلفه بما يوضح للقارئ أنَّ هذا العنوان موجود في قائمة المظان.

وإذا كان لأحدٍ فضلٌ- بعد الله سبحانه وتعالى- على هذه الرسالة، حتى صارت إلى الحال التي هي عليها، فهو لأستاذتي الفاضلة الكريمة الدكتورة نهاد فليح حسن، التي كان لإشرافها على الرسالة، ولتوجيهاتها السديدة، ومتابعتها إيَّاي خطوةً بخطوةٍ، فضلٌ كبير ما كان لي غنى عنه، وما كان للرسالة أن تُنْجزَ لولاها، فجزاها الله عني خير الجزاء، على الرغم من ضيق الوقت واتسَّاع موضوع الرسالة.

إنَّ هذا العمل هو حصيلة جهدٍ يعلمه الله، ولا يمكن بحالٍ أن يكون مبرَّأً من النقص والعيب فلازلت في بداية الطريق، والإنسان يخطئ ويصيب، فإن أصبتُ فتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، فهذا هو جهد المقلِّ، وهذه هي حدود الاستطاعة، وما توفيقي إلاَّ بالله، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

حمود ناصر علي نصار

التمهيد

التمهيد

العلاقة بين مباحث علمي الصَّرف والنحو

١- الصَّرف في اللغة: ردُّ الشيء، من حالٍ إلى حال، أو هو التغيير والتقليب من حالٍ إلى حال وهو مصدر (صَرَفَ) من صروف الزمان، وتصاريفه، أي تقلُّباته، ويقال: تصرَّفت بصاحبي الأحوال أي تغيَّرت حياته من غِنًى إلى فقرٍ، ومن عملٍ إلى بطالةٍ، ومن سعادةٍ إلى شقاء... أو العكس[١]، وقد وردت كلمة (صَرْف) و (تصريف) في القرآن الكريم على صورة المصدر، نحو، قوله تعالى ﴿**فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلا نَصْرًا**﴾.[٢] وقوله تعالى ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾.[٣]

وجاءت على صورة الفعل الماضي نحو، قوله تعالى ﴿**ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ**﴾.[٤] وعلى صورة الماضي المضعَّف العين، نحو قوله تعالى ﴿**وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ**﴾،[٥] وعلى صورة المضارع، نحو قوله تعالى ﴿**انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ**﴾.[٦]

أمَّا في الاصطلاح، فله معنيان: أحدهما: عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثله مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلاَّ بها، كتحويل المصدر إلى اسْمَي الفاعل، والمفعول، واسم التفضيل، واسْمَي المكان والزمان، والجمع، والتصغير، والآلة.

والثاني علمي: وهو علمٌ تُعْرَفُ به أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[٧]. وقد اتفق أغلب علماء اللغة العربية على أنَّ الصَّرف يُعْنَى بتغيير بنية الكلمة، فأخذوا يمزجون بين المعنى

---

[١] ينظر: أساس البلاغة ٢٥٣ (صرف)، ولسان العرب ١١/ ٩٠-٩١ (صرف).

[٢] سورة الفرقان/ ١٩.

[٣] سورة البقرة/ ١٦٤.

[٤] سورة التوبة/ ١٢٧.

[٥] سورة الكهف/ ٥٤.

[٦] سورة الأنعام/ ٤٦.

[٧] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرَّضي ١/ ١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه ٢٣.

اللغوي، والاصطلاحي[1]، إلاَّ أنَّ بعضهم كان أكثر دقة؛ إذ استطاع أنْ يُحدِّد موضوع علم الصَّرف في ثلاثة أمور:

١- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء المعنى الذي يقتضيه المقام، كالتصغير، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والتكسير..

٢- تغيير الكلمة لا لمعنًى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر، كالزيادة، والحذف، والقلب، والنقل، والإدغام، والإمالة..

٣- العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة، وإعلال[2]، ويُقْصَدُ ببنية الكلمة الصيغة التي توجد الكلمة عليها في حالة كونها مفردة، فإذا رُكِّبَتْ مع جاراتها أصبح البحث فيها خاصًا بالنحو، وهذا التركيب هو ما يُسمّى بالسياق، وهو وسيلة نحوية ولكنَّهُ يدخل في تحديد المعنى الصَّرفي المراد عند الحاجة[3].

٢-النحو في اللغة:- مصدر (نحا الشيء، ينحوه وينحاه نحوًا أي قصده قصدًا، قال ابن منظور: (والنَّحو القصد، والطريق، يكون ظرفًا، ويكون اسمًا، نحاه ينحوه نحوًا وانتحاه)[4].

أمَّا في الاصطلاح: فإنَّ تعريفات النحاة تختلف باختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم، إذ نجد أنَّ بعض النحاة ينظر إلى النحو على أنَّه علمٌ يبحث فيه أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً[5]، وهذا التعريف يعدَّ قاصرًا؛ لأنَّه لابد أنْ يتجاوز أواخر الكلم إلى تأليف الجملة ودلالتها على المعنى المراد، وهذا ما نجده عند ابن السَّراج إذ يقول: (النحو إنَّما أريد به أنْ ينحو المتكلِّم إذا تعلَّمَه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة)[6].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٤٢، والأصول في النحو ٣/ ٢٣١، المنصف ١/٣.

[2] ينظر: شرح الأشموني ٤/٤٠، والصَّرف الوافي ٢٢-٢٣.

[3] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ١٧٩، والتطريز اللغوي ٣٠.

[4] لسان العرب ٢٠/ ١٨١ (نحا).

[5] ينظر: الإيضاح في علل النحو ٩١، وحاشية الصبان ١/ ١٥.

[6] الأصول في النحو ١/ ٣٥.

ونجد المعنى أكثر وضوحًا عند ابن جني، إذ يقول في تعريفه للنحو (هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وان لم يكن منهم)[1].

إنّ كلام ابن جني يوحي بأنَّ النحو ليس الإعراب فقط، بل هو البحث في هيآت الكلمة المفردة، ودلالاتها على التصغير، والتثنية، والجمع، والبحث في الهيآت المركبة للجملة وشبه الجملة وما تعلَّق به من ناحية التقديم والتأخير والحذف والإضمار، والإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، ودلالة كل ذلك على المعاني التي كان يقصدها العرب بكلامهم[2].

ومصطلح (النحو) يُطلقُ عند علماء اللغة العربية القدامى على دراسة مستويات اللغة من جوانبها المختلفة، الصوتية، والصَّرفية، والنحوية، إذ لم يفصلوا بين الصَّرف والنحو فصلًا قاطعًا، فكتاب سيبويه الذي وصفه أبو الطيب اللغوي بأنّه قرآن النحو، كما وصف سيبويه بأنه أعلم الناس بالنحو بعد الخليل[3]، يضمُّ في طيَّاته جميع مستويات اللغة إذ بدأ كتابه بقضية الإعراب، وانتقل منها إلى عدد من القضايا الخاصة ببناء الجملة، ثم تناول الأبواب الخاصة بالأبنية الصَّرفية، والصوتية وكلُّ ذلك يدخل عنده في مجالٍ واحدٍ هو مجالُ النحو[4].

ومما يجدر ملاحظته أنَّ سيبويه لم ينص في كتابه على تعريفٍ محدَّدٍ للنحو، أو للصرف، وربَّما ذلك لم يكن عن قصدٍ منهُ، وإنّما هي طبيعة التأليف التي كان اهتمامها منصبًا على استقراء أساليب العربية، وأبنية مفرداتها، إلاَّ أنّ في كتابه إشاراتٍ واضحةً إلى لفظة التصريف إذ يقول:

(هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات، والأفعال غير المعتلَّة والمعتلَّة، وما قيس من المعتلِّ الذي لا يتكلَّمون به، ولم يجيء في كلامهم إلاَّ نظيرهم من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[5].

---

[1] الخصائص ١/ ٣٥.

[2] ينظر: مفتاح العلوم ٣٧، والبحث النحوي عند الأصوليين ٢٩.

[3] ينظر: مراتب النحويين ٦٥.

[4] ينظر: علم اللغة العربية، لمحمود فهمي حجازي ٦٠.

[5] كتاب سيبويه ٤/ ٢٤٢.

والمتتبع لكتاب سيبويه، ولمؤلّفات من ساروا على مذهبه، يدرك تمامًا أنَّ التصريف جزءٌ من النحو، وأنّ مسائله وقضاياه كانت تُدْرَسُ مختلطةً بالنحو، وهي قضية جديرة بالاهتمام؛ لأنَّ الصلة اللغوية بين مسائل الصَّرف، والنحو، وعدم الفصل بينهما هو ما اتجهت اليه الدراسات اللغوية الحديثة، لأنَّ الصَّرف يمثّل الأساس بالنسبة للدراسات النحوية، فلو كتب لهذا المنهج الذي التزمه سيبويه في كتابه أنْ يُتَّبع لكانت الدراسة في هذا الميدان ذات ثراء لغوي يضاف إلى ما ابتكرته العقلية العربية مما يزخر به تراثنا اللغوي الخالد[1].

واستمرت نظرة العلماء لهذه الصّلة بين الصَّرف والنحو، وعندما أَلَّفَ (المازني) كتابه (التصريف) لم يكن البحث في بناء الكلمة إلاَّ جزءًا من النحو بالمعنى الشَّامل، ويبدو أنَّ كتاب التصريف للمازني يُعدُّ أَوَّلَ كتاب وصل إلينا في الأبنية الصَّرفية، وإن كان قد ذكر السيوطي أنَّ أبا مسلم معاذ بن مسلم الهرَّاء (ت ١٨٧هـ) أول من وضع علم التصريف[2]، إلا أنَّه لم يصل إلى أيدينا، ويُعدُّ (أبن جني) أول من وضع اتجاهاتٍ واضحةً في التصريف، وتحديد مدلوله حيث ذكر أنَّ جميع أهل العربية محتاجون إليه أتم حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربية وبه بعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به[3].

ويبدو أنَّ ما قدَّمه ابن جني يُعدُّ أساسًا لفهم المنهج العربي في الدرس الصَّرفي والنحوي، إذ إنّه يؤكّد ما ذهب إليه سيبويه ومن ساروا على منهجه من عدَّ الصَّرف والنحو علمًا واحدًا، كما أنّه يورد في مؤلفاته كلامًا يمكن أنْ نفهم منه إدراكًا واضحًا للعلاقة بين الصَّرف والنحو، حيث قال: (فالتصريفُ إنّما هو لمعرفة أنْفُسِ الكلم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: "قام بكرٌ" و"رأيت بكرًا"، ومررت ببكرٍ" فإنَّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أنْ يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقّلة إلاَّ أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِئَ قبله بمعرفة النحو، ثمَّ جيء به بعد

[1] ينظر: في تصريف الاسماء، لعبد الرحمن شاهين ١٣.

[2] ينظر: الاقتراح ١٣٠.

[3] ينظر: المنصف ١/ ٢.

ليكون الارتياض في النحو موطِّئًا للدخول فيه ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرُّف الحال)[١] ويكون الأمر أكثر وضوحًا، عند تعريفه للنحو، كما ذكرت سابقًا، هذا التعريف الذي شمل الصَّرف والنحو معًا، إذ وضع أمامنا مجموعة من الحقائق، أهمها:

١- إنَّ الدرس الصرفي يُعدُّ تقديمًا لكلام العرب كما هو، وهذا ما نفهمه من قوله: (انتحاء سمت كلام العرب)[٢]. ومن طريقته في تفسير كثير من الظواهر النحوية.

٢- إنّه لا يُقْصَرُ النحو على الإعراب، كما أنه جمع الصَّرف والنحو في علم واحد وذلك أوضح من ذكره لبعض القضايا الصَّرفية، كالجمع، والتكسير، والنسب، وغيره.

٣- إنَّه كان مدركًا أنَّ النحو مجاله الجملة، وأنَّ الكلام إنَّما وُضِعَ لفائدة، والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة، وإنّما تُجْنَى من الجمل ومدارج القول[٣].

وهذه الحقائق أنفسها نجدها في تعريف الثمانيني للتَّصريف، إذ يقول: (معنى قولنا التَّصريف: هو أنْ تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرَّف فيها بزيادة حرفٍ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التغيير فذلك هو التصرُّف فيها، والتصريف لها، نحو قولك: "ضَرَبَ"، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت "يَضْرِبُ"، أو اسم الفاعل قلت: "ضاربٌ"، أو اسم المفعول قلت: "مضروبٌ" أو المصدر قلت: "ضربًا" أو فعل ما لم يسمَّ فاعله قلت: "ضُرِبَ" وأنَّ أردت أنّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: "ضَارَبَ"، وإن أردت أنّه استدعى الضرب، قلت: "اسْتَضْرَبَ"، وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو في كلام العرب، فمعنى التصريف: هو ما أريناك من التلعُّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها)[٤].

إنَّ العلاقة التي أدركها ابن جني بين الصَّرف والنحو ذات أثر بالغ في فهم وظيفة تلك الدراسات وتطوُّرها، إلاَّ أنّنا نجده تارةً يوسِّع هذه العلاقة، وأخرى يعمل على تضييقها، وهذا ما

---

[١] المنصف ١/٤.

[٢] الخصائص ١/ ٣٥.

[٣] ينظر: فقه اللغة، لعبده الراجحي: ١٥٠-١٥١.

[٤] شرح التصريف ٢١١-٢١٢

حدث فعلاً بعد عصر ابن جني، وخصوصًا منذ القرن الرابع، إذ أصبحت المصطلحات أكثر تحديدًا، إذ وُصِفَ هذا العصر بأنّه (عصر سلطان القواعد وغلبتها)[1].

وبعد ذلك أصبح الصَّرف علمًا بأصول تُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، والنحو يُعْنَى بِضَبط أواخر الكلم، وتكاد تَتَّفِق معظم التعريفات على حصر مفهوم الصَّرف في التغيير الذي يأتي لغرضٍ معنوي أو لفظي، مع المحافظة على بقاء العلمين- الصَّرف والنحو- في مؤلف واحد عند أغلبهم، كما حَرَصَ بعضهم على إظهار الترابط الذي يجمع بين فروع اللغة العربية، وبخاصة بين الصَّرف والنحو[2].

ومهما يكن الأمر فالعلاقة بين الصَّرف والنحو هي كالعلاقة بين مادة البِناء والبَناء نفسه على حد تعبير كمال بشر، لأنّ النحو يمثِّلُ خلاصة البحث اللغوي على كل المستويات وهو محورها الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي[3].

فالكلمات وظيفتها تكوين البناء الكبير، وهي تفيد المعنى الصَّرفي بصيغتها، والمعنى المعجمي باشتقاقها والمعنى العام بتركيبها وسياقها، أي إنَّها وحدات تخدم التركيب أو السياق العام، أو بمعنى آخر وسائل لخدمة النظم، ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني كان يقصد بتوخي معاني النحو- عندما تحدَّث عن فكرة النظم- تلك المستويات، إذ يقول: (وما ينبغي أنْ يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنّه لا يتصور أنْ يتعلَّقَ الفكر بمعاني الكَلِم إفرادًا ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقوم في وهمٍ، ولا يصحُّ في عقلٍ أنْ يتفكَّر متفكرٌ في معنى فعلٍ من غير أنْ يريد إعماله في اسمٍ، ولا أنْ يتفكَّر في معنى اسم من غير أنْ يريد إعمال فعل فيه)[4].

ولست بصدد استعراضٍ لنشأة الصَّرف والنحو، فهذه المسألة قد أغناها كثيرٌ من الباحثين[5]، ولكن ما يهمنا هنا ما يقوّي العلاقة بين الصَّرف والنحو، فالمظانُّ اللغوية تدلُّنا على أنَّ هناك مباحث مشتركة بين الصَّرف والنحو، إذ نجد لهذه المباحث تأثيرًا صرفيًا وآخر، نحويًا كما نجد بعض النحاة

---

(1) ينظر: في تصريف الأسماء ٢٣.

(2) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ٣٠-٣١، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١-٧.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، لكمال بشر ٢٩.

(4) دلائل الإعجاز ٣٦٩.

(5) ينظر: المدارس النحوية، لخديجة الحديثي ٥١- ٥٢، والمدخل إلى علم النحو والصَّرف، لعبد العزيز عتيق ١٣١-١٣٢.

يعمل على تقديم الجانب النحوي، ثم يأتي بالجانب الصَّرفي، كما فعل (ابن مالك) في (ألفيته) في كثير من المباحث المشتركة، كـ "تقديم إعمال المصدر، والمشتقات" على الأبنية الصَّرفية لها[١] والتركيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصبًا على شيء معلوم مفهوم ولا يُعْقَل سرد الأحكام الخاصة بشيء من دون أنْ يكون معلومًا من قبل، والأمر ليس حصرًا على المصادر والمشتقات، وإنّما ينبغي أنْ يُطبَّق في جميع المباحث المشتركة التي تتصل ببنية الكلمة، ممَّا يترتَّب عليها حدوث معانٍ جديدة لها، فعلى من أراد معرفة النحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أنْ يكون أصلًا لمعرفة حالة المتنقّلة، على حد تعبير القدامى[٢]، فالنحو لا يتَّخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدمّه له الصَّرف، لذا من الصعب الفصل بين الصَّرف والنحو، كما أنّ جميع ما يسمَّى بالمعاني النحوية عبارة عن وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسّياق، والمباني المتعدّدة في السياق هي مفاهيم صرفية لا نحوية، وبهذا تُدْرَكُ الصّلة بين البنية الصَّرفية والمعنى النحوي[٣].

إنَّ المباحث المشتركة بين الصَّرف والنحو تؤكّد العلاقة بينهما، كما تؤكّد أهميةَ البنية الصَّرفية وأثرها في التركيب النحوي، فالكلمة كما هو معروف مجموعة من الأصوات الموضوعة في قالبٍ أو في شكلٍ صرفي هو مبناها، وما تدلُّ عليه من أفكارٍ أو أحداثٍ أو كائناتٍ، أو تصوُّراتٍ، أو صفاتٍ، هو معناها[٤].

وإذا نظرنا في الأبنية الصَّرفية من جهة ما تؤدّيه من معنى أو تقوم به من وظيفة، لوجدنا أنّ منها ما يتعلَّق بصيغ الأفعال، ومنها ما يتعلَّق بصيغ الأسماء والصفات، وبين هذا وذاك ما يتَّصل بالأسماء والأفعال من سوابق، أو دواخل، أو لواحق، بما يحقق علاقة الربط بين المستويين الصَّرفي والنحوي.

---

[١] ينظر: النحو الوافي ٣/ ١٥٣.

[٢] المنصف ١/ ٤-٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٠-٣١.

[٣] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨-١٧٩.

[٤] ينظر: مبادئ اللسانيات ١١٧.

فالفعل كلمة تدل على حدث وزمن[1]، فالحدث متأتٍّ من اشتراك الفعل مع المصدر الذي هو اسم الحدث في مادةٍ واحدة، أمَّا الزمن فإنَّه ناتجٌ من شكل الصيغ الخاصة بالأفعال، والمقصود بالزمن هنا الزمن الصَّرفي الذي تقدِّمُه الصيغة خارج السياق، نحو صيغة (فَعَلَ) الدالة على الماضي، وصيغة (يَفْعَلُ) الدالة على الحال أو الاستقبال، أمَّا الزمن النحوي فوظيفة السياق الذي قد يغيِّر من الزمن الصَّرفي بحسب العلاقات النحوية[2]، والفعل قد يكون متعدِّيًا أو لازمًا، ويأتي على وفق أبنية صرفية معيَّنة، وقد يتحوَّل اللازم إلى متعدٍّ على وفق أحكام وضوابط صرفية ونحوية كما تدخل على الفعل بعض الزوائد فتحدث أثرها صرفيًا ونحويًا، كالهمزة، والتَّضعيف وألف المفاعلة، وغيرها من الزوائد ذات الأثر الصَّرفي والنحوي، إذ بها تتحوَّل الصيغة الصَّرفية من الثلاثي المجرَّد (فَعَلَ) إلى صيغ أخرى، نحو (أَفْعَلَ) و (فعَّل) و (فَاعَل) و (اسْتَفعَل) وغيرها من الصيغ المتولِّدة نتيجة لهذه الزوائد المؤثِّرة أيضًا في السياق النحوي، إذ بها يتحول الفعل من اللزوم إلى التعدِّي كما أنَّها تجعل ما يتعدَّى إلى مفعول يتعدَّى إلى مفعولين وما يتعدَّى إلى مفعولين يتعدَّى إلى ثلاثة، وكذا ما يعتري بنية الفعل الصَّرفية من تغييرات أو حذفٍ أو إبدال ينعكس على السياق النحوي؛ لأنَّه ليس للنحو من المباني إلاَّ ما يقدِّمه له الصَّرف، ومن هنا ندرك مدى العلاقة بين المستوى الصَّرفي، والمستوى النحوي.

ولم يكن الأمر قاصرًا على أبنية الأفعال وما تعتريها من تغييرات، وإنَّما قد تلحق الأفعال بعض اللواحق الضميرية أو الحرفية، التي تعمل على توثيق العلاقة بين المستويين الصَّرفي والنحوي، لأنَّ كل تغيير حاصل في بنية الكلمة يعدُّ جانبًا صرفيًا، وهذا التغيير يحدث أثره في حركة البناء أو الإعراب وهذا جانب نحوي، فهذه اللواحق سواءً أكانت ضميرية أم حرفية، تعدُّ عناصر لغوية غير معجمية، إذ لا معنى لها خارج وظيفتها الصَّرفية والنحوية المتمثِّلة في إحداث عملية الربط بين المستويين الصَّرفي والنحوي[3].

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣.

[2] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٢٩.

[3] ينظر: مبادئ اللسانيات ١٥٣.

ومما يؤكِّد العلاقة بين المستويين الصَّرفي والنحوي وجود مباحث مشتركة في الأسماء فالمصدر، والمشتقات خير دليل على وجود هذه العلاقة المتجسّدة بالوظيفة الصَّرفية والنحوية لهذه الأسماء، وقد تلحق الأسماء بعض اللواحق التي تحقِّقُ علاقة الربط بين المستويين الصَّرفي والنحوي، ومنها الألف في الاسم المقصور، والألف والهمزة في الممدود، وتاء التأنيث المربوطة التي تُعدُّ علامة فاصلة بين المذكر والمؤنث[1] وكذا الألف والنون التي تلحق الأسماء فقد تأتي للتثنية، أو لغير التثنية، والياء والنون في المثنى وجمع المذكّر السالم، والواو والنون في جمع المذكر السالم، والياء التي تلحق الاسم قد تجعله منقوصًا أو منسوبًا، كلَّ هذه اللواحق ذاتُ تأثيرٍ صرفيٍّ في بنية الاسم ودلالته الصَّرفية، وتأثيرٍ في تركيبه النحوي، وبها تتحقق العلاقة بين الصَّرف والنحو

ومن هنا انبثقت أهمية هذه الدراسة المتمثلة في الكشف عن المباحث المشتركة بين علمي الصَّرف والنحو مما ألفيناه في كتب القدامى والمحدثين من تسميةٍ وتخصيص لمباحث كلا العلمين، ومن أجل حصر هذا الموضوع المتشعِّب، وجدت أنَّ الكشف عن هذه العلاقة تتجسَّد في هذه المباحث.

---

[1] ينظر: المذكر والمؤنث، للأنباري ١/١٥٩.

الباب الأول

مباحث الأفعال المشتركة

بين الصرف والنحو

- الفصل الأول: أبنية الفعل بين التعدي واللزوم.
- الفصل الثاني: المبني للمجهول بين البنية الصرفية والأثر النحوي.
- الفصل الثالث: اللواحق وأثرها في بنية الفعل وتركيبه

الفصل الأول
أبنية الفعل بين التعدي واللزوم

١-الفعل اللازم بين البنية الصرفية والأثر النحوي

٢- الفعل المتعدي بين البنية الصرفية والأثر النحوي

٣- الأبنية المشتركة بين التعدي واللزوم

الفعل في اللُّغة: كنايةٌ عن كلِّ عملٍ متعدٍّ، وغير متعدٍّ[1].

وفي الاصطلاح. ما دلَّ عل معنى في نفسه مقترنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة[2]،والأفعال أبنيةٌ صرفيةٌ تدلُّ على تقييد الحدث الذي أُشتُقَّتْ منه بزمنٍ معيَّنٍ، وقد قسَّمها علماءُ العربية من حيث العملُ إلى أفعالٍ لازمةٍ، وأخرى متعدِّية، ومبحث التعدي واللزوم صرفيٌّ نحوي، فالبينة الصرفية للفعل لها علاقتها بالتركيب النحوي؛ لأنّ الصرف يدرس العلاقات الجدولية، من حيث عنايتُهُ بأصول أبنية الأفعال، وتغيير حركاتها، وبالزوائد وأماكن زيادتها، وأثر ذلك كله في التركيب النحوي الذي يدرس العلاقات السياقية، فليس للنحو من المباني إلاَّ ما يقدِّمه له الصرف، فالفاعل يحتاج إلى فعل يعمل فيه الرفع ولا يتجاوزه، والمفعول به يحتاج إلى فعل يتجاوز الفاعل إلى المفعول به.

إنَّ تحديد البنية الصرفية للفعل يُعدُّ أمرًا ضروريًا في طريق شرحها؛ لأنَّه لا يمكن الربط بين الفعل ومعناه إلاَّ إذا عُرِفتْ بنيته الصرفية، ومن ثَمَّ يُحَدَّدُ، المعنى الوظيفي للفعل، فإذا وردت بنية الفعل منفردةً فقد تَحتَمِلُ عدَّة معانٍ، أمَّا إذا وُضِعَتْ في سياقٍ معيَّنٍ، فإنّها تفيد معنىً واحدًا معيَّنًا[3].

لذا فالبينة الصرفية للفعل ذات علاقةٍ بالتركيب النحوي، فتغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازمًا أو متعديًا، وتعدي الفعل ولزومه له أثره في قياس مصادر الأفعال وفي الاشتقاق والمشتقات، والزيادة في البنية الصرفية للفعل تحدث أثرها في خلق بنية صرفية جديدة، وفي المعنى والوظيفة أيضًا، فقد تجعل الفعل اللازم يتعدى إلى مفعول به واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، كما قد تجعل المتعدي لازمًا، وقد يشترك المتعدي واللازم في بنيةٍ واحدةٍ.

أولاً: الفعل اللازم بين البنية الصرفية والأثر النحوي

أ- **حدُّ اللازم**: تحتل ظاهرة التعدِّي واللُّزوم حيِّزًا مهمًا في حقل الدراسات الصرفية والنحوية، فإذا كانت الأفعال تعبِّر عن تلبُّس الفاعل بصفة من الصِّفات، أو عن إجرائه بعض الأحداث الذاتية التي تتَّضح بالتركيب، فهذه هي الأفعال اللازمة.

---

[1] ينظر: لسان العرب ١٤/ ٤٣ (فعل). والتعريفات ٩٦.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣.

[3] ينظر: المنهج الصوتي للبينة العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ٦٣، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ١٧-١٨-١٩ ودروس في علم الصرف ٨٥.

والفعل اللازم عند علماء العربية هو الذي لايتعدَّى أثرُه فاعله، أو هو الذي لا يتجاوز أثرُه الفاعل إلى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه[١] قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول... فأماَّ الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعلُه فقولك: "ذَهَبَ زيدٌ" و "جَلَسَ عمرو")[٢]، ويرى ابن يعيش أنَّ الفعل اللازم لا يتجاوز الفاعل إلى محل غيره[٣]، أمَّا ابن هشام فيقول: (اللازم ما لا يطلب مفعولًا به البتَّةَ)[٤] ويرى بعض النحاة أنَّ الفعل اللازم هو الذي لا يتعدَّى إلاَّ بقرينه[٥]، أي بوسيلة من وسائل التعدية، ويسمَّى قاصرًا، وغير واقعٍ، وغير مجاوز، وغير متعدٍّ[٦] ولازم، وذلك للزومه فاعله؛ لأن الفعل إنَّما جاء لسببين هما: رفع الفاعل، والدلالة عليه[٧].

ب– علامات اللازم، وطرائق معرفته:

ذكر علماء العربية أنَّ للفعل اللازم علاماته وطرقه التي يعُرف بها وهي:

١ – **معنى الفعل**: قال ابن الناظم: (من اللازم ما يُستَدلُّ على لزومه بمعناه)[٨]، ويُحكم على لزوم الفعل البتَّةَ إذا دلَّ على معنى من المعاني الآتية:

أ–أنْ يدل على سجيَّة، أي طبيعة، قال الأشموني: (والمراد بأفعال السجايا ما دلَّ على معنى قائم بالفعل لازم له)[٩]، نحو "حَسُن، وشَجُعَ، وقَبُحَ، وطَالَ وجَبُنَ ولَؤُمَ"[١٠].

ب–أنْ يدلَّ على لون، نحو "أدُمَ، وحَمُرَ، وابْيَضَّ، وادهامَّ"، أو حلية، أيْ صفة من الصفات التي يُمتَدَحُ بها، حسية كانت أو معنوية، نحو "دَعُجَ، وبَلُجَ، وَكَحُلَ، وبجُل"، أو عيب، نحو "عَوِر، وحَوِل، وعَمِش"، أو على نظافة، نحو "طهُر، ونظُف"، أو على دنس، نحو "نجُسَ، وقذُر".

---

[١] ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٧٧، وشرح الحدود النحوية٨٠.

[٢] كتاب سيبويه١/ ٣٣.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٧/ ٦٢.

[٤] شرح شذور الذهب ٣٦٦.

[٥] ينظر: الفصول في العربية ٢٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥.

[٦] ينظر: شرح الأشموني١/٤٣٩، وحاشية الصبان ٢/ ٨٧.

[٧] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٨٥.

[٨] شرح ألفية ابن مالك ١٠٠.

[٩] شرح الأشموني ١/٤٣٩.

[١٠] ينظر: مغنى اللبيب ٢/ ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١٥٥.

ت–أنْ يدل على مطاوعة فعل متعدٍّ إلى واحد، نحو "كسرتُ الزجاجَ فانكسر".

ث–أنْ يدلَّ على عَرَضٍ، أيْ على وصفٍ غير لازم، نحو "كَسُلَ، ونَشُطَ، وحَزُنَ"[1].

٢– **بنيةُ الفعلِ (صيغته)**: ذكر الصرفيون أنَّ ممَّا يَدُلُّ على لزوم الفعل (صيغته)، وأشهر الصيغ الدالة على لزوم الفعل، ما يأتي:

أ–صيغة (فَعُلَ) بضم العين، نحو "ظَرُفَ وشَرُفَ".

ب–صيغة (فَعَلَ) بفتح العين، أو (فَعِلَ) بكسر العين، ووصفهما على (فَعِيل)، نحو "ذلَّ"، و "قَوِيَ".

ت–صيغة (انْفَعَلَ)، نحو "انْكَسَرَ، وانْشَعَبَ، وانْطَلَقَ". ث– صيغة (افْعَلَّ)، نحو "اغْبَرَّ، وازْوَرَّ".

ج–صيغة (افْعَالَّ) نحو "اقْطَارَّ، وادْهَامَّ". ح– صيغة (افْعَلَلَّ)، نحو "اشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ".

خ–صيغة (افْوَعَلَّ)، نحو "اكْوَهَدَّ". د– صيغة (افْعَنْلَلَ)، نحو "احْرَنْجَمَ".

ذ–صيغة (افْعَنْلَى)، نحو "احْرَنْبَى". ر– صيغة (تَفَعْلَلَ)، نحو "تَدَحْرَجَ".

ز–صيغة (اسْتَفْعَلَ) عند دلالتها على التحوُّل، نحو "اسْتَحْجَرَ الطينُ"[2].

س–تضمينُ الفعل معنى فعل لازم، نحو: الفعل: (يُخَالِفُ) في قوله تعالى ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾.[3] فالفعل "يُخالِفُ"، ضمِّن معنى الفعل "يَخْرُجُ"، فصار لازمًا[4].

ج– ضوابط الفعل اللازم:

وإذا كان علماء العربية قد وضعوا لهذه الأفعال علاماتٍ، وحصروا ما ورد منها من صيغ في كلام العرب، وميّزوها من غيرها، فإنَّهم قد وضعوا لها ضوابط معينة أيضًا نذكرها على النحو الآتي:

١– ألاَّ يتصلَ بالفعل هاء ضمير غير المصدر، وغير الظرف، فلا يُقَالُ: "زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو"، وإنّما يُقَالُ: "الخروجُ خَرَجَهُ عَمْرُو".

---

[1] ينظر: مغني اللبيب، ٢/ ١٦٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٥

[2] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ١٠٠–١٠١، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٨–١٥٩، والأشباه والنظائر، ٣/ ١٥٤– ١٥٥

[3] سورة النور/ ٦٣.

[4] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٥٩.

٢- ألا يُبْنَى مِنَ الفعل اللازم اسم مفعول تام، أي غير مقترنٍ بظرفٍ، أو حرف جرٍّ، فلا يُقَالُ في الفعل "خَرَجَ"، "مَخْرُوجٌ"، وإنّما يُقَالُ: "مَخْرُوجٌ به"[١]، قالَ ابن عصفور: (فالذي لا يتعدَّى هو الذي لا يُبْنَى منه اسمٌ مفعولٍ، ولا يصحُّ السؤال عنه بأيِّ شَيءٍ وقعَ)[٢].

وذكر بعض النحاة أنَّ الضابط الصحيح هو حكمُ اللغة بمفرداتها وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب، فلابد من الرّجوع إلى المصادر اللغوية الوثيقة والأمينة[٣]، كي نُدْرك مدى صلاحية هذين الضابطين[٤].

د- وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍّ:

إذا كان علماء اللغة العربية قد حدُّوا الفعلَ اللازمَ باقتصاره على الفاعل، فإنَّهم قد ذكروا بعض الوسائل التي بها قد يصير اللازم متعدِّيًا إلى مفعول به واحد، أو في حكم المتعدَّى إليه[٥]، فزيادة حرفٍ أو أكثر في الفعل قد يكون سببًا في تغيير عمله[٦] فهذه احدى الوسائل التي بها يتحوَّل اللازم إلى متعدٍّ، وعلى الرغم توحَّد الوسائل في العمل، إلاَّ أنّها تختلف في المعنى، فلكلِّ وسيلةٍ معناها الخاص بها، الذي لا تؤديه وسيلة أخرى[٧].

١- **همزة التعدية**: وتُسمَّى همزة النقل[٨] أي الهمزة التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولاً وأطلق عليها ابن هشام همزة (أفْعَل)[٩]، فبزيادة الهمزة في أوّل الفعل الثلاثي المجرَّد، تحدث تغييرًا في بنيته الصرفية، نحو الفعل "ذَهَبَ"، فبزيادة الهمزة يتحوَّل إلى أبنية الثلاثي المزيد بحرف، نحــــــو

[١] ينظر: شرح الأشموني ٤٣٨/١، وضياء السالك ٢/ ٩٢، والنحو الوافي١٥٢/٢-١٥٣، وفي تصريف الافعال ١٧١.

[٢] شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٥.

[٣] أي لابد من الرجوع إلى المعجمات ك(لسان العرب، والقاموس المحيط والمحكم....).

[٤] ينظر: النحو الوافي، ٢/ ١٥٣، الهامش.

[٥] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٤٨، والنحو الوافي، ٢/ ١٥٨.

[٦] ينظر: في علم الصرف، لأمين السيد ٥١.

[٧] ينظر: النحو الوافي ٢/ ١٥٨.

[٨] ينظر: كشف المشكل ٣٨٦/٢، وضياء السالك ١٠٤/٢.

[٩] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦٠.

"أذْهَبَ"، كما يُحْدِثُ تغييرٌ في عمله، فبعد أن كان الفعل لازمًا، يصير متعدِّيًا، قال سيبويه:
(فأَكْثَرُ ما يكون على "فَعَلَ"، إذا أردت أنَّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على "أفْعَلْتُ")[1].

فالفعل "ذَهَبَ"، مثلًا في قوله تعالى ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾.[2] فعلٌ لازمٌ، نجده نفسه قد عُدِّي إلى المفعول به بزيادة الهمزة في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ**﴾.[3] هذه الزيادة قد أحدثت تغييرًا في البنية الصرفية للفعل، إذ تَحَّول من بنية (فَعَلَ) إلى (أفْعَلَ) أمّا من حيث العمل فقد أصبح يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، ومن حيث المعنى نقل معنى الفعل إلى مفعوله.

وقد تُزَادُ الهمزةُ على الفعل الثلاثي، فتحدث تغييرًا في بنيته الصرفية، وفي معناه، لكنها لا تؤثِّر في عمله، نحو الفعل "سَرَى"، و "أسْرَى"، يقُال: "سَرَيْتُ بالقَدَمِ"، و"أَسْرَيتُ بهم"[4]، ومنه قوله تعالى ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ**﴾.[5] وقول امرئ القيس:

سَرَيتُ بِهِمْ حَتّى تكِلَّ مَطيُّهُمْ ... وحَتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسانِ[6]

وقد تزاد الهمزة على الفعل التعدي وتجعله يتعدى إلى مفعولين، أو ثلاثة، وقد يكون لها اثر عكسي فتجعل المتعدي لازمًا نحو "اقشعَ الغيمُ وقشعتْهُ الريحُ"[7].

٢– تضعيف عين الفعل:

من الزيادات المؤثرة تضعيف عين الفعل اللازم، هذا التضعيف يحدث تغييرًا في البنية الصرفية للفعل، إذ به يتحوَّل الفعل الثلاثي المجرَّد، إلى مزيد بالتضعيف، نحو "فَرِحَ"، يتحوَّل إلى "فَرَّحَ"، ويحدث تغييرًا في عمله، ومعناه، إذ يتحوَّل الفعل من اللزوم إلى التعدي قال ابن القطاع: (فإذا أَرَدْتَ أن تُعدِّي ما لا يتعدى

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٥٥.
(٢) سورة البقرة/ ١٧ .
(٣) سورة فاطر/ ٣٤.
(٤) ينظر: فعلت وأفعلت، للسجستاني ١٠٠.
(٥) سورة الاسراء/ ١.
(٦) ديوان امرئ القيس ٩٣، وفعلت وأفعلت، للسجستاني ١٠١، والمخصص ١٢١/١٤.
(٧) ينظر: في علم الصرف ٥٣.

عديته... بتشديد عين الفعل)[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**﴾.[2] فالفعل "يُسَيِّرُ"، مضعّف العين، هذا التضعيف له أثره في البنية، والإعمال، والمعنى، ويتضح ذلك في الآتي:

- تحويل البينة الصرفية للفعل "يَسِيرُ"، من الثلاثي المجرَّد، إلى الثلاثي المزيد "يُسَيِّرُ"، أي تحويل بنية (فَعَلَ) إلى (فَعَّلَ).
- تحويل عمل الفعل "يَسِيْرُ"، من الاكتفاء برفع الفاعل إلى نصب المفعول به، أي من اللزوم إلى التعدي، نحو "يُسَيِّرُكُمْ"، فالكاف ضمير في محل نصب مفعول به.
- تضعيف عين الفعل يدُلُّ على التكثير والمبالغة.

وذهب بعض النحاة إلى أن التضعيف في الفعل "يُسَيِّرُ" للمبالغة لا للتعدية، فالفعل "سار"، عندهم متعدٍّ في الأصل، نحو "سِرْتُ الرّجلَ وسِيْرَ بِهِ"[3]، ومنه قول الشاعر:

فَلا تَجْزَعَنْ مِنْ سِيْرَةٍ أنتَ سِرْتَها   فَأَوَّلُ راضٍ سِيْرَةً مَنْ يَسِيْرُها[4]

ومن النحاة من يرى أنَّ الفعل "سَارَ"، يتعدى ولا يتعدى[5] قال ابن سيدة: (سارت الدابة سيراً وسرتها)[6] في حين ذهب ابن هشام الى أن الفعل "سَارَ"، لازم إذ قال: (وفيه نظر لأنّ "سرتَهُ" قليل، و"سيَّرَتَهُ" كثير، بل قيل: إنه لا يجوز "سِرتُهُ"، وأنّهُ ورد في البيت على إسقاط الباء توسعًا)[7] أي أنَّ الفعل "سيَّر"، يتعدى إلى المفعول بالتضعيف.

وللتضعيف أثرُهُ في تعدية المتعدي، إذ يجعل المتعدي إلى مفعول به واحد، يتعدى إلى مفعولين، نحو "علَّمتُهُ النحوَ"، ولا يتعدى إلى ثلاثة[8]، وقيل: يجوز عند تضعيف "عَلِمَ"، المتعدية إلى مفعولين أن تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[9].

---

(1) الأفعال، لابن القطاع ١/ ١٧.

(2) سورة يونس/ ٢٢.

(3) ينظر: الخصائص٢/ ٢١٣-٢١٤، والمخصص ١٥/ ١٥٤، وارتشاف الضرب ٣/٥٤.

(4) البيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢١٢، ومغني اللبيب ٢/١٦١، وروح المعاني، للألوسي ١١/ ٩٦.

(5) روح المعاني ١١/٩٦.

(6) المخصص ١٥/٥٤.

(7) مغني اللبيب ٢/ ١٦١.

(8) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٤٣.

(9) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦٢.

٣– ألف المفاعلة:–

ومن وسائل تعدية اللازم زيادة الألف في الفعل الثلاثي، بين الفاء والعين، وتسمى ألف المفاعلة[١]، قال سيبويه: (إعلمْ أنَّكَ إذا قلتَ: فاعلته فقد كان من غيرك اليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته)[٢].

إنَّ هذه الزيادة تحدث تحولاً في البينة الصرفية للفعل، اذ يتحوَّل الفعل من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (فاعَلَ)، نحو "جَلَسَ"، يتحوَّل إلى "جَالَسَ"، ويحدث تحولاً في العمل، إذ يتحوَّل من اللازم إلى المتعدي، نحو "جالستُ العلماءَ"، فالفعل "جَلَسَ"، لازم لا يتعدى عمله الفاعل، وبزيادة ألف المفاعلة امتدَّ عمله إلى المفعول به، كما تؤدي هذه الزيادة إلى تحوَّل في المعنى، إذ تجعل الفعل يفيد التشاركَ بين اثنين فأكثر أي أنْ يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابِلُهُ الآخر بمثله، فَتُنْسَبُ الفاعلية للبادئ، والمفعولية للمقابل[٣].

وقد تجعل الفعل يفيد التكثير، وفي هذه الحالة يكون بمعنى (فعَّلَ) مضعف العين، نحو: "ضاعفتُ الشيءَ"[٤]، وربما لا يكون فيها معنى زائدٌ على الاصل فتظلُّ كما هي لازمة، نحو: "سَافَرَ"، و"هَاجَرَ"، أو متعدِّية، نحو "سَامَحَ اللهُ التائبَ"[٥].

٤– زيادة الهمزة والسين والتاء:

يزاد الفعل الثلاثي المجَّرد اللازم بالهمزة والسين والتاء في أوَّله، هذه الزيادة تحدث تغييرًا في البنية الصرفية للفعل، وفي المعنى، والعمل، ومنه الفعل "اسْتَخْرَجَ"، في قوله تعالى: ﴿**فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ**﴾.[٦] فالفعل "خَرَجَ"، زيد بثلاثة أحرف، هذه الزيادة أدَّت إلى أمور متعدِّدة:

أ–تغيير البنية الصرفية للفعل، إذْ يتحوَّل الفعل من الثلاثي المجرد إلى مزيد بثلاثة أحرف.

ب–التغيير في المعنى، إذ تحوَّل المعنى من الإخبار إلى الدلالة على طلب الفعل.

---

[١] ينظر: في علم الصرف ٥٥.

[٢] كتاب سيبويه ٤/ ٦٨.

[٣] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٧–٩٨.

[٤] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٩.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٨، وفي علم الصرف، ٥٥.

[٦] سورة يوسف/ ٧٦.

ت-التغيير في العمل، إذْ تحوَّل من اللازم إلى المتعدي، وقد اشترط النحاة في ذلك دلالة الفعل على الطلب أو على النسبة إلى شيء[1]، قال سيبويه: (وتقول: استعطيتُ أي طلبت العطية واسْتَعْتَبْتُهُ أي طلبتَ العتبى)[2]، وبهذه الزيادة قد يُنقَلُ ذو المفعول الواحد إلى مفعولين نحو "اسْتَكْتَبْتُه الكتابَ"[3]، ونحو قول الشاعر:

استغفِرُ اللهَ ذَنبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ ربَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[4]

وقد اختلف النحاة في تعدية الفعل "اسْتَغفَرَ"، إلى مفعولين، فمنهم من يرى أنَّ تعديتَهُ إلى المفعول الثاني يكون بإسقاط حرف الجر، والتقدير: "استغفرُ اللهَ من ذنبي"[5]، ومنهم من يرى أنّهُ يُحْمَلُ على تضمين معنى "اسْتَتبْتُ"[6]، وربَّما لا يتأثَّر الفعل بهذه الزيادة من حيث العملُ، إذا لم يدل على الطلب، أو النسبة إلى الشيء، نحو: "اسْتَحْجَرَ الطينُ"، ففي الفعل "اسْتَحْجَرَ"، تحوُّلَ في البنية الصرفية، لكنه لم يتأثَّر بالزيادة من حيث العمل لكونهِ دالًا على الصيرورة[7] ومن هنا يتضح أنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية يرتبط بالمعنى الذي تؤديه الصيغة في السياق إذا كان للصيغة أكثر من دلالة صرفية.

٥- **صوغ الفعل على (فَعَلتُ) بقتح العين، و(أفْعُلُ)** بضم العين بقصد المغالبة[8].

قال الظفيري: (وباب المغالبة يبنى كثيرًا- وان لم يكن قياسيًا- على فعلته، أفعُله، بالضم، فان لم يكن من باب فَعَلَ- يفعُل نقلته إليه)[9] ومنه "كرَمْتُ عليًا أكرُمُه"، فتحويل حركة عين الفعل من اللازم المضموم العين إلى المفتوح العين، له اثره في البنية الصرفية للفعل، وفي دلالته، وفي عمله، فالفعل "كَرُمَ"،

---

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٠، ومغني اللبيب ٢/ ١٦١، والنحو الوافي ٢/ ١٦٦.

[2] كتاب سيبويه ٤/ ٧٠.

[3] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦١.

[4] البيت من شواهد كتاب سيبويه ١/ ٣٧ والخصائص ٣/ ٢٤٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٢.

[5] ينظر: تأويل المشكل ١/ ٤٠٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٢.

[6] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦١.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧١، والمنصف ١/ ٧٧.

[8] أي تغليب أحد الأمرين على الآخر في معنى الصدارة.

[9] المناهل الصافية في شرح معاني الشافية-لطف الله بن محمد الغياث الظفيري- تح حسين احمد عبد العزيز-رسالة ماجستير ١/ ٢١٠.

لازم على وزن (فَعُلَ) يدلُّ على صفة ملازمة لصاحبها[1] وتحويل حركة عينه إلى الفتح "كَرَمَ"، يحدث له تحولًا في بنيته الصرفية، إذ ينتقل من باب (فَعُلَ) إلى باب (فَعَلَ) أما في دلالته فقد أصبح دالًا على المغالبة، وفي وظيفته أيضًا، إذ أصبح متعديًا إلى المفعول بعدَ أن كان لازمًا[2].

٦– التضمين:–

التضمين عند علماء العربية يعني: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه[3]، حتى يؤدّي الفعل مؤدّى فعل آخر[4]، والفعل اللازم قد يحدث له تغييرٌ في عمله عند تضمنه معنى فعل آخر متعدٍّ، نحو قوله تعالى ﴿**وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾،[5] فالفعل "عَزَمَ"، في الأصل لازم لا يتعدَّى إلى المفعول به إلاَّ بحرف الجر، لكنه في هذه الآية تضمّنَ معنى فعل آخر وهو "نَوَى"، المتعدي، لذا تغيَّر عملُه فصار متعدِّيًا إلى مفعول به مباشرة[6]، وينفرد التضمين عن غيره من الوسائل النحوية المألوفة في التعدية بأنّه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فقد يجعل الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو الفعل "يألو" الذي تعدَّى إلى مفعولين، في قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً**﴾.[7] وذكر النحاة أنَّ الأفعال "أخبرَ، وخبَّرَ، وحدَّثَ، ونبَّأ"، تتعَّدى إلى ثلاثة مفاعيل لماَّ ضُمِّنَت معنى "أعْلَمَ"، و "أرَى"[8].

٧– إدخال حرف الجر:

ذكر النحاة أن الفعل اللازم يتحوَّل إلى متعدٍّ بإدخال حرف الجر المناسب للمعنى على الاسم الذي يُعدُّ في الحكم مفعولا به معنويًا للفعل اللازم[9]، نحو الفعل "ذَهَبَ"، في قوله تعالى ﴿**ثُمَّ ذَهَبَ**

---

(1) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ١٥٤.

(2) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦١، ودروس التصريف ٢٠٢، وضياء السالك ٢/ ١٠٤.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٨.

(4) ينظر: النحو الوافي ٢/ ١٦٩– ١٧٠.

(5) سورة البقرة/ ٢٣٥.

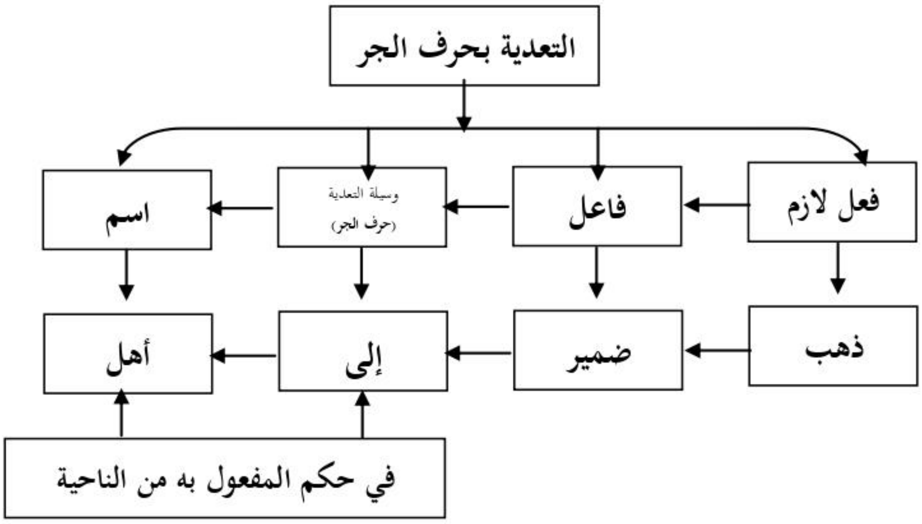
(6) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٤١، ودروس التصريف ٢٠٢.

(7) سورة آل عمران/ ١٨.

(8) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، ٤/ ١٤١، ومغني اللبيب، ٢/ ١٦٢.

(9) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي٣١،و أسرار النحو ٢٣٩، والنحو الوافي، ٢/ ١٥٩، وفي تصريف الافعال ١٨٥.

﴿إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾،[١] فكلمة "أهل"، في حكم المفعول به من الناحية المعنوية؛ لكنها ليست مفعولاً به حقيقياً.



إنَّه لا خلاف بين النحاة في كون الفعل اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر[٢]، ولا يجوز نصب شيء، من توابعه ما دام حرف الجر موجودًا، وذكر بعض النحاة أنَّهُ قد يعطف على موضع الجار والمجرور بالنصب، نحو قوله تعالى: **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾**.[٣] أي بنصب "أرْجُلَكُمْ"[٤]، وهي قراءة "نافع"، و"الكسائي"، و"حفص"، وذهب بعضهم إلى أنَّ النصب لم يكن عطفًا على رؤوسكم، وإنّما عطفًا على الوجوه والأيدي[٥].

وقد يُحْذَفُ حرف الجر، وينصب الاسم المجرور، فقد وردت من ذلك أمثلة قليلة مسموعة، حذف فيها حرف الجر، ونُصِبَ الاسم المجرور، نحو: (تَمُرُّونَ الديارَ) و(ذَهَبْتُ الشامَ) و

---

[١] سورة القيامة/ ٣٣.
[٢] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٨٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٨، وشرح شذور الذهب ٣٦٧، وشرح الأشموني ١/٤٤٠.
[٣] سورة المائدة/ ٦.
[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٩.
[٥] ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، لمحمد الحبش٢٤٣.

(دَخَلْتُ البيتَ)[1]، فهذه الأسماء كما يذكر النحاة نُصِبَتْ بنزع الخافض، وتسمى الأفعال العاملة فيها، الأفعال المتعدية بالحذف والإيصال[2]، والحذف يكون على ثلاثة أقسام:

١- **سماعي جائزٌ في الكلام**، نحو "نصَحْتهُ"، و "شَكَرْتُهُ"[3]، والأكثر ذكر حرف الجر، نحو قوله تعالى: **﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾**.[4]

٢- سماعي خاص بالشعر، كقول الشاعر:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعَمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السّوسُ[5]

فالأصل فيه "آليتُ على حبِّ العراقِ"، فحذف حرف الجر، ونُصِب ما كان مجرورًا، وهذا من ضرورات الشعر[6].

٣- قياسيٌ في (أنَّ، وأنْ، وكي) أي يكون الحذف قياسيًا حينما يكون المجرور مصدرًا مؤولًا- وذلك لطول الأحرف المصدرية بالصلة، ولأنَّ دخول الحرف الظاهر على موصول حرفي غير مستساغ[7].

وقد اختلف النحاة في محل المصدر المؤول بعد الحذف، فمنهم من يرى النصب، ومنهم من يرى الجر، ومنهم من جوَّز الأمرين، قال الرضي: (ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الاَّ مع (أنَّ) و (أنْ) وذلك فيهما أيضًا، بشرط تعيُّن الجار، فيُحْكَمُ على موضعها بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي)[8]، وذكر ابن هشام أن ما نقله جماعة من النحاة، أن الخليل يرى أنَّ الموضع جرٌّ، وسيبويه يرى أنّه نصب فذلك سَهوٌ، فسيبويه جَوز أن يكون المحلُّ جـرًا، بعدما حكى قول الخليل: ولو قال انسانٌ به جر لكان قولاً قويًا[9]، ومما حُذِفَ فيه حرف الجر قوله تعالى: **﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا**

---

[1] ينظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٨، والانتصار ٤٧، وعلل النحو، لابن الوراك ٤٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ١٦٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٢٠.

[2] ينظر: النحو الوافي ٢/ ١٦١، الهامش.

[3] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٨٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٨، وضياء السالك ٢/ ٩٥

[4] سورة الاعراف/ ٧٩.

[5] البيت من شواهد كتاب سيبويه ١/ ٣٨، والانتصار ٤٨.

[6] ينظر: شرح الفية ابن مالك، لابن الناظم ١٠١، وشرح الاشموني ٤٤١/١، وضياء السالك، ٢/ ٩٤.

[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، ٤/ ١٤٠، وضياء السالك، ٢/ ٩٦.

[8] شرح كافية ابن الحاجب ١٣٩/٤.

[9] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ١٦٣.

هُوَ﴾،[1] وقوله تعالى: ﴿**أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾،[2] وقوله تعالى: ﴿**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾.[3] أي (بأنّه) و (مِنْ أنْ جاءكم) و (لكي لا) إذا قُدِّرَتْ (كي) مصدرية[4] ويشترَطُ في ذلك أمن اللبس[5]، قال الأشموني: (فإن خيف أمن اللبس امتنع الحذف، كما في "رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ، أو عَن أنْ تَفْعَلَ" لإشكال المراد بعد الحذف)[6]، لذلك قال ابن مالك:

وعدِّ لازمًا بِحرفِ جَرِّ وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ

نقلًا وفي أنَّ، وأنْ يَطَّرِدُ مع أمنِ لَبسٍ كعجِبتُ أنْ يدوا[7]

وقد يُحذَف حرف الجر، ويبقى الاسم المجرور مجرورًا شذوذًا[8] وحكم عليه بالشُّذوذ لضعف حرف الجر عن العمل مضمرًا[9] ومنه قول الشاعر:

إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قَبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[10]

وتقديره أشارت إلى كليبٍ.

إنَّ التعدية بحرف الجر سواءً من حيث كونُهُ مثبتًا، أو محذوفًا لا تقتصر على اللازم فقط، وإنّما قد يكون الفعل متعديًا إلى مفعول به واحد، فيتعدَّى بحرف الجر إلى مفعولين، وقد يكون الفعل متعدّيًا إلى مفعولين فيتعدى بحرف الجر إلى ثلاثة مفاعيل.

هـ– أبنية الأفعال اللازمة وأثرها في التركيب النحوي:–

١ – **فَعُلَ– يَفعُلُ**: بضم العين في الماضي والمضارع، ولا تأتي الأفعال على وفق هذه البنية إلّا لازمة[1]، قال سيبويه: (ولما لا يتعدّاك ضربٌ رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك، وذلك: (فَعُلَ، يفعُلُ)، نحـــو

(١) سورة آل عمران/ ١٨.

(٢) سورة الاعراف/ ٦٣.

(٣) سورة الحشر/٧.

(٤) ينظر: ضياء السالك ٢/ ٩٧.

(٥) ينظر: شرح الفية ابن مالك ١٠١.

(٦) شرح الاشموني ١/٤٤٠.

(٧) ينظر: شرح الفية ابن مالك ١٠١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٩.

(٨) ينظر: شرح الاشموني ٢/ ١٣٢.

(٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٩.

(١٠) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، ، وشرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ١٤٠، وتخليص الشواهد ٥٠٤.

"كَرُم"، "يَكرُمُ"، وليس في الكلام فَعُلتُه متعديًا)[2] وذكر الصرفيون شرطين، للفعل الذي يأتي على وفق هذه البنية:

١- ألاَّ يكون الفعل أجوفَ يائيًا، ولا ناقصًا يائيًا؛ لأنَّ مضارعة بالضم لا غير.

٢- الاَّ يكون مضارعه مضعفًا، وإنْ ورد شيءٌ من ذلك فهو قليل لا يقاسُ عليه، وذلك لثقل الضمة والتضعيف[3]، إنَّ لِضَمَّةِ عين الفعل أثَرَهَا، من حيث المعنى، والعمل، فأغلب الافعال التي تأتي على وفق هذه البنية، تدل على الأوصاف الخلقية، ومعاني الغرائز والطبائع، والسجايا، وهي الصفات الملازمة لأصحابها، ولا يمكن أنْ يكون لهم في اكتسابها أثرٌ، نحو "كَبُرَ، وصَغُرَ، وغلُظ، وحَسُن"، و "شجُعَ، وكرُم، ورفُهَ"[4]، أمَّا من حيث العمل فقد ذكر الصرفيون أنّ أفعال هذه البنية لا تأتي إلاَّ لازمة، أي أنّ الفعل يعمل في عنصر لغوي واحد، وهو الفاعل، وشذ من ذلك "رَحُبَتْكَ الدارُ" فالفعل "رَحُبَ"، مضموم العين، إلاَّ أنّه تعدَّى إلى المفعول به، وقد علَّل النحاة سبب تعديته، فمنهم من يرى أنَّ الأصل فيه "رَحُبَتْ بكَ الدارُ"، فحذفت الباء اختصارًا لكثرة الاستعمال، ومنهم يرى أنْ العلة ترجع إلى تضمُّن الفعل "رَحُب"، لمعنى "وسع"[5].

ومن الأفعال اللازمة الفعل "ثَقُلَ"، في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾،[6] فهو مضموم العين، وبنيته الصرفية "فَعُلَ"، هذه الضمة جعلته ضعيف التصرُّف، لا تتعدى وظيفته رفع الفاعل، كما لا تتغيرَّ حركة العين في المضارع؛ لأنَّ الفعل يدل على الاتصاف، ولا يدُّل على قيام الفاعل بالفعل[7].

إن العلاقة بين بنية (فَعُلَ) والتركيب النحوي، تتضح من خلال الآتي:

---

(١) ينظر: في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني٣٢، ونتائج الفكر ، للسهيلي ٣٢١.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ٣٨.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٦- ٧٧.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٧٤-٧٥، وعمدة الصرف، لكمال ابراهيم ١٨،ودروس التصريف، ٦٥-٦٦ واوزان الفعل ومعانيها، ٢٩- ٣١.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٧٥-٧٦.

(٦) سورة الاعراف/ ٨.

(٧) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث، للطيب البكوش: ٩٥.

١– العلاقة بين الفعل "ثَقُلَ"، والفاعل "موازين"، هي علاقة إسناد.
٢– الفعل "ثَقُل"، مبني للمعلوم ورتبته التقديم، والاسم "موازين"، مرفوع ورتبته التأخير.
٣– إنّ حركة ضم عين الفعل "ثقُل"، جعلته يدلُّ على الاتصاف، لذا رفع فاعلًا فقط.
٤– كل هذا يدلُّ على أنّ الاسم "موازين"، هو الفاعل، وعلامته الرفع وصفته الثقل[١].

٢– **فَعَلَ– يَفْعُلُ:** صيغة صرفية تأتي بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع[٢]، وذكر الصرفيون أنّ أفعال هذه البنية منها ما هو لازم، وما هو متعدٍّ، قال المبرد: (فالأفعال منها ما يكون على ... فَعَلَ، يفعُلُ، فيكون للمتعدّي وغيره... أمّا غير المتعدّي فنحو "قَعَدَ يقعُدُ، ونَظَرَ يَنظُرُ.. وعطَسَ يعطُسُ")[٣].

وتعد بنية (فَعَلَ) بفتح العين أخف أبنية الأفعال، لذا فقد دلت على معانٍ لا تُضْبَطُ كثرةً وسعة[٤]، وللأفعال اللازمة التي وردت على وفق هذه البنية دلالاتها، كأن تدل على الهدوء والسكون، نحو "سَكَتَ، يَسكُتُ"، أو على الجوع والعطش، نحو "سَغَبَ، ويَسغُبُ"، و "جاعَ، يَجُوعُ"، أو على الاقتراب والابتعاد، نحو "دَنا، يَدنُو"، و "نَفَرَ، يَنفُر"، أو على الحركة والاضطراب، نحو: "جَالَ، يَجُولُ"، و "حَامَ، يَحومُ"، أو على الرفعة والسمو، نحو "سَمَا، يَسمُو"، و "طالَ، يَطُولُ"، وقد تأتي منها أفعال لدلالاتٍ أخرى[٥]، وعلى الأغلب فأفعال هذه البنية وردت لمعانٍ واسعةٍ وكثيرةٍ، لم يستطع الصرفيون تحديدها، وإنْ ذكروا بعضًا منها، وذلك لخفتها.

وإذا كان لأفعال هذه البنية من حيث كونها لازمةً دلالاتها، فإنَّ لها وظيفتها أيضًا، فهي تعمل في عنصر لغوي واحد؛ لأنَّها حديث عن الفاعل وحده[٦] ومنه الفعل "سَجدَ"، في قوله تعالى ﴿**فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ أَبَى**﴾.[٧] والفعل "يَسْجُدُ"، في قوله تعالى: ﴿**وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ**﴾.[٨] فعين الفعل مفتوحة في الماضي ومضمومة في المضارع، أي على وفق بنية (فَعَلَ–يفعُل) والعلاقة بين الفعل والفاعل علاقة

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١.
[٢] ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٥٢، وأوزان الفعل ومعانيها ٢٥، والصرف، لحاتم الضامن ٤٧.
[٣] المقتضب ٢/ ١١٠.
[٤] ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي ١/ ٤١.
[٥] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٠٧.
[٦] ينظر: الفعل في القرآن الكريم– تعديته ولزومه– ٢٩.
[٧] سورة البقرة/ ٣٤.
[٨] سورة الرحمن/ ٦.

إسناد، قال عبد القاهر الجرجاني (واعلم أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل)[1]، وهي علاقة مطلقة، فالصفة الأساسية للأفعال اللازمة دلالتها المطلقة، لأنَّها تعبير عن حركة الفاعل، وسلوكه الذاتي[2].

٣- **فَعَلَ– يَفْعِلُ**: بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع[3]، إذ ذهب الصرفيون إلى أنَّ الأفعال على وفق هذه البنية قد تأتي لازمة، و يطَّرد اللزوم في المضعَّف، نحو "عَفَّ، يعِفُّ"، و "خفَّ، يَخِفُّ"[4]، قال ابن هشام: (ويلزمه الكسر واوي الفاء، أو يائي غيرها.. أو مُضعّفًا قاصرًا)[5] والقاصر هو الذي لا يتعدَّى إلى المفعول به، أي أنَّه يعمل في عنصر لغوي واحد، وهو الفاعل، كما أنَّ لِأفعال هذه البنية عند ورودها لازمةً دلالاتٍ كثيرةً لا يمكن حصرها، فمنها ما يدل على الهدوء والسكون، نحو "جَلَسَ، يَجْلِسَ"، أو الكِبرَ والشيخوخة، نحو "شَاخَ، يَشِيْخُ"، و "شَابَ، يَشِيْبُ"، أو السَّير والعدو، نحو "مَشَى، يَمْشِي"، و "جَرَى، يَجْرِي"، أو المجيء والذهاب، نحو "رَجَعَ، ويَرْجِعُ"، و "جَاءَ، يَجِيءُ"، أو الصوت، نحو "صَاحَ، يَصِيْحُ"، أو الصفة القبيحة، نحو "ذلَّ، يَذِلَّ"، و "خَابَ، يَخِيْبُ"، أو على الاضطراب والحركة نحو "وَثَبَ، يَثِبُ"، وغيرها من المعاني التي يطول ذكرها[6].

إنَّ الفعل اللازم الذي يأتي على وفق هذه البنية يُعَدُّ حدثًا صادرًا عن الفاعل، ويعمل فيه الرفع، قال سيبويه (كما يرتفعُ الفاعل لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره وفرَّغته له)[7] والفعل عاملٌ لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[8]،ومنه قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ**﴾[9] .وقوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا وَلا**

[1] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٢٧.

[2] ينظر: الفعل في القرآن الكريم– تعديته ولزومه ١٤٢.

[3] ينظر: في التصريف ٣١، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/ ١٧٥، والمرجع في علم الصرف، لسميح أبي مغلي ٥٦.

[4] ينظر: أدب الكاتب ٣١٢، والصرف الوافي ٢١٣.

[5] نزهة الطرف في علم الصرف ١٠٠.

[6] ينظر: مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال، ٢٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٤٠٧– ٤٠٨.

[7] كتاب سيبويه ١/ ٣٣.

[8] ينظر: شرح شذور الذهب ١٨٧.

[9] سورة البقرة/ ١٩٦.

يَرْجِعُونَ﴾[1] فالفعل "رَجَع، يَرجِع" بنيته الصرفية (فَعَلَ– يَفعِلُ) وعلاقة الفعل بالفاعل علاقة إسناد، كما أنَّ عمل الفعل مقصورٌ على رفع الفاعل، فلا يتعداه إلى غيره.

٤ -**فَعَلَ– يَفْعَلَ**:– ذكر الصرفيون أنَّ الأفعال اللازمة تأتي على وفق هذه البنية، أي بفتح العين في الماضي والمضارع، بشرط أنْ تكون عينها أو لامها من حروف الحلق[2] قال سيبويه: (هذا باب ما يكون "يَفْعَلُ"، من "فَعَلَ"، فيه مفتوحًا، وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لامًا أو عينًا)[3]، والعلّة في فتح المضارع مع حروف الحلق لكونها حروف مستعلية، يكون فيها من الحركات ما ليس بمستعلٍ استثقالًا للجمع بين الصعود، والهبوط في حرفٍ واحد[4].

وحين تأتي أفعال هذه البنية لازمة، فإنَّها تدل على معانٍ كثيرةٍ لا يمكن حصرها، كأن تدل على الذهاب والمضي، نحو "ذَهَبَ، يَذْهَبُ"، و "رَحَلَ، يَرْحَلُ"، أو الهدوء، نحو: "نَعَسَ، يَنْعَسُ"، و "هَدَأَ، يَهْدَأَ"، أو الفرح، نحو "مَرَحَ، يَمْرَحُ"، أو الافتخار، نحو "فَخَرَ، يَفْخَرُ"[5].

وعلاقة الأفعال اللازمة– وفقًا لهذه البنية– بالفاعل تكمن في معناها ووظيفتها[6] فالفعل "ذَهَبَ، يَذْهَبُ"، في قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾**[7] وقوله تعالى: **﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾**[8] جاء على وفق البنية الصرفية (فَعَلَ– يَفْعَلُ)، ويمتد عمله إلى الفاعل فقط، فلفظ الجلالة في الآية الأولى هو الفاعل، منح علامة الرفع وهي الضمة، والفاعل في الآية الثانية هو الضمير المستتر، والباء وسيلة من وسائل تعدية اللازم، والاستخدام السياقي يضفي على العلاقة بين الفعل وفاعله معنىً إضافيًا[9] فمعنى "ذَهَبَ بِهِ"، غير معنى "أَذْهَبَهُ". فقد ذكر الزمخشري أنَّ معنى "ذَهَبَ بِهِ"، استصحبه وهو أبلغ من معنى "أَذْهَبَهُ"، الذي يعني أزاله[10].

---

[1] سورة يس/ ٦٧.
[2] ينظر: في التصريف ٣٢، والممتع في التصريف ١/١٧٥، وشرح شافية بن الحاجب ١/ ٧١.
[3] كتاب سيبويه ٤/ ١٠١.
[4] ينظر: تصحيح الفصيح ١٠٥–١٠٦.
[5] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٠٩.
[6] ينظر: نحو الفعل لأحمد عبد الستار الحواري ٦٦.
[7] سورة البقرة/ ١٧.
[8] سورة النور/ ٤٣.
[9] ينظر: الفعل في القرآن الكريم– تعديته ولزومه ١٧٠.
[10] ينظر: الكشاف ١/٢٠٠–٢٠١.

٥- **فَعِـلَ– يَفْعَـلُ**:- ذهـب علمـاءُ اللغـة العربيـة إلى أنَّ الأبنيـة الـتي تـأتي علـى (فَعِـلَ) بكسـر العـين، يكـون المسـتقبل منهـا علـى (يَفْعَـلُ) بفـتح العـين[١]، قـال رضـي الـدين الاسـترابادي: (اعلـم أنَّ القياس في مضارع فَعِلَ المكسور العين فتحها)[٢].

وللأفعـال اللازمـة الـتي تـأتي علـى وفـق هـذه البنيـة دلالاتُهـا، ووظيفتهـا، فقـد تـدلُّ علـى اللهـو واللعـب، نحـو: "فَـرِحَ، يَفْـرَحُ"، أو علـى العلـل والمـرض، نحـو "مَـرِضَ، يَمْـرَضُ"، أو علـى الحـزن، نحـو "حَـزِنَ، يَحْـزَنُ"، أو علـى الخـوف والفـزع، نحـو "فـزِع، يَفْـزَعُ"، أو علـى الحركـة والنشـاط والاضـطراب، نحـو "نَشِـطَ، يَنْشَـطُ"، أو علـى الغضـب نحـو "غَضِـبَ، يَغْضَـبُ"[٣]، وقـد تـأتي أيضًـا لمعـانٍ أخـرى كالسـهولة، والصـعوبة، والجـوع، والعطـش، واللـون والعيـب في الخلقـة، والشـقاء، والسـعادة، وقـد يـأتي الفعل لازمًا على غير هذه المعاني[٤].

والفعـل علـى وفـق هـذه البنيـة يعـدُّ أكثـر حركيـة، لـذا كانـت معظـم صـيغ (فَعِـلَ) بكسـر العـين لازمـةً[٥]، ووظيفتـه تقتصـر علـى رفـع الفاعـل، والعلاقـة بينهمـا هـي علاقـة اسـناد، ومنـه الفعـل "بَخِـلَ، يَبْخَـلُ"، في قولـه تعـالى: ﴿**وَلا يَحْسَـبَنَّ الَّـذِينَ يَبْخَلُـونَ بِمَـا آتَـاهُمْ اللَّـهُ مِـنْ فَضْـلِهِ هُـوَ خَيْـرًا لَهُـمْ بَـلْ هُـوَ شَـرٌّ لَهُـمْ سَـيُطَوَّقُونَ مَـا بَخِلُـوا بِـهِ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ**﴾.[٦] فالفعـل "بَخِـلَ، يَبْخَـلُ"، لازم يعمـل في عنصـر لغـوي واحـد وهـو الفاعـل إذ يمنحـه علامـة الرفـع، والمعـنى السـياقي للتركيـب يضـفي علـى العلاقة بين البنية والتركيب معنى اضافيًا؛ لأنَّ الأبنية الصرفية وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية[٧].

٦- **فَعِـلَ– يَفْعِـلُ**:- بكسـر العـين في الماضـي والمضـارع، وتكـون للتعديـة غالبًـا وهـي مـن الصـيغ الـتي تـأتي علـى وفقهـا الأفعـال اللازمـة القليلـة الاسـتعمال في الواقـع اللغـوي، والفـتح فيهـا أقـيس،

---

[١] ينظر: المقتضب ١/ ٧١، والمخصص ١٤/ ١٢٦، وفي التصريف ٣٣.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣٥.

[٣] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٠٨.

[٤] ينظر: دروس التصريف ٥٧-٥٨-٥٩.

[٥] ينظر: التصريف العربي، للطيب البكوش ٨٥.

[٦] سورة آل عمران/ ١٨٠.

[٧] ينظر: اللغة العربية– معناها ومبناها، ٢١٠.

ومنها "يَئِسَ، يَيْئِسُ"، و "نَعِمَ، يَنْعِمُ" [1]، ومن المعتل "وَثِقَ، يَثِقُ"، و "وَرِمَ، يَرِمُ"، و "وَلِهَ، يَلِهُ"، وقد ذكر ابن جني أنَّ هذه الأفعال لا تتعدَّى[2]، أي أنَّ وظيفة الفعل تقتصر على الفاعل، أمَّا دلالة هذه الأفعال، فالغالب أنّها تدلُّ على التجزُّؤ والتقسيم[3]؛ لأنَّ الحقل الدلالي العام لهذه البنية يَتَقيَّدُ بمعاني تجزئة ذات الشيء أو تقسيمه، وإنَّما ينحصر مثل هذا المعنى في ذات الفاعل المنفذ للفعل وتأثير الفعل في حدود الفاعل، فالعلاقة بين هذه البنية وفاعلها علاقة إسناد وظيفي تعزِّزها علاقة إسناد دلالي.

الرباعي المجرَّد:

– **فَعلَلَ– يُفَعْلِلُ**: ذكر الصرفيون أنَّ الرباعي المجرَّد ما كانت حروفه الأصلية أربعة، وله بنية صرفية واحدة تأتي على وفقها الأفعال اللازمة والمتعدية، ومن الأفعال اللازمة "خَنْدَف، وهَمْلَجَ، وبَأْبَأَ، ودَعْدَعَ، وحَشْرَجَ، وفَرْشَحَ"، و "قَرْقَرَ البعيرُ"، و "دَرْبَخَ"، بمعنى خضع[4]، والفعل اللازم على وفق هذه البنية يُعَدُّ حديثًا عن الفاعل، ووصفًا له في حالاته المختلفة، ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَنْ نَفْسِهِ**﴾،[5] فجملة "حَصْحَصَ الحَقُّ"، جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل تربطهما علاقة تتضح في الآتي:

١– الفعل "حَصْحَصَ" بنيته الصرفية (فَعْلَلَ) وهو مبني للمعلوم، والفاعل هو كلمة "الحَقُّ"، من أبنية الأسماء.

٢–العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة إسناد، وهما متطابقان.

٣– رتبة الفعل التقديم، والفاعل رتبته التأخير.

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٣٨، وفي التصريف ٣٣، والممتع في التصريف ١٧٦/١، وشر شافية ابن الحاجب ١٣٥/١، ونزهة الطرف في فن الصرف، ١٠٣.

[2] ينظر: المنصف ١/ ٢٠٧.

[3] ينظر: مدخل إلى دراسة الصرف العربي، لمصطفى النحاس ٣٧.

[4] ينظر: المنصف ٢٨/١، والممتع في التصريف ١٨٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١، ودروس التصريف ٦٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٤١١.

[5] سورة يوسف / ٥١.

٤–نصل إلى أنَّ كلمة "الحَقُّ"، هي الفاعل، وعلامتها الإعرابية الضمة، وهي علامة الرفع.
٥–الفعل "حَصْحَصَ"، يُعدُّ حديثًا عن الفاعل، ولا يتجاوزه[١].

المزيد بحرف:

١- **أفْعَلَ- يُفْعِلُ**:- إنَّ زيادة حرف أو أكثر على الفعل الثلاثي يُحدِث تغييرًا في بنيته الصرفية وفي عمله أيضًا، والأصل في زيادة الهمزة التعدية، وقد تُزَادُ الهمزة على الفعل الثلاثي فتحدث تحوُّلًا في بنيته الصرفية فتنقله من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (أَفْعَلَ) ولا تُحدث تغييرًا في الوظيفة[٢]، أي أنَّها غير مؤثرة، فيظل الفعل اللازم كما هو يعمل الرفع في الفاعل ولا يتجاوزه.

وللأفعال اللازمة التي وردت على وفق هذه البنية دلالاتها، كأن تدل على استحقاق الفعل للفاعل، نحو "أَحْصَدَ الزَّرْعُ"، و "أَصْرَمَ النَخلُ"، أو على معنى (فَعَلَ) نحو "شَكَلَ الأمرُ وأَشْكَلَ"، و "ذَعَنَ وأَذْعَنَ"، أو للدلالة على الدخول في حين الفعل، أو بمعنى صيَّرته ذا كذا، نحو "أَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَفْجَرَ.."، بمعنى دخل في الصباح، أو المساء، أو الفجر[٣] أو قد يستغنى به عن (فَعَلَ) اللازم، نحو "أَذْنَفَ، يُدْنِفُ"، أو للدلالة على المطاوعة، نحو "فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ"، أو للدلالة على أنَّه كالغريزة، نحو "أَشْرَقَتْ الشَّمْسُ" و "أَضَاءَ القمرُ"[٤].

إنَّ وظيفة الفعل اللازم على وفق هذه البنية لا تعدو الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿**انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ**﴾[٥] فالفعل "أَثْمَرَ"، حدث به تغييرٌ في بنيته الصرفية، أي أنه تحوَّل من بنية (فَعَلَ) إلى (أَفَعَلَ) أمَّا من حيث العمل فلم يحدث به تغيير؛ لأنَّه يُعدُّ حديثًا عن الفاعل فلا يتعداه.

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨١.

[٢] ينظر: التسهيل ١٩٨، وفي علم الصرف ٥١- ٥٢.

[٣] ينظر: شرح المفصل ١٥٩/٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٩٠/١، ودروس التصريف ٧٢، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٩٢.

[٤] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٩٠/١، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ٢٩٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٢.

[٥] سورة الأنعام/ ٩٩.

٢– **فَعَّلَ– يُفعِّل**:– ذكر الصرفيون أنَّ أفعال هذه البنية تأتي مزيدة بتكرير العين، قال المبرد: (ويكون الفعل على "فَعَّلَ"، فيكون مستقبله على "يُفَعِّلُ")[١]، وتأتي الأفعال منها على ضربين: متعدِّيةً، وغير متعدِّيةٍ، وأغلبها متعدِّية.

إنَّ زيادة الفعل الثلاثي بالتضعيف تُحْدثُ به تغييرًا في بنيته الصرفية، والوظيفة أيضًا إذ يتحوَّل من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (فَعَّلَ)[٢]، كما أصبحت هذه الزيادة قياسًا يتَّبع في تحويل البنية من اللزوم إلى التعدي[٣]. وقد تأتي الأفعال مزيدة بالتضعيف إلاَّ أنَّ هذه الزيادة غير مؤثرة من حيث العمل، فلا يتجاوز أثرُ الفعل رفع الفاعل، ومن أشهر معاني هذه الأفعال:

– الدلالة على التكثير، نحو "جَوَّلَ الرَّجلُ"، أي أكثر الجولان قال الرضي: (ثم إنَّ التكثير.. قد يكون في اللازم كما في جَوَّلَ، وطَوَّفَ، ومَوَّتَ)[٤].

–الدلالة على الصيرورة، نحو "حَجَّرَ الطِينُ"، والاختصار، نحو "هلَّلَ، وكبَّرَ، وحَمَّدَ، وأَمَّنَ"[٥] وقد تأتي افعالٌ لمعانٍ اخرى[٦] ومنه قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾.[٧] فالفعل "فَرَّطَ"، ثلاثي مزيدٌ بالتضعيف، هذه الزيادة أحدثت به تغييرًا في بنيته الصرفية، إذ يتحوَّل من الثلاثي "فَرَطَ"، إلى المزيد "فَرَّطَ"، أي من بنية (فَعَلَ) إلى (فَعَّلَ) وفي الدلالة أيضًا حيث أصبح الفعل دالًا على المبالغة والتكثير، أمَّا من حيث العمل فعلاقته تقتصر على الفاعل فقط، وقد قُيد معناه بحرف الجر في قوله: (في جنب الله) الذي حدَّد نوع التفريط والتقصير، أي التقصير في حق الله سبحانه وتعالى[٨].

٣– **فَاعَلَ– يُفَاعِلُ**:– ذكر الصرفيون أنَّ الفعل الثلاثي يُزاد بالألف بعد الفاء، هذه الزيادة لها أثرها في البنية الصرفية، والوظيفة والمعنى، وربما لا تتأثَّر الأفعال بهذه الزيادة من حيث العمل، فلا تتجاوز

---

[١] المقتضب، ١/ ٧٤.
[٢] ينظر: المنصف ١/ ٩١، والممتع في التصريف ١/ ١٨٨.
[٣] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٧.
[٤] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٣.
[٥] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ٢٩٣.
[٦] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٦، والتسهيل ١٩٨، وأوزان الفعل ومعانيها ٧٤– ٧٥، وأبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، لنجاة عبد العظيم الكوفي ٤٩.
[٧] سورة الزمر/ ٥٦.
[٨] ينظر: الفعل في القرآن الكريم– تعديته ولزومه ٩٥–٩٦.

الفاعل، قال سيبويه: (وقد تجيء فاعلت لا تريد منها عمل اثنين.. نحو: "سَافَرْتُ، وظَاهَرْتُ")[١] أي لا يزيد معناها عن الأصل، وذكر الرضي أنَّ الفعل "سَافَرَ"، يدلُّ على المبالغة[٢] ، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾.[٣] فالفعل "آمَنَ"، ثلاثي مزيد بالألف بعد الفاء، هذه الزيادة أحدثت به تغييرًا في البنية الصرفية إذ تحوَّل الفعل من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (فَاعَلَ) إلاَّ أنَّها لم تخرج به عن معنى الأصل، من حيث كونه مبنيًا للمعلوم يرفع فاعلاً فلا يتجاوزه[٤].

المزيد بحرفين:–

– **انْفَعَلَ– يَنْفَعِلُ**: ذكر الصرفيون أنَّ أبنية الأفعال الثلاثية قد تزاد بالهمزة والنون في أول الفعل الثلاثي، نحو: "أنْكَسَرَ الزجاجُ"[٥]، ولا تكون الصيغة إلَّا لازمةً، قال سيبويه: (ليس في الكلام انفعلتُه)[٦] وقال ابن جني: (اعلم أنَّ مثال "انْفَعَلَ" لا يكون متعدِّيًا البتَّةَ)[٧]، ولهذه الزيادة تأثيرها إذ تحدث تغييرًا في البنية الصرفية، من حيث تحويل الفعل من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (انْفَعَلَ) أي من الثلاثي المجرَّد إلى المزيد بحرفين، ومن حيث الوظيفة تجعل المتعدي لازمًا، أمَّا من حيث المعنى، فمن أشهر دلالاتها:

– الدلالة على مطاوعة (فَعَلَ) بشرط أنْ يكون الفعل علاجيًا[٨]، أي يدل على حركة حسية، نحو "قَطَعْتُ الخيطَ فانْقَطَعَ"، و "كَسَرْتُ الزجاجُ فانْكَسَرَ"، أمَّا إذا كان الفعل غير علاجي، فلا يجوز ذلك، فلا يقال: "علمتهُ فانْعَلَمَ"؛ لأنَّ الفعل "عَلِمَ"، ليس علاجيا، وقد يمتنع مجيء هذه

---

[١] كتاب سيبويه ٤/ ٦٨.

[٢] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/٩٩.

[٣] سورة البقرة / ١٣.

[٤] ينظر: في تصريف الأفعال ٧٧، والفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ١٠٧.

[٥] ينظر: التكملة ٢١٧، والممتع في التصريف ١/١٩١، ودروس التصريف ٧٦، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٨١.

[٦] كتاب سيبويه ٤/٧٦.

[٧] المنصف، ١/٧١.

[٨] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٩– ١٩٠، وتصريف الأسماء والأفعال، لفخر الدين قباوة ١٢٤، وأوزان الفعل ومعانيها، ٨٧.

البنية في بعض الأفعال العلاجية فلا يجوز ان نقول: "طَرَدْتُهُ فانْطَرَدَ"، أو "أَكَلْتُهُ فانْأَكَلَ"، فالتغيير ليس قياسيًا وإنَّما مردُّه إلى السماع[1].

– الدلالة عل مطاوعة (أَفَعَلَ) وهو قليل وسماعي أيضًا، نحو "اطْلَقْتُ العصفورَ فانْطَلَقَ".

– الإغناء عن المجرَّد، نحو الفعل "انْكَدَرَ"، في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾**[2].

– الدلالة على المبالغة[3] نحو الفعل "انْفَضَّ"، في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾**،[4] فالفعل "انْفَضَّ"، ثلاثي مزيدٌ بالهمزة والنُّون، وهذه الزيادة احدثت تغييرًا في البنية الصرفية للفعل، أي حوَّلته من بنية (فَعَلَ) إلى (انْفَعَلَ) كما أحدثت تغييرًا في وظيفته إذ تحوَّل الفعل من المتعدي إلى اللازم، فالأصل فيه "فَضَّ"، وهو متعدٍّ، أمَّا من حيث المعنى فقد أضْفَتْ عليه معنىً جديدًا وهو دلالته على المبالغة.

– **افْتَعَلَ– يَفْتعِلُ**: أي بزيادة الألف في أوله والتاء بين الفاء والعين قال ابن جني: (وتلحق التاء ثانيةً، ويكون الفعل على "افْتَعَلَ"، ويسكن أوَّل حرفٍ منه، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء)[5] ،وتأتي أفعال هذه البنية متعديةً ولازمة[6]، ولهذه الزيادة أثرها، فالبنية الصرفية تتحول من الثلاثي المجرَّد (فَعَلَ) إلى الثلاثي المزيد بحرفين (افْتَعَلَ) وقد يحوَّلُ المتعدِّي إلى لازمٍ إنْ دلت على مطاوعة، نحو "سَوَّيْتُهُ فاسْتَوَى"[7]، قال ابن يعيش: (أمَّا افْتَعَلَ فهو بمنزلة انْفَعَلَ... وله معانٍ أخر أحدها أنْ تستعمل بمعنى المطاوعة، فيشارك انْفَعَلَ، ولا يتعدَّى، كقولك: "غَمَمْتُهُ فانْغَمَّ، واغْتَمَّ، وشَوَيْتُهُ واشْتَوَى"، وهو قليل)[8]، أي بمعنى (انْفَعَلَ) و (افْتَعَلَ) وقد لا تؤثِّر الزيادة في عمل الأفعال، فتظل لازمةً كما هي في الأصل، ومن معانيها، الاستغناء عن الفعل المجرَّد (فَعَلَ)، نحو "اشْتَدَّ، يَشْتَدُّ"[9]، والمشاركة، نحو "اقْتَتَلَ، يقْتَتِلُ"، نحو قوله تعالى: **﴿وَلَوْ شَاءَ**

---

[1] ينظر: نتائج الفكر في النحو ٣٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٠٨، والصرف، لحاتم الضامن ٥٦.

[2] سورة التكوير/ ٢.

[3] ينظر: التسهيل ٢٠٠، وتصريف الأسماء والأفعال ١٢٤.

[4] سورة آل عمران/ ١٥٩.

[5] المنصف ١/٧٤.

[6] ينظر: التكملة ٢١٧، والممتع في التصريف ١/ ١٩٢.

[7] ينظر: تهذيب اللغة ١٣/١٢٥.

[8] شرح المفصل ٧/١٦٠.

[9] ينظر: التسهيل ٢٠٠، و أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٣.

اللَّـهُ مَـا اقْتَتَـلَ الَّـذِينَ مِـنْ بَعْـدِهِمْ﴾[١] فاقتتل القوم، يقتتلون، دليل على المشاركة، أي قاتل كل منهم الآخر[٢] وبمعنى (تَفَاعَلَ)، نحو "اعْتَوَرَ الجنودُ"، أي تناوبوا[٣] وقد تدل على المبالغة، نحو" "اقْتَدَرَ محمدٌ"، إذا بالغ في القدرة[٤]، وبمعنى (تَفَعَّلَ) نحو: "ادَّخَلُوا، يَدَّخِلُونَ"[٥].

ومـن الأفعـال اللازمـة الـتي وردت علـى وفـق هـذه البنيـة الفعـل "اسْـتَوَى"، في قولـه تعـالى: ﴿**الـرَّحْمَنُ عَلَـى الْعَـرْشِ اسْـتَوَى**﴾[٦] وهـو فعـلٌ ثلاثـيٌ مزيـدٌ بحـرفين، هـذه الزيـادة أدَّتْ إلى تحويـل البنيـة الصـرفية للفعـل مـن بنيـة (فَعَـلَ) إلى (افْتَعَـلَ) أمَّـا مـن حيـث الوظيفـة فـلا تعـدو الفاعـل، أي أنَّ هذه البنية وما تدل عليه اقتصرت حاجة الفعل فيها على الفاعل فقط[٧].

- **تَفَاعَلَ– يَتَفَاعَلُ**: ذكر الصرفيون أنَّ الفعل الثلاثي المجرَّد يُزادُ بالتاء قبل فائه، والألف بعد عينه، وأنَّ الأصل فيه اللزوم، وقد يأتي متعديًا، قال ابن جني: (فأمَّا تفاعلنا فيكون متعدِّيًا وغير متعدٍّ)[٨] وزيادة التاء والألـف تعمـل على تحويـل بنيـة الفعـل مـن الثلاثـي المجـرَّد إلى الثلاثـي المزيـد بحـرفين، أي مـن (فَعَـلَ) إلى (تَفَاعَلَ)، وقد يتحوَّل الفعل من المتعدي إلى اللازم إذا دلَّ على المطاوعة، نحو "باعَدْتُهُ فتبَاعَدَ"، فيكون الفعل مطاوعًا لكونه دالًا على معنى حصل من تعلُّق فعل آخر متعدٍّ به[٩] وتأتي الأفعال اللازمة على وفق هذه البنية لدلالات مختلفة منها:

١– المشاركة: قال سيبويه: (وأمَّا تفاعلتُ فلا يكون إلَّا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدًا، ولا يجوز أنْ يكون معملًا في معمول، ولا يتعدَّى الفعل إلى منصوب)[١٠] ومنه الفعل "تَنَاجَى"، في قوله تعالى:﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾.[١١]

---

[١] سورة البقرة/ ٢٥٣.

[٢] ينظر: الصحاح، للجوهري ١٦٤٢/٤.

[٣] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٠٩/١، والصرف الواضح، لعبد الجبار النايلة ١٠٤.

[٤] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٩٤.

[٥] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٣.

[٦] سورة طه/ ٥.

[٧] ينظر: في علم الصرف ٥١.

[٨] المنصف ٩٢/١.

[٩] ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٤٩/١، ومناهل الرجال ومراضع الأطفال ٨١.

[١٠] كتاب سيبويه ٤/ ٦٩.

[١١] سورة المجادلة/ ٩.

٢-التظاهر بغير ما هو حق، نحو "تَعَاظَمَ، وتَعَامَى، وتَغَافَلَ، وتَجَاهَلَ"[١]، ومنه قول الشاعر:

إذْ تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَر ثُمَّ كَسرتَ العينَ من عَوَر[٢]

أي أنَّ الفعل "تَخَازَرَ"، فيه تكلُّف؛ لأنَّ الفاعل يظهر الفعل وليس متَّصفًا به في الحقيقة[٣].

٣- الاستغناء به عن (فَعَلَ)، نحو "تَذَاءَبتِ الريحُ"، و"تَتَذَاءَبُ"[٤].

٤- التدرج، نحو "تَزَايَدَ المتفرِّجون"، و "تَوَارَتِ الخواطرُ"، و "تَتَابَعتِ الأفكارُ"[٥].

إنَّ معاني هذه البنية دالةٌ على لزوم الفعل؛ لأنَّ معاني الأبنية وثيقة الصلة بالأبنية الصرفية، لذا فالبينة الصرفية (تَفَاعَلَ) ودلالاتها ذوات أثر نحوي، فالفعل (تَقَاتَلَ) مثلاً يدل على المشاركة، ومن ثم فهو يتطلب فاعلًا غير مفرد، أو مفردين متعاطفين، نحو "تَقَاتَلَ عليٌّ وخالدٌ"، وإذا ورد الفاعل مفردًا ليس بعده معطوفٌ لأحسَّ المتلقي بالمعطوف، وأنَّ السياق لم يكتمل؛ لأنَّ البنية الصرفية قرينةً دالة على نوع الفاعل، وما دلَّت عليه القرينةُ لم يتحقق[٦].

-**تَفَعَّلَ- يَتَفَعَّلُ**:- هي بنية مزيدة بالتاء في أولها وتضعيف العين، وهي مطاوعة لـ(فَعَّلتُ) أو نظيرةٌ لـ (فَعَلْتُه فانْفَعَلَ)[٧] وتأتي هذه الزيادة لتعمل على تحويل البنية الصرفية للفعل من الثلاثي المجرد إلى المزيد بحرفين، كما تعمل على تحويل المتعدي إلى لازم حينما يدُلُّ على مطاوعة (فَعَّلَ) سواء أكانت بنية (فَعَّلَ) دالةً على التكثير، نحو "قَطَّعتُهُ فتَقَطَّعَ"، أو على النسبة، نحو "قَيَّسْتُهُ فتَقَيَّسَ" أو للتعدية، نحو "عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ"، وتأتي الأفعال اللازمة على وفق هذه البنية لتدل على معانٍ أخرى، كأن تدل على التكلُّف[٨]، وهو حمل النفس عل غير مشقة حتى يعاني الفاعل ليحصل له الفعل، نحو "تَبَلَّدَ"، و "تَجَلَّدَ"، ومنه قول الشاعر:

---

[١] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٢، وفي تصريف الأفعال، ٨٠.

[٢]ا من شواهد كتاب سيبويه ٦٩/٤، والممتع في التصريف ١/ ١٨٢، ولسان العرب ٧/ ١٩ (خزر).

[٣] ينظر: دروس التصريف ٨٠.

[٤] ينظر: التسهيل ١٩٩، و أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٤.

[٥] ينظر: في تصريف الأفعال ٨٠.

[٦] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٠-٢١١.

[٧] ينظر: المنصف، ١/ ٩١، وأوزان الفعل ومعانيها ٩٤.

[٨] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٠٤، والمبدع في التصريف ١٠٩ وأوزان الفعل ومعانيها ٩٤.

ألاَ لاَ تَلُمْهُ اليومَ أنْ يَتَبَلَّدَا فقدْ غَلَبَ المحزونُ أنْ يَتَجَلَّدَا[1]

أو تدلُّ على التجنُّب، نحو "تَأَثَّمَ"، و "تَحَرَّجَ"، أي جانب الإثم والحرج، بمعنى أنَّ الفاعل قد ترك أصل الفعل، أو تدلُّ على الطلب، نحو: "تَكَبَّرَ، وتَعَظَّمَ"، أي طلب أنْ يكون عظيما وكبيرًا[2] أو تأتي بمعنى(فَعَلَ) المجرد، نحو الفعل "تَبَرَّأَ"، في قوله تعالى:﴿ **إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا**﴾[3] فالبينة الصرفية للفعل تَبَرَّأَ"، هي (تَفَعَّلَ) جاءت على معنى (فَعَلَ) اللازم المجرد؛ لذا فأثر الفعل يقتصر على العمل في الفاعل فقط؛ لأنَّ الفعل المجرد حدث مطلقٌ غير موجَّه إلى مفعول به[4].

– **افْعَلَّ– يَفْعَلُّ**: وترد الأفعال مزيدة بألف الوصل في أولها مع تضعيف اللام، ولا تكون إلاَّ لازمة[5]وذكر سيبويه أنه ليس في الكلام افْعَلَلْتُهُ[6] ويرى ابن عصفور أنَّ هذه البنية مقصورة من بنية (افْعَالَّ)[7].

إنَّ دخول هذه الزيادة على الأفعال اللازمة لا يحدث أثرًا من حيث العملُ، لكنَّه ذو أثرٍ في البنية الصرفية، إذ تتحوَّل من بنية (فَعَلَ) إلى (افْعَلَّ) كما أنَّ لأفعال هذه البينة دلالاتها، كأنْ تدل على العيوب، نحو "اعْوَرَّ، واحْوَلَّ"، أو الألوان، نحو "احْمَرَّ، واخْضَرَّ، وابْيَضَّ"، نحو قوله تعالى: ﴿**وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ**﴾[8] أو تدلَّ على المبالغة في الفعل، نحو "اقْطَرَّ النبتُ"، والمبالغة في اللون، نحو "اسْوَدَّ الليلُ"، أي اشتدَّ سوادًا، أو تدُّل على الدخول في الشيء نحو "احْمَرَّ الشَّفَقُ"، أي دخل في الحمرة[9]، قال الرَّضي: (وأمَّا "افْعَلَّ"، فالأغلب كونه للَّون أو العيب الحسي اللازم)[10]، إنَّ أفعال هذه البنية وما تدل عليه يقف أثرها عند الفاعل فقط، فالفعل "ابْيَضَّ"، في الآية السابقة، جاء على وفق بنية (افْعَلَّ) أي مزيدٌ بالهمزة وتضعيف اللام، ويفيد المبالغة في البياض اما عمله فمقصورٌ على رفع الفاعل (عيناه)

---

(1) البيت من شواهد لسان العرب ٣/ ٩٦(بلد).

(2) بنظر مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط ١/٤٩.

(3) سورة البقرة/ ١٦٦.

(4) ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ١٠٨.

(5) ينظر: المحتسب ٢/٧٠، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٤.

(6) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٧٧.

(7) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٩٥-١٩٦.

(8) سورة يوسف/ ٨٤.

(9) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٧٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٤، والصرف الواضح ١٠٥.

(10) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٢.

ثم جيء بحرف الجر (من) يليه الاسم المجرور "الحزن"، للدلالة على تحديد سبب بياض العينين.

أبنية لازمة مزيدة بثلاثة أحرف:

- **اسْتَفْعَلَ– يَسْتَفْعِلُ**: قال المبرد: (ويكون الفعل على مثال "اسْتَفْعَلْتُ"، ويكون مستقبله على "يَسْتَفْعِلُ")[١]، أي أنَّ الأفعال الثلاثية المجرَّدة تأتي مزيدة بثلاثة أحرف، الهمزة، والسين والتاء، أو تأتي على ضربين متعدِّية ولازمة[٢].

إنَّ لهذه الزيادة أثرها في الفعل إذْ بها يتحوَّل الفعل من بنية الثلاثي المجرد وإلى الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وبها يتحوَّل عمل الفعل اللازم إلى متعدٍّ، وربما لا تكون هذه الزيادة مؤثِّرة من حيث العمل حينما تدخل على فعلٍ لازمٍ أصلًا، وللأفعال اللازمة التي وردت على وفق هذه البنية دلالاتها ومنها:

١– التحوُّل: قال سيبويه: (وقالوا في التحوُّل من حال إلى حال، هكذا، وذلك قولك: اسْتَنْوَقَ الجملُ)[٣] بمعنى انتقال الفاعل من حال إلى حال، ومنه الفعل "اسْتَكَانَ"، في قوله تعالى: ﴿**وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا**﴾[٤] بمعنى ما ذلُّوا، وما خشعوا[٥]، وقد اختلف الصرفيون في البنية الصرفية لهذا الفعل، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

ذهب بعضهم إلى أنَّ الفعل "اسْتَكَانَ"، مأخوذ من مادة "كَوَنَ"، وحجتهم أنَّه يقال: استكان إذا ذلّ وخضع، وقيل: من مادة "كَيَنَ"، والكين لحم الفرج، لأنَّه في أسفل موضع وأذلِّه، لذلك صار الفعل استكان مثله في الحقارة، والذل، وذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ "اسْتَكَانَ" على وزن (افْتَعَلَ) أي من مادة (سَكَنَ) فزيدت الألف لإشباع الفتحة[٦]، وقال الظفيري: (أصله اسْتَكْوَنَ، أي تحوَّل من كون إلى كون، وهو العزُّ، إلى كون آخر وهو الذُّل

---

[١] المقتضب ١/ ٧٦-٧٧.

[٢] ينظر: المنصف ١/ ٧٧، وشرح المفصل ٧/ ١٦٦، والممتع في التصريف ١/ ١٩٤.

[٣] كتاب سيبويه ٤/ ٧١.

[٤] سورة آل عمران/ ١٤٦.

[٥] ينظر: جامع البيان ٤/ ١٢٠.

[٦] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٦٩-٧٠، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ٤٠-٤١.

فالسين للتحول.. ثم أُعِلَّ إعلال (اسْتَقْوَمَ) بقلب الواو الفًا)[1] وهو الأرجح؛ لأنَّ اسم الفاعل منه (مستكين)، ويجوز أنْ يأتي على وزن (افْتَعَلَ) لأنَّنا يمكن أن نقول: (اسْتَمْكَنَ) لذا نجد أصحاب المعجمات يذكرون هذا الفعل في مادة (كَوَنَ)[2] ، والأزهري يذكره في الموضعين[3] وابن سيده يذكره تارة في (سَكَنَ) وأخرى في (كَيَنَ)[4].

٢- الصيرورة على صفة، نحو الفعل (اسْتَغْلَظَ) في قوله تعالى ﴿**مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ**﴾[5] بمعنى (صار غليظًا)[6].

٣- التكلُّف، نحو الفعل (اسْتَكْبَرَ)[7] في قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي**﴾ .[8] إنَّ لكل بنية صرفية وظيفتها، فالبينة الصرفية صالحة لأنْ تُعبِّر عن أكثر من معنى مادامت مفردة والذي يحدِّد المعنى وجود هذه البنية في سياق معين، فالفعل (يَسْتَكْبِرُ) بنيته الصرفية هي (يَسْتَفْعِلُ) أي مزيد بثلاثة أحرف، حددت القرائن اللفظية، والمعنوية، والحالية أنَّه فعلٌ لازم لا يتعدَّى أثرُهُ إلى المفعول به[9].

- **افْعَوْعَلَ- يَفْعَوعِلُ**: هذه البنية زيدت بثلاثة أحرف، الهمزة في أوَّلها، وتضعيف العين وزيادة الواو[10] وذكر الصرفيون أنَّ أغلب أفعال هذه البنية لازمة باستثناء أفعال قليلة[11]. وهذه الزيادة تحدث تغييرًا في البنية الصرفية للفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ) إذ تجعله مزيدًا بثلاثة أحرف (افْعَوْعَلَ) ولا تحدث تغييرًا في وظيفته، وتأتي للدلالة على المبالغة وتوكيد الفعل وتكثيره، نحو (اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ) و (اعْذَوْذَبَ

(1) المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، للظفيري ١/ ٢٠٩.
(2) ينظر: الصحاح ٦/ ٢١٩٠.
(3) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٦٨ (سكن) و ٣٧٤/١٠-٣٧٥ (كان).
(4) ينظر: المحكم ٦/ ٤٥٠- ٧/ ٨٤.
(5) سورة الفتح/ ٢٩.
(6) ينظر: أساس البلاغة٣٢٧(غلظ).
(7) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٥.
(8) سورة غافر /٦٠.
(9) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.
(10) ينظر: التكملة٢١٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٥.
(11) سوف تذكر في أبنية المتعدي.

الشيءُ).[1] إنَّ هذه البنية جاءت لغرض صرفي وهو تحويل الفعل الثلاثي المجرد إلى ثلاثي مزيد، وغرض معنوي زائدٌ على المعنى المتبادر إلى الذِّهن، هذا المعنى هو المعبَّر عنه بالكثرة والمبالغة والتوكيد[2].

افْعَوَّلَ– يَفْعَوَّلُ:– ذهب الصرفيون إلى أنَّ هذه البنية تأتي مزيدة بالهمزة في أولها والواو المضعفة بعد العين، وهي على ضربين: متعدِّية ولازمة[3] وقيل: إنَّ هذه البنية مرتجلةٌ وليست منقولة من فعل ثلاثي[4]، ومما جاء لازمًا(اخْرَوَّطَ السفرُ) بمعنى امتدَّ وطال[5] و(اجْلَوَّذَ) نحو قول الشاعر:

ألاَ حبَّذَا حبَّذَا حبَّذَا … حَبيبٌ تَحَمَّلتُ فيهِ الأذَى

وَيا حبَّذَا بُرْدَ أنْيابِهِ … إذَا أظلَمَ الليلُ واجْلَوَّذا[6]

فالزيادة في بنية الفعل (اجْلَوَّذا) لا تؤثِّر في عمله فلا تجعله يتعدَّى إلى المفعول، وإنَّما وردت لغرض مبالغة اللازم، فيقال: (جَلَذَ البعيرُ) إذا سار بسرعة، و(اجْلَوَّذ البعيرُ) إذا سار بسرعة زائدة[7].

– **افْعَالَّ– يَفْعَالُّ**: وتأتي هذه البنية بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والألف بعد العين، وتضعيف اللام[8] ولا تأتي الأفعال منها إلا لازمة، قال سيبويه: (وليس من الكلام افعاللته)[9] أي إنَّ الزيادة هذه لا تحدث تغييرًا في عمل الفعل، وإنَّما وردت لتدل على معانٍ، كالمبالغة وتكثير الفعل، نحو (اقْطَارَّ النَّبتُ) و (ابْهَارَّ القمرُ)[10] والمبالغة في الألوان والعيوب، نحو: (احْمَارَّ وجهُ الفتاة) و (اعْوَارَّ الكلبُ)[11].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٧٥، والمخصص ١٤/١٨٣، والمزهر ١/٣٣٢.

[2] ينظر: مسائل لغوية في مذكرات مجمعية، لمحمد حسين آل ياسين ٨٠.

[3] ينظر: المنصف ١/ ٨٢، والممتع في التصريف ١/ ١٩٦.

[4] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٤١٥، والصرف والواضح ١١٠، ودارسة نظرية تطبيقية في تصريف الأفعال ٩٢.

[5] ينظر: المقتضب ١/٧٧، والممتع في التصريف ١/ ١٩٦.

[6] البيت من شواهد المنصف ١/ ٨٢، ولسان العرب ٥/١٤(جلذ).

[7] ينظر: لسان العرب ٥/١٤(جلذ).

[8] ينظر: مناهل الرجال ٨٢.

[9] كتاب سيبويه ٤/ ٧٧.

[10] ينظر: التكملة٢١٧–٢١٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٥.

[11] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١١٢، والصرف الواضح ١١١.

- **افْعَوْلَلَ– يَفْعَوْلِلُ**: وترد هذه البنية بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والواو بعد العين، ثم تضعيف اللام نحو: (اعْثَوْجَجَ البعيرُ) إذا أسرع[1] قال ابن منظور: (والعثوثج، والعثوجج البعير الضخم السريع المجتمع الخلق، وقد اعثوثج واعثوجج)[2] وهذه البنية من الأبنية المستدركة التي استدركها الزبيدي والسيوطي، وقد ذهب الدكتور: (هاشم طه شلاش) إلى أنَّ في البينة تصحيفًا، فالأصل فيها أنْ تأتي على سبيل تكرار العين أي على وفق بنية (افْعَوْعَلَ)[3]، وأيًا كانت البنية فالزيادة لا تؤثر في عمل الفعل اللازم، وإنما جاءت؛ لتدلَّ على المبالغة في الفعل.

- **افْعَيَّلَ–يَفْعَيِّلُ**: وهي بنية صرفية وردت بزيادة همزة الوصل في أولها، والياء المضعفة بعد العين، نحو (اهْبَيَّخَ الرجلُ) إذا تبختر[4] قال الدكتور هاشم طه شلاش: (وقد تكون الياء منقلبة عن واو فيكون وزنه عندئذٍ (افْعَوَّلَ) لكننا لا نستطيع أنْ نجزم بذلك ما لم يرد ما يُؤَيِّده)[5].

وهذه الزيادة لا تُحدث أيَّ تحوُّلٍ في وظيفة الفعل اللازم فتظل علاقته مقصورة على الفاعل فقط فلا يتجاوزه، وإنَّما جيء بها للدلالة على مبالغة الفعل.

- **افْوَنْعَلَ– يَفْوَنْعِلُ**:– وترد هذه البنية بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والواو والنون بعدها أي قبل العين، نحو: (احْوَنْصَلُ الطائرُ) إذا أخرج حوصلته، ولا تأتي إلاَّ لازمة، وقد يكون الفعل منها على وزن (افْعَنْلَلَ) أي من ملحقات (احْرَنْجَمَ)[6] فهذه الزيادة لا تؤثر في عمل الفعل، فعمله ينحصر في الفاعل ولا يتعدَّاه، وذهب كلٌّ من الزبيدي، وابن عصفور، والسيوطي إلى أنَّ الأبنية (افْعَوْلَلَ– افْعَيَّلَ– افْوَنْعَلَ) لم يذكرها أحد سوى صاحب العين[7].

---

[1] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٧١.

[2] لسان العرب ٣/١٤٢(عثج).

[3] ينظر: أوزان الفعل ومعانيها ١١٧.

[4] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٧١.

[5] أوزان الفعل ومعانيها ١٢٠.

[6] ينظر: المزهر ٢/ ٤١–٤٢.

[7] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٧١، والمزهر ٢/ ٤١.

أبنية لازمة ملحقةٌ بالرباعي المجرد:–

ذكر الصرفيون أبنية صرفية للأفعال، وعدُّوها من محلقات الرباعي المجرَّد، ومنها ما لا يأتي إلاَّ لازمًا وقد تأتي على وفقها أفعال متعدية.

– **فَعْوَلَ**:– وهي بنية متعدِّية وغير متعدِّية، فما جاء غير متعدٍّ على وفق هذه البنية أي لا يتعدى عمله الفاعل نحو: (هَرْوَلْتُ هرولةً) [1] ، فالفعل: (هَرْوَلَ) لازم، عمل الرفع في الفاعل فلم يتجاوزه.

– **فَوْعَلَ**: أي بزيادة الواو بين الفاء والعين، وتستعمل هذه البنية متعدية ولازمة، وما جاء لازمًا لا يعدو أثره الفاعل، نحو الفعل (حَوْقَلَ)[2] في قول الراجز:

يَا قومِ قدْ حَوْقَلْتُ أودَنَوْتُ وبعضُ حِيْقَالِ الرِّجَالِ الموتُ[3]

– **فَعْيَلَ**: أي بزيادة الياء بين العين واللام[4] نحو: (رَهْيَأَ السحابُ) إذا ضعف[5] ويجيء الفعل من هذه البنية لازمًا ومتعديًا، فاللازم لا يتجاوز أثره الفاعل.

- **فَعْلَلَ**: وتأتي هذه البنية بتضعيف اللام، قال سيبويه: (ألحقوا الزيادة موضع اللام، وأجروها مجرى(دَحْرَجْتُ)، والدليل على ذلك أنَّ مصدرها كالمصدر من بنات الأربعة، نحو: جلببت جلببة وشَمْلَلْتُ شَمْلَلَةً)[6]

ويبدو أنَّ هذه البنية إذا كانت ملحقة بالرباعي المجرد لاترد إلاَّ متعدِّية، وهذا ما ذهب إليه ابن جني وأبو حيان [7].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٦، والمنصف ١/ ٨٥، وشرح المفصل ٧/ ١٥٥، المبدع في التصريف ١٠٨، وأوزان الفعل ومعانيها ٢٠٣.

[2] ينظر: المنصف ١/ ٣٩، والمبدع في التصريف ١٠٨ .

[3] من شواهد المنصف ١/ ٣٩، وشرح المفصل ٧/١٥٥.

[4] ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/ ١٨٤.

[5] ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٦٥.

[6] كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٦.

[7] ينظر: المنصف ١/ ٨٣ ، والمبدع في التصريف ١٠٨.

- **فَيْعَـلَ:** وتـأتي بزيـادة البـاء بـين الفـاء والعـين، وتكـون الأفعـال منهـا لازمـة ومتعديـة، فاللازمـة لا يتعدى عملها الفاعل، نحو: (بَيْقَرَ الشيخُ) إذا هاجر، وهي بنية سماعية[١].

- **فَنْعَـلَ:-** بزيـادة النـون بـين الفـاء والعـين، نحـو: (سَـنْبَلَ الـزرعُ) فالفعـل (سَـنْبَلَ) لازمٌ لا يتجـاوز الفاعل، ويدل على المبالغة والتكثير[٢].

- **فَعْلَى:-** وتـأتي هـذه البنيـة بزيـادة اليـاء بعـد الـلام، وتـأتي الأفعـال منهـا لازمـة ومتعديـة، ومـا جـاء لازمًـا يقتصـر عملـه علـى رفـع الفاعـل، قـال ابـن جـني: (وغـير المتعـدي، نحـو: عَنْطَيْـتُ، وحَنْطَيْـتُ، وحَنْطَيْتُ، وخَنْدَيْتُ)[٣].

أبنية لازمة في الرباعي المزيد وملحقاته:

- **تَفَعْلَلَ– يَتَفَعْلَلُ:** وتأتي بزيادة التاء قبل الفاء، وتدلُّ على مطاوعة المجرَّد[٤] قال ابن جني: (وأمَّا تفعللت فإنَّها مطاوعة فَعْلَلْتُهُ)[٥]، وذكر ابن يعيش أنَّ زيادة التاء ليست للإلحاق وإنَّما جاءت لمعنى المطاوعة، وحجَّته أنَّ الإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنَّما يقع حشوًا، أو في آخر الكلمة[٦]، ومن دلالاتها المبالغة، نحو: (تَلَعْثَمَ) و (تَغَمْغَمَ) و (تَجَمْجَمَ) والانتساب، نحو (تَدَمْشَقَ) و (تَحَنْبَلَ) و (تَقَرْمَطَ) و (تَمَعْدَدَ)، والايهام، نحو: (تَفَلْسَفَ)[٧] ،وزيادة التاء في هذه البنية لها أثرها إذ تُعَدُّ وسيلة من وسائل تحويل المتعدي إلى لازم.

- **افْعَنْلَـلَ– يَفْعَنْلِـلُ:-** وتـأتي بزيـادة همـزة الوصـل قبـل الفـاء، والنـون بعـد العـين، ولا تكـون أفعـال هـذه البنيـة إلاَّ لازمـة، قـال سـيبويه: (ولـيس في الكـلام احـر نجمتـه لأنَّـه نظـير انْفَعَلْـتُ في بنـات الثلاثة

---

[١] ينظر: المنصف ١/ ٨٤، وشرح المفصل ٧/ ٨٣.

[٢] ينظر: ابنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٧.

[٣] ينظر: المنصف ١/ ٨٥.

[٤] ينظر: مناهل الرجال ٩٠.

[٥] المنصف ١/ ٩٣.

[٦] ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٥٥-١٥٦.

[٧] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٢٧.

زادوا فيه نونًا وألف وصل)[١] وتفيد معنى المطاوعة، قال ابن يعيش: (والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يتعدّى)[٢] نحو: (حَرْجَمْتُ الإبلُ فاحْرَنْجَمَتْ) لأنَّ الفعل احرنجم من الرباعي بمنزلة انفعل في الثلاثي ومنه (اقْعَنْسَسَ) و (اسْحَنْكَكَ)[٣].

- **افْعَلَلَّ– يفْعَلِلُّ**: وهي بنية مزيدة بالهمزة قبل الفاء، وحرف آخر من جنس اللام الثانية مدغم فيها،ولا ترد الأفعال منها إلاَّ لازمة[٤] ،ومنه الفعل (اطْمَأَنَّ) في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ**﴾.[٥] والفعل (تَقْشَعِرُّ) في قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ**﴾.[٦]

- **افْعَلَّلَ– يفْعَلِّلُ**: أي بزيادة همزة الوصل قبل الفاء وتضعيف اللام الاولى، نحو (اهرمَّع الرجل إلى الرجل) إذا تباكى إليه، و(اهرمَّعَتِ العينُ) إذا تباكت سريعًا[٧].

– **تَمَفْعَلَ– يَتَمَفْعَلُ**: نحو (تَمَسْكَنَ) و (تَمَدْرَع) إذْ ذكر علماء الصرف أنَّ هذه الزيادة شاذة من قبيل الغلط، والصواب فيه (تسَكَّنَ) و (تَدَرَّع)[٨] وتأتي هذه البنية لازمة؛ لأنها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء[٩]. ويبدو أنَّ علماء العربية قد اختلفوا في تقدير هذا الفعل واشتقاقه،وأصلح الأقوال أن الميم لم تؤلف زائدةً في أول الفعل الملحق كالتاء لذا ألحقت لتناسب قياس اللغة في الإلحاق، كقولهم في "تَشَيْطَنَ" فصارت الزيادة كأنها من نفس الحرف.

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٧٧.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٦.

(٣) ينظر: التكملة ٢١٨، والممتع في التصريف ١/١٨٥، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/٢٢٩.

(٤) ينظر: التكملة ٢٢٠، ومختصر الصرف ٨٥ .

(٥) سورة الحج/ ١١.

(٦) سورة الزمر/ ٢٣.

(٧) ينظر: زبدة الأقوال، لابن الناظم ٤٧، ودروس في علم الصرف ٥٠.

(٨) ينظر: كتاب سيبوية٤/٢٨٦، والمنصف ١/ ١٢٩، وشرح المفصل ٧/ ١٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٦٨.

(٩) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨١.

- **تَفَيْعَلَ– يَتَفَيْعَلُ**: نحو (تَشَيْطَنَ) ولا تأتي هذه البينة إلاَّ لازمة لكونها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء نحو: (شَيْطَنْتُه فتَشَيْطَنَ) أي فعل فعلًا مكروهًا[1].

- **تَفَعْوَلَ– يَتَفَعْوَلُ**: نحو: (تَرَهْوَكَ وتَسَهْوَكَ وتَجَوْرَبَ) وتأتي هذه البنية لازمة وتدل على المطاوعة، نحو: (تَرَهْوَكَ الرجلُ)[2].

- **تَفَوْعَلَ– يَتَفَوْعَلُ**: نحو (تَحَوْقَلَ وتَكَوْثَرَ) ويقال: (تَكَوْثَرَ العجاجُ والشيءُ) إذا التفَّ بعضه مع بعض[3] ويقال: (تَجَوْرَبَ) إذا لبس الجورب[4].

تَفَعْلَى– يَتَفَعْلَى: وتأتي هذه البنية بزيادة التاء قبل الفاء، نحو: (تَجَعْبَى) وتَسَلْقَى)[5] قال سيبويه: (وقد تلحقها التاء في أوائلها كما لحقت في تدحرج، وذلك قولك: قَلْسَيْتُهُ فَتَقَلْسَى، وجَعْبَيْتُهُ فَتَجَعْبَى)[6]، وذكر بعض الصرفيين أنَّ الأصل في هذه البنية (تَفَعْلَلَ) والفعل (تَقَلْسَى) مطاوعًا للفعل (قَلْسَى) وزيدت فيه الياء للإلحاق فصار كـ (دَحْرَجَ) ثم قلبت الياء ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ومن ثم فالبنية الصحيحة هي (فَعْلَلَ) و(تَقَلْسَى) تصير على (تَفَعْلَلَ)[7].

- **افْعَنْلَى– يَفْعَنْلَى**: ذكر سيبويه أنَّ هذه البنية لازمة لا تتعدى، إذ قال: (ليس في الكلام افْعَنْلَيْتُه)[8] في حين نجد ابن جني يقول: (وافعنليت على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ)[9] ومن الأفعال اللازمة التي وردت على وفق هذه البنية (احْرَنْبَى الديكُ) بمعنى انتفش ريشه وتهيَّأ للقتال، و (احْرَنْبَى الرجلُ) إذا تهيأ للغضب والشر[10] ، فالفعل (احْرَنْبَى) لازم لا يتجاوز عمله الفاعل.

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٦، والممتع في التصريف ١/ ١٨١، و شرح المراح في التصريف ٤٤ ، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ٣٨.

[2] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٦٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٧.

[3] شرح التصريف ٢٧٢.

[4] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٦٨، ودروس في علم الصرف ٤٩.

[5] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٨.

[6] كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٦.

[7] ينظر: شرح المراح في التصريف ٤٤.

[8] كتاب سيبويه ٤/ ٧٧.

[9] المنصف ١/ ٨٦.

[10] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٥.

- **افْعَنْلأَ– يَفْعَنْلأُ**: نحو (احْبَنْطَأَ) وهي بنية لا تأتي إلاَّ لازمة، ومن الأبنية اللازمة أيضًا (افْوَنْعَلَ) نحو (احْوَنْصَلَ) و(تَفَعْلَتَ) نحو: (تَعَفْرَتَ) [1] والأفعال من هذه الأبنية لا تحدث تغييرًا في عمل الفعل اللازم، فلا يتعدى أثرها الفاعل.

- **افْوَعَلَّ– يَفْوَعِلُّ**: نحو: (اكْوَهَدَّ الفرخُ) و (اكْوَأَلَّ الرجلُ) ولا يأتي الفعل إلا لازمًا، وقد ذكر ابن عصفور أنَّ هذه البنية لم تستقر في كلام العرب، فالأصل في هذه البنية (افْعَلَلَّ)؛ لأنَّ الواو أصل في بنات الأربعة[2].

ثانيًا: الأفعال المتعدِّية بين البنية الصرفية والأثر النحوي:

أ- **حدُّ المتعدِّي**: التعدي في اللغة مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عدَّيته فتعدَّى بمعنى تجاوزه، وعدَّى طوره تجاوز حدَّه[3] قال تعالى: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ**﴾.[4]

والمتعدِّي في الاصطلاح: هو ما يتعدَّى أثره الفاعل إذ يتجاوزه إلى المفعول به من غير حاجةٍ إلى وسيلة للتَّعدية[5] قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: (ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا)، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب.. وانتصب زيدٌ لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعل الفاعل)[6] ، وذكر الرضي أنَّ المتعدِّي ما يتوقف فهمه على متعلق[7]، وقال أبو البقاء العكبري: (كل فعل كان فهمه موقوفًا على فهم غير الفاعل فهو المتعدِّي)[8]، أي يحتاج إلى فاعل يعمل فيه الرفع، وإلى مفعول به أو أكثر يعمل فيه النصب[9] ويسمى واقعًا؛ لوقوعه على المفعول به، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به[10].

[1] ينظر: الممتع التصريف ١/ ١٨١، والمبدع في التصريف ١٠٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٨.
[2] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٧٢-١٧٣.
[3] ينظر: لسان العرب ١٩/ ٢٦٥ (عدا)، وتاج العروس ١٠/ ٢٣٥ (عدو).
[4] سورة البقرة/ ٢٢٩.
[5] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ٤٩، والمرجع في علم الصرف ٦٢.
[6] كتاب سيبويه ١/ ٣٤.
[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٦-٩٧.
[8] الكليات ٣٢٣.
[9] ينظر: شرح الشذرة الذهبية المسمى الفضة المضية في علم العربية، لأبي العباس الحنبلي محمد (رسالة ماجستير) ٢٥.
[10] ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٠ وشرح الأشموني ١/ ٤٣٨.

فالأفعال المتعدِّية هي التي تعمل في أكثر من عنصر لغوي، والتعدِّي قد يكون حقيقيًا أو لفظيًا فإذا قلت: (أكلتُ الطعامَ)، فقد صدر الأكل بما تستدعيه عملية الأكل من تحريك للفم ومضغ للطعام فالطعام مفعول به لتعدٍّ حقيقي، أي وقع عليه فعل الفاعل، أمَّا التعدي اللفظي فليس كذلك لأنَّه لم يقع فعل الفاعل على المفعول حقيقة، وإنَّما يكثر في المنصوبات بنزع الخافض، نحو قوله تعالى ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا**﴾.[1] فلم يقع على المفعول فعل الاختيار من موسى، بل كان التعدي لفظيًا فالفعل (اختار) يتعدى لاثنين إلى أولهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر ويجوز حذفه نحو (اخترت زيدًا من الرجالِ) ويجوز فيه (اخترت زيدًا الرجالَ)[2].

ب– علامات المتعدِّي:

وإذا كانت العلاقة بين الفعل اللازم والفاعل ذات نظام ثنائي، ولهذا النظام علاماته، فالأفعال المتعدِّية ذات نظام ثلاثي، وعلاقتها تقوم بين فعل، وفاعل، ومفعول به، ولهذا النظام أيضًا علاماته التي يعرف بها، وقد ذكر النحاة تلك العلامات، وحددوها فيما يأتي:

١– أنْ يتصل بالفعل ضميرٌ كالهاء يعود على اسم سابق غير ظرف، وغير مصدر، نحو: (ضَرَبْتُهُ، وعَلَّمْتُهُ، وأخْرَجْتُهُ) أمَّا الهاء التي تعود على غير المفعول به، كالتي تعود على المصدر فلا تكون علامةً على التعدية، نحو قوله تعالى ﴿**فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ**﴾.[3] فالهاء في الفعل الثاني (أُعَذِّبُهُ) تعود على المصدر وهو العذاب، ومنه أيضًا (اليوم صمتُه) فالهاء ضميرٌ يعود على الظرف.

٢– أنْ يصاغ من الفعل المتعدِّي اسم مفعول تام من دون حاجة إلى الجار والمجرور، نحو (كَتَبَ، وشَرِبَ، وأعْلَنَ) إذ يأتي منها اسم المفعول التام، نحو: (الدرس مكتوبٌ) و (الماء مشروبٌ) و (الخبر مُعْلَنٌ) فلا يجوز القول: الشارع مخروج، بل لابد من الاستعانة بالجار والمجرور، نحو: (الشارع مخروجٌ إليه)[4].

---

[1] سورة الأعراف/ ١٥٥.

[2] ينظر: الدر المصون ٤٧٣/٥، ومصطفى جواد وجهوده اللغوية، لمحمد عبد المطلب البكاء ١٧١.

[3] سورة المائدة/ ١١٥.

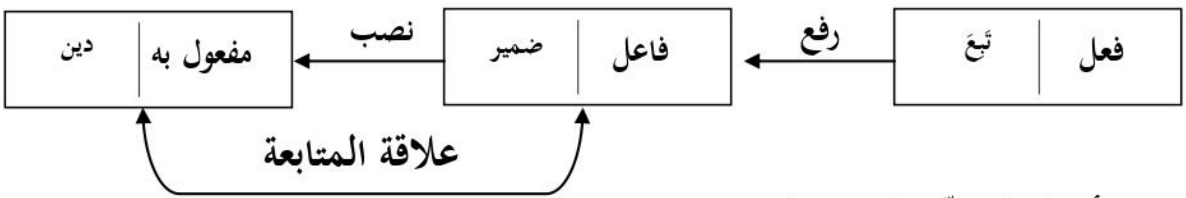
[4] ينظر: اللمع في العربية ٥١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤١٦–٤١٧، وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ١١٥، وشرح الأشموني ٤٣٨/١، والتركيب النحوي وشواهده القرآنية، لمحمد ابي الفتوح شريف ٢/ ١٠٧، وتهذيب النحو، لعبد الله درويش ١٦٥–١٦٦.

د– أقسام المتعدِّي:–

اتفق علماء اللغة العربية على تقسيم الفعل من حيث نصبه المفعول به على ثلاثة أقسام: متعدٍّ إلى مفعول به واحد، ومتعدٍّ إلى مفعولين، ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل[1].

١– الأفعال المتعدِّية إلى مفعول به واحد: يرى النحاة أنَّ هذه الأفعال تُعَدَّ أكثر استعمالاً من حيث انتقال أثر الفعل من الفاعل إلى المفعول، لذا نرى أنَّ ابن يعيش يصنف هذا النوع من الأفعال إلى: أفعال العلاج، وتشمل الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة، أو نحوها، نحو:(ضَرَبْتُ زيدًا، وقَتَلْتُ بكرًا)، وأفعال غير العلاج: وتشمل الأفعال التي تعبِّر عن القلب ولا تفتقر بإيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها: نحو: (ذَكَرْتُ زيدًا) ومنه أفعال الحواس، نحو (أبْصَرْتُه، وشَمَمْتُه، وذُقْتُه، ولَمِسْتُه، وسَمِعْتُه)[2].

إنَّ الفعل المتعدِّي إلى مفعول به واحد يعمل في عنصرين لغويين، يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به نحو قوله تعالى ﴿**وَلاَ تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ**﴾.[3]. فالفعل (تَبِعَ) عمل في عنصرين لغويين،إذ رفع فاعلاً، وهو الضمير المستتر وتقديره (هو) ونصب مفعولاً به وهو كلمة (دين) والعلاقة التي يعقدها الفعل بين الفاعل والمفعول هي علاقة المتابعة، وكأنَّ الفعل يبيِّن لنا حركة فاعِلَين ذات اتجاه واحد[4].



٢– الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين:–

ومن الأفعال المتعدِّية ما ينصب مفعولين، قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين)[5] وتأتي هذه الأفعال على ثلاث صور:

(١) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٦٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٠–٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٦٢.

(٣) سورة آل عمران/٧٣.

(٤) ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٢٦١، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية ١٤٢.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٣٧.

أ- أفعالٌ تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما، وقد تنقطع عنهما فيصير الفعل لازمًا، نحو الفعلين: (زَادَ، ونَقَصَ) في قوله تعالى: ﴿**وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**﴾،[1] وفي قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا**﴾.[2] إذ نجد كل فعلٍ منهما قد عمل في ثلاثة عناصر لغوية، أي رفع فاعلاً، ونصب مفعولين، وقد جاءا لازمين في قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾،[3] وقوله تعالى ﴿**قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ**﴾.[4] منه الفعل (سَقَى) الذي قد ينصب مفعولين، نحو قوله تعالى ﴿**وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا**﴾.[5] وقد يحذفان، فيكون لازما[6] نحو قوله تعالى: ﴿**فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ**﴾.[7] فالأفعال (زَادَ، ونَقَص، وسَقَى) عَمِلَ كلٌّ منها في ثلاثة عناصر لغوية عند تعديته، وفي عنصر لغوي واحد عند وروده لازماً

فعل		فاعل		مفعول به أول		مفعول به ثانٍ
زاد	رفع	ضمير مستتر	نصب	ضمير الهاء	نصب	بسطة
يزيدون	رفع	واو الجماعة	انقطاع	؟		؟
ينقص	رفع	واو الجماعة	نصب	ضمير الخطاب	نصب	شيئًا
ينقص	رفع	الأرض	انقطاع	؟		؟
سقى	رفع	ربُّ	نصب	الضمير "هم"	نصب	شرابًا
سقى	رفع	ضمير مستتر	انقطاع	؟		؟

(١) سورة البقرة/ ٢٤٧.

(٢) سورة التوبة /٤.

(٣) سورة الصافات/ ١٤٧.

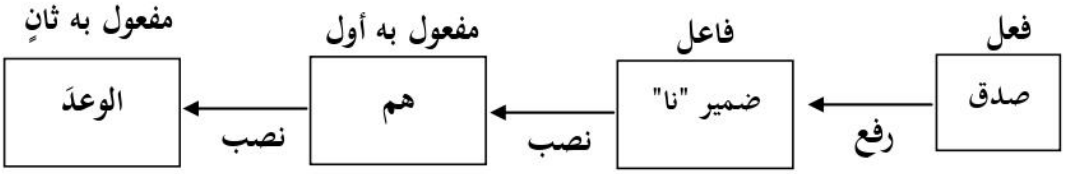
(٤) سورة ق/ ٢٤.

(٥) سورة الانسان/ ٢١.

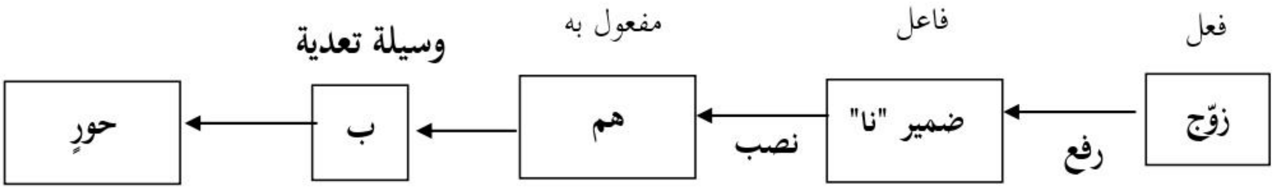
(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٦٨، وفي تصريف الأفعال ١٧٨.

(٧) سورة القصص/ ٢٤.

ب– أفعال تتعدَّى إلى مفعولين فيكون الأول منصوبًا، أمَّا الثاني فقد يكون منصوبًا أو مجرورًا بحرف الجر، ومن هذه الأفعال (أمَرَ، واسْتَغْفَرَ،و اخْتَارَ، وصَدَقَ، وزَوَّجَ، وكَنَّى، وسَمَّى، ودَعَا، وكَالَ، ووَزَنَ) ومنه قوله تعالى ﴿**ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ**﴾،[1] فالفعل (صَدَقَ) امتد أثره إلى ثلاثة عناصر لغوية، هي رفع فاعل، ونصب المفعولين



ومِمَّا جاء متعدِّيًا إلى الثاني بحرف الجر الفعل (زَوَّجَ) في قوله تعالى ﴿**وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ**﴾.[2] حيث عمل الرفع في الفاعل ونصب المفعول به الأول مباشرة، ثم تعدى إلى الثاني بحرف الجر.



ت– **أفعال تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما دائمًا**، وقسمها النحاة إلى قسمين:

أولاً: أفعال تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا: وهي أفعال تتضمن معنى العطاء وأشهرها: (أَعْطَى، ومَنَحَ، ووَهَبَ، وحَبَا، وأَلْبَسَ، وكَسَا، وأطْعَمَ، وأسْكَنَ، ورَزَقَ، ونَاوَلَ، وجَرَى، وعَلِمَ، وحَمَلَ، وسَأَلَ) أو تتضمن معاني ألفاظ أضداد العطاء، نحو: (سَكَبَ، ومَنَعَ، وحَرَمَ، وسَلَبَ) [3] وقد سميت بالأفعال المؤثرة قال ابن يعيش (ما يتعدى إلى مفعولين، ويكون الأول منهما غير الثاني... فهي أفعال مؤثِّرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثِّر فيه، نحو:

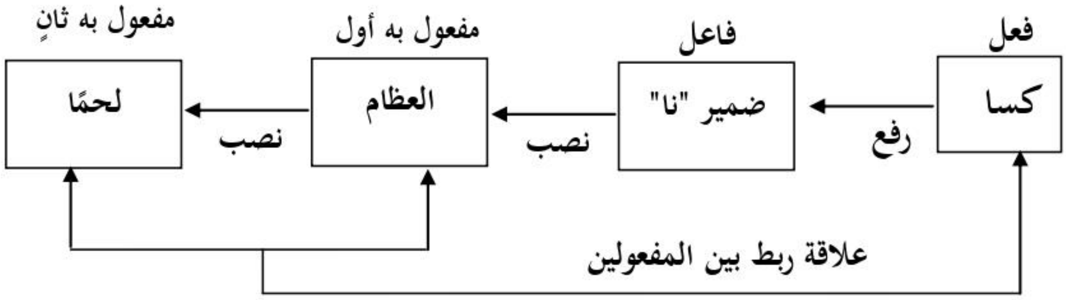
---

[1] سورة الانبياء/ ٩.

[2] سورة الطور/ ٢٠، والدخان/ ٥٤.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ١/٣٧، ونتائج الفكر ٣٢٧.

(أعْطَى زَيدٌ عبدَ الله درهمًا)[1] ومنه قوله تعالى ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾.[2] فالفعل (كَسَا) عمل في ثلاثة عناصر لغوية، الرفع للفاعل، والنصب للمفعولين، وهذان المفعولان لا يكوّنان تركيبًا نحويًا بمفردهما، إذ لا يوجد ثمَّة علاقةٌ منطقيةٌ بين المفعولين، فالفعل (كَسَا) منح المفعولين علاقة دلالية وإعرابية، أي أحدث علاقة ربط بينهما[3].



وذهب النحويون إلى أنَّه يجوز في هذا النوع ذكر المفعولين، أو حذفهما، نحو قوله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾.[4] أو الاقتصار على أحد المفعولين[5] نحو قوله تعالى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾،[6] قال ابن عصفور: (والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كل فعل يتعدّى إلى مفعولين الأول منهما فاعلٌ في المعنى، نحو: كسوت زيدًا ثوبًا)[7]، والأصل تقديم ما هو من المفعولين فاعل في المعنى نحو: (أَلْبَسْتُ زيدًا جُبَّةً)، فالمفعول به الأول "زيدًا" هو الفاعل في المعنى خوف الوقوع في اللبس[8].

وقد يتقدم ما ليس فاعلاً في المعنى، نحو: (أعْطَيْتُ الدرهمَ صاحبَه)، فالدرهم ليس فاعلاً في المعنى، والعلَّة في تقدُّمه ارتباطه بضمير[9]، قال ابن عقيل: (فلا تقول: أعْطَيْتُ صاحبَه

---

[1] شرح المفصل ٧/ ٦٣.

[2] سورة المؤمنون/ ١٤.

[3] ينظر: دراسات نحوية ودلالية فلسفية ١٤٦.

[4] سورة الليل/ ٥.

[5] ينظر: شرح ألفية بن مالك ١٠٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٣.

[6] سورة الضحى/ ٥.

[7] شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٠.

[8] ينظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٤٣.

[9] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ١٠٢ وحاشية الصبان ٢/ ٩٣.

الدرهمَ) لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً وهو ممتنع)[1] ويمتنع استعمال الأصل لأسبابٍ تتمثل في كون المفعول الأول محصورًا، نحو: (ما أعْطَيْتُ الدرهمَ إلاَّ زيدًا) أو يكون المفعول الأول اسمًا ظاهرًا، والثاني ضميرًا، نحو: (الدرهم أعطيتُه زيدًا)، أو يكون ملتبسًا بضمير الثاني، نحو: (أسكنتُ الدارَ بانيها)[2]، أمَّا إذا كان المفعول الثاني ملتبسًا بضمير الأول فيجوز فيه التقديم والتأخير، قال ابن الناظم: (ولو كان الثاني متلبسًا بضمير الأول كما في: أعطيتُ زيدًا مالَه)، جاز تقديمه وتأخيره)[3].

ثانيًا: أفعالٌ تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر:

ذكر علماء العربية أفعالاً تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها تأثيرًا، إذ تسقط العلامات الإعرابية للمبتدأ والخبر، وتمنحها علامة إعرابية جديدة هي علامة النصب وتدخل هذه الأفعال في باب: (ظنَّ واخواتها)، قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أنْ تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر)[4] وقد قسمها النحاة الى أقسام:

أ- **أفعالٌ دالةٌ على اليقين**: وتسمَّى أفعال القلوب، وسُمِّيت بذلك لأنَّها أفعال قلبية باطنة، نحو: (عَلِمَ، ورَأَى، ووَجَدَ، ودَرَسَ، وألْفى، وتَعَلَّمْ (بمعنى اعلم)، وتَيَقَّنَ، وتَمَنَّى، وتَوَهَّمَ، وتَبَيَّنَ، وشَعَرَ، وأصَابَ)[5].

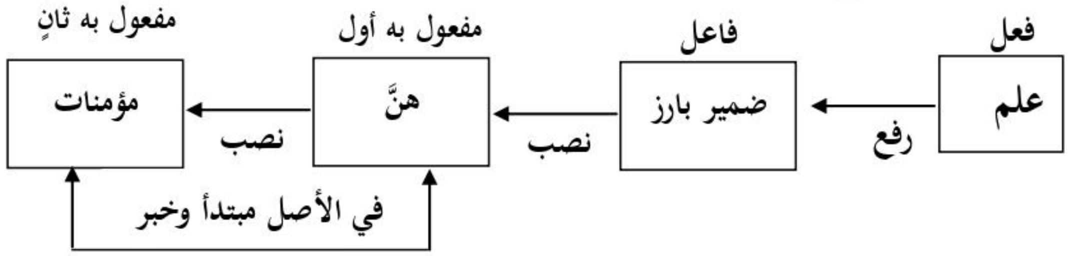
إنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما، قال ابن الناظم: (من الأفعال، أفعالٌ واقعةٌ معانيها على مضمون الجمل، فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين)[6] ومنه قوله تعالى ﴿**فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى**

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/ ٤٢٣.
[2] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ١٠٢، وحاشية الصبان ٢/ ٩٣.
[3] شرح ألفية ابن مالك ١٠٢.
[4] كتاب سيبويه ١/ ٣٩.
[5] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٢٩، وهمع الهوامع ١/٤٨٥-٤٨٦، وجامع الدروس العربية ١/٢٧، ومعاني النحو ٤٢٢/٢، والنحو التطبيقي ٢٠٠.
[6] شرح ألفية ابن مالك ٧٨.

الْكُفَّارِ﴾،[1] فالفعل (عَلِمَ) يفيد اليقين، لذا نصب مفعولين، وقيل: للرجحان، أي إنَّه ورد في هذه الآية بمعنى ظنَّ،[2] قال الدكتور فاضل السامرائي: (والحقُّ أنَّها للعلم لا للظن، فهناك فرقٌ بين الظن والعلم.. فالظنُّ يكون بورود الأمر على الخاطر، وقد يكون بلا سبب يرجحه، أو يكون السبب ضعيفًا، بخلاق العلم فإنَّه بعد التثبُّت والاطلاع)[3] وقد تأتي (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) عندئذٍ يقف تأثيرها عند مفعول به واحد، قال سيبويه: (وقد يكون عَلِمْتُ بمنزلةِ عَرَفْتُ لا تريد إلاَّ علم الأول)[4] نحو، قوله تعالى **﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾**.[5] فقد وردت (عَلِمَ) لإدراك المفرد، وهو العرفان، لذا نصب مفعولاً واحدًا.

إنَّ أفعال القلوب إذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلت منهما تركيبًا نحويًا جديدًا، وعملت فيهما النصبِ؛ لأنَّها ليست ناقصة، فهي تدل على الحدث وتتطلب فاعلاً[6] أي أنَّها تعمل في ثلاثة عناصر لغوية تتمثل في رفع الفاعل، ونصب المفعولين.



ب- **أفعالٌ دالةٌ على الرجحان والظَّن**: ذكر النحاة أنَّ أفعالَ الرُّجحان تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[7] وأشهرها (ظَنَّ) نحو قوله تعالى: **﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَامُوسَى مَسْحُورًا﴾**.[8] و(حَسِبَ) نحو قوله تعالى **﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثُورًا﴾**.[9]

---

[1] سورة الممتحنة /١٠.

[2] ينظر: حاشية الخضري ١/ ١٤٨.

[3] معاني النحو ٢/ ٤٢٣.

[4] كتاب سيبويه ١/ ٤٠.

[5] سورة التوبة /١٠١.

[6] ينظر: التطبيق النحوي، للراجحي ٢٠٠.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ٦٤/٧، وهمع الهوامع، ٤٨١/١.

[8] سورة الإسراء/ ١٠١.

[9] سورة الإنسان/ ١٩.

و(زَعَم) نحو قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما الشَّيخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيْبَا[(١)]

و(هَبْ) نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ أجِرْنيْ أبَا خَالِدٍ وإلا فَهَبْنِيْ امْرَءًا هَالِكا[(٢)]

و(عَدَّ) نحو قول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيْكَكَ في الِغنَى وَلكنَّما الْمولَى شَرِيْكُكَ في الْعدَمِ[(٣)]

و (حَجَا) نحو قول الشاعر:

قْد كُنْتُ أحْجُو أبَا عَمْرٍ أخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[(٤)]

و(خَالَ) نحو قول الشاعر:

أخالَكَ إنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَالا يُسْتَطَاعُ منَ الوُجْدِ[(٥)]

و(تَقُول) نحو: (أتقولُ زيدًا منطلقًا) قال ابن يعيش: (وقد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه عمله، فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما)[(٦)] ويرى بعضُ النُّحاة أنّ القولَ لا يجري مجرى الظن إلا إذا قُصِدَ بالجملة معناها لا نص لفظها، وأنْ يكون الفعل مضارعًا، وأنْ يدل على المخاطب، أو مسبوقًا بإستفهام، وألاّ يفصل بين الإستفهام وفعل القول بفاصلٍ، عندئذٍ يجوز نصب المبتدأ والخبر على أنّهما مفعولان، ويجوز رفعهما على الحكاية[(٧)].

ت– أفعالٌ تفيد التحويل: ويرى النحاة أنَّ أفعالَ التحويلِ تأتي بمعنى صيَّر، وأنَّها تَنْصبُ مفعولين أصلهما مبتدأٌ وخبرٌ، فتحدث تركيبًا نحويًا جديدًا، ويظهر أثر هذه الأفعال عند تحويل المبتدأ إلى مفعول أول، والخبر إلى مفعولٍ به ثانٍ، وتغيير علامة الإعراب من الرفع إلى النَّصب[(٨)] وأشهر هذه الأفعال:

---

(١) البيت في تخليص الشواهد ٤٢٨، وشرح الأشموني ٣٥٤/١، وجامع الدروس العربية ٣٢/١.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ٤٤٢، وشرح شذر الذهب، ٣٧٠، وهمع الهوامع ٤٧٩/١.

(٣) البيت في تخليص الشواهد ٤٣١،وهمع الهوامع ١/ ٤٧٦، وخزانة الأدب ٣/ ٥٧،.

(٤) البيت في تخليص الشواهد ٤٤٠، وهمع الهوامع، ٤٧٦/١.

(٥) البيت من شواهد أوضح المسالك ٢/ ٤٥، وجامع الدروس العربية ١/ ٣٠.

(٦) شرح المفصل ٧/ ٧٩.

(٧) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٢٨، ومعاني النحو ٢/ ٤٤٥– ٤٤٦.

(٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٧١–١٧٢، وشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٩، وجامع الدروس العربية ١/ ٣٣.

١– صـيَّر: نحـو: (صـيَّرتُ العـدوَّ صـديقًا) قـال الرَّضـي: (وأصـل البـاب صـيَّر، ومفعـولاه في الحقيقـة هما اسـم وخـبر، لـ "صـار" في الأصـل[١] وذكـر ابـن النـاظم أنَّ الفعـل (صـيَّر) مضـعَّفُ العـين يفيـد تحويـل صـاحبه إليـه[٢] أي عنـد دخولـه علـى المبتـدأ والخـبر يحـدث تـأثيرًا في الجملـة فينصـب المبتـدأ ويجعل منه مفعولاً أول وينصب الخبر، ويجعل منه مفعولاً ثانيا.

ويبـدو أنَّ المتكلم قـد حمـل الفعـل على صيغة (فَعَلَ) لما وجـد أنها تتجـاوز حـدود الفاعـل ولما حـوَّل البناء الداخلي لـ(فَعَلَ) فأصبحت على (فَعَّلَ) لذا بقي لها امتيازها في الأثر النحوي.

٢– جَعَـلَ: نحـو قولـه تعـالى ﴿**وَقَـدِمْنَا إِلَـى مَـا عَمِلُـوا مِـنْ عَمَـلٍ فَجَعَلْنَـاهُ هَبَـاءً مَنْثُـورًا**﴾.[٣] فالفعـل (جَعَـلَ) بمعـنى (صـيَّر) يفيـد التحويـل، لـذا نصـب مفعـولين، وقـد يـأتي بمعـنى (اعْتَقَـدَ) [٤] نحـو قولـه تعالى ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**﴾.[٥]

٣– رَدَّ: نحـو قولـه تعـالى ﴿**وَدَّ كَثِيـرٌ مِـنْ أَهْـلِ الْكِتَـابِ لَـوْ يَـرُدُّونَكُمْ مِـنْ بَعْـدِ إِيمَـانِكُمْ كُفَّـارًا**﴾.[٦] فالفعل (يَرُدُّ) تعدَّى إلى مفعولين، والرَّد هو صرف الشيء وإرجاعه إليه، أي تحويله[٧].

٤– ترك، نحو قول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذاَ ماَ تَرَكْتُهُ ... أَخَا القَوْمِ واستَغْنَى عَنِ المَسحِ شَارِبُه[٨]

فالفعـل ((تَـرَكَ)) عمـل النصـب في مفعـولين همـا "الضـمير المتصـل" و"أخـا" فضـمير الهـاء مبـني علـى الضـم في محـل نصـب مفعـول أول و"أخـا" مفعـول ثـانٍ منصـوب وعلامـة نصـبه الألـف لأنَّـه مـن الأسماء الستة.

٥– اتَّخَذَ: نحو قوله تعالى : ﴿**وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاَ**﴾.[٩].

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٦٩.

[٢] شرح ألفية ابن مالك ٧٨.

[٣] سورة الفرقان ٢٣.

[٤] ينظر: همع الهوامع، ٤٧٩/١، ومعاني النحو ٢/ ٤٤٧.

[٥] سورة الزخرف/ ١٩.

[٦] سورة البقرة/ ١٠٩.

[٧] ينظر: لسان العرب ٤/ ١٥٢ (ردد).

[٨] البيت من شواهد شرح ألفية ابن مالك ٧٩، وهمع الهوامع ٤٨٣/١.

[٩] سورة النساء/ ١٢٥.

١- صيَّر: نحو: (صيَّرتُ العدوَّ صديقًا) قال الرَّضي: (وأصل الباب صيَّر، ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر، لـ "صار" في الأصل[١] وذكر ابن الناظم أنَّ الفعل (صيَّر) مضعَّفُ العين يفيد تحويل صاحبه إليه[٢] أي عند دخوله على المبتدأ والخبر يحدث تأثيرًا في الجملة فينصب المبتدأ ويجعل منه مفعولاً أول وينصب الخبر، ويجعل منه مفعولاً ثانيا.

ويبدو أنَّ المتكلم قد حمل الفعل على صيغة (فَعَلَ) لما وجد أنها تتجاوز حدود الفاعل ولما حوَّل البناء الداخلي لـ(فَعَلَ) فأصبحت على (فَعَّلَ) لذا بقي لها امتيازها في الأثر النحوي.

٢- جَعَلَ: نحو قوله تعالى ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**﴾.[٣] فالفعل (جَعَلَ) بمعنى (صيَّر) يفيد التحويل، لذا نصب مفعولين، وقد يأتي بمعنى (اعْتَقَدَ) [٤] نحو قوله تعالى ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**﴾.[٥]

٣- رَدَّ: نحو قوله تعالى ﴿**وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا**﴾.[٦] فالفعل (يَرُدُّ) تعدَّى إلى مفعولين، والرَّد هو صرف الشيء وإرجاعه إليه، أي تحويله[٧].

٤- ترك، نحو قول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذاَ ماَ تَرَكْتُهُ ... أخَا القَوْمِ واستَغْنَى عَنِ المَسحِ شَاربُه[٨]

فالفعل ((تَرَكَ)) عمل النصب في مفعولين هما "الضمير المتصل" و"أخا" فضمير الهاء مبني على الضم في محل نصب مفعول أول و"أخا" مفعول ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الألف لأنَّه من الأسماء الستة.

٥- اتَّخذَ: نحو قوله تعالى : ﴿**وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً**﴾.[٩].

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٦٩.

[٢] شرح ألفية ابن مالك ٧٨.

[٣] سورة الفرقان ٢٣.

[٤] ينظر: همع الهوامع، ٤٧٩/١، ومعاني النحو ٢/ ٤٤٧.

[٥] سورة الزخرف/ ١٩.

[٦] سورة البقرة/ ١٠٩.

[٧] ينظر: لسان العرب ٤/ ١٥٢ (ردد).

[٨] البيت من شواهد شرح ألفية ابن مالك ٧٩، وهمع الهوامع ٤٨٣/١.

[٩] سورة النساء/ ١٢٥.

إنَّ الأصلَ في الفعل (أعْلَمَ) هو (عَلِمَ) الذي يمتد أثره إلى مفعولين فلمَّا دخلت عليه الهمزة أحدثت به تغيرًا في بنيته الصرفية فتحول من بنية (فَعِلَ) الى بنية (أَفَعَلَ) كما أحدثت تغيرًا في وظيفته، فجعلته يعمل النصب في ثلاثة مفاعيل، قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي تعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أنْ تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى)[١]، ومنه الفعل "أَرَى"، نحو "أريتُ زيدًا عمرًا فاضلاً"، فقد كان لدخول الهمزة أثرٌ في تغيير عمل الفعل أي صار يتعدى الى ثلاثة مفاعيل، ومنه الفعل (نبَّأ) إذا ضُمِّن معنى (أعْلَمَ) قال أبو حيان: (إذا ضُمِّنَتْ معنى "أعلم" تعدت إلى ثلاثة مفاعيل)[٢]، نحو "نَبَّأتُ خليلاً الخبرَ واقعًا"، ومنه "أنبأ"، نحو "أنبأتُ زيدًا عمرًا كريمًا" و "أخْبَرَ"، نحو "أخبَرتُ عليًا عمرًا كريمًا"، و "خبَّرَ"، نحو "خبَّرتُ زيدًا عمرًا فاضلاً"، و"حدَّث"، نحو "حَدَّثتُ عليًا الخبَرَ حقًا")[٣].

ويبدو أنّ المتكلّم لـمَّا وجد أنَّ باللفظ حاجة إلى تركيب نحوي معين، وهو حاجته إلى أكثر من معمول في التركيب، بحث في القياس الذي لا يخرج اللغة عن نظامها فأدخل الهمزة وأبقى وظيفتها في التعدية، وحين كان الفعل يتعدى إلى مفعولين عُدِّي بالهمزة إلى المفاعيل الثلاثة.

إنَّ تضعيف العين في الأفعال (نبَّا) و(خبرَّ) و(حدَّث) يُحدثُ تغييرًا في أبنيتها الصرفية وفي عملها، ومعناها، فمن حيث البنية تحولت من بنية الثلاثي المجرد إلى المزيد بالتضعيف، ومن حيث العمل أخذت تنصب ثلاثة مفاعيل، أمَّا من حيث المعنى فقد ضُمِّنت معنى (صَيَّر).

ث– وسائل تحويل المتعدِّي إلى لازم:

وثمة علاقة تبادلية بين اللغة والفكر، فهما متداخلان يعملان معًا على خلق أبنيةٍ لغويةٍ ذات دلالاتٍ مختلفةٍ، وهذه الأبنية قد يحدث لها من ملابسات التوظيف ما يبعدها عن هدفها الأصلي بغية التوسع، لذا فقد نجد الأفعال المتعدِّية تنتقل الى مجال اللزوم[٤]، وقد ذكر النحاة وسائل معينة بها يصير المتعدِّي لازمًا ومنها:

---

[١] كتاب سيبويه ١/ ٤١.

[٢] البحر المحيط ٨/ ٢٩٠.

[٣] ينظر: شرح شذور الذهب ٣٨٦، وجامع الدروس العربية ١/ ٣٤–٣٥.

[٤] ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٦٦١.

١– تضمين الفعل المتعدّي لمعنى فعل لازم، أي إشراب اللفظ معنى لفظٍ آخر.[١] نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾.[٢] فالفعل (يُخَالِفُ) متعدٍّ في الأصل، ضُمِّن معنى الفعل اللازم (يَخْرُجُ) أي انتقل من مجاله الدلالي إلى مجال آخر، وهو الخروج، فعمل عمل اللازم، أي عُدِّيَ بحرف الجر (عن).

وذكر بعض المحدثين أنّه قد أُقِرّتْ قياسية هذه الوسيلة من لدن المجمع العلمي بشرط، تحقُّق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة يؤمن معها اللَّبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي، وأن يكون الغرض بلاغيًا[٣].

٢– تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة (فَعُلَ) بضم العين، إمَّا بقصد المبالغة في معنى الفعل والتعجب منه، نحو "فَهُمَ محمدٌ"، أي ما أفهمه، أو بقصد المدح والذم، نحو "سَبُقَ السياحُ"[٤].

٣– مطاوعة المتعدِّي لمفعول واحد لآخر لازم، نحو (هدمتُ الحائطَ فانهدمَ) فالفعل الأول يدُلّ على تأثير، والثاني يدلُّ عل قبول فاعله لذلك التأثير، بشرط أنْ يتلاقى الفعلان اشتقاقًا وأن يكون الفعلُ الأول متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحد، والثاني لازم وفاعله هو المفعول الأول، لا على أنَّه قام بالفعل، ولكن على أنَّه اتَّصفَ بِهِ، وتأتي الأفعال المطاوعة لازمة على وفق الأبنية الصرفية الآتية:

- **افْعَلَلَّ**، نحو "طَمْأَنْتُ عليًا فاطْمَأنَّ".
- **افْعَلَّ**، نحو "نسلتُ ريشَ الطائرِ فَانْسَلَّ".
- **تَفاعَلَ**، نحو "باعدتُ زيدًا فَتبَاعَدَ".
- **تَفَعْلَلَ**، نحو "دحرجتُ الكرةَ فَتَدْحَرجَتْ".
- **تَفَعَّل**، نحو "قَدَّمْتُه فَتَقَدَّم"[٥].

[١] ينظر: لسان العرب ١٢٦/١٧ (ضمن)، والأشباه والنظائر ٢٤٠/١.

[٢] سورة النور/ ٦٣

[٣] ينظر: ضياء السالك ٢/ ١٠٣ والنحو الوافي ٢/ ١٦٩–١٧٠.

[٤] ينظر: شرح الأشموني ٤٧٧/١، ودروس التصريف ٢٠٤.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٥–٦٦، وضياء السالك ٢/ ١٠٣، وفي علم الصرف ٥٧–٥٨.

٤- ضعف العامل عن العمل بتأخيره عن معموله، نحو قوله تعالى ﴿**إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾،[١] وقوله تعالى ﴿**لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾،[٢] فالأصل في الفعلين (عَبَرَ) و (ذَهَبَ) التعدية فلما تقدم معمولاً هما صارا كاللازمين[٣].

٥- ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

تَبُلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خُرَيْدَةٌ   تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ[٤]

فالفعل (تسقي) ينصب مفعولين بنفسه، لكنَّه لم يتعد إلى المفعول الثاني إلاّ بوسيلة، هذه الوسيلة تجعل الفعل لازمًا وليس بلازم حقيقةً[٥].

ج- أبنية المتعدِّي وعلاقتها بالتركيب النحوي:

عالج علماء اللغة العربية العلاقة بين البنية الصرفية للفعل وأثرها في التركيب النحوي فالفعل يحتاج إلى فاعل، وقد يحتاج إلى مفعول به يقع عليه، وزمان ومكان يحدث فيه، وسبب يحدث من أجله، هذا السبب يكمن في دلالة البنية الصرفية للفعل سواءً أكانت هذه البنية مجرَّدةً أم مزيدةً، وقد يكون السبب وسيلةً أخرى من وسائل التعدية[٦] وإذا كان للأفعال اللازمة أبنيةٌ صرفيةٌ تنفرد بها، أو تشترك مع المتعدِّية فيها، فإن للأفعال المتعدِّية أبنيتها الصرفية التي لا تكتفي برفع الفاعل بل تحتاج إلى مفعول به، أو مفعولين، أو ثلاثة وهي:

١- **فَعَلَ- يَفْعُلَ**: بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وتكون أفعال هذه البنية غالبًا متعدية، وتأتي لمعانٍ كثيرةٍ، قال ابن يعيش: (إن (فَعَلَ) مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسعًا فيه لخفة البناء واللفظ، واللفظ إذا خفَّ كثر استعماله، واتسع التصرُّف فيه)[٧].

---

[١] سورة يوسف/ ٤٣.

[٢] سورة الأعراف/ ١٥٤.

[٣] ينظر: دروس التصريف ٢٠٤.

[٤] البيت من شواهد شرح الأشموني ٤٧٧/١، وضياء السالك ٢/ ١٠٣.

[٥] ينظر: ضياء السالك ٢/ ١٠٣، وفي تصريف الأفعال ١٧٦.

[٦] ينظر: في بناء الجملة العربية، لمحمود حماسة عبد اللطيف ١٨٦-١٨٧.

[٧] شرح المفصل٧/ ١٥٦-١٥٧.

ومن معاني هذه البنية الدلالة على معنى المغالبة، نحو: (كَابَرَنِي فكَبَرْتُه أكبُره) والطلب، نحو "طَلَبَ يَطْلُبُ" والرفعة، نحو "نَصَرَ- ينصُرُ" والإعطاء، نحو "رشا- يَرْشُو" والأخذ، نحو "أخَذَ- يَأخُذُ" والمهنة والعمل، نحو "كَتَبَ- يكْتُبُ" و "رَسَمَ- يَرْسُم" والأكل، نحو "مَضَغَ- يمضُغُ" وقد تردُ الأفعال لتدلَّ على معانٍ أخرى[1].

إنَّ الفعلَ المتعدِّي الذي يرد على وفق هذه البنية له أثرُهُ في التركيب النحوي، فالفعل (مدَّ) في قوله تعالى ﴿**وهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا**﴾،[2] له أثره في تركيب الجملة، فلو أنعمنَّا النظر فيه لوجدناه على النحو الاتي:

١- الفعل (مدَّ) ثلاثي مجرد مضعف اللام، وبنيته الصرفية (فَعَلَ) ويدل على حدث مقترن بالزمن الماضي.

٢- الفعل (مدَّ) يحتاج إلى فاعل، والفاعل في الجملة ضمير مستتر تقديره هو.

٣- العلاقة بين الفعل وفاعله علاقة إسناد.

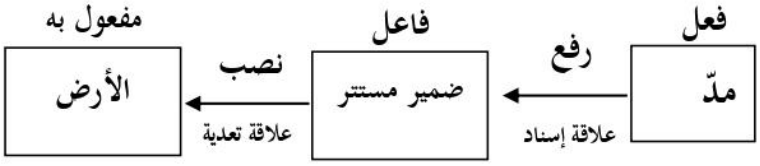
٤- رتبة الفعل التقديم، والفاعل التأخير.

٥- الفعل (مدَّ) يحتاج إلى مفعول به، والمفعول هو كلمة (الأرض) ينتمي إلى أبنية الأسماء.

٦- العلاقة بين الفعل والمفعول به، علاقة تعدية.

٧- رتبة المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل[3].

٨- بسبب كل هذه القرائن نجد أن الفعل (مدَّ) عَمِل في عنصرين لغويين، رفع فاعلاً ونصبَ مفعولاً به.



[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٠، والممتع في التصريف ١/ ١٧٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٢، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٨٧.

[2] سورة الرعد/ ٣.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢.

٢- **فَعَلَ– يَفعِلُ**: نحو (ضَربَ– يَضْرِبُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، قال ابن سيده: (وهذا البناء هو الغالبُ، والغالبُ كالقياس.. فلا حاجة بنا إلى استقصائه)[(١)]، والأفعال المتعدِّية التي ترد على وفق هذه البنية تفيد التلبُّس بالحال الفعلية في الزمن الخاص[(٢)] أيّ أنَّ كلَّ فعلٍ ماضٍ يجب أن يكون على بنية (فَعَلَ) بفتح العين، و (يَفْعِلُ) بكسر العين، إلاَّ لحاجةٍ معنوية فينقل إلى باب (فَعِلَ) أو (فَعُلَ) أو كانت حروفه حلقية[(٣)].

ولأفعال هذه البنية دلالاتٌ كثيرةٌ كالدلالة على الطلب، نحو (جَبَى– يجْبِي) والمنع والإيذاء، نحو (ضَرَبَ– يَضْرِبُ) و (حَبَسَ– يَحْبِسُ) والغلبة نحو: (غَلَبَ– يَغْلِبُ) والقطع، نحو (كَسَرَ، يكْسِرُ) والإعطاء بكثرة، نحو: (زادَ– يَزِيْدُ)[(٤)].

إنَّ أفعال هذه البنية ذات أثر في التركيب النحوي، فالفعل (صَرَفَ) مثلاً في قوله تعالى ﴿**ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ**﴾.[(٥)] فعل ثلاثي بنيته الصرفية: (فَعَلَ) ومضارعه (يَصْرِف) على وزن (يفعل) وعلاقته بالفاعل علاقة إسناد، ولا يقف أثره عند الفاعل– لفظ الجلالة– بل يحتاج إلى مفعول به كي يكتمل المعنى، لذا فقد عمل الفعل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول به.

٣- **فَعَلَ– يَفْعَلُ**: نحو (فَتَحَ– يفْتَحُ) بفتح العين في الماضي والمضارع، ويشترط في أفعال هذه البنية أنْ تكون لام الكلمة أو عينها حرف حلق، وأحرف الحلق ستة، الهمزة، والهاء والعين، والحاء، والغين، والخاء[(٦)]، وذكر الصرفيون أنَّ علة الفتح مع أحرف الحلق هي كون مخرج الحرف سافلاً، لذا ناسبه التخفيف، بخلاف حلقي الفاء، واذا كان حرف الحلق عينًا فتح نفسه، وإذا كان لامًا لم يؤثِّر وشذَّ الفعل (أَبَى– يَأْبَى) وفيه خلاف، قبل: لأنَّ فاءه همزة وهي

---

(١) ينظر: المخصص ١٢٧/١٤، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية ١٤٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٧١/١، والصرف الواضح ٩٢، ومدخل الى دراسة الصرف العربي ٣٦.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٧٠/١–٧١، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ٣٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٥/٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٢.

(٥) سورة التوبة/ ١٢٧.

(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٩٢.

مـن حـروف الحلـق، وقيـل لأنَّ لامـه مـن أحـرف الحلـق، أو أنَّ الفـتح تشـبيهٌ لـه بـ (قَـرَأَ- يقْـرَأُ) و (منَعَ- يمْنَعُ) أو أنَّ الفتح عن طريق الغلط والتوهُّم على أنَّ ماضيه (فَعِلَ) بكسر العين[1].

وقـد يـأتي مـن أفعـال هـذه البنيـة مـا يخـالف هـذا الشـرط، كـأن يكـون لام الفعـل وعينـه مـن حـروف الحلـق، فيكـون علـى وفـق بنيـة أخـرى، نحـو: (رَحِـمَ- يَـرْحَمُ) و(نَضَـحَ- يَنْضُـحُ) وهنـاك أفعـال لا تحتـوي أحـرف حلـق وتجـيء علـى وفـق هـذه البنيـة: نحـو: (ركَـنَ- يَـرْكُنُ) و (قَـنَطَ- يَقْـنُطُ) وأغلـب الظن أنه من تداخل اللغات[2].

وتـأتي أفعـال هـذه البنيـة للتَّعديـة غالبًـا، وللدَّلالـة علـى معـانٍ أخـرى، كالامتنـاع، والمنـع، والـبغض، نحـو: (أَبَى- يَـأبَى) و (قَلَـى- يقْلَـي) و (منَـعَ-يَمْنَـعُ) أو الإيـذاء والاعتـداء نحـو: (سـلَخَ- يَسْـلَخُ) أو الفَتحِ والقطع، نحو: (فتَحَ-يَفْـتَحُ، وَقطَـعَ-يَقْطَـعُ) أو الإعطـاء، نحـو: (مَـنَحَ- يَمْنَحُ) وقـد تـأتي أفعـال لمعـانٍ أخـرى[3]، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ لَعَـنَ الْكَـافِرِينَ وَأَعَـدَّ لَهُـمْ سَعِيرًا**﴾.[4]، فالفعـل (لَعَـنَ) يـدل علـى حـدث مقـترن بـزمن وجـاء علـى بنيـة (فَعَـلَ- يَفْعَـلُ) لأنَّ عينـه حـرف حلـق وهـذا الفعـل لا يكتفـي برفـع الفاعـل وإسـناده اليـه فحسـب، بـل يحتـاج إلى وجـود مفعـول بـه كـي يكتمـل المعنى، لـذا نجـدهُ يرفـع فـاعلاً- الضـمير المسـتتر- وينصـب مفعـولا بـه- الكـافرين- فقـد قـوي في الفعـل معـنى الحدث فتجاوز فاعله إلى المفعول به.

٤- **فَعِـلَ- يَفْعَـلُ**: بكسـر عـين الماضـي وفتحهـا في المضـارع، قـال ابـن جـني: (وفَعِـلَ يكـون متعـدِّيًا وغـير متعـدٍّ فالمتعـدِّي نحـو: شَـرِبَ وَرَكِـبَ)[5] وأفعـال هـذه البنيـة لهـا دلالاتهـا، كـأن تـدل علـى العلـم نحـو (عَلِـمَ- يعْلَـمُ) أو علـى تـرك الشـيء، نحـو: (زَهِـدَ- يزْهَـدُ) أو علـى الشِّـبع والامـتلاء نحو: (شَرِبَ- يَشْرَبُ) و(شَبِعَ- يَشْبَعُ) أو الجهل، نحو: (جَهِلَ- يَجْهَلُ)[6].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٠٥، وشرح التصريف ٤٣٣-٤٣٥، والمناهل الصافية في شرح معني الشافية ١/ ٢٣١.

[2] ينظر: المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، ١/ ٢٣١.

[3] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٢.

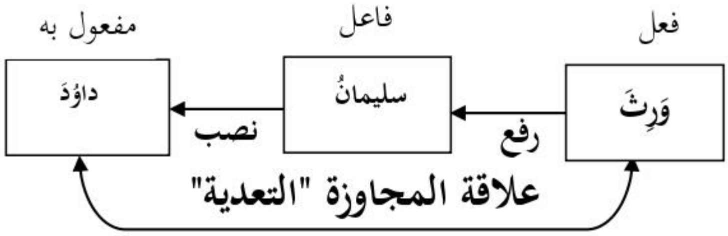
[4] سورة الأحزاب/ ٦٤.

[5] المنصف ١/ ٢٠.

[6] ينظر: أدب الكاتب ٢٧٢-٢٧٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٢، والصرف الواضح ٥٩، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٨٩.

فأفعال هذه البنية حين تجيء متعدية، فإنها لا تكتفي بالفاعل، وإنَّما يمتد أثرها إلى المفعول به، فالفعل (سَفِهَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾.[1] فعلٌ ثلاثيٌّ يدلُّ عل الحدث والزمن، وبنيته الصرفية (فَعِلَ) عمل في عنصرين لغويين، أي أنَّه رفع فاعلاً –الضمير المستتر– ونصب مفعولا به (نفسه)، والعلاقة بين الفعل والفاعل علاقة إسناد، وبين الفعل والمفعول علاقة تعدية. أي أنَّ الفعل لم يكتف برفع الفاعل، وإنَّما عمل النصب في المفعول به، ذكر أبو حيان أنَّ الفعل (سَفِه) بكسر العين يتعدى بنفسه إلى المفعول به[2].

٥- **فَعِلَ– يَفْعِلُ:** ذكر الصرفيون أنَّ أغلب الأفعال المتعدِّية الثلاثية المكسورة العين في الماضي والمضارع تكون معتلَّة الفاء بالواو، نحو: (وِرِثَ– يَرِثُ) وقد تأتي صحيحة، نحو(حَسِبَ– يَحسِبُ) وهو قليل[3]، وممَّا جاء الفعل فيه متعديًا قوله تعالى ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾.[4] فالفعل (ورِثَ) يدل على حدثٍ مقترن بزمن، وجاء على بنية (فَعِلَ– يَفْعِلُ) ولقوة الحدث رفع فاعلاً وامتد أثرُه إلى المفعول به، فالأفعال المتعدِّية تختلف عن اللازمة من حيث قوة الحدث بها والعلاقة بين الفعل والمفعول تتمثل في دلالة الفعل على المجاوزة المدلول عليها بعلامة النصب[5].



الأبنية المتعدِّية في الرُّباعي المجرَّد:–

فَعْلَلَ– يُفَعْلِلُ:– ذكر الصرفيون بنيةً واحدة للرباعي المجرَّد، ورأوا أنَّها تكون مضعفةً، نحو: (زَلْزَلَ– يُزَلْزِلُ) أوْ غير مضعَّفةٍ، نحو: (دَحْرَجَ– يُدَحْرِجُ) وتستعمل متعديةً أكثر منها لازمة[6].

---

[1] سورة البقرة /١٣٠.

[2] ينظر: البحر المحيط ١٩٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ١١٧/١.

[3] ينظر: المنصف ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٧/ ١٥٣، ودروس في علم الصرف ٤١.

[4] سورة النمل/ ١٦.

[5] ينظر: نحو الفعل، لعبد الستار الجواري ٧٠، وفي بناء الجملة العربية ١٨٧.

[6] ينظر: المنصف ١/ ٢٨، والممتع في التصريف ١/ ١٨٠، والمبدع في التصريف ١٠٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٣.

وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ الرباعي المجرَّد يُصاغُ من أسماء الأعيان لأداء معانٍ مختلفةٍ، كالمحاكاة للمشتق، والتشبُّه به، نحو: (عَقْرَبْتُ الصَّدغَ) أو الاتخاذ، نحو: (قَمْطَرْتُ الكتابَ) أو الدلالة على إدخال المشتق في المفعول، نحو: (فَلْفَلْتُ الطعامَ) أو الدلالة على إصابة ما أُخِذَ منه الفعل، نحو (غَلْصَمْتُه) أي أصبتُ غلصمته، أو الدلالة على وضع المشتق منه على المفعول، نحو (قَرْمَدْتُ الحائطَ) أي طليته بالقرمد[1]، فإذا قلنا: (فَلْفَلَ الطَّباخُ الطعامَ) فالفعل (فَلْفَلَ) بنيته الصرفية (فَعْلَلَ) يدلُّ على حدث، وهو إدخال الفعل في المفعول، وعلى زمن وهو الزمن الماضي، ودلالته على الحدث والزمن هي المعنى الوظيفي الأساسي، وقوة دلالة الحدث جعلته يتجاوز إلى المفعول به، لذا رفع فاعلاً (الطباخ) ونصب مفعولاً به (الطَّعام)[2].

الأبنية المتعدِّية في الثلاثي المزيد:

وقد تدخل أحرف الزيادة على الفعل الثلاثي المجرَّد فتحدث أثرًا في الفعل من حيث البنية الصرفية، والمعنى، والوظيفة النحوية، فقد تجعل المتعدِّي الى مفعول به يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة مفاعيل.

أ– أبنيةٌ متعديةٌ مزيدةٌ بحرف:–

١– **أفْعَلَ–يفَعَلُ**:– تزادُ الهمزة قبل فاء الفعل الثلاثي المجرَّد فَتَحْدِثُ تغييرًا في بنيته الصرفية إذ يتحوَّل من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (أفْعَلَ) وتغييرًا في العمل، فيصير اللازم متعدِّيًا، والمتعدِّي إلى مفعولٍ يتعدَّى إلى مفعولين، والمتعدِّي إلى مفعولين يتعدى إلى ثلاثة، قال الظفيري: (وأفعل للتعدية غالبًا، وهي أن تجعل ما كان فاعلاً مفعولاً، لمعنى الجعل لأصل الحدث، وإن كان متعدِّيًا صار بالهمزة متعدِّيًا إلى اثنين، أولهما مفعول الجعل، والثَّاني لأصل الفعل، نحو: (أحْفَرتُ زيدًا النهَّرَ) أي جعلته حافرًا له، فالأول مجعولٌ، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة المفعول، أصل الفعل؛ لأنَّ فيه معنى الفاعلية وإنْ كان الثلاثي متعدِّيًا إلى اثنين صار بالهمزة متعديًا إلى ثلاثة الأول للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهما فعلان فقط (أعلم) و (أرَى) وأمَّا (أنْبَأ) و (أخْبَرَ) فليس لهما فعل ثلاثي)[3].

---

[1] ينظر: دروس التصريف ٢٠٤، واوزان الفعل ومعانيها ٤٧، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٩٠، وفي تصريف الأفعال ٥١.

[2] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٨٤.

[3] المناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢١٧.

وتأتي أفعال هذه البنية من حيث كونها متعدّية لتدلَّ على معانٍ كثيرةٍ، كالتعريض، نحو: (الفرس أبعْتَهُ) أي عرضته للبيع سواءً صار مبيعًا أم لا[1]، أو اتصال المفعول بما أُخِذَ منه الفعل، نحو: (أَكْرَمْتُهُ- أَكْرُمُهُ) أوْ السلب والإزالة، نحو: (أعْجَمْتُ الكتابَ) أو بمعنى (فَعَلَ) نحو (قِلْتُ البيعَ وأقلتُهُ) أو المبالغة، نحو: (شَفَيْتُ الصيفَ وأشْفيتُه)[2].

٢- **فعّلَ- يُفَعِّلُ**:- هذه البنية لا تقلُّ استعمالاً عن سابقتها، فتضعيف العين له أثره في تحويل الثلاثي المجرَّد إلى مزيد بالتضعيف، ويجعل اللازم متعدِّيًا ويزيد المتعدِّي تعديةً إنْ كان متعدِّيًا في الأصل[3]، فتضعيف عين الفعل قد يحدث تغييرًا في وظيفة الفعل وفي بنيته وفي معناه، فالفعل (عرَّفَ) نحو (عرَّفتُ سعيدًا طريقَ المجدِ) يتعدَّى في الأصل إلى مفعول به واحد، وبالتضعيف امتدت وظيفته إلى المفعول الثاني، ومن حيث البنية فقد تحوَّلت بنية الفعل من (عَرَفَ) إلى بنية (عَرَّفَ) أي من (فَعَلَ) إلى (فَعّلَ) وهذا التضعيف له دلالاته، ومن تلك الدلالات:

-التكثير والمبالغة: قال الخليل: (القحوا نخلهم إلقاحًا، ولقحوَّها تلقيحًا في المبالغة)[4]، وذكر بعض النحاة أنَّ اللفظ الذي يدُّل عل التكثير هو تشديد عين الفعل، وأن (وفعَّل) للتكثير، أي تكثير أصل الفعل غالبا[5]، ومنه الفعل (فصَّل) في قوله تعالى ﴿**وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلا**﴾،[6] يدُّل على المبالغة والتكثير.

-التعدية (الجعل): ذهب علماء العربية إلى أنَّ (فعَّلت) كـ (أَفْعَلْتُ) في التعدية[7]، ومنه الفعل (دَسَّا) في قوله تعالى ﴿**وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا**﴾.[8] الذي يفيد التعدية، وذهب بعض الصرفيين إلى أن معناه (الجعل) أي جعله يدسوا[9].

---

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٨٨.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٥٦-٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٩١، والممتع في التصريف ١/١٨٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٣٣.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٦٤-٦٥، والصرف ٥٤.

[4] العين ٣/ ٤٧(لقح).

[5] ينظر: المخصص ١٤/١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٩٣، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢٢٠.

[6] سورة الإسراء/ ١٢.

[7] ينظر: المخصص ١٤/ ١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٣.

[8] سورة الشمس/ ١٠.

[9] ينظر: البارع، لأبي علي القالي ٧٠٢، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢/٥١٦.

–السَّلب والإزالةّ! قال سيبويه: (وتقول أمرضته أي جعلته مريضًا، ومرَّضته أي قمت عليه، ووليته ومثله أقذيت عينه أي جعلتها قذية، وقذَّيتها نظَّفتها)[1] وقال ابن قتيبة: (وتأتي فَعَّلْتُ مخالفةً لِفَعَلْتُ)[2].

–النحت: ونقصد به مجموعة من الأفعال المضعَّفة روتها المصادر وهي في الأصل منحوتة من جملة، نحو (سَبَّحَ) منحوتة من (قَالَ سُبحانَ اللهِ) و (وسبَّل ضيعتَه) أي جعلها في سبيل الله[3].

٣- **فَاعَلَ– يُفَاعِلُ**: وهي بنية صرفية بزيادة ألف بعد فاء الكلمة، وتُسمَّى ألف المفاعلة، قال سيبويه: (اعلم أنَّك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حيث قلت: فاعلته.. وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفْعَلْت، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته)[4].

وهذه الزيادة تحدث تغييرًا صرفيًا في بنية الثلاثي المجرد فتنقله من بنية (فَعَلَ) الى بنية (فاعَلَ) وهي بنية المزيد بحرف، وتحدث تغييرًا في الوظيفة، والمعنى، نحو: (جَادَلَ زيدٌ عمرًا) فالفعل (جَادَلَ) يدل على الحدث والزمن، ونسبة معنى الحدث ترجع الى الفاعل والمفعول؛ لا شتراكهما في العمل واقتسامها الفاعلية والمفعولية، وقد يكون المشارك غير مفعول أصل الفعل، وفي هذه الحالة قد يتعدى إلى مفعولين نحو: (زيدٌ جاذبته الثوب) فكلمة الثوب هي مفعول أصل الفعل، والمشارك زيد[5]، وقد تدل هذه البنية على التكثير والمبالغة، نحو: (ضَاعَفْتُ الأجرَ) أي كثَّرتُ أضعافه، أو بمعنى (فَعَّل) نحو (نَاوَلْتُه الكتابَ)[6].

أبنية متعدية مزيدة بحرفين:–

١- **أفْتَعَلَ–يَفْتَعِلُ**: أي ما زيدت الهمزة في أوله والتاء بعد فائه[7]، وهذه الزيادة تحدث أثرًا صرفيًا ووظيفيًا، ودلاليًا، فمن الناحية الصرفية يتم تحويل الفعل الثلاثي المجرد إلى ثلاثي مزيد بحرفين، أي من بنية (فَعَلَ) إلى بنية (افْتَعَلَ)، ومن الناحية الوظيفية لا تكتفي بالفاعل، وإنما تتجاوزه

---

[1] كتاب سيبويه ٤/ ٦٢.
[2] أدب الكاتب ٣٥٥.
[3] ينظر: ديوان الأدب ٢/ ٢٧٣، ومسائل لغوية في مذكرات مجمعية ١٥.
[4] كتاب سيبويه ٤/٦٨.
[5] ينظر: مفتاح العلوم ١٦٥، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢٢، والصرف ٥٥.
[6] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٩، ومجموعة الشافية في علمي الصرف والخط ١/ ٤٨.
[7] ينظر: شرح المراح في التصريف ٤٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٦.

إلى المفعول به وأفعال هذه البنية تأتي متعدية ولازمة[1]، وحين تأتي متعدية فإنَّ لها دلالاتها، كالاتخاذ، نحو: (اشتَوى- يَشْتَوِي) والتصرف في الطلب، نحو: (اكتسبَ معاشَهُ) وبمعنى (فَعَلَ) نحو "اخْتَطَفَ" والمبالغة في اختيار الشيء نحو: (انْتَفَاهُ ينْتَفِيْهِ)[2]، ومنه قوله تعالى ﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾.[3]فالفعل (اتَّبَعَ) محوَّل من (تَبِعَ)، عمل الرفع في الفاعل وهو واو الجماعة، وتجاوزه إلى المفعول به، أي إلى ضمير الهاء فعمل فيه النصب، وكذا الفعل (ابْتَدَعَ) رفع فاعلاً وتجاوز الفاعل إلى المفعول به فنصبه، قال ابن سيده: (بدع الشيء يبدعه بدعًا وابتدعه أنشأه وبداه)[4]، وزيادة الهمزة قبل فاء الكلمة والتاء بعدها، يحدث أثرًا في دلالة الفعل.

٢- **تَفَاعَلَ- يَتَفاعَلُ**:- بزيادة التاء قبل فاء الكلمة، والألف بين الفاء والعين، وتأتي هذه البنية متعدِّية وغير متعدِّية[5]، قال بن جني: (وإنما يجوز أنْ تقول تفاعلته فتعدِّيه إلى مفعول إذا لم يكن المفعول فاعلاً في المعنى، نحو "تَقَاضَيْتُهُ الدَّينَ" و "تَنَاسَيْتُ الحديثَ)[6]، فلهذه الزيادة أثرُها في العمل والمعنى والبنية الصرفية إذ تجعل الفعل يتعدى إلى المفعول به، حينما تدل على مطاوعة (فَاعَلَ) نحو (نَاوَلْتَهُ الشيءَ فتناولَهُ) أو المشاركة[7] .

نحو (تجاذَبَ خالدٌ وعليٌّ الحديثَ) او التظاهر بالشيء نحو (تجاهلتُ الصديقَ) بمعنى أظهرت جهلي إيَّاه، أو بمعنى (فَعَّلَ) نحو (تعاهدَ الشَّيءَ- يتعاهدُهُ) أي يتعهده[8]، أمَّا من حيث البنية الصرفية، فقد أحدثت الزيادة تغييرًا يتمثل في نقل البنية من الثلاثي المجرد (فَعَلَ) الى المزيد بحرفين (تفَاعَلَ) ، ومنه قوله تعالى ﴿**فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ**﴾،[9] فالفعل (تَنَازَعَ) حدثت فيه تحولات، نلحظها في الآتي:

---

(1) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٩٢.

(2) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٦.

(3) سورة الحديد/ ٢٧.

(4) المحكم ٢/ ٢٥.

(5) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٦.

(6) المنصف ١/ ٩٢.

(7) لقد اعترض، والظفيري على استخدام ابن الحاجب لمصطلح المشاركة، لأنَّ المشاركة لا تضاف إلاّ إلى الفاعل أو المفعول، والأفضل عندهما (الاشتراك) أو (التشارك) فأنهما يضافان إليهما جميعًا، وينظر: المناهل الصافية ١/٢٢٣.

(8) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٠٢، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢٢٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٦، والصرف ٥٩.

(9) سورة طه/ ٦٢.

أ-انتقل من بنية الثلاثي المجرد (فَعَلَ) إلى الثلاثي المزيد بحرفين (تَفاعَلَ) أي من (نَـزَعَ) إلى (تَنَازَعَ).

ب-دلَّ على الإشتراك في الفاعلية لفظًا، وفي المفعولية معنى[(١)].

ت-عمل في عنصرين لغويين، فرفع فاعلاً، ونصب مفعولاً به.

٤-**تَفَعَّلَ- يَتَفَعَّلُ**:- بزيادة التاء والتضعيف هذه الزيادة أحدثت تغييرًا في بنيه الثلاثي المجرَّد (فَعَلَ) إذ خلقت بنيه صرفية جديدة هي (تَفَعَّلَ) وتكون متعدية وغير متعدِّية[(٢)] والأفعال المتعدِّية وفقًا لهذه البينة تدل على معانٍ، أشهرها:

١- العمل المتكرر، نحو (تَجَرَّعتُ الدَّواءَ).

٢- إفادة معنى التثبت، قال سيبويه: (وأمَّا تَفَهَّمَ، وتَبَصَّرَ، وتَأَمَّلَ، فاستثباتٌ بمنزلةِ تَيَقَّنَ[(٣)].

٣- بمعنى (تفَاعَلَ) نحو (تَعَطَّيتُهُ) بمعنى (تَعَاطَيْتُه).

٤- الاتخاذ والتجنب، نحو (تَوسَّدَ ذراعه).

٥- بمعنى (اسْتَفْعَلَ) نحو (تنجَّزتُه) أي استنجزته[(٤)].

أبنية متعدية مزيدة بثلاثة أحرف:-

وتأتي الأفعال المتعدِّية مزيدة بثلاثة أحرف، هذه الزيادة تحدث أثرها في البنية الصرفية للفعل الثلاثي المجرد، إذ تخلق منه بنية صرفية جديدة مكونة من ستة أحرف، كما يكون لهذه الزيادة تأثيرها في الوظيفة والمدلول، ومن ثم فالأفعال المتعدِّية المزيدة بثلاثة أحرف تأتي على وفق الأبنية الآتية:

١- **اسْتَفْعَلَ- يَسْتَفْعِلُ**:- بزيادة همزة الوصل، والسين الساكنة، والتاء هذه الزيادة أحدثت تحولاً في بنية الثلاثي المجرَّد (فَعَلَ) إذْ نقلته إلى صيغة (استَفْعَلَ) وهذه البنية تدل على معانٍ أشهرها:

أ-الطلب، نحو (اسْتَعْطَيْتُهُ) أي طلبت العطية، قال الظفيري: (واسْتَفْعَلَ للدلالة على أنَّ الفاعل طلب من المفعول أصلَ الفعل)[(١)].

---

(١) ينظر: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية ٥٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٥٨، والممتع في التصريف ١/ ١٨٣.

(٣) كتاب سيبويه ٤/ ٧٢.

(٤) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٢٧، وأبنية الأفعال- دراسة لغوية قرآنية ٥٦.

ب–الاتخاذ، نحو: (اسْتَعْبَدَهُ، وأَسْتَأْجَرَهُ).

ت–التثبُّت، نحو: (اسْتَيْقَنَ– يَسْتَيْقِنْ).

ث–الاعتقاد بصفة ما، نحو: (اسْتَعْظَمْتُهُ) و (اسْتَسْمَنْتُه).

ج–بمعنى (أفعَلَ) و (تَفَعَّل) نحو (اسْتَخْلَفَ) و (اسْتَثْبَتَ)[2]، ومنه قوله تعالى ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ**﴾،[3] فالفعل (اسْتَحَبَّ) بنيته الصرفية (استَفْعَلَ) عمل في عنصرين لغويين، فرفع فاعلاً، ونصب مفعولاً، وأحرف الزيادة فيه تدل على المبالغة في الطلب[4].

٢– **اْفْعَوعَلَ– يَفْعَوْعِلُ:** بزيادة همزة الوصل، ومضاعفة العين، وزيادة الواو بين العينين، قال سيبويه: (هذا باب افْعَوْعَلْتُ.. وسألت الخليل فقال: كأنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد)[5] والأفعال المتعدّية على وفق هذه البنية قليلة، وهي (احْلَوْلَى، واعْرَوْرَى، واعْلَوْلَى) ومنه (احْلَوْلَيْتُ الشَّيءَ)[6] فالفعل (احْلَوْلَى) جاء على بنية صرفية جديدة هي (افْعَوْعَلَ) هذه البنية دلت على المبالغة والتوكيد[7] وعملت في عنصرين لغويين، إذ رفعت فاعلاً، ونصبت مفعولاً به.

٣– **اْفْعَوَّل– يَفْعَوِّلُ**:– بزيادة الهمزة في أوله، والواو المضعفة بعد عينه، قال ابن جنِّي: (اعلم أنَّ افْعَوَّلْتُ يكون أيضًا على ضربين، متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدِّي نحو اعْلَوَّطْتُ المهرَ)[8] بمعنى "تعلَّق" بعنقه، وركبه من بدون سرج[9] فالزيادة هذه لها أثرها من حيث تحويل البنية الصرفية الثلاثية (فَعَلَ) إلى بنية صرفية جديدة (افْعَوَّلَ) ومن حيث المدلول، فمعنى (اعْلَوَّطَ) يدل على المبالغة[10]، ومن حيث الوظيفة أصبح الفعل يعمل في عنصرين لغويين، هما رفع الفاعل،

---

(١) المناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢٢٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٠–٧١، وشرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١١٠، ومناهل الرجال ٨٥.

(٣) سورة النحل/ ١٠٧.

(٤) ينظر: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية ٢٢٨.

(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٧٥.

(٦) ينظر: المنصف ١/٨١.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٦١.

(٨) المنصف ١/٨٢.

(٩) ينظر: الممتع في التصريف ١/١٩٦ الهامش.

(١٠) ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ٥٣.

ونصب المفعول به، فالوظيفة النحوية، هي وظيفة للبنية الصرفية التي يكون لها تأثير في المبنى الأكبر، وهو السياق[1].

أبنية متعدية ملحقة بالرباعي: تعد الزيادة للإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجدِّدة أو توسيع تلك الدلالات، أو تخصصيها، وقد ذكر علماء اللغة العربية أفعالاً متعدية، جاءت على وفق الأبنية الملحقة بالرباعي وأشهر هذه الأبنية ما يأتي:

١- **فَوْعَلَ- يُفَوْعِلُ**: نحو (صَوْمَعَ الثريدَ) بمعنى سوَّى له صومعه[2]، فالفعل (صَوْمَعَ) يدل على حدثٍ وزمنٍ، وهو محتاج إلى فاعل ومفعول به، والعلاقة بين الفعل ومفعوله، هي علاقة التعدية المدلول عليها بحالة النصب[3].

٢- **فَعْوَلَ- يُفَعْوِلُ**: نحو (لَحْوَجْتُ الأمرَ) أي خلطته وعوجته[4]، فالفعل (لَحْوَجَ) جاء على وفق بنية صرفية جديدة هي (فَعْوَلَ) هذه البنية ذات دلالة جديدة[5] امتدت وظيفتها إلى المفعول به (الأمرَ) لذا فالزيادة لها تأثير في الصيغة والمدلول، والعمل.

٣- **فَيْعَلَ- يُفَيْعِلُ**: ويأتي الفعل المتعدِّي وفقًا لهذه البنية، نحو (بيْطَرْتُ الدَّابةَ) فالزيادة أحدثت تغييرًا في بنية الفعل الصرفية، أي من (فَعَلَ) إلى (فَيْعَلَ) وهي زيادة إلحاق بالرباعي المجرد، كما أدَّت إلى التوسع في دلالتها والتوسع في عملها إذ جعلت الفعل يتعدَّى إلى مفعول به[6].

٤- **فَعْيَلَ- يُفَعْيِلُ**: نحو (شَرْيَفْتُ الزَّرْعَ) أي قطعت زوائده[7]، فالفعل (شَرْيَفَ) مزيد للإلحاق هذه الزيادة لها أثرها في إحداث بنية صرفية جديدة هي (فَعْيَلَ) بغية التوسع الدلالي واللُّغوي، وأنَّ علاقتها بالمفعول هي علاقة التجاوز، فالفعل على ما

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٩.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٠.

(٣) ينظر: في بناء الجملة العربية، ١٨٧.

(٤) الموجز في النحو ١٣٢، ودروس في علم الصرف ٩٥.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ٧٥.

(٦) ينظر: المبدع في التصريف ١٠٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية ٧٥.

(٧) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٦٧.

يتضمنه من حدث وزمن أسنِدَ إلى الفاعل (الضمير المتصل) وأمتدت علاقته إلى المفعول به فأحدث فيه النصب[١].

٥- **فَعْلَلَ– يُفَعْلِلُ**: بتكرير حرف من نفس الكلمة؛ لتلحق بغيرها، أي تلحق بالرباعي المجرد (فَعْلَلَ) نحو (جَلْبَبَ– يُجَلْبِبُ)[٢] ومنه الفعل (ذَعْذَعَ) بمعنى فرّق، نحو قول الشاعر:

لحَى اللهُ دَهْرًا ذَعْذَعَ المالَ كلَّهُ　　　وَسَوَّدَ أشبَاهَ الإماءِ العَوَارِكِ[٣]

فالفعل (ذَعْذَعَ) جاء على بينة صرفيةٍ جديدة ملحقة ببنية الرباعي المجرد، هذه البنية لها دلالاتها، فهي توحي بالمبالغة والتكثير، ومن ثم لم يقف عملها عند عنصر لغوي واحد وهو الفاعل، وإنَّما تجاوزت ذلك إلى نصب المفعول به (المال).

٦-**فَعْلَى– يُفَعْلَى**: نحو (قَلْسَيْتُ الرَّجُلَ) أي ألبسته القلنسوة؛ فالفعل (قَلْسَى) عمل في عنصرين لغويين، إذ رَفَعَ الضمير المتصل، ونصبب المفعول به الرجلَ.

٧- **فَعْنَلَ– يُفَعْنِلُ**: نحو (قَلْنَسْتُ الرَّجلَ) أي ألبسته القلنسوة، وهو قليل[٤].

٨-**افْعَنْلى– يَفْعَنْلىَ**: تأتي الأفعال المتعدِّية على وفق هذه البنية، ومنها (اغْرَنْدَى) و (اسْرَنْدَى) بمعنى غلب، نحو قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغرَنْدِيْنِيْ　　　أدْفَعُهُ عَنِّي ويَسْرَنْدِينيْ[٥]

فالفعلان (يَغْرَنْدِيْنِيْ) و (وَيَسْرَندِينيْ) قد امتدَّ أثرهما إلى المفعول به، بمعنى أنّ كلاً منهما قد عمل في عنصرين لغويين، هما رفع الفاعل، ونصب المفعول به.

١- **يَفْعَلَ– يُيَفْعِلُ**: نحو (يَرْنَأَ –يُيَرْنِئُ) ومنه (يَرْنَأَ لِحْيَتَهُ)، أي صبغها بالحناء[٦] وتُعدُّ هذه البنية من أشهر الأبنية من حيث التَّعدي بمعنى أنها لا ترد إلاَّ متعدَّية[٧].

---

[١] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ١٦٨-١٦٩.

[٢] المنصف، ١/٨٣، وشرح المفصل ٧/١٥٥.

[٣] من شواهد منحة الواهب العلية، للشعبي ١/١٥٩، ودروس في علم الصرف ٩٤.

[٤] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٠.

[٥] من شواهد المنصف ١/ ٨٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٣.

[٦] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٦٧.

[٧] في تصريف الأسماء والأفعال ٢٥٩.

ثالثًا: الأبنيةُ المشتركةُ بين التعدِّي واللُّزوم:

ذكر الصرفيون أنَّ من الأبنية ما يختص بالأفعال اللازمة، ومنها ما يختص بالافعال المتعدِّية ومنها ما يشترك فيها كلٌّ من الأفعال اللاَّزمة والمتعدِّية، ويتضح لنا بتتبع، واستقراء هذه الظاهرة أنَّ أغلب أبنية الأفعال المتعدِّية، تشترك فيها الأفعال اللازمة، باستثناء أبنية قليلة وردت متعدية وأشهرها (يَفْعَلَ– يُبُفْعِلُ). أمَّا ما تبقى من الأبنية فهي مشتركة بين التعدي واللزوم، في حين نجد أنَّ الأفعال اللازمة قد اختصت بأبنية خاصة بها، وقد ذكرت ذلك سابقًا، وتجنبًا للتكرار فسأقوم بعرض موجزٍ لأهم الأبنية المشتركة بين التعدَّي واللُّزوم، وتتمثل هذه الأبنية في الآتي:

١– **فَعَلَ**: فاللازم نحو الفعل (تَابَ) في قوله تعالى ﴿**إلا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ**﴾،[1] قال ابن منظور: (أصل تاب عاد إلى الله ورجع وأناب، وتاب الله عليه أي عاد عليه بالمغفرة)[2] والمتعدِّي نحو الفعل (قَطَعَ) في قوله تعالى ﴿**وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ**﴾،[3] وقد تأتي الأفعال على وفق هذه البنية متعدِّية إلى مفعولين نحو الفعل (سَأَلَ) قال أبو علي الفارسي (القول في سَأَلْتُ أنَّهُ فِعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين مثل أعطيت)[4] ومنه قول الشاعر:

سألْنَاهَا الشِّفاءَ فَمَا شَفَتْنَا	**ومَنَّتْنَا الْمَواعِدَ والْخِلابَا**[5]

فالفعل (سَأَلَ) بنيته الصرفية (فَعَلَ) تعدَّى عمله إلى المفعول الأول وهو (الضمير) وإلى المفعول الثاني الشفاء، وعمل فيهما النصب.

٢– **فَعِلَ**: وردت هذه البنية بكسر العين، متعدِّية ولازمة، ويرى بعض الصرفيين أنَّ اللزوم هو الغالب فيها[6] قال ابن الحاجب: (اعلم أنَّ (فعِلَ) لازمةً أكثر من متعدية)[7] فمن اللاَّزم

---

[1] سورة البقرة/ ١٦٠.

[2] لسان العرب ١/٢٢٦–٢٢٧(توب).

[3] سورة الاعراف/ ٧٢.

[4] الحجة للقراء السبعة ٢/٢٠٩.

[5] البيت لجرير في ديوانه ٥٨، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٠٩.

[6] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٩٧، والممتع في التصريف ١/ ١٨٠، وأوزان الفعل ومعانيها ١٩٧.

[7] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٢.

الفعل (أَذِنَ) في قوله تعالى ﴿**وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**﴾،[١] الذي رفع فاعلاً، وهو مأخوذٌ من (الإذن) ويعني الاستماع[٢]، ومن المتعدِّي ما يتعدى إلى مفعول واحد، نحو (لَقِيَ) في قوله تعالى ﴿**إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا**﴾.[٣] قال أبو علي الفارسي (قالوا: لَقِيَ زيدٌ خيرًا فتعدَّى الفعل إلى مفعول واحد)[٤].

٣- **أَفْعَلَ**: بزيادة الهمزة قبل فاء الكلمة، وتأتي لأغراضٍ ودلالات بلغ بها (أبو حيان) عشرين ونيفًا[٥] وقد ذكرت أشهرها سابقًا، قال ابن عصفور: (أفعل يكون متعدِّيًا وغير متعدٍّ)[٦] وممَّا ورد لازمًا الفعل (أَثْقَلَ) في قوله تعالى ﴿**فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا**﴾.[٧] قال الطبري: (أَثْقَلَتْ فلانةُ إذا صارت ذا ثُقلٍ بحملها كما يُقال: أَتْمَرَ فلانٌ إذا صار ذا تمرٍ)[٨] ويَرى ابن منظور أنها تعني: الدخول في الثقل[٩] أي بمعنى صيرورة الدخول في الشيء أو الوصول إليه فالفعل (ثَقُلَ) فعل لازم، وزيادة الهمزة لم تنقله من اللزوم إلى التعدي، وقد تزاد الهمزة على الفعل المتعدِّي، فتجعله لازمًا، كما ذكرت سابقًا، ومنه قول الشاعر:

كَمَا أبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامةً ... فَلَمَّا رَأَوْهَا أقْشَعَتْ وَتجلَّتِ[١٠]

فالفعل (قَشَعَ) في الأصل متعدٍّ، فلما دخلت عليه الهمزةُ تحوَّل إلى لازم.

---

[١] سورة الانشقاق/ ٢.

[٢] ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٢/ ٢٩١، ومقاييس اللغة ١/ ٧٥ (الهمزة والدال).

[٣] سورة الأنفال / ٤٥.

[٤] الحجة للقرَّاء السبعة ٢/ ٢٣.

[٥] ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٦.

[٦] الممتع في التصريف ١/ ١٨٦.

[٧] الأعراف/ ١٨٩.

[٨] تفسير الطبري ٩/ ١٤٤.

[٩] ينظر: لسان العرب ١٣/٩٠ (ثقل).

[١٠] ينظر: في علم الصرف ٥٣.

وقد ذكر الصرفيون أنَّ الأصل في بنية (أفْعَلَ) التعدية[1]، ومنها ما يتعدى إلى مفعول به واحد نحو (أنَزلَ) في قوله تعالى ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا**﴾،[2] فتعديته إلى المفعول مباشرة و (نزل) غير متعدٍّ إلى مفعول به، لكنه يتعدى بوسائل التعدية، ومنها النقل بالهمزة[3]، كما تتعدَّى إلى مفعولين، وإلى ثلاثة مفاعيل، وممَّا يتعدَّى إلى مفعولين الفعل (أَعْطَى) في قوله تعالى ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾.[4] أما ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل فنحو (أعلَمَ) أي: تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل، وهمزة التعدية على (عَلِمَ) المتعدِّية إلى مفعولين، فتعديها إلى ثلاثة مفاعيل، أولها الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل نحو: (أعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا قادمًا) و (أرى) الحلميه[5] نحو قوله تعالى ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلا**﴾.[6]

٤- **فعَّلَ**: بتضعيف العين، وقد شاع استعمال هذه البنية في الدلالة على التكثير والمبالغة[7] وهي على ضربين متعدية، ولازمة[8] فاللازم نحو (فَكَّرَ) في قوله تعالى ﴿**إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ**﴾،[9] أي، فَكَّرَ في الشيء[10] وعلى هذا فالفعل (فَكَّرَ) فيه مبالغة وتكثير.

وتأتي هذه البنية متعديةً إلى مفعول به واحد، نحو (نَزَّلَ) في قوله تعالى ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً**﴾.[11]

وذهب (أبو حيان) إلى أنَّ التضعيف الذي يراد به التكثير إنما يَدُلَّ على كثرة وقوع الفعل، أمَّا الذي يجعل اللازم متعديًا، فيفيد النقل[12] وهذا يعني أنَّ التضعيف لا يراد به دائمًا التكثير

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٨٣-٨٦، والمناهل الصافية في شرح معاني الشافية ١/ ٢١٧.
(2) سورة الكهف/١
(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٥٨.
(4) سورة الكوثر/ ١.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٠، وشرح ألفية ابن مالك ٨٥، وأدب الكاتب ٣٥٤.
(6) سورة الأنفال / ٤٣.
(7) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٤-٦٥.
(8) ينظر: المنصف ١/ ٩١.
(9) سورة المدثر/ ١٨.
(10) ينظر: لسان العرب ٦/٣٧٢ (فكر).
(11) سورة الإسراء/ ١٠٦.
(12) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٠٣.

فهو إذا نقل اللازم إلى متعدٍّ ففائدته النقل فقط مثل: (خرج زيدٌ) و(خرَّج زيدٌ الأشعار) فهذه للتعدية ليس إلا [1].

وقد تأتي الأفعال المضعفة متعدية إلى مفعولين نحو (شَبَّهْتَني أباك) فالفعل (شبَّه) تعدى إلى مفعولين ومنه الفعل (لَقَّى) في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا**﴾.[2] قال أبو علي الفارسي: (فإذا ضعَّفْتَ العين منه تعدَّى إلى مفعولين... فيصير الاسم الذي كان الفاعل، المفعول الأول)[3] وقد يتعدى الفعل المضعَّف العين إلى ثلاثة مفاعيل، نحو (نَبَّأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان)[4] وقد ذكر بعض النحاة أنَّ الفعل (نَبَّأ) إذا تعدى إلى الثاني وجب تعديته إلى المفعول الثالث، وإن قُدِّرت تعديته إلى مفعول محذوف، نحو قوله تعالى ﴿**نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾،[5] وفي هذه الحالة يكون بمنزلة أعلم، ويكون (إني أنا الغفور الرحيم) قد سدَّ مسدَّ المفعولين[6].

٥- **فَاعَلَ**: المشهور في هذه البنية الدلالة على المشاركة، أي اشتراك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلاً صريحًا، والثاني مفعولاً صريحًا، أي أنَّ الغرض من ألف فاعلة اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ، والاشتراك فيهما من حيث المعنى[7]، وقد ذكر (ابن عصفور) أنَّ (فَاعَلَ) تكون متعدِّيةً، وغير متعدِّيةٍ[8]، ومما جاء لازمًا (سَافَرَ زيدٌ) أي خرج إلى السفر قال الرضي: (ولابد في "سَافَرْتُ" من المبالغة)[9]، وأغلب أفعال هذه البنية متعدِّية، قال ابن جني: (ولا تكاد تراه إلاَّ متعدِّيًا)[10] فقد يتعدَّى الفعل إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى

---

[1] ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٥٨.

[2] سورة الانسان/ ١١.

[3] الحجة للقرَّاء السبعة ٢/ ٢٣-٢٤.

[4] ينظر: كتاب سيبوية ١/ ٤١، وارتشاف الضرب ٨٣/٣.

[5] سورة الحجر/ ٤٩.

[6] ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٩.

[7] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٨، وأبنية الأفعال دارسة لغوية قرآنية ٤.

[8] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٨.

[9] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٩.

[10] المنصف ٩٢/١.

﴿**وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**﴾،[1] وقد يتعدَّى إلى مفعولين، نحو الفعل (وَاعَدَ) في قوله تعالى: ﴿**وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ**﴾.[2] قال أبو علي الفارسي (فجانب مفعول ثانٍ ولا يكون ظرفًا لاختصاصه، والتقدير: وعدناكم إثباته أو مكثا فيه)[3] ومنه قول الشاعر:

فَوَاعِدِيْهِ سَرْ حَتَى مَالِكٍ　　　أو الرُّبَى بَيْنَهُمَا أسْهَلا[4]

فالفعل (وَاعَدَ) نصب مفعولين، هما (الضمير) و (سَرْ حَتَى).

٦- **افْتَعَلَ**:- ذكر الصرفيون أنَّ هذه البنية تأتي لازمةً ومتعديةً[5] في حين نجد الفيروز ابادي يقول: (واقتواه استخدامه شاذ؛ لأنَّ افتعل لازمٌ البتَّةَ)[6] وذكرت الدكتورة (خديجة الحديثي) أن الأفعال اللازمة على وفق هذه البنية أكثر من المتعدِّية[7] أما الدكتور (هاشم طه شلاش) فيرى أنَّ ما جاء متعدِّيًا أكثر من اللازم[8].

وعلى كلٍ فالأفعال جاءت على وفق هذه البنية متعدِّيةً ولازمةً، فممَّا جاء لازمًا الفعل (اخْتَلَفَ) في قوله تعالى ﴿**وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ**﴾.[9] أمَّا من حيث التعدية، فقد تتعدى إلى مفعول واحد نحو الفعل (اتَّخَذَ) نحو قوله تعالى ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ**﴾،[10] وقد يتعدَّى إلى مفعولين نحو قوله تعالى ﴿**اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً**﴾.[11] قال أبو علي الفارسي (فأمَّا اتَّخَذْتُ فإنَّه في التعدي على ضربين: أحدهما أنْ يتعدَّى إلى مفعول واحد، والآخر: أنْ يتعدَّى إلى مفعولين)[12].

---

(1) سورة الأعراف/ ٢١.

(2) سورة طه/ ٨٠.

(3) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٥٩.

(4) من شواهد كتاب سيبويه ١/ ٢٨٣.

(5) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٤، وشرح المفصل ٧/ ١٦٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٠٨-١٠٩، والمبدع في التصريف ١١٥.

(6) القاموس المحيط ٣٧٦/٤ (القتو).

(7) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٣.

(8) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها ٢٠٠.

(9) سورة آل عمران/ ١٠٥.

(10) سورة البقرة/ ١١٦.

(11) سورة المجادلة/ ١٦.

(12) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٦٨.

٧- **تَفَعَّل**:- بتضعيف العين، وهي بنية متعدية ولازمة[١]، فممَّا جاء لازمًا، الفعل (تبسَّمَ) في قوله تعالى: ﴿**فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا**﴾.[٢] قال الجوهري: (التَبسُّم دون الضحك، يقال: تبسَّمَ بالفتح، يبسَّم بسمًا، فهو باسم، وابتسم وتبسَّمَ)[٣]، ومما جاء متعديًا إلى واحد الفعل (تَحرَّى) في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا**﴾،[٤] ومنها ما يتعدى الى مفعولين نحو (تَوهَّم) و (تَيقَّنَ) و (تَبيَّنَ)[٥] ومنه (توهَّمْتُ خالدًا صالحًا) قال أبو سعيد الفارقي (وكذا "تَوَهَّمْتُ" نظير "ظَنَنْتُ" ومع ذلك فإنَّ "تَوَهَّمْتُ"، يتعدَّى إلى واحد، ولا يتعدَّى إلى اثنين، و "ظَنَنْتُ" يتعدَّى إلى اثنين)[٦].

٨- **تَفَاعَلَ**:- تأتي هذه البنية متعدية ولازمة[٧]، فمما جاء لازمًا، الفعل (تَعَاسَرَ) في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى**﴾،[٨] ومَّا جاء متعدِّيًا، الفعل (تَدَارَكَ) في قوله تعالى: ﴿**لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ**﴾.[٩]

٩- **اسْتَفْعَلَ**:- قال ابن جني (اعلم ان استفعلت تجئ على ضربين، متعدٍّ، وغير متعدٍّ)[١٠]، فالمثبتة من متعدٍّ نحو (اسْتَعْصَمَ) و (اسَتَعْلَمَ) أي من (عَصَمَ) و (عَلِمَ) والمثبتة من غير المتعدِّي، نحو (اسْتَحْسَنَ) و (اسْتَفْتَحَ) أي من (حَسُنَ) و(قَبَحَ)[١١]، ومما جاء لازمًا، الفعل (اسْتَغْلَظَ) في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ**﴾،[١٢] ومما ورد متعديًا، الفعل (اسْتَطْعَمَ) في قوله تعالى ﴿**فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا**

---

[١] ينظر: المنصف ١/ ٩١.

[٢] سورة النمل/ ١٩.

[٣] الصحاح ٥/ ١٨٧٢.

[٤] سورة الجن/ ١٤.

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣، وأسرار النحو ٢٤٥.

[٦] تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٣١٧.

[٧] ينظر: المنصف ١/ ٩٢.

[٨] سورة الطلاق/ ٦.

[٩] سورة القلم/ ٤٩.

[١٠] المنصف ١/ ٧٧.

[١١] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٩٤.

[١٢] سورة الفتح/ ٢٩.

أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا﴾،[1] وقد يتعدَّى إلى مفعولين نحو (استَخْلَفْتَهُ الأهلَ)[2].

٢- **افْعَوْعَل**:- ذكر علماء اللغة العربية أنَّ هذه البنية تأتي بمعنى المبالغة والتوكيد[3]، وقد وردت متعديةً ولازمةً[4]، نحو (اشْرَوْرَقَتْ عَيْنُه)[5] و (ادْهَوْهَمَ الشَّيءُ)[6] والمتعدِّي، نحو (احْلَوْلَيْتُ الشَّيءَ) ومنه قول الشاعر:

فَلَمَّا أتَى عَامَانِ بَعدَ انْفَصِالِهِ عَنِ الضَّرعِ واحْلَوْلَى دِمَاثًا يَرُوْدُهَا[7]

فاحْلَوْلَى عمل النصب في المفعول به "دماثًا"

ويرى بعض المحدثين أنَّ تعدية هذه البنية تعد من الضرائر الشعرية، وإنْ وردت نثرية فهي قليلة[8] وقد استقبحه سيبويه بقوله: (وقالوا: اعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ، واعروريت منى أمرًا قبيحًا)[9].

٣- **افْعَوَّلَ**:- ذكر سيبويه أنَّ هذه البنية تدلُّ على المبالغة والتوكيد، فقال: ("واجْلَوَّذَ، واعْلَوَّطَ"، إذا جدَّ به السير)[10].

ويرى ابن يعيش أنَّ الزيادة في الموازن للرباعي إنَّما هي زيادة لمعنى آخر غير الإلحاق[11]، وقد وردت هذه البنية لازمة ومتعدية، قال ابن سيده: (واجْلَوَّذَ إذا جدَّبه السير واعلوَّطَه إذا ركبه بغير

---

[1] سورة الكهف/ ٧٧.

[2] ينظر: في علم الصرف ٥٢.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٥، وأدب الكاتب ٣٦٢، والمخصص ١٤/ ١٨٣، وشرح المفصل ٧/ ١٦١، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٢.

[4] ينظر: المنصف ١/ ٨١.

[5] لسان العرب١٢/٤٤ (شرق).

[6] ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٢٢٨ (دهم).

[7] من شواهد كتاب سيبويه ٤/ ٧٧، والمنصف ١/ ٨١.

[8] ينظر: أوزان الفعل ومعانيها ١٩٤، ومسائل لغوية من مذكرات مجمعيه ٨٤-٨٥.

[9] كتاب سيبويه ٤/ ٧٨.

[10] كتاب سيبويه ٤/ ٧٦.

[11] ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٥٥.

سرج)[1] فاللازم نحو (اخْروَّطَ السَّفرُ) إذا امتد، والمتعدّي، نحو (اعْلوَّطَ الأعرابيُّ البعيرَ) أي ركبه عريًا[2].

١٢– **فَعْلَلَ**:– ذكر الصرفيون أنَّ هذه البنية إذا وردت مجردة فإنها تكون متعديةً، ولازمةً، فاللازمة، نحو (قَرْقَرَ البعيرُ) والمتعدِّية، نحو (دَحْرَجْتُهُ) أمَّا الملحق بالرباعي المجرد فلا يرد إلاَّ متعدَّيًا[3]، قال سيبويه: (وكذلك فَعْلَلْتُهُ، صعررته؛ لأنَّهم أرادوا بناء دَحْرَجْتُهُ)[4]، ومما جاء لازمًا، الفعل (عَسْعَسَ) في قوله تعالى ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ**﴾.[5] ومنه قول الشاعر:

لَهَا حَارِسٌ لا يَبْرَحُ الّدهرُبْيَتها   وإنْ ذُبِحتْ صلَّى عَلَيْها وَزَمْزَمَا[6]

فالفعل (زَمْزَمَ) مأخوذ من الزمزمة والزمزام، وهو العلوج بالكلام في خياشيمها وقت الأكل[7]. وهو فعل لازم لا يتعدّى إلى المفعول به.

١٣– **فَوْعَلَ**:– وتأتي هذه البنية متعديةً ولازمةً، فممَّا جاء لازما (حَوْقَلَ)[8] نحو قول الشاعر:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ   وَبَعْضُ حِيْقَالِ الرِّجالِ الموتُ[9]

ومما ورد متعديًا (صَوْمَع) نحو (صَوْمَع الثريدَ)[10].

---

[1] المخصص ١٤/ ١٨٤.

[2] ينظر: المنصف ١/ ٨٢، والممتع في التصريف ١/ ١٩٦.

[3] ينظر: المنصف ١/ ٨٣، والممتع في التصريف ١/ ١٨٠، وشفاء العليل ٢/ ٨٤٧.

[4] كتاب سيبويه ٤/ ٧٧.

[5] سورة التكوير/ ١٧.

[6] البيت للأعشى في ديوانه/ ٢٠٠.

[7] ينظر: دقائق التصريف ٢١٤.

[8] ينظر: المنصف ١/٨٤، والممتع في التصريف ١/ ١٨٠، وشفاء العليل ٢/ ٨٥١.

[9] شرح ديوان رؤبه ١٧٠، ودقائق التصريف ١٧٩.

[10] ينظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٠.

١٤– **فَعْـوَلَ**: ذكـر الصـرفيون أنَّ هـذه البنيـة تـاتي متعديـة ولازمـة[١]، فـاللازم، نحـو (هَرْوَلـتُ إليـه) والهرولة تعني الإسراع، والمتعدِّي نحو (لَهْوَجْتُ اللَّحمَ) إذا لم ينعم نضجه[٢].

١٥– **فَيْعَلَ**:– وردت متعدَّية، ولازمة، فممَّا جاء لازمًا، الفعل (يَبْقَرَ) قي قول الشاعر:

ألا هَلْ أتَاها والحوادثُ جمةٌ **بأنَّ امْرَأ القَيْسِ بنَ تَمْلِك بَيْقَرا**[٣]

ومما جاء متعديًا، الفعل (عَيْثَرَ) في قول الشاعر:

لَعَمْرُ أبيكَ يا صَخْر بَن عَمْروٍ **لقدْ عَيْثَرْتَ طَيْرَكَ لو تَعِيْفُ**[٤]

١٦– **فَعْيَلَ**:– اللازم نحو (مَشْيأ رَأيُهُ) و المتعدِّي نحو (شَرْيَفْتُ الزَّرْعَ)[٥].

١٧– **تَفَعْـوَلَ**:– ذكـر أبـو القاسـم المـؤدَّب أنَّ هـذه البنيـة تكـون علـى وجهـين، لازمـة ومتعديـة، فاللازم نحو (تَسَهْوَكَ الرَّجلُ) أي طال، والمتعدِّي نحو (تَلَهْوَج)[٦] في قول الشاعر:

ولَّما أنْ تَلَهْوَجْنَا شِواءً **به اللَّهبانِ مقهورًا ضبيحًا**[٧]

١٨– **فَعْلَـى**:– وردتْ لازمـة، ومتعديـة، فـاللازم نحـو (غنظـى الرجـلُ) أي فحـش، والمتعـدِّي نحـو (قَلْسَيتُ الرَّجلَ) أي ألبسته القلنسوة[٨].

١٩– **افْعَنْلَـى**:– ذهـب الصـرفيون إلى أنَّ أفعـال هـذه البنيـة علـى ضـربين. متعدِّيـة وغـير متعدِّيـة، فالمتعدِّية نحو (اغْرَنْدَى) و (اسْرَنْدَى)، واللازم، نحو (احْرَنْبَى الديكُ) وقد سبق شرحه[٩].

---

[١] ينظر: والمنصف ١/ ٨٥، شرح المفصل ٧/ ١٥٥.

[٢] ينظر: دقائق التصريف ١٨٠.

[٣] ديوان امرئ القيس ٣٩٢، ودقائق التصريف ١٧٨.

[٤] من شواهد دقائق التصريف ١٧٧.

[٥] ينظر: شفاء العليل ٢/ ٨٥١، ومناهل الرجال ٨٢.

[٦] ينظر: دقائق التصريف ١٨٠.

[٧] من شواهد دقائق التصريف ١٨٠، ولسان العرب ٣/٣٥٤، "ضبحَ".

[٨] ينظر: المتصف ١/ ٨٥ ، ودقائق التصريف ٣٧٤، والممتع في التصريف ١/ ١٨٠.

[٩] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٣، ولسان العرب ٤/١٩٦ (سرندَ) و٤/٣٢١ (غرندَ).

الفصل الثاني

المبني للمجهول بين البنية الصرفية والأثر النحوي

١- حدُّه وعلاقته بالتركيب النحوي

٢- المبني للمجهول في التراكيب المتعدية

٣- المبني للمجهول في التراكيب اللازمة

أوَّلاً: المبني للمجهول: (حدُّهُ– علاقته بالتركيب النحوي):

حـدُّه: مـن الاستعمالات الـتي شـغلت علمـاء اللغـة، وأخـذتْ حيّـزًا عريضًـا مـن اهتمامـاتهم، وهـم ينظرون في مادتهم اللغوية، الأفعال المبنية للمجهول، أو ما لم يسُمَّ فاعله، أو الأفعال المبنية لغير الفاعل.

فالمبني للمجهول كما يذكر علماء العربية؛ هو ما استُغنِيَ عن فاعله، وأُقيمَ المفعول مقامه، وأُسنِدَ إليه معدولاً عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) بضم الفاء وكسر العين، ويسمَّى فعل ما لم يُسمَّ فاعله[1]، وعلى هذا، فالأفعال المبنية للمجهول هي التي تطرأ عليها تغييرات في البنية الصَّرفية، وفي التركيب النحوي، سواءً أكانت في الماضي أم في المضارع، قال ابن يعيش: (إنَّ الفعل إذا بني لما لم يُسمَّ فاعله فلا يخلو أن يكون ماضيًا أو مضارعًا، فإذا كان ماضيًا ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره ثلاثيًا كان أو زائدًا عليه... وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفُتِحَ ما قبْل آخره... إنْ كان الفعلُ صحيحًا)[2].

إنَّ صيغة المبني للمجهول تقابلها صيغة المبني للمعلوم المسندة إلى الفاعل لفظًا ومعنى، أمَّا الذي يثير التساؤل فهو: أيهما الأصل؟ أو صيغة (فُعِلَ) المبنية للمجهول محوَّلة عن صيغ المبني للمعلوم؟ أمْ كل من الاستعمالين أصلٌ قائمٌ بنفسه؟

واختلف النُّحاة في هذه المسألة، فقال الكوفيون بإلغاء الأصلية والفرعية، فهم يرون أنَّ كلاً من المبني للمعلوم، والمبني للمجهول أصلٌ قائمٌ بنفسه، إذْ لم يثبت لديهم أنَّ الصيغ المبنية للمجهول معدولةٌ عن صيغ أخرى، بل هي أصلٌ في اللغة؛ لأنَّها لو كانت فرعًا لغيرها لكان مستلزمًا وجودها وجود الأصل ضرورة؛ لكون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله، ولا يوجد فرع بغير أصل[3] ومما يدلُّ على ما ذهب اليه الكوفيون ورود أفعال ملازمة للبناء للمجهول نحو (زُهِيَ– عُنِيَ– زُكِمَ– لُقِيَ– شُدِهَ)[4].

أمَّا جمهور النحُاة من البصريين فيرون أنَّ صيغة المبني للمجهول محوَّلة عن صيغ المبني للمعلوم فالمبني للمعلوم أصلٌ، والمبني للمجهول فرعٌ منه[5]، فالفعل "جُنَّ"، له أصلٌ قياسي على "جَنَنَ"، وفي الفعل "سُلَّ"، و "حُمَّ"، و "حُزِنَ"، أصلٌ على "سلَلَ"، و "حمَمَ"، و "حَزِنَ"، قال سيبويه: (فاذا قالوا "جُنَّ"، و "سُلَّ"،

---

[1] ينظر: المفصل ٢/١٥١-١٥٢، وشرح المفصل ٧/ ٦٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٢، والنحو المستطاب ١/١١٤.

[2] شرح المفصل ٧ / ٧١.

[3] ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٩٩، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٥، وحاشية الصبان ٢/ ٦٢.

[4] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣١١، وشذا العرف في فن الصرف ٥١-٥٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٣٠.

[5] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٧٦، والتسهيل ٧٧، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٣٠.

فإنَّما يقولون جعل فيه الجنون والسِّل، كما قالوا: "حُزِنَ"، و"فُسِلَ"، و(رُذِلَ"، وإذا قالوا: جُنِنْتُ فكأنهم قالوا: جُعِل فيك جنون)[1].

ودليل البصريين أنَّ العربية قد عرفت ظاهرة إهمال الأصول، واستعمال الفروع نحو قولهم: "يَدَعُ"، و"يَذَرُ"، على تقدير ماضيها "وَدَعَ"، و"وَذَرَ"، إذ أُستُغنِيَ عنها كما استُغنِيَ عن "قَطَعَ"، بـ "قُطِعَ"، فهذه أصل مفترض لتلك[2].

وذهب بعضهم إلى أنَّ هذه الأفعال لو كانت أصولاً لجرى اشتقاقها وفقًا لما تجري عليه الأصول ولو كانت فروعًا لها أصول مفترضة لجرى اشتقاقها على تلك الاصول، لكن اشتقاقها جاء على وفق القياس الصرفي المعروف في نظام اللغة، ولم ينُظَر إليها على أنَّها أصول، أولها أصول متروكة، لذلك يقال: "زُهِيَ"، فَهو "مَزْهُوٌ"، ولا يقال: "زاهٍ"[3]، وذكر ابن منظور أنَّ هُقِعَ فهو مَهْقُوع، إذا تغيَّر لونه،.. والفرس مَهْقُوع إذا أصابته الهقعةُ، بأن ينبت الشعر في موضع مكروه من الجسم[4] ومنه قول الشاعر:

قَدْ يَرْكَبُ المهقوعَ مَنْ لَستُ مثلهُ   وقد يركبُ المهقوعَ زوجُ حصانِ[5]

إنَّ انعدام سماع اشتقاق الوصف من هذه الأفعال على بناء (فاعل) يؤكد أنَّه ليس كل مسموع مرويًّا فلو كانت هذه الأفعال أصولاً، لا شتُقَّ منها الوصف على تلك الأصول، ثم إنَّ فرضيات الأصول لا تنطبق على الفروع دائمًا، فالمسألة ترجع إلى الدلالة الصَّرفية للأفعال التي جاءت على بنية (فَعِلَ) التي تؤدي معنى المطاوعة والأنفعال، وقد اسْتُعمِلت بدلاً من بنية (انْفَعَلَ) إلاَّ أنَّ الفارق بينهما هو الإسناد الشكلي إلى المرفوع[6] نحو (مُحِقَ الطعامُ) فالإسناد إلى غير الفاعل الحقيقي، لوجود معنى المطاوعة والاستجابة، فالأصل

---

(1) كتاب سيبويه ٤/ ٦٧.

(2) ينظر: فرضيات القياس اللُّغوي- نهاد فليح حسن- مجلة المستنصرية، عدد ٣٥-٢٠٠٠م، ص ٤٣.

(3) ينظر: المخصص ١٥/ ٧٢-٧٣، والمزهر ٢/ ٢٣٣.

(4) لسان العرب ١٠/ ٢٥٢ (هقع).

(5) من شواهد لسان العرب ١٠/ ٢٥٢. (هقع).

(6) ينظر: معالم دارسة في الصرف- الاقيسة الفعلية المهجورة ١٨.

(أَمْحَقَ اللّه الطعامَ)، ومنه (مَحَقَهُ اللهُ فانْمَحَقَ وامْتَحَقَ)[1]، لذلك فبنية (فُعِلَ) حلت محل بنية (انْفَعَلَ) لإندثار الثانية بعد شيوع صورة (فُعِلَ)[2].

وذهب بعضهم إلى أنَّ بنية (فُعِلَ) لا تحمل معنى (انْفَعَلَ) فالأولى بها دافع خارجي أمَّا الثانية فيبدو فيها الفعل كأنه حصل ذاتيًا، فالفرق واضح بين (بُعِث) و(انْبَعثَ) في قوله تعالى: ﴿**إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا**﴾[3] وقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾،[4] فـ (انْبَعَثَ) معناه ذهب من نفسه، و (يُبْعَثُوْنَ) معناه أنَّ هناك باعثًا يبعثهم، فالموتى يبعثون ولا ينبعثون من أنفسهم[5].

إن اللغة العربية تميل إلى التَّخصُّص، فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد، قال الدكتور فاضل السامرائي: (ألا ترى أنَّه يمكن أنْ يكتفى بالفعل اللازم المبني للمجهول، والجار والمجرور، فيقال: (جُلِسَ في الحديقة) و (ذُهِبَ إلى خالد)، ولا يمكن أنْ يُستعمل هذا الاستعمال في (انْفَعَلَ) مما يدلُّ على اختلاف بينهما)[6].

وقد ذكر (ابن درستويه) أنَّ بنية (فُعِلَ) الملازمة للمجهول، قد يأتي منها المبني للمعلوم إذا سُمِّيَ الفاعل، نحو (عُنَيتْ حاجتُك) و (عَنَتْنِي مودتُك)، وأَنَّ ما لم يسمع فيه الوصف على وزن (فاعلَ) من العرب الفصحاء فذلك من خطأ العامة، فقد جاء من (حُمِضَ الشيء.. يُحْمَضُ) فهو (حَامِضٌ) وقياسه (حميضُ) وإنَّما جاء الوصف منه على وزن (فَاعِل) على وجهة النسب لا علي الفعل[7].

ويرى ابن خالويه أنَّ (فارهًا) من (فَرِهَ الحمارُ) و (عاقرًا) من (عَقِرَت المرأةُ) أي على وزن (فاعل) من (عَقِرت) بفتح العين وكسر القاف، فهذا البناء يشترك فيه الفاعل والمفعول[8].

وقيل: (مَكُثَ، ويمكُثُ) بضم العين في الماضي والمضارع، وقالوا في وصفه (مَكِيْثٌ) على القياس فإذا، افتحوا الماضي نحو (مَكَثَ) فيكون الوصف منه ماكثًا[9]،على وزن (فاعل)، ومنه قوله تعالى:

---

(1) ينظر: العين ٣/ ٥٦ (محق).

(2) ينظر: معالم دارسة في الصرف– الأقيسة الفعلية المهجورة ١٨.

(3) سورة الشمس/ ١٢.

(4) سورة المؤمنون/ ١٠٠.

(5) ينظر: التبيان في إعراب غريب القرآن ٤٩٥/١، ولسان العرب ١١٦/٢–١١٧ (بعث).

(6) معاني النحو٢/ ٥٠٥.

(7) ينظر: تصحيح الفصيح ١/ ٢٠٦–٢١٠.

(8) ينظر: ليس في كلام العرب ٥١، وتصحيح الفصيح ١/ ٢٣٠.

(9) ينظر: تصحيح الفصح ١/ ٢١٠، ولسان العرب ١٢/٣، (مكث).

﴿**فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ**﴾.[١] وقيل: قُرِئَتْ بالضم، وقرأها عاصم بالفتح[٢]، وعلى هذا فقد وردت أفعال ملازمة للبناء للمجهول، واشْتُقَّ وصفها على بناء (فاعل) ومنه الوصف (قابر) من (قُبِرَ) في قول الشاعر:

لَوْ أسْنَدَتْ مَيْتاً إلى نَحْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إلى قَابِرِ

حَتَّى يَقُوْلُ النَّاسُ مِمَّا رأوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ[٣]

علاقته بالتركيب النحوي:

إنَّ تحليل بناء الجملة تحليلاً لغويًا يكشف عن أجزائها، وعناصر تركيبها، وترابط عناصرها بما تؤدي معنى مفيدًا، والجملة الفعلية لها مكوناتها، وعلاقتها فهي تستدعي وجود فاعل علامته في الأصول النحوية الرفع، وهي ذات طرفين المسند، والمسند إليه، ومقتضى الإسناد فيها هو (الفاعلية) فالإسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، ولكي تتحقق هذه الرابطة لابد من وجود عدة أمور كالبنية الصرفية، والرتبة، وصلاحية الفعل للإسناد، والحالة الإعرابية للفاعل[٤].

وقد يحدث تغييرٌ في البنية الصرفية للفعل، فيتحوَّل من بنية المبني للمعلوم إلى بنية المبني للمجهول، ويحدث التغيير أيضًا في تركيب الجملة فيحذف الفاعل، ويقوم مقامه ما يُسمَّى بـ (نائب الفاعل) أو (مفعول ما لم يسم فاعله) قال سيبويه: (والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره وفرَّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل... والمفعول الذي لم يتعدَّه فعله، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل، كقولك: (ضُرِب زيدٌ) و (يُضْرَبُ عمرو)[٥]، وقال ابن الأنباري: (ولِمَ كان ما لم يسمَّ فاعله مرفوعًا؟ قيل: لأنَّهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه كما يرتفع الفاعل.. ولئلا يبقى الفعل حديثًا من غير محدِّثٍ عنه)[٦]، وذكر (عبد القاهر الجرجاني) أنَّه لا فرق بين (ضُرِبَ زيدٌ) و (ضَرَبَ زيدٌ) في جواز تسمية كلٍّ منهما فاعلاً، وإنْ كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، بشرط أنْ يكون الفعل مسندًا إليه مقدَّمًا عليه[٧].

---

[١] سورة النمل/ ٢٢.

[٢] ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٨٩.

[٣] البيت للأعشى في ديوانه ٩٣، ومن شواهد تصحيح الفصيح ١/ ٢٣٠.

[٤] ينظر: في بناء الجملة العربية ١٦٩.

[٥] كتاب سيبويه ١/ ٣٣-٣٤.

[٦] أسرار العربية ٦٦.

[٧] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٤٦.

وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ الفاعل ونائبه سواء، من حيث إنَّ كليهما مرفوع، وإنَّ كلا منهما أَسِندَ إليه فعلٌ، إلاَّ أَنَّهم لم يغفلوا عن كون النائب عن الفاعل مفعولاً[1].

فمن الملاحظ أنَّ هناك خلافًا بين التركيبين، من حيث المدلول والاستعمال، أمَّا القدماء فقد ربطوا بين التركيبين– أي المبني للمعلوم، والمبني للمجهول– فجعلوا جملة النائب عن الفاعل محَّولةً عن الفاعل، ثم ذهبوا يبحثون عن الغرض من حذف الفاعل، وبناء الفعل للمجهول، فقد ذكر الرضي أنَّ تغيير بنية الفعل إلى المبني للمجهول إنَّما هي لأجل حذف فاعله، فقال: (وإنَّما غُيِّرتْ صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذْ لو لم تُغيَّر؛ لا لتبسَ المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل)[2]، وذهب النحاة إلى أنَّ العدول عن ذكر الفاعل مردُّه إلى أسباب لفظية، ومعنوية:

أ– الأسباب اللفظية:

١– الإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ** ﴾.[3]

٢– السجع، نحو قول بعض الفصحاء: (من طابتْ سريرتُه، حُمِدَت سيرتُه).[4]

٣– إقامة الوزن، نحو قول الشاعر:

وإذا شَرِبتُ فإنَّنِيْ مُسْتَهْلِكٌ ... مَالِيْ وعِرِضيْ وافرٌ لَم يُكلَّمِ[5]

ب– الأسباب المعنوية:

١– العلم بالفاعل: نحو قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** ﴾.[6]

٢– الجهل بالفاعل، نحو: (سُرِقَ المنزلُ).

٣– التَّشكيك في الفاعل نحو (أُرهِقَ الاقتصادُ).

٤– تعظيم الفاعل عن ذكره، نحو قوله تعالى ﴿**قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ**﴾.[7]

٥–تحقير الفاعل عن ذكره، نحو (سُبَّ المِلِكُ) إذا كانَ الذي يسبه حقيرًا.

---

[1] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٩٣، ونحو الفعل ٨٨–٨٩.

[2] شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٣.

[3] سورة الحج/ ٦٠.

[4] ينظر: شرح قطر الندى ٢٦١.

[5] البيت لعنترة، في ديوانه ٢/ ١٣٨، ومن شواهد همع الهوامع ١/٥١٩.

[6] سورة البقرة/ ٢١٦.

[7] سورة الذاريات/ ١٠.

٦- الخوف من الفاعل، نحو (ضُرِبَ الاقتصادُ ولَمْ يُضْرَبْ بعضُ السماسرة) والخوف عليه نحو (أُرشِدَ عن الجناةِ).

٧- قصد العموم، نحو قوله تعالى ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾.[1] فإذا حُذِفَ الفاعل فإنَّه لابُدَّ من أنْ يقامَ مقامه اسمٌ مسندٌ إليه في الجملة، بعد تغيير بنية الفعل فيها هذا الاسم هو ما أطلق عليه النحاةُ (المفعول الذي لم يسم فاعله) أو (المبني للمفعول) أو (نائب الفاعل)[2].

ما الذي ينوب عن الفاعل؟

قال علي بن سليمان الحيدرة اليمني (والذي يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل خمسة أشياء، وهي المفعول به، والمصدر إذا عُدَّ مُؤنثًا، أوْ خُصَصَ بتعريف، وظرف الزمان إذ كان معدودًا أو معرَّفًا وظرف المكان إذا كان محددًا أو معرفًا أيضًا، والمفعول الذي معه حرف للجرَّ، ولايقُام شيءٌ من الأربعة الأخيرة إلاَّ بعد عدم المفعول به الذي تعدَّى الفعل إليه بنفسه، فمتى عُدِمَ كنتَ مخيَّرًا في الأربعة تقيم أيَّها شئت)[3].

أ- المفعول به:- قال ابن يعيش: (فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول به، وإقامته مقام الفاعل من قبل أنَّ الفعل لا يخلو من فاعل حقيقةً، فإذا حُذِف فاعله من اللفظ أُستُقبح أنْ يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وَجَبَ أنَ يُقام مقامه اسم آخر... وشيء آخر وهو أنَّ المفعول إذا لم يذكر من فعل صار الفعل حديثًا عنه كما كان حديثًا عن الفاعل)[4]، أي أنَّ المفعول كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه، نحو الفعل (خُلِقَ) في قوله تعالى ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾،[5] فإذا كان الفعل يتعدَّى إلى مفعول

---

[1] سورة النساء/ ٨٦.

[2] ينظر: اسرار العربية ٦٦، وكشف المشكل ١/ ٣٠٥-٣٠٦، وشرح المفصل ٧/ ٦٩-٧٠، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٤٧ وقطر الندى ٢٦٠، وشفاء العليل ١/ ٤٧- ٤١٨، وهمع الهوامع ١/ ٥١٨-٥١٩ وشرح الأشموني ٤١٤/١، وأسرار النحو ١٠، وحاشية الصبان ٢/ ٦١، ومعاني النحو ٢/ ٤٩٢-٤٩٣ والجملة الفعلية بسيطة وموسعه ١/ ٣٦، والنحو الشافي ١٥٢-١٥٣.

[3] كشف المشكل ١/ ٣٠٦.

[4] شرح المفصل ٧/ ٧٠.

[5] سورة النساء/ ٢٧.

واحد فإنَّ المفعول به يحل محل الفاعل بعد حذفه[1]. أمَّا إذا كان الفعل يتعدَّى إلى أكثر من مفعول، فللنَّحاة في ذلك مذاهب متعدِّدة:

أ- إذا كان المبني للمجهول في الأصل يتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ الخبر، فالأصل فيه أنْ يقام المفعول الأول مقام الفاعل، أمَّا المفعول الثاني ففيه خلاف، فمن النحاة من يقول بجواز إقامته مقام الفاعل إذا أُمِنَ اللبس، نحو (أُعِطيَ درهمٌ زيدًا) ويمتنع إذا لم يؤمن اللبس نحو (أَعْطِيَ زيدٌ عمرًا) إذ يتعيَّن إقامة الأول خشية الالتباس، وعليه سار الجمهور، وهو الأصح[2]، ويرى (الجرجاني) أنَّ إقامة المفعول الأول مقام الفاعل هو الأحسن؛ لكون الأول فاعلاً في المعنى؛ ولأنَّ الثاني أقربُ إلى الفاعل في اللفظ[3]، وذهب بعض النُّحاة إلى منعه مطلقًا، أو المنع إن كان نكرةً، والأول معرفة؛ لأنَّ المعرفة بالرفع أولى قياسًا ويُعزَى هذا الرأي إلى الكوفيين، إذ لا يجوز عندهم أنْ تقول: (أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا)؛ لأنَّ الثاني نكرة، والأصل فيه (أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا)[4].

ب- إذا كان المبني للمجهول في الأصل يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ففيه خلاف، فمنهم من ذهب إلى منع إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل مطلقًا، وحجتهم في ذلك أنَّ المفعول الأول مبتدأ في الأصل، وأنَّه يشبه الفاعل، ومن ثمَّ كانت نيابته أولى من غيره، قال السيوطي: (وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي)[5].

أمَّا الفريق الآخر فقد قالوا بجواز إقامة المفعول الثاني مطلقًا، ومنهم الكوفيون، وشاركهم (أبو علي الفارسي)[6] في حين ذهب فريق ثالث مذهبًا وسطًا، إذْ قالوا بجواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل بشروط، إلاَّ أنَّهم اختلفوا في تلك الشروط، فمنهم من اشترط أمنَ اللبس، وألاَّ يكون المفعول به جملةً ولا ظرفًا، وهذا ما ذهب اليه ابن (طلحة) و (ابن عصفور) و (ابن مالك)[7] وعلى هذا يجوز القول: (ظُنَّ

---

[1] ينظر: أسرار العربية ٦٦.

[2] ينظر: أسرار العربية ٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٠١، وشفاء العليل ١/ ٤١٩، وهمع الهوامع ١/ ٥١٩.

[3] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٥١.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠١، وكاشف الخصاصة ١٠٩.

[5] همع الهوامع ١ / ٥١٩.

[6] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٧٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٨٣.

[7] ينظر: المقرب ٨٧، والتسهيل ٧٧ ، وأوضح المسالك، ١/ ٣٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٠١.

صديقُك زيدًا) ولا يجوز القول: (ظُنَّ زيدٌ أبوه قائم) ومنهم من رأى ضرورة إضافة شرط ثالث وهو ألاَّ يكون المفعول الثاني نكرة[1].

ت– إذا كان المبني للمجهول مما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، فلا يجوز إقامة أي من المفعولين الثاني أوْ الثالث مقام الفاعل، هذا ما ذهب اليه الجمهور، وقال به (الخضراوي)، وابن عصفور، فلا يجوز القول في (أعلمتُ محمدًا خالدًا منطلقًا) (أُعلِم خالدٌ محمدًا منطلقًا)[2]، وزعم (ابن هشام) و (ابن أبي الربيع) أنَّه لا يجوز إقامة المفعول الثالث في باب (أَعْلَمَ) اتفاقًا[3]، في حين أجاز بعض النحاة إقامة أيٍّ من المفعولين الثاني والثالث، بشرط أمن اللبس[4].

هل ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده؟

تدلُّ الأصول النحوية على أنَّ النحاة يفضِّلون إقامة المفعول به مقام الفاعل عند حذفه في الجملة المبنية للمجهول، ومن يستقري آراءهم يجد أنَّهم قد ساروا في اتجاهات مختلفة:

١– يرى البصريون إلاَّ الأخفش أنَّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به، ومصدر، وظرف وجار ومجرور، لزم إقامة المفعول به، نحو (ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره) وإنْ ورد غير ذلك فهو شاذٌ أو مؤوَّل[5]. قال ابن يعيش (فلكون الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظفر به، وكان موجودًا في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه، مما يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل عند عدمه)[6].

---

[1] ينظر: همع الهوامع ١/ ٥١٩، وضياء السالك ٢/ ٥٤–٥٥.

[2] ينظر: المقرب ٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٨٣، وشفاء العليل ٤١٩/١ وشرح الأشموني ١/ ٤٢٣، وتهذيب النحو ١٤٣.

[3] ينظر: أوضح المسالك، ١/ ٣٨٤.

[4] ينظر: همع الهوامع ١/ ٥٢٠.

[5] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٥٢. وشرح المفصل ٧/ ٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٩ واللطيفة البكرية، للمعلمي ٥٧.

[6] شرح المفصل ٧/ ٧٤.

٢– يرى الكوفيون أنَّه ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، سواءً تقدم أو تأخَّر[١]،محتجين بقراءة من قرأ[٢] قوله تعالى: ﴿**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.[٣]

٣– أمَّا (الأخفش) فقد ذهب مذهبًا وسطًا، فقال بجواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده، بشرط تقدم غير المفعول به، وإذا تقدَّم المفعول به فلا يجوز ذلك[٤].

ب– المصدر، والظرف، والجار والمجرور:

ينوب عن الفاعل في الجملة المبنية للمجهول، عند انعدام وجود المفعول به المصدر، أوْ الظرف، أوْ الجار والمجرور، قال المبرد: (وجائز أنْ تقيم المجرور، مع المصدر، والظرف مقام الفاعل)[٥] والأصول النحوية تدلُّ على وجود خلافٍ في هذه المسألة.

١– يرى معظم النحاة جواز إقامة المصدر، أوْ الظرف، أوْ الجار والمجرور، لتساويها في استحقاق محل الفاعل، وعدم التفاضل بينهما[٦].

٢– وذهب بعض النحاة، ومنهم (الزجاجي) و (ابن عصفور) إلى أنَّ الأرجح إقامة المصدر[٧] إتَباعًا لقوله تعالى ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾.[٨]

٣– ويرى بعضهم أنَّ الأفضل إقامة الجار والمجرور، وحجتهم في ذلك أنَّه لو لم يكن حرف الجر لقام الاسم المجرور مقام الفاعل دون غيره[٩].

٤– أمَّا (أبو حيان) فيذكر أنَّ الأرجح إقامة ظرف المكان قبل غيره، لفائدته، إذْ إنَّ الفعل بصيغته يدلُّ على الحدث والزمان دلالة تضمين[١٠].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ٢٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٠– ٥٢١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٦.

(٣) سورة الجاثية/ ١٤.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٥٢١.

(٥) المقتضب ٤/ ٥٢.

(٦) ينظر: الجمل، للزجاجي ٨٠، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٤١٢-٤١٣، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل ٧/ ٢٧٤، وهمع الهوامع ١/ ٥٢١.

(٧) ينظر: الجمل، للزجاجي ٨١، والمقرب ٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٣.

(٨) سورة الحاقة/ ١٣.

(٩) ينظر: أسرار العربية ٦٩.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٩٠.

ثانيًا: المبني للمجهول في التراكيب المتعدية:

تمثل التراكيب المبنية للمجهول حيّزًا لسانيا مهمًّا في اللغة العربية، لكونها تخضع لمجموعة من التغييرات الصرفية، والنحوية، حتى يتم تحويلها من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وتتمُّ هذه التغييرات على وفق الآتي:

١– يجب أنْ يُحذف الفاعل النحوي من دون أنْ يترك أي أثرٍ خلفه.

٢– يجب أنْ ينتقل المفعول به إلى موقع الفاعل، من أجل أنْ يعمل عمل الفاعل، ويحقق عملية الإسناد.

٣– يجب أنَّ يمنح المفعول به علامةً اعرابيةً جديدةً، وهي علامةُ (الرَّفع) بالعامل (المبني للمجهول).

٤– يجب أنَّ يحمل المفعول به بعد تحوُّله إلى نائب فاعل أثرًا دلاليًا، كان قد أكتسبه من المبني للمعلوم.

٥– يجب أنَّ يتم تغيير صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة جديدة مبنية للمجهول، هذا التغيير يخضع لنوع الفعل فيما إذا كان ماضيًا أو مضارعًا، مجرَّدًا، أو مزيدًا، لذا فقد ذكر النحاة أنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله، يجري مجرى الفاعل، وتكون بنيته على طريقة (فُعِلَ) ويكون الفعل حديثًا عنه، كما كان حديثًا عن الفاعل، وبه تتم الفائدة، ويَحْسُنُ السكوت عليه(١) ومن ثَمَّ تتحقق العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي إذ تتضح من خلال الآتي.

١– **فُعِلَ– يُفْعَلُ**:– بضم الفاء، وكسر العين في الماضي، وضم علامة المضارعه وفتح العين في المضارع(٢)، هذه القاعدة العامة للفعل الثلاثي المبني للمجهول، والفعل قد يكون صحيحًا أو معتلاً.

–الصحيح:– ويكون سالما، أوْ مهموزًا، أو مضعَّفًا، فالسالم والمهموز تنطبق عليه القاعدة المذكورة نفسها، نحو (ضُرِبَ– يُضَرَبُ) أوْ (قُرِئَ– يُقْرَأُ)(٣) و(بُهِتَ– يُبْهَتُ) قال تعالى: ﴿**قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنْ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنْ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ**﴾.(٤)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٤، المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٤٤– ٣٤٥، والمفصل ١٥٢/٢، وأسرار العربية ٦٦ ، وشرح المفصل ٧/ ٦٩، ودراسات نحوية ودلالية فلسفية ١٣٦.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي/ ٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٠/١، وشرح المراح ١١٢.

(٣) ينظر: دروس في علم الصرف ١٠٦، والكافي في الصرف والنحو ١٧٧.

(٤) سورة البقرة/ ٢٥٨.

وتأويله انقطع.. يقال: بُهتُ الرجلُ يبهت بهتًا اذا انقطع، ويقال: بهت الرجل أبهته بهتانًا إذا قابلته بكذب، وقيل: إنَّ الأفصح (بُهِتَ) بضم الباء وكسر الهاء؛ لأنَّه يقال: رجلٌ مبهوتٌ، ولا يقال: باهت، ولا بهيت[1].

إنَّ جملة (بُهِت الذي كَفَرَ) بنى فعلها للمجهول، والعلاقة بين مكوناتها علاقة إسناد، فالفعل (بُهِتَ) منح معموله (المفعول به) بعد حذف الفاعل علامة الرفع، وبالرغم من انتقال المفعول به إلى محلِّ الفاعل الا أنَّه قد ترك أثرًا يدلُّ على أنَّه في الأصل مبنيٌّ للمعلوم، لذا سُمِّي المفعول الذي لم يسمَّ فاعله[2]، أو نائب فاعل يقال: إنَّه مفعول به في المعنى، لكنه يرتفع إسناد الفعل إليه كما يرتفع الفاعل[3]، أمَّا الفعل المضعَّف نحو (مَدَّ– يمَدُّ)و (رَدَّ– يَرُدُّ) فعند بنائه للمجهول فيه ثلاث لغات، حيث يبنى على وفق قاعدة السالم في الماضي والمضارع نحو (مُدَّ– يُمَدُّ) أو بكسر فاء الفعل الماضي نحو: (مِدَّ– رِدَّ) أو بأسماء الفاء في الفعل الماضي نحو: (مُدَّ) و(رُِدَّ) أما المضارع فعلى وفق قاعدته السابقة[4]، ومنه الفعل (بُسَّ) في قوله تعالى: ﴿**وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا**﴾.[5] فالمفعول به (الجبال) قد تحوَّل إلى نائب فاعل، بعد تحوُّل البنية الصرفية من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وحذف الفاعل، لذا كان لزامًا على المفعول أنَّ يحلَّ محل الفاعل من الوجهة النحوية، أي ينبغي أنْ يكون معمولاً للفعل المبني للمجهول، وخاضعًا لقيوده وضوابطه، وبذلك تكون العلاقة بين الفعل ونائب الفاعل علاقة إسناد، ويمنح علامة الرفع، مع احتفاظه بالدلالة أو المعنى الذي ورثه من المبني للمعلوم، قال (ابن الانباري): (فلما حذف الفاعل هاهنا، وجب أن يُقامَ اسم آخر مقامه ليكون الفعل حديثًا عنه وهو المفعول)[6].

–**المعتل**: الفعل المعتل ينقسم على أربعة أقسام هي: (المثال، والأجوف، والنَّاقص، واللفيف بنوعية المقرون، والمفروق).

أ– المثال: ذكر الصَّرفيون أنَّ الفعلَ المعتلَّ الأول– أي معتل الفاء– أمَّا أنْ يكون معتلاً بالواو، وأمَّا بالياء فما كان معتلَّ الفاء بالواو، نحو (وَعَدَ– و(وَزَنَ) فيبنى للمجهول بضمِّ أوَّلِه، وكسر ما قبل

[1] ينظر: لسان العرب ٢/ ٣١٧. (بهت).

[2] ينظر: شرح المفصل ٧/ ٦٩.

[3] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٤٥.

[4] ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٢ – ت– ١٩٩٦م، المنصف ١/٢٤٩– ٢٥٠، وشرح التصريف ٤٥٣.

[5] سورة الواقعة/ ٥.

[6] اسرار العربية ٦٦.

آخره، إذا كان ماضيًا نحو (وُعِدَ– وُزِنَ) وبضم أوَّلِه وفتح ما قبل آخره في المضارع، نحو (يُوعَدُ– يُوزَن)(١).

وذهب بعضهم إلى جواز همز الواو في الماضي نحو (أُعِد– أُزِن) قال ابن جني: (وكلما انضمَّتْ الواو من غير علَّةٍ فهمزها جائز في أيِّ موضع كانت، الاَّ أن تكون لامًا، وتكون ضمَّتُها إعرابًا، أو تكون واوًا انضمت لالتقاء الساكنين)(٢)، أمَّا إذا كان معتلَّ الفاء يائيًا فحكمه عند بنائه للمجهول حكم الصحيح، ألاَّ أنَّ فاء الكلمة تقلب واوًا في المضارع نحو (يُسِرَ– يُوسَرُ)(٣).

إنَّ الفعل المبني للمجهول في التراكيب المتعدِّية، يجعل المفعول به ينتقل من موقعه الاصلي إلى موقع الفاعل، حاملاً معه دلالته من جهة، ومستقبلاً علامةً إعرابيةً جديدةً من جهة أخرى. قال تعالى: ﴿**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ**﴾.(٤) فالفعل (وُضِعَ) معتلُّ الفاء (مثال) حدث به تغيير في بنيته الصرفية، فتحوَّل من المبني للمعلوم (فَعَلَ) إلى المبني للمجهول (فُعِلَ) أي ضُمَّ أوَّلُه وكُسِرَ ما قبل آخره، كما حدث تغيير في تركيب الجملة، إذ حذِف الفاعل، وانتقل المفعول به (الكتاب) من موقعه إلى موقع الفاعل، تحكمه علاقة الإسناد، ومستقبلاً علامة اعرابية جديدة هي علامة الرفع، لكنَّه يحمل أثرًا دلاليًا على موقعه الأصلي وبهذا ندرك تمامًا مدى تحقق العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي في هذا الجانب.

ب– الأجوف:– ذكر الصرفيون أنَّ الفعل الأجوف يُبنَى للمجهول سواءً أكان ماضيًا أم مضارعًا، وفي الماضي ثلاث لغات:

١– كسر الفاء، وقلب العين ياءً إنْ كانت واوًا، نحو (قِيْلَ) و (بِيْع) و (خِيْفَ) وهذه اللغة تسمى إخلاص الكسر(٥)، وقد أرجع (أبو حيان) هذه اللغة إلى قريش ومجاوريها من بني كنانة(٦).

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٢، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢/ ٢٧٤.

(٢) المنصف ١/ ٢١١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٥٢، والمبدع في التصريف ١٩٨.

(٤) سورة الكهف/ ٤٩.

(٥) ينظر: المنصف ١/ ٢٤٩، وشرح التصريف ٤٤٧،٤٤٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠–٦١.

٢– الإشمام[١]، ويعني (شراب الكسرة شيئًا من صوت الضمة) أيْ النطق بالفاء بين الكسر والضَّم، وقلب العين ياءً إنَّ كانت واوًا، ولا يظهر الإشمام إلا في اللفظ[٢] نحو (قُِيلَ) وهذه اللغة عزيت إلى قيس، وعقيل، وعامة بن أسد[٣].

٣– ضم الفاء ضمًا خالصًا، فتصير العين واوًا خالصة سوءًا كان أصلها واوًا أو ياءً، وتُسمَّى لغة إخلاص الضَّم نحو (قُوِلَ) و (خُوِفَ) و (جُوِعَ)[٤]، وقد نسبها (أبو حيان) إلى هُذيل، وبني دبير[٥] ونسبها (ابن عقيل) ووافقه الأشموني إلى (بني دبير وبني فقعس، وكلاهما من بني أسد[٦]، ومما قرئ بإخلاص الكسر، والإشمام قوله تعالى ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلى جَهَنَّمَ زُمَرًا**﴾،[٧] فالفعل (سُيقَ) مبني للمجهول يقرأ بإخلاص الكسر، أو بالإشمام، ومما ورد بضم الفاء ضمًا خالصًا، وقلب العين واوًا الفعل (قُوِل) في قول الشاعر:

وابْتُذِلَتْ غَضْبَى وأمُّ الرِّجال   وقُوْلَ لا أهلٌ لَهُ وَلاَ مَالُ[٨]

أمَّا الفعل المضارع الأجوف فَيضمُّ فيه حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر، نحو (يُقَالُ) و (يُبَاعُ) أي تقلب الواو، أو الياء ألفًا، والأصل فيه (يُقْوَلُ) و (يُبيَعُ) فنقلت فتحة الواو، أو الياء، إلى ما قبلهما فَسُكنتا، وانفتح ما قبلهما، ثمَ أتبعوهما الفتحة فصارتا ألفًا، وقيل مراعاةً لحركة ما قبل النقل وفتحة ما قبلهما بعد النقل[٩].

---

[١] ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ٧٦.

[٢] ينظر: الخصائص ٣/ ١٢١، وشرح التصريف ٤٤٧، وشرح الأشموني ١/٤١٥–٤١٦، والمهذب ١٤٨.

[٣] ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠–٦١.

[٤] ينظر: شرح التصريف ٤٤٨.

[٥] ينظر: البحر المحيط ١/ ٦١.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٥–٤١٦.

[٧] سورة الزمر/ ٧١.

[٨] من شواهد المنصف ١/ ٢٥٠، وشرح التصريف ٤٤٩، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٠٥ .

[٩] ينظر: شرح التصريف ٤٥٠.

ت– الناقص:– ذكر الصرفيون أنَّ الفعل المعتل الآخر يبنى للمجهول بضم أوَّله، وكسر ثانيه، فإن كانت لام الفعل ألفًا تعود إلى أصلها، وإنَّ كانت ياءً تعود إلى الياء نحو (قُضِيَ) وإنْ كانت واوًا تُقلب أيضًا إلى ياءَ، لتحركها في الأصل، وانكسار ما قبلها[1]، قال الثمانيني: (فاذا بني الماضي لما لم يسمَّ فاعله أي معتل اللام– قلت: (غُزِي زيدٌ) و (رُمَي عمرو) انقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وفتحت الياء؛ لأنَّ آخر الماضي مبني على الفتح)[2].

أمَّا المضارع فيضمُّ أوَّله ويُفتح ما قبل آخره، وتقلب الياء أو الواو ألفًا، سواءً أكان الأصل واويًا، أم يائيًا؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما نحو (يُرمى زيدٌ) و (يُغُزَى عمرو) فالأصل (يَرْمِيْ) و (يَغْزُو)[3] و (تبْلى) في قوله تعالى ﴿**يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾.[4] ، ومنه الفعل (دُعِيَ) في قوله تعالى: ﴿**ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا**﴾،[5] وهذا الفعل مبني للمجهول، معتلُّ اللام، قد ضُمَّ أوَّلهُ، وكسر ما قبل آخره، أي حين اريد الحديث عن المفعول تعظيمًا له بني الفعل للمجهول، وكوّنت علاقة الإسناد بين الفعل والمفعول بعد حذف الفاعل؛ لينوب المفعول عن الفاعل، ويكتسب علامة إعرابية وهي علامة الرفع، إلاَّ إنَّ المفعول يترك أثرًا دلاليًا لأصله السابق؛ لأن الفعل المتعدِّي يُعدُّ حديثًا عن الفاعل والمفعول به، فلما حُذِفَ الفاعل بقيّ الفعل حديثًا عن المفعول[6].

ث– اللفيف:– الفعل اللفيف ينقسم على قسمين هما: اللفيف المقرون، واللفيف المفروق، أي الفعل المعتل في موضعين، أمّا أنْ يكون معتلُّ الفاء واللام، ويسمَّى اللفيف المفروق، وأمّا معتل العين واللام ويسمى اللفيف المقرون[7]، ويبنى الفعل اللفيف للمجهول، فاذا كان ماضيًا يضَمُّ أوَّله ويكسر ما قبل آخره وتقلب الألف ياءً، نحو (طُوِيَ) و (وُقِيَ).

---

[1] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣.
[2] شرح التصريف ٤٥٥.
[3] ينظر: شرح التصريف ٤٥٥.
[4] سورة الطارق/ ٩.
[5] سورة غافر/ ١٢.
[6] ينظر: إسناد الفعل ١١٨–١١٩.
[7] ينظر: في التصريف ٤٥.

أمَّا المضارع فحكمه حكم المضارع النَّاقص المبني للمجهول، بحيث يقلب آخره اذا كان أصله واوًا أوْ ياء إلى ألفٍ بسبب تحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ومن ثم يُضَمُّ الحرف الأول، ويُفْتَحُ ما قبل الآخر نحو (يُطْوَى) و (يُوعَى)[1].

٢-**أُفعِلَ– يُفعَلُ**:- تبنى صيغة (أفْعَلَ) للمجهول في الماضي والمضارع، ففي الماضي يبنى بضم همزة القطع، وتسكين فاء الكلمة، وكسر ما قبل الآخر، نحو (أُحْكِمَ) أمَّا المضارع فيضم أوَّله، يفتح ما قبل آخره تبعًا للثلاثي[2] نحو (يُحكَمُ) وقد يأتي الفعل معتل الوسط، نحو (أعَادَ) فعند بنائه للمجهول تضم الهمزة ويقلب حرف العلة ياءً، وتكسر فاء الكلمة مناسبة للياء، نحو (أُعِيدَ) و (أُقِيْلَ)[3] وقد يأتي الفعل معتل الآخر نحو (أُعْطِيَ) فعند بنائه للمجهول تضم الهمزة، وتَسَكَّنُ فاء الكلمة، ويكسر ما قبل الآخر، ويقلب حرف العلة ياءً نحو (أُعْطِيَ) و (أُلقِيَ) أمَّا المضارع من المعتل الوسط فيضم أوَّله، ويفتح ما قبل آخره تقديرًا، أي بقلب حرف العلة ألفًا، نحو (يُعَادُ) و (يُقَالُ)[4].

ومن المعلوم أنَّ زيادة الهمزة في المبني للمعلوم يزيد في الكلام مفعولاً، وعند بناء الفعل للمجهول، أي عند تحويل بنية (أَفْعَل) إلى (أُفْعِلَ) يحدث ضد النقل بالهمزة، فينقص مفعولٌ؛ فإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد، صار الكلام عاريًا من المفعول، وإذا كان يتعدَّى إلى مفعولين صار يتعدَّى إلى مفعول واحد وإن كان يتعدَّى إلى ثلاثة أصبح يتعدَّى إلى اثنين، والعلة في ذلك أنَّ النقل يجعل الفاعل مفعولاً، والبناء للمجهول يجعل المفعول فاعلاً، ويسقط الفاعل الأصلي[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾.[6] فالفعل (أُحْكِمَ) حدث به تغيير في بنيته الصرفية، فتحول من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، ومن ثمَّ حَذِفَ الفاعل الأصلي، وناب المفعول به (آياته) عن الفاعل، وتكوَّنت بينهما علاقة إسناد واكتسب المفعول علامة الرفع، ووجوب التأخير عن الفعل إلاَّ أنَّه ترك وراءه أثرًا دلاليًا، كان قد اكتسبه من المبني للمعلوم.

---

[1] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣، ودروس في علم الصرف ١١١.

[2] ينظر: المبدع في التصريف ٢٠٢، وشرح المراح ١١٣.

[3] ينظر: مناهل الرجال ١٢٢.

[4] ينظر: في التصريف ٤٤، وفي تصريف الأسماء والأفعال ٢٦١.

[5] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢-٤٣، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٤٩، أسرار العربية ٦٧، والنحو الشافي ١٥١.

[6] سورة هود/ ١.

٣- **فُعِّلَ– يُفَعَّلَ**:- عند بناء الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين للمجهول، يُضَمُّ أوَّلُه، ويُكْسَرُ ما قبل آخره إنْ كان ماضيًا، ويُضَمُّ أوَّلُه، ويفتح ما قبل آخرِهِ إنْ كان مضارعًا نحو (حُصِّلَ- يُحَصَّلَ) و (قُوِّمَ- يُقَوَّمُ) و (ذُلِّلَ- يُذَلَّلُ) نحو قوله تعالى: ﴿**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلا**﴾،[١]

فالفعل (ذُلِّلَ(مبني للمجهول، حدث به تغييرٌ في بنيته الصرفية، أيْ ضُمَّ أوَّلُه وكُسِرَ ما قبل آخره، وحُذِفَ الفاعل وناب المفعول به (قطوفُها) مناب الفاعل، ومَنِحَ علامة الرفع، وبذلك تكونت بين الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل علاقة إسناد[٢] قال (ابن السيد البطليوسي): (والمفعول ليس يرتفع بأنَّه أوقع به فعلٌ، كما أنَّ الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بأنَّه أوقع شيئًا أوْ أحدثه، إنَّما يرتفع كل منهما بالحديث عنه، وإسناد الفعل إليه فيجب على هذا أنْ يرتفع كل حدَّث عنه)[٣].

٤ -**فُوْعِلَ– يُفَاعَلُ**:- ذكر الصرفيون أنَّ المزيدَ بألف المفاعلة يبنى للمجهول في الماضي، والمضارع ففي الماضي يُضَمَّ أوَّلُه، وتُقْلَبُ فيه ألف المفاعلة واوًا، مجانسةً لضم ما قبلها، ويكسر ما قبل الآخر، نحو (شُوْهِدَ) و(نُودِيَ) و (قُوْتِلَ)[٤]. أمَّا المضارع فيُضَمُّ أوَّلُه، ويفتح ما قبل آخره، بعلامة مقدَّرة، أَيْ يبقى حرف الألف كما هو فلا يحدث له إعلال مجانسةً للفتحة قبله، نحو (يُسَايَر) و(يُعاوَن)[٥].

إنَّ بناء صيغة (فَاعَلَ) للمجهول يحدث تغييرًا في بنيتها الصرفية، وفي وظيفتها أيضًا، فالفعل (قُوتِلَ) في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾.[٦] المبني للمعلوم منه (قاتل) ضم أوَّلُه، وقلبت ألف المفاعلة واوًا، وكسر ما قبل الآخر، وحُذِف المسند إليه الحقيقي، أي الفاعل التركيبي الدّلالي، وناب عنه المفعول به، من حيث الإسناد والعلامة الإعرابية، إلاَّ أنه دلَّ عل أثرٍ دلالي كان قد اكتسبه عند بنائه للمعلوم[٧].

٥- **اُفْتُعِلَ– يُفْتَعَلُ**:- يرى الصرفيون أنَّ الفعل المبدوء بهمزة وصل زائدة، يُبنَى للمجهول يضم همزة الوصل الزائدة، وضم الحرف الثالث، وكسر الحرف الذي قبل الأخير، إنْ كان الفعل ماضيًا صحيحًا نحو (اُختُطِفَ) و (اُمْتُدَّ) إمَّا إنَّ كان الفعل معتل الوسط، فيحدث له ما يحدث للثلاثي المعتل الوسط، أي الكسر الخالص،

---

[١] سورة الانسان/ ١٤.

[٢] ينظر: دراسات نحوية دلالية وفلسفية ١٥٨.

[٣] اصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٩٨.

[٤] ينظر: الممتع في التصريف ٢/ ٤٧٨، والتدريب في تمثيل التقريب ٨٥.

[٥] ينظر: المنصف ٢/ ١٦٤.

[٦] سورة الحشر/ ١١.

[٧] ينظر: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية– مقاربة لسانية ١٣١.

نحو (اِختِيرَ) او الضم الخالص، نحو (اُخْتُورَ) أو الإشمام نحو (اِْختُير) مع ملاحظة تحريك همزة الوصل بحركة مماثلةً لحركة الفاء[1]، وتأتي هذه البنية على وفق اللغات الثلاث لعلَّةٍ ذكرها الصرفيون، وهي استثقال الكسرة على حرف العلَّة مع انضمام ما قبله، وهي نفس علة الثلاثي الأجوف والفرق بينهما هو وجود التاء في (افْتُعَل) وهو لا يؤثر في العلة[2] ومنه الفعل (اُبْتُليَ) في قوله تعالى ﴿**هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا**﴾.[3]

ومنه قول الشاعر:

ومنَّا الذي اُخْتِيْرَ الرجالُ سماحةً وجودًا إذَا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعَازِعُ[4]

أمَّا المضارع فَيُضَمُّ أوَّلُه، ويُفتَح ما قبل آخره لفظًا، أوْ تقديرًا، نحو (يُختَطَفُ) و(يُختَار)[5].

٦–**تُفُعِّل– يُتَفَعَّل**: تأتي هذه البنية مبنية للمجهول بضمِّ التَّاء الزائدة، والحرف الذي يليها وكسر ما قبل الآخر، وذلك في الماضي، نحو (تُعُلِّم العلمُ) أمَّا في المضارع فيُضَمُّ حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر[6] نحو الفعل (يُتوفَّ) في قوله تعالى ﴿**وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى**﴾.[7]

٧–**تُفُوعِلَ– يُتَفَاعَلُ**:– إذا كان الفعل ماضيًا تأتي هذه البنية مبنية للمجهول بضم التاء، والحرف الذي يليها، ويكسر ما قبل الآخر، وتقلب الألفُ واوًا لوقوعها بعد ضمٍّ[8] نحو (تُغُوفِلَ) و (تُنُوسيَ الحديثُ)[9].

٨–**اُستُفْعِلَ– يُستَفْعَلُ**:– ذكر الصرفيون أنَّ بنية (اَستَفْعَلَ) تبنى للمجهول في الماضي، والمضارع، ففي الماضي تُضَمُّ همزة الوصل، والحرف الثالث، ويكسر ما قبل الآخر، نحو (اَستُخْرِجَتِ الدراهمُ)[10].

---

[1] ينظر: المنصف ١/ ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٦٠٧، وكاشف الخصاصة ١٠٨.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٥٦.

[3] سورة الاحزاب/ ١١.

[4] البيت للفرزدق– في ديوانه ٢/ ٥١٦، وكشف المشكل ١/ ٣٠٩، وشرح المفصل ٥١/٨، ولسان العرب ٥/ ٣٤٩ (خير).

[5] ينظر: الممتع في التصريف ٢/ ٤٧٦.

[6] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٩٣.

[7] سورة الحج/ ٥.

[8] ينظر: المقتضب ١/ ٢٤٤.

[9] ينظر: المنصف ١/ ٩٥، والممتع في التصريف ٢/ ٤٧٩، وشفاء العليل ١/ ٤٢١.

[10] ينظر المنصف ١/ ٩٣، والمقتصد للجرجاني ١/ ٣٤٥، وشرح ألفية لأبن مالك– ابن الناظم/ ٩٣، وشرح المراح للعين/ ١١٣، واسرار النحو لأبن كمال باشا/ ١٠٢.

وإن كان الماضي معتلّ الوسط، فتُضَمّ همزة الوصل، والحرف الثالث، ويُكسَرُ ما قبل الآخر تقديرًا، أي بقلب الألف ياءً نحو (أُسْتُخِيْر) ولا يكون فيه إلاَّ إخلاص الكسر، ولا يجوز الضمُّ والإشمام، وتنقلُ فيه حركة الكسر إلى ما قبل العين مناسبةً للياء[1]، وينطبق هذا الشرط اذا لم يكن الفعل معتلّ اللاّم، قال الرضي: (واعلم أنَّ شرطَ نقل حركة العين إلى ما قبلها.. ألاَّ يكون اللام حرف علّة... فلا يُنقل في أُسْتُقْوِيَ)[2]، أمَّا في المضارع فَيُضَمُّ حرفُ المضارعة ويُفْتَحُ ما قبل الآخر لفظًا أوْ تقديرًا، نحو (يُسْتَخْرَجُ) و (يُسْتَخَارُ) و(يُسْتَقْوَى)[3].

إنّ بناءَ هذه الصيغة للمجهول يحدِث تحولاً تركيبيًا في بينة الفعل، تابعًا لتحوُّل الصيغة إذ تتحوَّل بنية (استَفْعَلَ) المبنية للمعلوم إلى (أُستُفْعِلَ) مبنية للمجهول، يصحب هذا التحول حذف الفاعل؛ ليحلَّ محله المفعول به، فَيُمَنحُ علامةً إعرابيةً جديدة وهي علامة الرفع، ومنه الفعل (أُسْتُضعِفَ) في قوله تعالى: **﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ﴾**.[4]

٨- **فُعْلِلَ– يُفعْلَلَ**:- يبنى الرباعي المجرد للمجهول بضم أوله، وكسر ما قبل آخره إنْ كان ماضيًا نحو (دُحْرِجَ) و (زُلْزِلَ) و (قُرْطِسَ) أمَّا إذا كان مضارعًا فَيُضَمُّ حرفُ المضارعة، ويُفَتحُ ما قبل الآخر نحو (يُدَحرَجُ) و (يُزَلزَلُ) ومن الرباعي المجرد الفعل (زُلزِلَ)[5] في قوله تعالى: **﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾**،[6] وهو فعلٌ مبنيٌّ للمجهولِ حُذِفَ فاعلُهُ، ونابَ المفعول بِهِ (الأرض) مناب الفاعل.

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٥، ومناهل الرجال ١٢٥.

[2] شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٥.

[3] ينظر: المنصف ١/ ٩٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٦.

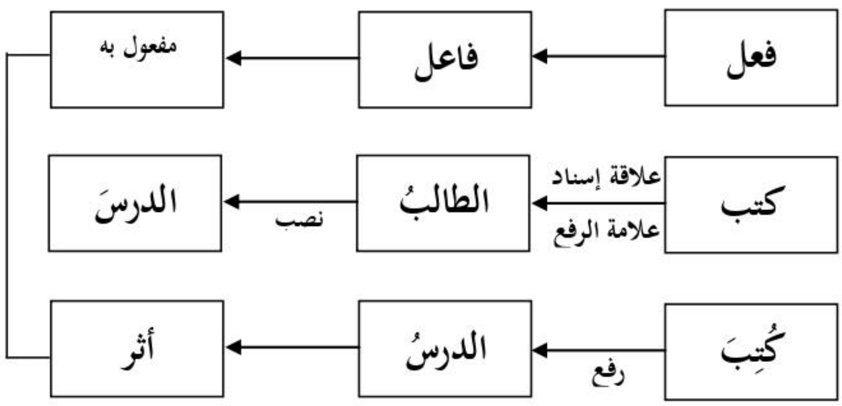
[4] سورة القصص/ ٥.

[5] ينظر: شرح جمل الزَّجاجي ١/ ٥٥٤.

[6] سورة الزلزلة/ ١.

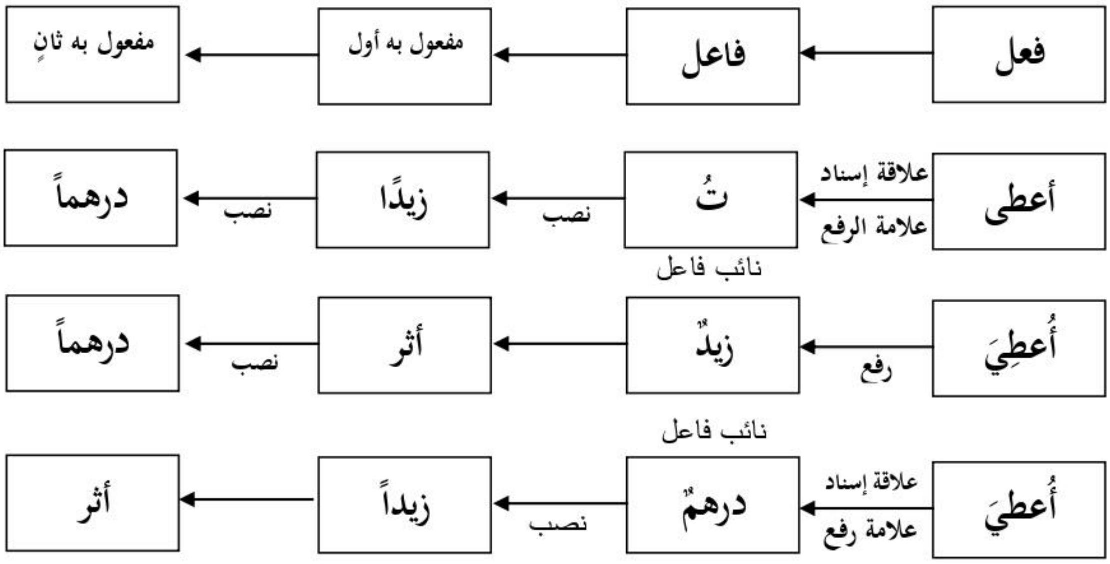
وتأتي سائر أبنية المتعدي مبنيةً للمجهول في الماضي والمضارع، ومنها (أفعُوعِلَ– يُفعَوعَلُ) نحو (أحْلُولِيَ– يُحْلَوْلَى) و (أُفْعُوِّلَ– يُفْعَوَّلَ) نحو (أُعْلُوِّطَ– يُعْلَوَّط) و (أُفْعُنْلِيَ– يُفْعَنْلَى) نحو (أُغْرُنْدِيَ– يُغْرَنْدَى) أي بضَمَّ همزة الوصل، والحرف الثالث، وكَسَر ما قبل الآخر إذا كان الفعل ماضيًا أمَّا إذا كان مضارعًا فَيُضَمُّ فيه حرف المضارعة، ويفتح ما قبل آخره، و(فَوْعِلَ– يُفَوْعَلُ) نحو (صُوْمِعَ· يُصَوْمَعُ) و (فُعْوِلَ– يُفَعْوَلُ) نحو (حُوِجَ– يُلَحْوَجُ) أيَّ يُضَمُّ أوَّله ويكسر ما قبل آخره إذا كان ماضيًا، وتضُمَّ علامة المضارعة ويفتح ما قبل الآخر إذا كان مضارعًا ومنه (فُوعِل– يُفعيَلُ) نحو (بُوطِر– يُبَيْطَرُ) أي يضم اوَّلُه، وقلب الياء واوًا مناسبة للضمة إذا كان ماضيًا، ويُضَمَّ علامة المضارعة، وفتح ما قبل الآخر إذا كان الفعل مضارعًا[1].

إنَّ المبني للمجهول في التراكيب المتعدية يتطلب نائبًا للفاعل، بعد حذف الفاعل، فيحل المفعول به محل الفاعل، لكي تكتمل عملية الإسناد، ومن ثم يكتسب المفعول به علامةً إعرابيةً جديدةً، وهي علامة الرفع نحو (كتبَ الطالبُ الدرسَ) فعند بناء هذه الجملة للمجهول تكون على (كُتِبَ الدَّرْسُ).



[1] ينظر: التدريب في تمثيل التقريب ٨٥–٨٦، وشرح المراح ١١٣– ١١٤، ودروس في علم الصرف ١١٥–١١٦.

وقد يكون الفعل متعدِّيًا إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فعند بنائه للمجهول، يُحذَفُ الفاعل ويحلُّ المفعول به الأوَّلُ محل الفاعل، وذهب بعض النحاة إلى جواز إحلال أحد المفعولين نائبًا للفاعل إذا أُمِنَ اللبس، والأحسن إقامة الأول نحو (أَعْطِيَ زيدٌ درهمًا) و(أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا) والأصل فيه (أعطيْتُ زيدًا دَرهمًا)[1].



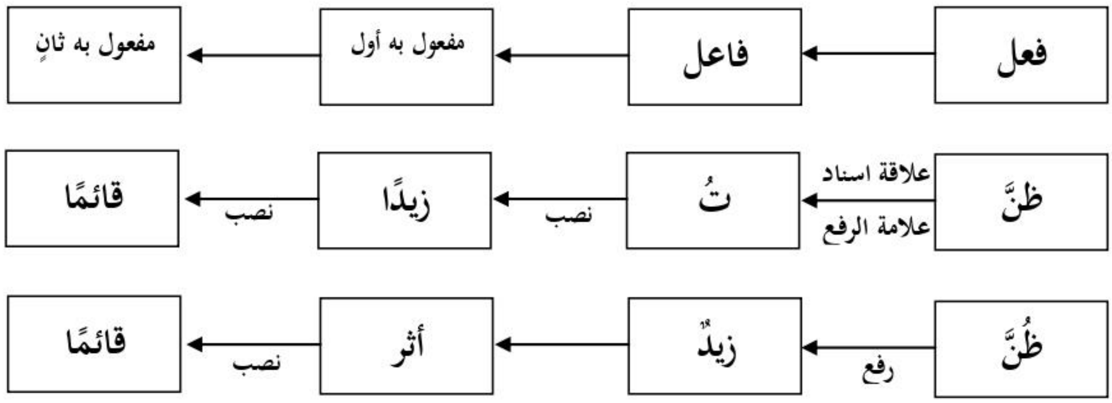
إنَّ العلَّةَ في جواز انتقال أحدِ المفعولين إلى موقع الفاعل هي أمن اللَّبس، وعدم قدرة المفعوليَنِ على تكوين جملة مفيدة، إذ إنَّ علاقة الإسناد لا تُكَوِّنُ كلامًا تامًا أو دلالة واضحة.

وقد يتعدَّى الفعل إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر، وفي هذه الحالة لا يجوز أنْ يحل المفعول الثاني نائبًا للفاعل، وإنْ أجازه الكوفيون بدون شرط، وأجازه بعضهم بشروط، ذكرتها سابقًا، وَينوب المفعول الأوَّلُ عن الفاعل؛ لكونه مبتدءًا في الأصل، وهو يشبه الفاعل نحو (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)[2] والأصل فيه (ظننتُ زيدًا قائمًا) فانتقل المفعول الأوَّل إلى موقع الفاعل المحذوف عند بناء الفعل للمجهول.

---

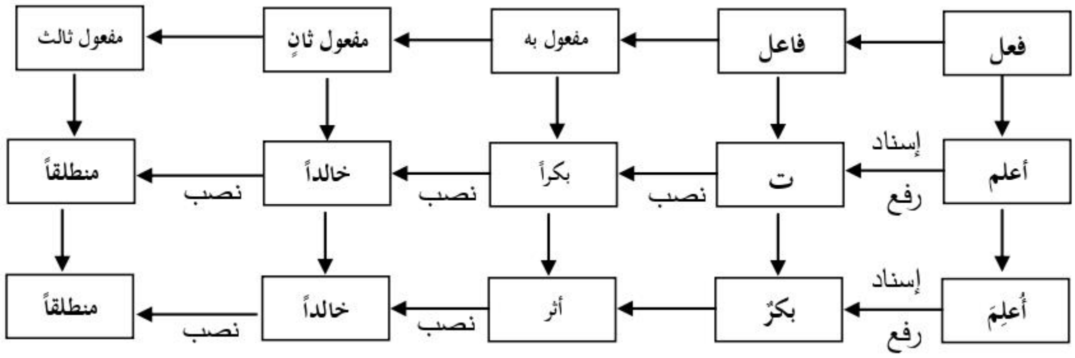
(1) ينظر: اسرار العربية ٦٧، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٥١، وهمع الهوامع ١/ ٥١٩.

(2) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٣، وأوضح المسالك ١/ ٣٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٥١٩.



والفعل قد يبنى للمجهول، وهو في الاصل يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وفي هذه الحالة يتوب عن الفاعل المفعول الأول، ولا يجوز أنْ ينوب المفعول الثاني، أوْ الثالث، وهذا مذهب الجمهور[1]، نحو: (أُعلِمَ بَكُرٌ خالدًا منطلقًا) فالأصل (أعلمتُ بكرًا خالدًا منطلقًا) ويعلّل النحاة عدم جواز إنابة الثاني أوْ الثالث؛ لأنَّها في الأصل جملةٌ، نحو (خالدٌ منطلقُ)[2]. وعلامة النصب فيها طارئة بتأثير العامل في أول الجملة فإذا ذهب العامل رجعت علامة الإسناد الأصلية، أمَّا علاقة الإسناد فإنها تحقق معنى تامًا، وفصلها يحدث خللا في السياق فالإسناد يُعدُّ أحد الأركان التي تبقى الدلالة ثابتة صحيحة.

مبني للمعلوم



ثالثًا: المبني للمجهول في التَّراكيب اللازمة:

ومما يؤكد العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي المبني للمجهول في التراكيب اللازمة إذ قاس علماء العربية بناء الفعل للمجهول من المتعدي، إمَّا اللازم وفقد اختلفوا في بنائه، والعلَّة تكمنُ في حذف الفاعل، فإذا حُذِف لم يبقَ ما يقوم مقامه، نحو (خَرَجَ زيدٌ) و (ضَحِكَ عَمْرُو) فإذا بُنى الفعل للمجهول لم يبقَ سوى الفعل، والفعل بحاجة إلى ما يقوم مقام الفاعل لتحقيق عملية الإسناد، لذا قال بعضهم بعدم جواز

(1) ينظر: المقرب ٨٧، وشفاء العليل ١/ ٤١٩، وهمع الهوامع ١/ ٥١٩.
(2) ينظر: شرح الأشموني ١/ ٤٢٣.

بناء الفعل للمجهول من اللازم[1]، في حين أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه نحو (ضُحِكَ) و(قُعِد) أي (ضُحِكَ الضحكُ) و (قُعِدَ القعودُ)، لأنَّ الفعل يدلُّ على مصدره[2]، وقد أجازه من الكوفيين (الكسائي) و (الفرَّاء)[3] محتجين بقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾،[4] فكما جاز أنْ يُقَام المصدر في هذه الآية مقام الفاعل، وإن كان الفعل قد دلَّ عليه، فيجوز (جُلِسَ الجُلوسُ) و (قُعِدَ القعودُ) فعدم وجود المفعول به هو السبب في اقامة المصدر مقام الفاعل، وهذه العلَّة موجودة، في (جُلِسَ) و(قُعِدَ)[5] ، ويرتفع ما ينوب عن الفاعل بالحديث عنه، وإسناد الفعل اليه[6].

ويبنى الفعل اللازم للمجهول عند تعديته بإحدى وسائل التعدية، أو تحققت فيه ضوابط معينة، كاتصاله بالمصدر، أوْ الجار والمجرور، أوْ الظرف[7]، فإذا كان من باب (فَعُلَ– يَفعُلُ) فَيُضَمَّ أَوَّلُه، ويكسر ما قبل آخره إنْ كان ماضيًا صحيحًا، نحو (قُعِدَ في الدارِ) وإن كان مضارعًا يُضَمُّ فيه حرف المضارعة، ويفتح ما قبل آخره، نحو (يُقْعَدُ في الدار) أمَّا إذا كان معتل الوسط فيجري فيه ما يجري في المتعدي المعتل من حيث إخلاص الضَّمِ، أوْ إخلاص الكسر، أوْ الإشمام، نحو (قُيْمَ بزيدٍ)،وإن كان على صيغة (انفعل) فَيُضَمُّ أَوَّلُه، وثالثه، نحو (أُنقُطِعَ) أو كان معتل الوسط نحو (انْقَاد) ففيه ثلاث لغات:

١– كسر فاء الكلمة، وقلب العين ياءً، أي كسر القاف، وقلب الألف ياء نحو (انقِيْدَ إلى السَجْنِ).
٢– ضم فاء الكلمة، وقلب العين واوًا، أي ضم القاف، وقلب الألف واوًا، نحو (أُنقُود).
٣– الإشمام، أي حركة القاف بين الضم والكسر نحو (أُنقُيِدَ)[8].

إنَّ بناء الفعل اللازم للمجهول لا يتحقَّق إلاَّ على وفق ضوابط معينة، قال ابن يعيش: (فإن كان الفعل غير متعدٍ إلى مفعول به، نحو (قام) و (سار) لم يجزْ رده إلى ما لم يسَمَّ فاعله؛ لأنَّه إذا حُذِفَ الفاعل يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل، فأي شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله؟ فإنْ كان معه حرف من الحروف المتصلة بالفعل، أوْ ظرفُ من الظروف المتمكّنة زمانًا كان أوْ مكانًا أوْ مصدرُ

---

[1] ينظر: الجمل، للزجاجي ٧٧، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٩٥، وأسرار العربية ٢/ ٦٨.
[2] ينظر: الجمل للزجاجي ٧٧.
[3] ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٨٩.
[4] سورة الحاقة/ ١٣.
[5] ينظر: اصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٩٧–١٩٨.
[6] ينظر: الخصائص ١/ ١٧٤.
[7] ينظر: المقتضب ٤/ ٥١، واللمع / ٣٤، وأسرار العربية ٦٨.
[8] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٤/٤– ١٣٥، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة ١/ ٣٦٥.

مخصوص فحينئذٍ يجوز أنْ تبنيه لما لم يسمَّ فاعله؛ لأنَّ معك ما يقوم مقام الفاعل)[١]، وعلى هذا فإنَّ الفعل اللازم يبنى للمجهول، ويُحذف الفاعل، بشرط أنْ ينوب عنه واحدٌ مما يأتي:

أ– المصدر:– اشترط النحاة لإقامة المصدر مقام الفاعل، أنْ يكون مفيدًا، وتتحقق الفائدة بأمرين، هما:

١– التصرف، ويقصد به صلاحية المصدر للتنقل بين الحالات الإعرابية المختلفة.

٢– الاختصاص، أي أنْ يفيد فائدةً أخرَى فضْلاً عن معنى المصدرية المجَّردة[٢]، فلا يجوز انْ نقول: (سِيْرَ وقتٌ لأنَّه لا فائدة من ذلك)[٣].

ب– الجار والمجرور:– ذكر النحويون أنَّه يشترط لإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل شرطان، هما:

١– التصرف: ويقصد به صلاحية حرف الجر للدخول على الأسماء المختلفة، فلا يصح أنْ ينوب عن الفاعل الجار والمجرور، إذا كان حرف الجر غير متصرف، نحو (مذ) و (منذُ)؛ لأنَّهما لا يدخلان إلاَّ على الأسماء الظاهرة، وكذا (رُبَّ) لأنَّها لا تدخل إلاَّ على النكرات[٤].

٢– الاختصاص: وهو أنْ يفيد حرف الجر مع المجرور فائدةً إضافيةً، غيرَ مجرد الجر، وتأتي هذه الفائدة من خلال الوصف، نحو (نُقِلَ عن رجلٍ ثقةٍ) أوْ الإضافة، نحو (عُقِدَ في كلية الآداب) او التصريف نحو (نُقِلَ عن سيبويه)[٥].

وقد ذكر النحاة أنَّه لا خلاف في إقامةِ المجرورِ بحرفِ جر زائدٍ مقام الفاعل، أمَّا إذا كان أصْليًا ففيه خلاف: فقد ذهب بعضَ النُّحاة إلى أنَّ المجرور ينوبُ عن الفاعل، ويكون في محلَّ رفعٍ نحو (سِيْرِ بِزَيْدٍ) وهذا مذهب الجمهور، في حين يرى بعضهم، ومنهم (ابن هشام) أنَّ النائبَ ضميرٌ مستترٌ في الفعل، لكي يحتملَ ما يدلُّ عليه الفعل من مصدرٍ، أوْ ظرف، إذْ لا دليل على تعيين أحَّدِهما.

ويرى (الفراء) أنَّه ينوب عن الفاعل حرف الجر وحده، ويكون في موضع رفع، مثله مثل الفعل في الجملة حين يقع في موضع رفع، نحو (زَيُدٌ يقومَ)، كما ذهب بعضُ النحاة، ومنهم: (ابن درستويه) و (السهيلي) و (الرندي) أنَّ النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير (سِيْرَ هَوَ) أي

---

[١] شرح المفصل ٧/ ٧٢–٧٣.
[٢] ينظر: أسرار العربية ٦٧–٦٨، وشرح المفصل ٧/ ٧٣.
[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٨.
[٤] ينظر: شرح الأشموني ١/ ٤١٧.
[٥] ينظر: الجملة الفعلية بسيطة وموسعة ٣٧٢–٣٧٣.

السَّيْرَ[1]، فعند اتصَّال الفعل اللازم بالجار والمجرور يجوز بناؤه للمجهول، ومن الأفعال اللازمة الفعل (سُقِط) في قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ**﴾.[2] فالتركيب (سُقِطَ فِي أيْدِيْهِم) مبني للمجهول، والفعل فيه لازم، والجار والمجرور قائم مقام الفاعل، والتقدير: (سقط الندمُ في أَيْدِيهِم)[3]، قال الاخفش (والعرب تقول سُقِطَ في يديه، وأَسْقِطَ في أيديهم)[4]، أمَّا (الزمخشري) فيربط بين ما في التركيبِ مِنْ معنى حسي، وما يُؤدِّيهِ من معنى وظيفي، فالمعنى عنده الندامة والحسْرة والفعل (سُقِطَ) مسندٌ إلى الجار والمجرور (في أيديهم) وهو عنده من باب الكناية[5]، فالمتأمل يدرك الصلة بين المعنى الحسي والمعنوي، فالتركيب المبني للمجهول في هذه الآية قد جاء مقترنًا بما يفسِّرِه، نحو قوله تعالى: ﴿**وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا**﴾ فالندامة مرحلة تالية لذلك[6]، كما ذكر بعض النحاة أنَّ الفعل (سُقِطَ) من الأفعال الملازمة للمجهول، التي ليس لها مقابل معلوم وأنَّ هذا التركيب نظمٌ لم يسمع قبل القرآن، ولا عرفته العرب، فلما سمعه شعراء الاسلام استعملوه في كلامهم[7].

ويشترط النحاة في الجار والمجرور لكي يحل محل الفاعل، ألاَّ يدلُّ حرف الجر على تعليل، نحو (اللام، والباء، ومن، وعن) ومنه قول الشاعر:

يُغضِي حياءً، ويُغِضَى مِنْ مهابِتِهِ فَلاَ يُكَلَّم إلاَّ حِيْنَ يَبْتسِمُ[8]

فالتركيب (يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ) مبني للمجهول، ينوب مناب الفاعل، فيه ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المصدر تقديره (هو) أمَّا (مِنْ) فتفيدُ التعليل، لذا فالجار والمجرور لا يقع نائبًا عن الفاعل، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الدال على التعليل واقعٌ في جواب سؤال سائلٍ قال: لماذا؟ ولبعد الصلة بين الفعل والجار والمجرور[9].

---

[1] ينظر: تصحيح الفصيح ١/ ٢٠٦، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٣٥٣، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٥١– ٣٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٠–٥٢٣.

[2] سورة الاعراف/ ١٤٩.

[3] ينظر: التبيان في اعراب القرآن ١/ ٥٩٥.

[4] معاني القرآن، للأخفش ٢/ ٣١٠.

[5] ينظر: الكشاف ٢/ ١١٨.

[6] ينظر: الفعل في القرآن الكريم– تعديته ولزومه ٥٧٣.

[7] ينظر: المزهر ٢/ ٢٣٥، وحاشية الخضري ٢/ ٣٠.

[8] البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٧١، وشرح المفصل ٢/٥٣، وشرح الأشموني ١/ ٤١٩.

[9] ينظر: شرح الأشموني ١/ ٤١٩–٤٢٠، وتهذيب النحو ١٤٧.

ت– الظرف:– يرى بعض النحاة أنَّ الظرفَ يقوم مقام الفاعل اذا كان مفيدًا، وتتحقق الفائدة من خلال أمْرَيْنِ هما (التَّصرف، والاختصاص)[1]، فالظرف المتصرف هو ما يلازم النصب على الظرفية، أوْ الجر بـ (مِن) وذلك لوقوعه في مواقع مختلفة من الجملة، أمَّا غير المتصرف فهو الذي يلتزم وضعًا واحدًا في اللغة العربية، نحو (عند– ودون– وبين) وما أشبهها، فلا يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل، وقد أجازه (الأخفش) نحو (جَلسَ عندك) مع بقائه منصوبًا، أمَّا الظرف المختص ما قُيِّدَ بوصفٍ أوْ إضافةٍ إنْ كان نكرةً، ولا يجوز إنابة الألفاظ (زمان– ومكان– ووقت) إلاَّ إذا اختصت، نحو (سِيَر زمانٌ طويل) و (جلس مكانُ الصدارةِ)[2].

وأيًّا كان الخلاف بين النحاة، فالمصدر، أوْ الجار والمجرور، أوْ الظرف، ينوب عن الفاعل، عند بناء الفعل اللازم للمجهول، فينتقل مكانه الأصلي إلى موقع الفاعل؛ لأنَّ الفاعل النحوي قد حُذفَ، لذا لابد من أنْ يحل محله المصدر، أوْ الظرف، أوْ الجار والمجرور، ويمنح علامةً أعرابيةً جديدةً هي علامةُ الرَّفعِ، إلاَّ أنَّه يترك أثرًا دلاليًا معجميًا موروثًا من التركيب المبني للمعلوم[3]، وقد يجتمع المصدر، والجار والمجرور، والظرف في تركيب واحد، نحو: (سارَ زيدٌ بخالدٍ سيرًا شديدًا فرسخين يومين) فإذا تم بناء الفعل للمجهول، وَحُذِفَ الفاعل، جاز أنْ يقوم الجارُ والمجرور، أوْ المصدر أوْ الظرف، مقام الفاعل[4]، هذا مذهب البصريين، ومن النحاة من يرى وجوب إقامة المصدر، ومنهم من يقول بإقامة الجار والمجرور، ومنهم من يقول بإقامة الظرف[5] كما ذكرت سابقًا.

فإذا اجتمع المصدر، والجار والمجرور، والظرف، في تركيب واحد، وبني الفعل اللازم للمجهول، جاز أنْ ينوب عن الفاعل أيٌّ منها، إذا تحققت الشروط المذكورة سابقًا، نحو:

---

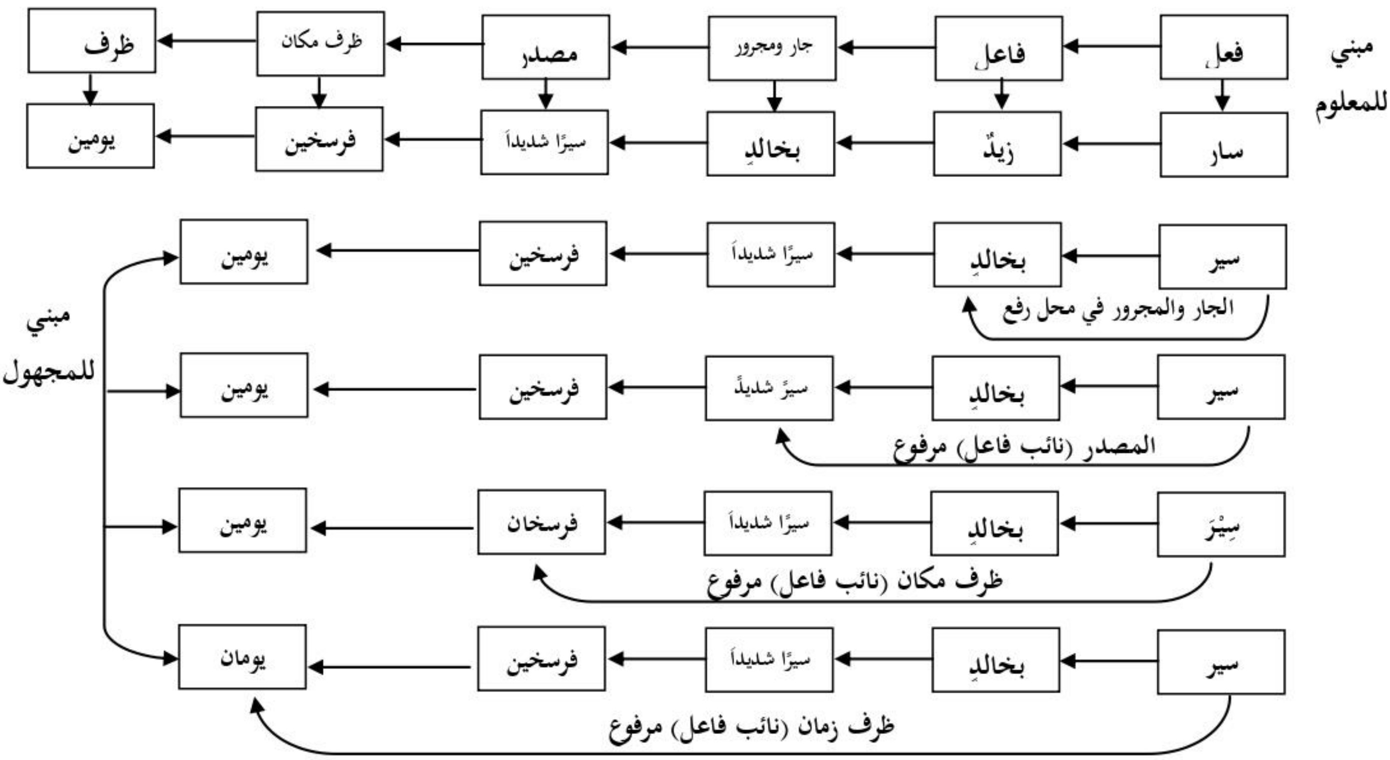
(1) ينظر: همع الهوامع ١/٥٢٢.

(2) ينظر: تهذيب النحو ١٤٤– ١٤٥، والجملة الفعلية بسيطة موسعة ٣٧٢.

(3) ينظر: دراسات نحوية ودلالية فلسفية ١٦٥.

(4) ينظر: اللمع ٣٤.

(5) ينظر: همع الهوامع ١/ ٥٢٣–٥٢٤.



إنَّ بناء الفعل اللازم للمجهول، يجب أنْ يَمُرَّ بإجراءات صرفية، ونحوية، معينة:

١- الفاعل النحوي يجب أنْ يحذف؛ ليصبح مكانه خاليًا.

٢- الفعل اللازم المبني للمعلوم، يجب أنْ يبنى للمجهول على وفق القواعد الصرفية.

٣- ينوب عن الفاعل المحذوف، واحد من الأمور الآتية: (المصدر، أو الجار والمجرور، أو الظرف[1] اذا تحققت الشروط المذكورة سابقًا، بذا تنتقل إلى الموقع الجديد، مع حَمْلِ الأثرِ الدلالي الموروث من المبني للمعلوم.

٤- يكتسب المصدر، او الجار والمجرور، أوْ الظرف، علامةً إعرابيةً جديدة، وهي علامة الرفع لارتباطه بالفعل المبني للمجهول[2]. ارتباطًا تركيبيًا وليس حقيقة إسناد وبهذا تتجسد العلاقة بين الصرف والنحو.

---

[1] ينظر: الجمل للزجاجي/ ٨٠، واللمع ٣٤.

[2] ينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية ١٦٥-١٦٦.

علاقة الأفعال الملازمة لصيغة المجهول بالتركيب النحوي:

ذكر علماء العربية في مظانهم النحوية، والصرفية مجموعةً من الأفعال التي جاءت ملازمة للمبني للمجهول، فاسْتَخدِمَتْ مبنية للمجهول غالبًا، قال سيبويه: (هذا باب ما جاء منه (فُعِلَ) على غير (فَعَلْتُه) وذلك، نحو (جُنَّ) و (سُلَّ)و (زُكِمَ) و (وُرِدَ) وعلى ذلك قالوا: مجنونٌ، ومزكوم، ومحمومٌ، ومورود، وإنَّما جاءت هذه الحروف على "جننتُه" و "سللته" وإنْ يستعمل في الكلام)[١]، ومن هذه الافعال ايضًا (حُمَّ، وفُنِدَ، ووَعِكَ، هُزِلَ، ودُهِشِ، وأُمتُقِعَ، وعُنِيِ، وزُهيَ، وفُلِجَ، وغَشِيَ، وشّدِة، وأُهِلَّ)[٢].

وذهب بعض النحاة إلى أنَّه لم يثبت أنَّ لهذه الأفعال أُصُولاً، وأَنَّها محولة من المبني للمعلوم فاستغنت عن فاعلها، وإنَّما وردت مسندةً إلى مرفوعها وفقًا لنظام الجملة، وطبيعتها.. فما حقيقة هذا المرفوع؟ أهو فاعلٌ أم نائبٌ عن الفاعل[٣]؟

تدل آراء بعض النحاة على أنَّ الفاعل المسند إلى هذه الأفعال لم تكن له إرادةُ ذاتية في إحداثها فالفاعل الحقيقي هو (الله) سبحانه وتعالى، وحذف من السياق للعلم به، وهذا أشبه بقوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾،[٤] فهذه الأفعال مردَّها إلى الفاعل وهو (الله) جل جلاله، وذلك لإحداثها بأمر وتقدير منه[٥].

ويرى بعضهم أنَّ الغالب في هذه الافعال مجيئها لمعنى (الأدواء، والأمراض) وما يجري مجراهما مما لا يتوقع حدوثه إلاَّ مِنْ عند الله (جل جلاله) فحذف الفاعل، إيجازًا، وتعظيمًا لقدرته وجلالة وكراهية أنْ يُقْرَنَ أسمه بالمفعول به، فَحُذِفَ الفاعلُ، وهو لفظ الجلالة، وسدَّ غيره مسدَّ الفاعل، لفظًا من دون المعنى، نحو (عُقِرتْ المرأةُ) على معنى (عَقَرَهَا اللهُ) فهي عقرى[٦]، وبعضهم يعزو، أحداث هذه الأفعال إلى (الثَّراء) و (المرض) نفسه، ما دامت هذه الأفعال أوعيةً لتلك المعاني، نحو (هُزِلَ الرَّجلُ) فمعناه النحول في الجسم، من

---

[١] كتاب سيبويه ٤/ ٦٧.

[٢] ينظر: المخصص ١٥/ ٧٢-٧٣، وكشف المشكل ١/ ٣١١، والمزهر ٢/ ٢٣٣- ٢٣٤ وشدا العرف/ ٥١-٥٢، ودروس في علم الصرف ١٠٥.

[٣] ينظر: فرضيات القياس اللغوي- دراسة تطبيقية- نهاد فليح حسن- مجلة اداب المستنصرية-عدد ٣٥- ٢٠٠٠م/ ٤٢.

[٤] سورة هود/ ٤٤.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٧.

[٦] ينظر: لسان العرب ٦/ ٢٦٨ (عقر).

مرضٍ أوْ من تَعَبٍ، (الرجل) مفعول ما لم يسم فاعله، وليس له فعل، والدليل على ذلك أنَّه يقال: (هو مهزول) و لا يقال: (هازل) وإنما الهازل الشيء الذي صيرَّه مهزولاً)[1].

وذهب بعض النحاة إلى أنَّ العلاقة بين هذه الأفعال، ومرفوعها، علاقة إسناد فقط، وأنَّ مرفوعها ليس بفاعل البتَّةَ، وإنما أسْنِدَتْ إلى مفعولها المنصوب، قال ابن جني: (وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتَّةَ، وهو قولهم: (أُولِعْتُ بالشَّيْءِ) ولا يقولون: (أوْلعنِيْ بِهِ كَذَا) وقالوا: (ثُلِجَ فُؤَادُ الرَّجلِ) ولَمْ يقولوا: (ثَلَجَهُ كَذا) و(أُمتُقِعَ لونَه) ولم يقولوا: (امَتَقَعهُ كَذا) ولهذا نظائر، فرفض الفاعل هنا البتة، واعتماد المفعول به البتَّةَ دليل على ما قلناه)[2].

وذهب بعضُهم إلى أنَ مرفوعَ هذه الأفعال يُعْرَبُ فاعلاً، وأَنَّ بناء الفعل للمجهول صوريُ فقط، قال الخضري: (وما في القاموس من أنَّهُ يقال: (زُكِم) كـ (عُني) وأزكمه فهو مزكوم لا يدلُّ على أنَّهم نطقوا بأصلِهِ؛ لأنَّ كلامنا في (زُكِمَ) بلا همزة، لا المهموز)[3]، فالأفعالَ الملازِمُة لصيغةِ المجهولِ ذات طبيعةٍ صرفيةٍ عند مَنَ يقولونَ بأنَّ مرفوعَها فاعلٌ البتَّةَ فليسَ فيها حذفٌ للفاعل وإحلالُ المفعول كلْهُ، في حين يرى سيبويه وغيَره مِنَ النُّحاةِ أنَّ لها مقابلاتٍ معلومةٍ، وإنْ لَمْ تُسْتَعَملْ في الكلامِ[4]، ومِن ثَمَّ فالفعلُ الملازُم لصيغةِ المجهولِ قَدْ حدثَتْ بهِ تغييراتٌ صرفيةٌ، وتغييراتٌ في تركيبِ الجملةِ، وتتمثلُ في حذِف الفاعلِ، وإقامةِ الفَضْلِةَ مقامه، أيْ أنَّ هذه الأفعال أسْنِدتْ إلى المفعول لشدَّةِ عنايتهم به[5]، وإذا كانت هناك أفْعَالٌ ملازمةٌ لصيغةِ المجهولِ، فأنَّ هناك أفعالاً ذكر النحاةُ إنَّها لا تأتي مبنية للمجهول، وهي:

١- (كان وأخواتها) وفيها خلاف، فبعضهم يقول بجواز البناء للمجهول منها بدون شرط، وبعض النحاة يجوِّز ذلك بشرط أنْ يكونَ في الكلام ظرفٌ، أوْ جار ومجرور يقوم مقام المحذوف نحو (كِينَ في الدار). وحجتهم أنَّ حذف المرفوع لشبهه بالفاعل، حُذِف بحذفه الخبرُ، لذا لا يجوز بقاء الخبر من دون مخبر عنه ثم أقيْمَ المجرور مقام المحذوف[6]، في حين ينكر بعضُ النُّحاةِ البناء للمجهول من هذه الأفعال لبقاء الخبر من دون مخبر عنه[7].

---

[1] ينظر: تصحيح الفصيح ١/ ٢٢٤.
[2] المحتسب ١/ ٦٥.
[3] حاشية الخضري ٢/ ٣٠.
[4] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦٧.
[5] المحتسب ١/ ٦٥.
[6] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٤٦، والتسهيل ٧٧.
[7] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣١١-٣١٢.

٢- الأفعال الخاصَّةَ بالطبائع، والغرائز، نحو (حَسُنَ، وسَهُل، وظَرُفَ، وقَصُرَ) بضم العين، فلا يجوز (شَرَفَ محمدٌ)؛ وذلك لبقاء فاعلها، إلاَّ إذا عُدِّيتْ إلى الظرف، أوْ الجار والمجرور، نحو (ظُرِفَ في هذا المكان)[١].

٣- الفعل المنتصب فاعله على التمييز المنقول نحو (تُصُببَ عرقًا) إذْ الأصلُ فيه (تصبَّبَ عرقُهُ) فَنُقِلَ الفعْلَ عن فاعله، وجُعِلَ لما هوَ سَبُبُ في التَّصرُفِ في الكلام والاتساع فيه؛ لأنَّ نَقْلَ الفاعلِ عن فعله يجعل بناء الفعلِ للمجهول متعذِّرًا[٢].

٤- الأفعال الستة التي لا تتصرف، نحو (نعم) و (بئس) و (عَسىَ) و (فعل التعجب) بصيغتيه (ما أفَعَلَهُ، وأفْعِلَ بِه) و (ليسَ) و (حبذا)؛ لأنَّها لا تتصرف ولا يُشتَقُ منها شيء[٣].

٥- أفعال الألوان والعاهات، نحو (خَضِرَ الزَّرُعُ) و (عَوِر الرَّجل) لما فيها من ثبات، فلا يمكن حذف الفاعل منها[٤]. لأن العلاقة بين الفعل ومرفوعه ليست علاقة إجراء تركيبي بل علاقة إسناد حقيقية بين الفعل ومؤدِّية ويبدو أن المبني للمجهول من أهم المباحث التي تتجسد بها العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي لما تعتري البنية الصرفية من تغيرات تترك أثرها في السياق التركيبي .

[١] ينظر: دروس في علم الصرف ١٠٤.
[٢] ينظر: نفسه ١٠٤.
[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٦.
[٤] ينظر: كشف المشكل ١/ ٣١١، وشذا العرف ٥١.

الفصل الثالث

اللواحق وأثرها في بنية الفعل وتركيبه

١- اللواحق الضميرية وأثرها في بنية الفعل وتوجيهه النحوي

٢- اللواحق الحرفية وأثرها في بنية الفعل وتوجيهه النحوي

يعدُّ اتصال اللواحق الضميرية أو الحرفية بالأفعال من المباحث المهمة في توثيق العلاقة بين مستويي الصرف والنحو، فكلُّ تغيير حاصل في هيأة الكلمة وبنيتها يعدُّ من الصرف، وكل تغيير حاصل في حركات الإعراب والبناء على آخر تلك المفردات يُعدُّ من النحو، فتغيير بنية الكلمة من الماضي إلى المضارع أو العكس عن طريق زيادة أو نقصان في الحركات أو الحروف ضربٌ من التصريف، واتصال اللواحق ببنية الفعل يُعدُّ من الزوائد ونتيجة لهذا الاتصال يحدث تغييرٌ في حركات البناء والإعراب، ويمكن أنْ ندرك هذا التغيير بالآتي:

أولاً: اللَّواحق الضميرية وأثرها في بنية الفعل وتوجيهه النحوي:

أ– اللَّواحق الضميرية المتحركة الواقعة في محل رفع:

ذكر علماء اللُّغة العربية في مظانِّهم اللغوية مجموعة من اللواحق الضميرية المتحركة التي تتَّصل بالفعل وهي: "التاء، وناء الفاعلين، ونون النسوة" هذه الضمائر عدَّها النحويون ضمائر رفع متصلة، نحو "قُمْتُ" و "قُمْتَ" و "قُمْتِ" و "قُمْنَا" و "قمْنَ"[(١)]، فالتاء مبنية على الضم للدلالة على المتكلم، وتسمَّى تاء النصب[(٢)] ومبنية على الفتح للدلالة على المخاطب، ومبنية على الكسر للدلالة على المخاطبة[(٣)] ولهذه الضمائر أثرها عند إسناد الفعل إليها فهي مؤثِّرة في البنية الصرفية للفعل، وفي التوجيه النحوي.

١– الفعل الماضي:

الفعل الماضي يكون صحيحًا أو معتلاً، فالصحيح يكون سالما، أو مهموزًا، أو مضعفًا والمعتل يكون مثالاً، أو أجوف، أو لفيفًا، ويكون لهذه اللواحق أثرها حين تُسْنَدُ الأفعال إليها. ويتضح هذا الأثر بالآتي:

أ– في الماضي السالم:

يُسنَدُ الفعل الماضي إلى اللواحق الضميرية المتصلة المتحركة (تِ َ ُ– نَا– نَ) فيحدث أثرًا في التوجيه النحوي للفعل من حيث تحويله من البناء على الفتح إلى البناء على السكون، قال ابن السراج: (فأمَّا التاء التي هي اسم فيسكّن لام الفعل لها نحو "فعلْتُ" و "صنعتُ" وإنَّما سُكِّنَ لها لام الفعل لأنَّ

(١) ينظر: المقتضب ٢٦١/١–٢٦٢، وزبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال ٤٣.

(٢) ينظر: المحلّى وجوه النصب ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك٢٣، والنحو المستطاب ٧٠/١، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ٥٨–٥٩.

ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فلو لم يُسكِّنوا لقالوا: "ضَرَبَتُ" فجمعوا بين أربع متحركات وهم يستثقلون ذلك)[1].

ومثله إسناد الفعل إلى نا الفاعلين ونون النسوة نحو "فَعَلْنَا" و "صَنَعْنَا" و "فَعَلْنَ" و "صَنَعْنَ" فالأثر الناجم عن إسناد الفعل إلى هذا النوع من اللواحق جعل الفعل مبنيًا على السكون بدلاً من البناء على الفتح، وذهب بعض النحاة إلى أنَّ هذا الأمر من باب إرجاع الشيء إلى أصله، فالأصل في الفعل الماضي البناء على السكون[2]، وتعدّ هذه اللواحق من مباني التصريف التي تقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها فلا تأتي منفردةً[3].

ب– في الماضي المهموز:

والماضي المهموز بجميع أنواعه "مهموز الفاء أو العين أو اللام" لا يختلف عن الماضي السالم عند إسناده إلى اللواحق الضميرية المتصلة المتحركة، من حيث تحويل الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على السكون نحو "أخذْتُ– أخذْتَ– أخذتِ– أخَذْنَا– أخذْنَ" و "سألْتُ– سألَت– سألتِ– سألنا– سألْنَ" و "قَرَأتُ– قَرَأتَ– قَرَأتِ– قَرَأْنَا– قَرَأنَ"[4].

ت– في الماضي المضعَّف:

وذهب النحاة إلى وجوب فكّ إدغام الفعل الماضي المضعَّف عند إسناده إلى اللواحق الضميرية المتحركة المتصلة، نحو رَدَدْتُّ– رَدَدْنا– رَدَدْتَ" قال المبرّد (فإن سُكِّنَ الثاني ظهر التضعيف، وإنَّما يظهر؛ لأنَّ الذي بعده ساكن فإن أسكنته جمعت بين ساكنين لذلك تقول: "رَدَدْتُ وَفرَرْت)[5]، وحين يكون الماضي المضعَّف على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، أو على وزن (فَعُلَ) بضم العين يجوز في إسناده إلى هذا النوع من اللواحق ثلاث أوجه:

١– أنَّ يفك إدغامه، فيقال في "ظَلَّ" "ظَلِلْتُ– ظَلِلْناَ"– ظَلِلْنَ

٢– حذف عين الفعل بعد نقل حركتها لما قبلها نحو "ظِلْتُ".

---

[1] الأصول في النحو ٢/١١٥–١١٦.

[2] ينظر: الأصول في النحو ٢/١١٦.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١١٢، والعربية الفصحى ٢٩.

[4] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٤٤، والتسهيل ٢٢، واللباب في تصريف الأفعال ٤٤.

[5] المقتضب ١/١٨٣.

٣- حذف عين الفعل من غير نقل حركتها وتبقى الفاء مفتوحة[1] ومنه قوله تعالى: ﴿**وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا**﴾.[2]، أمَّا إذا كان الفعل مفتوح العين، نحو "شَدَدْتُ" فليس فيه إلاَّ الإتمام، وشذَّ قولهم "هَمْتُ" من "هَمَّ" والأصل "هَمَمْتُ"[3].

ث– في المثال:

ذهب الصرفيون إلى أنَّ الفعل الماضي المعتل الفاء، يُسمَّى مثالاً، نحو "وَعَدَ- يَسَرَ" وتكون الفاء منه واوًا، أو ياءً، ولا تكون ألفًا؛ لأنَّ الألف لا تأتي إلاَّ ساكنةً، والساكن لا يقع ابتداءً[4]،وسمِّي مثالاً؛ لكونه يماثل صحيح الأفعال فلا يتغير فيه حرف العلة كثيرًا عند تصريفه، أو الإسناد إليه[5].

أي أنَّ إسناد الماضي المثال سواءً أكان واويًا، أم يائيًا، شأنه شأن الماضي السالم، فلا يحدث في حرف العلّة أيُّ تغيير، وإنما يتحوَّلُ الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على السكون قال السيوطي: (وعلَّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ الفاعل كجزء من فعله)[6]، ومنه قوله تعالى ﴿**إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ**﴾،[7] وقوله تعالى: ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا**﴾،[8] ومنه "النساءُ وجدْنَ أمتعتهنَّ" فالفعل (وجد) معتل الفاء أسنِد إلى اللواحق الضميرية المتحركة المتصلة، أدى هذا الإسناد إلى تحويله من البناء على الفتح إلى البناء على السكون نحو "وَجَدْتُ،وَجَدْنَا،وَجَدْنَ".

ج– في الأجوف:

ذكر النحاة أنَّ الأجوف بنوعيه الواوي واليائي إذا كان على بنية (فَعَلَ) بفتح العين، يُحوَّل عند إسناده إلى اللواحق الضميرية المتحركة المتصلة إلى بنية (فَعُلَ) بضم العين إذا كان معتلَّ الوسط بالواو أمَّا إذا كان معتل الوسط بالياء فيحول إلى بنية (فَعِلَ) بكسر العين، قال سيبويه: (وأمَّا قلْتُ فأصلها فَعُلتُ

[1] ينظر: شرح ابن عقيل ٤/٦١٤.

[2] سورة طه/ ٩٧.

[3] ينظر: اللباب في تصريف الأفعال ٤٣.

[4] ينظر: في التصريف ٥٠، و شرح ابن عقيل ٤/٥٦٦.

[5] ينظر: في تصريف الأفعال ١١٢.

[6] همع الهوامع ٢/١٩٢.

[7] سورة النمل/ ٢٣.

[8] سورة الأعراف/ ٤٤.

معتلة من فَعَلتُ، وإنما حوّلت إلى "فَعُلتَ" ليغيّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تُعْتَل، فلو لم يحولوها وجعلوها تَعْتَلُّ من (قَوَلْتُ) لكانت الفاء إذا هي أُلقِيَ عليها حركة العين غير متغيِّرةٍ عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حوَّلوها إلى "فَعُلت" فجعلت معتلة منها... وأمّا بعت فإنها معتلة من "فَعَلتُ تَفْعَلُ"، ولو لم يحولوها إلى "فَعِلتُ" لكان حال الفاء كحال "قلت).[1] أي أنه عند إسناد الفعل الأجوف إلى هذا النوع من اللواحق يحذف منه حرف العلة الذي يقابل عين الكلمة فتتحول بنية الفعل من "فَعَلت" إلى "قُلْتُ" نحو "قُلت– بعت– ظِلتُ" لالتقاء الساكنين، حرف العلة ولام الكلمة، لأنَّ هذه اللواحق تجعل الفعل يبنى على السكون بدلاً من البناء على الفتح، في حين تجد فاء الكلمة تحرّك بحركةٍ مناسبةٍ للحرف المحذوف، نحو: "قُلْتُ" من "قَوَلَ" فالأصل هو الواو، لذا حركت فاء الكلمة بالضم، أمَّا الفعل "بِعْتُ" فالأصل فيه "بَيَعَ"؛ لذا حُرِّكت فاءُ الكلمة بالكسر[2].

ويرى بعض المحدثين أنَّ الفعل ذوات الصوت الفائي الكبير يُسنَدُ إلى اللواحق الضميرية المتصلة المتحركة فيتحول الصوت الطويل إلى صوت قصير، فإذا كان الفعل من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، حركت الفاء بالضم أمَّا إذا كان الفعل من باب (فَعَلَ يَفعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، حركت الفاء بالكسر، وإن كانت من باب (فَعُلَ) بضم العين، أو (فَعِلَ) بكسر العين نقلت حركة العين إلى الفاء نحو "خِفْتُ" و "طُلْتُ" فالأصل "خَوِف" و "طَوُل)[3].

إنَّ هذا التحويل يحدث على وفق أسس وظيفية كالتمييز بين الواوي واليائي من باب (فَعَلَ) قال ابن عصفور: (فإن قيل ولأيِّ شيء حوَّلت "فَعَلَ" إلى "فَعُلَ" في ذوات الواو و إلى "فَعِلَ" في ذوات الياء؟ فالجواب أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولو لم تحولها كسرة ولا ضمة لم يدر أالفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصلية التي كانت قبل النقل؛ أم فتحة العين بخلاف "فَعِلَ" و "فَعُلَ"؛ لأنَّه إذا انضمَّت الفاء أو انكسرت بعد أنَّ كانت مفتوحة، عُلِمَ أنَّ الحركة التي في الفعل حركة العين نقلت؛ فلذلك حُوِّلت الفتحة إلى غيرها؛ ليُعلَم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحوّلت حركة العين في ذوات الواو إلى الضمة، وفي ذوات الياء إلى الكسرة، ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو، وذوات الياء؛ لأنَّ الضمة تدل على الواو؛ لأنَّها منها، والكسرة تدل على الياء؛ لأنَّها أيضًا منها)[4].

[1] كتاب سيبويه ٤/ ٣٤٠.
[2] ينظر: شرح ابن عقيل ٤/٦١٤، والمغني في تصريف الأفعال ١٨٨.
[3] ينظر: مدخل إلى دراسة الصرف العربي ٦١.
[4] الممتع في التصريف ٢/٤٤١-٤٤٢.

ويرى بعض المحدثين أنَّ القول بنقل "قَوَلْتُ، وقَوَلْنَا، وقَوَلْنَ" وبابها إلى "فَعُلْتُ" و "بَيَعْتَ" وبابها إلى "فَعِلْتُ"، قد يتناقض مع القانون الصرفي الذي صاغوه، وهو أنَّ الواو والياء متى تحركت وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين، وهذا الشرط نجده في الصيغة الأصلية "قَوَلتُ" و "بَيَعتُ" وفي الصيغة الجديدة "قوُلت" و "بَيِعتُ"[1].

ويرى علماء اللغة العربية أنَّ ما كان من باب (فَعَلَ) يمر بثلاث مراحل حتى يصل إلى "قُلْتَ– قُلْنَا– قلْن" و "بِعتُ– بِعْنَا– بِعْنَ" ذكرها ابن السرّاج بقوله: (واعلم أنَّ كل كلمة فحقها أنْ تترك على بنائها الذي بُنِيَتْ عليه، ولا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها ولا يحوُّل إلاّ فَعَلتُ" مما عينه واو، أو ياء، فإنه في الأصل "فَعَلَ" نحو "قام" و "باع"، فاذا قلت "فَعَلتَ" نقلت ما كان من بنات الواو إلى "فَعُلتُ" وما كان من بنات الياء إلى "فَعِلت" ثم حولت الضمة في "فَعُلت" من "قُلْتُ" إلى الفاء، ومن "بِعْتُ" إلى الفاء، وأنزلت الحركة التي كانت لا في الأصل، فقلت "قُمْتُ" و بِعْتُ" وكان التقدير "قَوْمتُ" و "بَيعتُ" فلما نقلت من العين حركتها إلى الفاء سكنت وأسكنت اللام من أجل التاء في "فَعلت" فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار "قُمْتُ" و "بعتُ)[2].

وقيل أنَّ الأصل "قوُلت" و "بَيِعتُ"، أي أنَّ حكمها حكم "طُلْتُ"، و "هِبْتُ"، فهما ليسا محوَّلين عن "فَعَلَ"[3]، وزعم الكسائي أنَّ الأصل في قال "فَعُل"[4] وهو زعم رفضه بعض النحاة، قال ابن يعيش: (فهلا زعمت أنَّ أصل "قام" و "قال" "فَعُلَ" بضم العين وتستغني عن كلفة التغيير، قيل لا يصح ذلك لأن "فَعُلَ" لا يجيء متعديًا، وأنت تقول: "عدت المريضَ وزرت الصديق، فنجده متعديًا فاعرفه)[5].

ويرى الرضي الاسترابادي أنَّ عملية التحويل في "قُلْتُ" و "بِعْتُ" ليست موجودة البتة لاختصاص باب (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) بمعنى مخالف لمعنى "فَعَلَ" مفتوح العين، ولا ضرورة إلى هذا النقل لا لفظًا ولا معنى، فلا يمكن أنَّ يدّعي أحد تغيير المعنى عمّا كان عليه، أمَّا من حيث اللفظ فالغرض قيام دلالة على أنَّ أحدهما واوي والآخر يائي، ويحصل هذا بضم الفاء، في "قال" فنقول: "قُلْتُ"، وكسر الفاء في "بَاع"

---

[1] ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، لفوزي حسن الشايب ٥٥ (بحث منشور).

[2] الأصول في النحو ٣/٢٧٧–٢٧٨.

[3] ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط١/ ٤٤.

[4] ينظر: تذكرة النحاة ٧٣٠.

[5] شرح المفصل ١٠/٧٣.

فنقول: "بِعْتُ"، عند إسنادها إلى اللواحق الضميرية المتحركة المتصلة، نحو "قُلْتُ– قُلْنَا– قُلْنَ" و "بِعْتُ– بِعْنَا– بِعْنَ"[1].

ويرى (برجستراسر) أنَّ فاء الماضي تحرك تبعًا لحركة عين المضارع نحو "قُمْتُ– قُمنا– قُمْنَ" حملاً على "يقوم" و "سرت" حملاً على "يسير"[2] وهذا الرأي غير مطَّرد ولا ينطبق على "خِفْتُ" وأمثالها.

وبعض المحدثين يرجع الضم والكسر في "قُلْت" و "بعْتُ" إلى تأثير حركة المقطع المنبور، ومن ثم يحدث التماثل بين حركة الفاء وحركة المقطع المنبور، فتصبح الكلمات "قَوُلت" و "بَيعتُ" و "طَولت" و "خيفت" ثم تحدث المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات باسقاط شبه الحركة ثم يحدث القصر للحركة الطويلة فتصير "قلتُ" و "بِعْتُ" و "طُلتُ" و "خفتُ"[3].

وذكر "هنري فليش" أنَّ في كل هذه الأفعال تقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين، ووجودها في هذا الموقع يضعفها، ومن ثم يسقطان، وبعد سقوط شبه الحركة إنَّ كانت الحركتان متماثلتين اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وإنْ كانتا مختلفتين فلا سبيل إلى دمجهما في حركة واحدة[4].

بذلك يتضح أنَّ بعض الدارسين يقوم بعملية التحويل، وآخرين ينكرون هذه العملية، إلاّ أنَّ الفعل الماضي الأجوف يتصل باللواحق الضميرية المتحركة المنفصلة، فتحدث هذه اللواحق تأثيرًا في بنية الفعل من حيثُ حذفُ عين الفعل أو انتقال الحركات، ومن الناحية النحوية يتحول الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على السكون.

وقد يكون الماضي الأجوف مزيدًا، فتحدث إجراءات إسناد الثلاثي المجرّد الأجوف نفسها، نحو "أَقَامَ، واسْتَقَامَ، وأَهَابَ، وانْقَادَ، واخْتَارَ"، فنقول: "أَقَمْتُ، وأَقَمْنَا، وأَقَمْنَ"، فأصل الفعل "أَقْوَمَ" مثل "أَخْرَجَ"، ثم نُقِلَتْ حركة حرف العلة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح، وهو القاف، ثم قُلِبَتْ الواو ألفًا، لتحركها بحسب الأصل، وفتح ما قبلها، وكذلك الحال في بقية الأفعال المزيدة[5]، ووردت بعض أفعال الأجوف مزيدةً على الأصل، أي بغير النقل والقلب، وإنما بقيت على حالها، نحو "اسْتَحْوَذْتُ" وقد حدَّد

---

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/٧٨–٧٩.

[2] ينظر: التطور النحوي للغة العربية ٩٥.

[3] ينظر: دراسات في علم أصوات العربية ١٤٢–١٤٤– ١٤٥.

[4] ينظر: العربية الفصحى ٤١.

[5] ينظر: المبدع في التصريف ١٨٠.

علماء اللغة بعض الضوابط التي يبقى الفعل بها من دون نقل أو حذف عند اتصاله باللواحق الضميرية المتحركة المتصلة، وتتمثل هذه الضوابط في الآتي:

١- إذا كان ماضيه مكسور العين، والوصف منه على (أفعل) نحو "حَوِّرْتُ، وغَيِرْتُ".

٢- إذا كان ماضيه على وزن (فَاعَلَ) بفتح العين، نحو "حَاوَلْتُ، وسَايَرْتُ".

٣- إذا كان ماضيه على وزن (فعَّل) بتشديد العين، نحو "عَوَّدتُ، وبَيَّنْتُ".

٤- إذا كان ماضيه على وزن (تفعَّل) بتشديد العين، نحو "تَقَوَّلْت، وتَبَيَّنْت"[1].

ح- في الناقص:

الناقص هو ما اعتلت لامه فقط، نحو: "دَعَا، ورَمَى، ورَضِي، وسَرُوَ"، قال السيوطي: (وسمِّي منقوصًا لنقصانه عن قبول بعض الإعراب، ومثال له أيضا ذو الأربعة، لكونه عند الإسناد إلى التاء على أربعة أحرف كـ "رَمَيْتُ وغَزَوْتُ)[2]، ويرى الصرفيون أنَّ الماضي الناقص ينقسم على قسمين:

١- ثلاثي آخره ألف أصلها الواو أو الياء، نحو "غَزَا، وسَعَى، وأَتَى".

٢- ثلاثي آخره الواو أو الياء مضموم ما قبلهما، فالأولى تبقى كما هي نحو "سَرُوَ"، والثانية تقلب واوًا نحو "نَهُوَ" وإن كان آخر الفعل الثلاثي "ياء" أو "واوًا"، مكسورًا ما قبلها، فإنَّ الأولى تبقى كما هي، نحو "بَقِيَ" وتقلب الثانية "ياءً" نحو "رَضِيَ" من الرضوان[3].

وعند إسناد الماضي الناقص إلى اللَّواحق الضميرية المتحرِّكة المتصلة يبقى الحرف الأخير من الفعل، فإن كان معتلَّ الآخر بالواو، يبق الفعل كما هو، ويُبْنَ على السكون، نحو "سَرَوْتُ، وسَرَوْنا، وسَروُنَ"، بالبناء على السكون لما قبل اللواحق الضميرية، وإنْ كان معتل الآخر بالياء يبق الفعل أيضًا كما هو، نحو "رَضِيتُ، ورَضِينَا، ورَضِيْنَ"، بالبناء على السكون لما قبل هذه اللواحق[4] أمَّا إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف فترد الألف إلى أصلها إنْ كان الفعل ثلاثيًا، فإن كان الأصل واو، نحو "دعا" فَتُرَدَّ الألف إلى الواو فنقول "دَعَوْتُ"[5] في قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَارًا**﴾،[6] وإن كان الأصل ياءً فَتُرَدُّ

---

[1] ينظر: زبدة الأقوال ٤٤، وفي تصريف الأفعال ١١٨.

[2] المطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢/٢٦٩- ٢٧٠.

[3] ينظر: شرح التصريف ٤٣٦، واللباب في تصريف الأفعال ٥١، وفي تصريف الأفعال ١٢٣.

[4] ينظر: دقائق التصريف ٢٩٥-٢٩٦.

[5] ينظر: في التصريف ٦٢-٦٣، وقاموس تصريف الأفعال والأسماء، لأميل يعقوب ٢٤.

[6] سورة نوح/ ٥.

الألف إلى الياء، نحو "رَمَى" في قوله تعالى ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾.[1]، وحين يكون الناقص زائدًا يُقْلَبُ فيه حرف العلة ياءً مطلقًا، ويبنى ما قبل الضمير على السكون نحو "أجْتَبِيْتُ، واجْتَبَيْنَا، واجْتَبَيْنَ"[2] ومنه قوله تعالى ﴿**وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنا**﴾.[3]

وعلى هذا نجد الصرفيين يرون أنَّ لام الفعل في الماضي الناقص تبقى على حالها فلم تتعرض للحذف عند إسناد الفعل إلى اللواحق الضميرية المتحركة، وإنَّما يحدث تأثير هذه اللواحق بتحويل الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على السكون، في حين يرى بعض المحدثين أنَّ لام الفعل الماضي النَّاقص تصاب بحالة سقوط، أو انزلاق مع تعويض موقعي بتطويل الحركة الأولى المتبقِّية من المزدوج عند إسناد الفعل إلى هذا النوع من اللواحق، نحو:

رَضِيْتُ ← فَعِيْتُ	سَرُوْتُ ← فَعُوْتُ
رَضِيْنَا ← فَعِيْنَا	سَرُوْنَا ← فَعُوْنَا
رَضِيْنَ ← فَعِيْنَ	سَرُوْنَ ← فَعُوْنَ[4]

خ– في اللفيف:

اللفيف من الأفعال ما اعتُلَّ فيه حرفان، وهو نوعان:

١– لفيف مقرون: وهو ما اعتلت عينه ولامه: نحو (طَوَى، ورَوَى، وعَوَى)، وسمي مقرونًا لكونه التقى فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح[5] ويعامل معاملة الماضي الناقص عند إسناده إلى اللواحق الضميرية المتحركة، نحو "طَوَيْتُ، وطَوَيْنَا، وطَوَيْنَ"، من الناحية الصرفية والنحوية.

٢– لفيف مفروق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، ويسمى أيضًا (الملتوي) لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح، نحو "وَشِيَ، ووَجِيَ، ووَلِيَ"[6]، وعند إسناده إلى اللواحق الضميرية المتحركة تجري عليه أحكام المثال والناقص لمشاركته إياه في اعتلال اللام، نحو:

---

[1] سورة الأنفال/ ١٧.

[2] ينظر: شرح التصريف ٤٣٦، وفي تصريف الأفعال ١٢٥.

[3] سورة مريم/٥٨.

[4] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ٩٠.

[5] ينظر: دقائق التصريف ٣٣٥.

[6] ينظر: دقائق التصريف ٣٤٦.

وَشَى ← وَشَيْتُ ← وَشَيْنَا ← وَشَيْنَ

وَقَى ← وَقَيْتُ ← وَقَيْنَا ← وَقَيْنَ(1)

٢– الفعل المضارع:

الفعل المضارع يُسْنَدُ إلى لاحقة ضميرية واحدة فقط من اللواحق الضميرية المتصلة المتحرِّكة، وهي نون النسوة، وتسمَّى نون إضمار جمع المؤنث(2) قال الثمانيني: (وتكون النون ضمير الفاعلات إذا قلت: الهندات يَقُمْنَ)(3)، ومن النحاة من شبه هذه النون بحروف المدِّ واللِّين، وعدَّها علامة للجمع، نحو: "قُمْنَ جواريك"، وهي لهجة لبعض العرب، يسميها النحاة بـ "أَكَلُوْنِي البراغيثُ"، وللنحاة فيها ثلاثة توجيهات:

١– الاسم الظاهر فاعل، والضمائر قبله علامات تدلُّ على التثنية أو الجمع.

٢– الاسم الظاهر مبتدأ مؤخَّر خبره الجملة قبله.

٣– الاسم الظاهر بدلٌ مطابقٌ من الضمير، والضمير هو الفاعل(4).

ولهذه اللاحقة الضميرية تأثيرها في الفعل المضارع من حيث التوجيه النحوي، فيها يتحوَّل الفعل المضارع من الإعراب إلى البناء، وقد اختلف البصريون والكوفيون في علَّة هذا التحوُّل، فالبناء عند البصريين أصل في الأفعال، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ البناء في الفعل المضارع حملاً على الفعل الماضي الذي هو أول الأفعال، ويرى بعض النحاة أنَّ نون التأنيث علَّةٌ معارضةٌ للإعراض في الفعل المضارع، كما أنَّ الاضافة علّة معارضة للبناء في الاسم(5)، نحو "أَنْتُنَّ تَكْتُبْنَ" و "النساءُ يَكْتُبْنَ"، وحين يكون المضارع مضعّفًا يفك فيه الإدغام نحو "يَمْدُدْنَ"، وهو مبني على السكون، أمَّا إذا كان معتل الفاء "مثالاً" فذكر الصرفيون أنَّ معتل الفاء بالواو، تسقط فيه الواو وهي مسألة خلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، وقد ناقشها ابن الأنباري مرجحًا رأي البصرة على الكوفة(6)، فالبصريون يعلِّلون سقوط الواو في نحو "يَزِنُ، ويَعِدُ"، بوقوعها بين ياء

(1) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٤٠٩، والصرف الواضح ٧٣.

(2) ينظر: المحلى "وجوه النصب" ٢٩٩.

(3) شرح التصريف ٥٤٣.

(4) ينظر: شرح التسهيل ١/١٢٣–١٢٤، ومغني اللبيب ٢/ ٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٧.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب ١٠١، وينظر: "الهامش".

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٧٨٢–٧٨٨ م(١١٢).

وكسـرة[1] وهـو موقـع تمتنـع فيـه الـواو[2]؛ قـال الصبان: (ضـدَّان للـواو والواقـع بـين ضـدَّيه مسـتثقل)[3] ومـن ثم حـذفت اسـتخفافًا، ولم يجـز حـذف اليـاء، لأنَّـه حـرف وحذفـه المضـارعة إخـلال مـع كراهيـة الابتـداء بـالواو؛ ولم يجـز حـذف الكسـرة؛ لأنَّـه بهـا يُعـرَفُ وزن الكلمـة؛ لـذا كـان حـذف الـواو أبلـغ في التخفيف[4].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ حذف الواو من "يَعِدُ" وبابه إنَّما كان لأجل التفريق بين اللازم والمتعدي، والعلَّة في كون عملية التمييز بين هاتين الفصيلتين قد تمَّت عن طريق إسقاط الواو من اللازم دون المتعدي لأنَّ التعدي صار عوضًا من حذف الواو[5].

وربما أنَّ نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين جميعًا مجانبةٌ للصواب، فـ "ثعلب" مثلاً نجده يذهب مذهب البصريين[6] والذي يبدو أنَّ هذا الرأي يرجع إلى "الفرَّاء"[7] الذي بنى تعليله على أسس وظيفية في حين بنى البصريون تعليلهم على أسس صوتية.

ويرى بعض المحدثين أنَّ المسوغ لحذف الواو هو إرجاع هذه الظاهرة إلى الأمر من الفعل المضارع فالواو عندهم إنما تسقط من فعل الأمر ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع، فمن الثابت عند النحاة أنَّ فعل الأمر فرع المضارع؛ لأنَّه أخذ منه[8] فعند تجريد الفعل "يُوعَدُ" من حرف المضارعة فإنَّنا سنحصل على "وَعَدَ" وهو محظور لغوي لالتقاء صامتين في بداية المقطع وهذا لا يجوز، ويرى "بروكلمان" أنَّ الحركة التي يمكن الاستعانة بها في هذه الحالة هي الكسرة "وِعد" ثم تخلق همزة الوصل "اوعد" فيتشكل سياق صوتي مرفوض وهو المزدوج الهابط، ومن ثم يتمُّ التخلص من ذلك عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج، عن طريق حذف الصامت ومدَّ الحركة فيتحول الفعل من (أَوْعَدَ) إلى "أَيْعَدَ" أي من "أفعَلَ" إلى "أَيْعَلَ"

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٥٢–٥٣.

[2] ينظر: المقتضب ١/٨٨.

[3] حاشية الصبان ٤/٢٥٦.

[4] ينظر: شرح المفصل ١٠/٥٩.

[5] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤١٣–٤١٤، وشرح المفصل ١٠/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٩٢.

[6] مجالس ثعلب ٢/٣٦٠.

[7] ينظر: معاني القرآن للفراء٢/١٥٠، والمنصف ١/١٨٨.

[8] شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٨.

ثم تسقط همزة الوصل وبسقوطها يكون الأمر "عِدْ" والمضارع "يَعِدُ"(١)، أما المضارع المثال إذا كان من غير باب "فَعَلَ– يَفْعِلُ" بكسر العين في المضارع، فلا تحذف فيه الفاء، وإنَّما تبقى ثابتةً، نحو "وَجِلَ– يَوْجَلُ"(٢) وكذا المثال اليائي لا تحذف فاؤه أيضًا، والعلّة تكمن في خفة الياء(٣)، ومنهم من يرى أنَّ علّة ذلك هي تقوية إحدى اليائيين بالأخرى، نحو "يَيْسُرُ"(٤) أمَّا ابن الحاجب فقد ذكر ثلاثة أسباب تحول دون سقوط فاء المثال اليائي:

١– نقل الواو، وخفة الياء، فلا يلزم حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف.

٢– وقوع الواو أكثر فلا يلزم حذف ما كَثُرَ حذف ما قلَّ.

٣– الحذف في الواو لا يؤدِّي إلى لبس، وفي الياء يلتبس الماضي بالمضارع.

كما أنَّ بعض العرب يجري الياء مجرى الواو في الحذف. وهو قليل(٥). ويبدو لي أيًا كان السبب في حذف فاء المضارع المثال، إلاّ أنَّ لإسناده إلى نون التأنيث أثر نحويًا، إذ يتحول الفعل المضارع من الإعراب إلى البناء على السكون نحو: "الأمهات يَعِدْنَ أولادهنَّ" و "النساء يَيْئَسْنَ"(٦).

والمضارع الأجوف يسند إلى نون التأنيث، وتجري عليه التغييرات الحاصلة في مضارع السالم نفسها، مع نقل حركة عينه المعتلة إلى ما قبله، وتسقط العين للأسباب التي تسقط فيه عين الماضي الأجوف وقد ذكرتها سابقًا، قال عبد القاهر الجرجاني: (واعلم أنَّ عين المعتلة تسقط في كل موضع يجب فيه إسكان لام الفعل)(٧) نحو: "يَقُلْنَ– يَبِعْن– يَخَفْنَ" إذ يبنى الفعل على السكون بدلاً عن الإعراب.

والمضارع الناقص يبنى على السكون عند إسناده إلى نون النسوة، وتقلب الألف ياءً إذا كان آخره الفًا، نحو "يَخْشَيْنَ" فأصله "يَخْشَى" ويبقى آخره على حاله إذا كان آخره واوًا أو ياءً، نحو "يَدْعُوْنَ، ويَرْمِيْنَ"(٨).

---

(١) ينظر: فقه اللغات السامية ١٣٩–٤٣، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، لفوزي حسن الشايب (بحث منشور) ٣١–٣٢–٣٣.

(٢) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٤٠٨.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٥٤/٤.

(٤) ينظر: الصحاح ٨٥٨/٢.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٩/٢، وشرح شذور الذهب ١٠١–١٠٢.

(٧) في التصريف ٥٦.

(٨) ينظر: شذا العرف ٦٣.

٣– فعل الأمر:

يسند فعل الأمر إلى نون التأنيث، فيكون على وزن (افْعَلْنَ) إن كان سالما، نحو "اضْرِبْنَ" أو مضعفًا، نحو "امْدُدْنَ" بفك الإدغام، وعلى وزن (عِلْنْ) إنَّ كان مهموز الفاء، نحو "خُذْن– كُلْن" قال الثمانيني: (فثقل عليهم اجتماع همزتين في كلمةٍ واحدةٍ مع كثرة استعمالها فاسقطوا الهمزة الساكنة، وهي الثانية، فلما أسقطوها أسقطوا الهمزة الأولى لأنها وصل)[١]، وإن كان مهموز الوسط نحو "سأل" فيجوز القول "سَلْن" على وزن (فَلْنَ)، وتحذف الهمز إذا جاء الفعل في أول الكلام، والمثال كالصحيح فيحمل الأمر على المضارع من حيث حذف الفاء نحو "عِدْن" و "ضَعْنَ" على وزن (عِلْنَ) أمَّا الأجوف، فيحذف فيه عين الكلمة نحو "قُمْنَ، وقُلْنَ" و "اسْتَجِبْنَ، واخْتَرْنَ" والناقص تبقى فيه الواو والياء، وتقلب الألف ياءً، نحو: "ادْعُوْنَ، وارْمَيْنَ، واسْعَيْنَ"، وعلى هذا ففعل الأمر يتصل بنون التأنيث فقط من هذا النوع من اللواحق، ويكون مبنيًا على السكون، وهو أصل البناء[٢].

ب– اللواحق الضميرية الساكنة الواقعة في محل رفع:

ذهب النحويون والصرفيون إلى أنَّ "ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة" من اللواحق الضميرية الساكنة التي تؤدي وظيفة الفاعلية، وهي من الضمائر[٣] ولهذه اللواحق أثرها حين تستند الأفعال إليها، ويتضح في الآتي:

١– الفعل الماضي:

أ– في الماضي الصحيح: لا يُسَنَدُ الماضي الصحيح إلى ياء المخاطبة، وإنَّما يُسَندُ إلى ألف الاثنين أو إلى واو الجماعة، سواء أكان الفعل سالما نحو "ذَهَبا– ذَهَبُوا" أم مهموزًا نحو "أَخَذَا– أخذُوا" أم مضعفًا نحو "رَدَّا– رَدُّوا" مع وجوب إدغام المضَّعف[٤].

وعند إسناد الفعل الماضي الصحيح إلى ألف الاثنين يبقى الفعل مبنيًا على الفتح، وهذه اللاحقة لا تحمل دلالة على شيء سوى العدد، فهي مفتقرة للدلالة على الجنس إنْ عُرِفَتْ القرينة أي الحضور والسياق"[٥] وحين يسند هذا النوع من الأفعال إلى واو الجماعة يبنى الفعل على الضم، مناسبة للواو[٦] نحو

[١] شرح التصريف ٣٩٣.

[٢] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/١٣٢،وفي تصريف الأسماء والأفعال ٢٦٧–٢٦٨–٢٦٩– ٢٧٠.

[٣] ينظر: الجمل في النحو، للخليل ٢٥٤، والمحلّى وجوه النصب ٢٦٨، ومغني اللبيب ٢/٣٢.

[٤] ينظر: التسهيل ٢٣، وفي تصريف الأفعال ١٠٦–١٠٧.

[٥] ينظر: الضمائر في اللغة العربية، لمحمد عبد الله جبر ٥١، والخلاف اللغوي في المضمرات– رسالة ماجستير– ١٩٩٨ص٥٧.

[٦] ينظر: اللباب في تصريف الأفعال ٤١–٤٢.

قوله تعالى ﴿**فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ**﴾،[١] إذ نجد أنَّ الفعل "ردَّ" مضعف تمَّ إسناده إلى واو الجماعة؛ لذا تحوّل الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على الضم.

ب– في الماضي المعتل

والماضي المعتل أمَّا أنْ يكون مثالاً، وأمَّا أجوفَ، وأمَّا ناقصًا، وأمَّا لفيفًا، فالمثال يُسنَدُ إلى اللاحقتين الضميريتين "ألف الاثنين، أو واو الجماعة" سواء أكان واويًا أم يائيًا نحو "وَجَدَا– وَجَدُوا" و "يَئِسَا– يَئِسَوا"[٢] ومنه قوله تعالى ﴿**وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ**﴾،[٣] وقوله تعالى ﴿**فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**﴾،[٤] وقوله تعالى ﴿**أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي**﴾.[٥]، فالفعل "وجد" بقى مبنيًا على الفتح عند إسناده إلى "ألف الاثنين" في حين تَحَوَّل من البناء على الفتح إلى البناء على الضم عند إسناده إلى "واو الجماعة مجانسة للواو، وهاتان اللاحقتان تؤدّيان وظيفة الفاعلية[٦].

أمّا الماضي الأجوف فلا يحدث فيه حذْف ولا إعلال عند إسناده إلى اللاحقتين الضميريتين "ألف الاثنين أو واو الجماعة" ومن حيث الوظيفة النحوية يتحول الفعل من البناء على الفتح إلى البناء على الضم مجانسة للواو، ويبقى مبنيًا على الفتح مجانسة لـ"ألف الاثنين"[٧] نحو "قَالا– قالُوا" و "غَيَدا، وغيَدَوَا" "تَطَاوَلا، وتَطَاوَلُوا" و "اسْتَمالاَ، واسْتَمَالُوا"[٨]، وذهب بعض النحاة إلى أنَّه قَدْ يُستَغْنَي بالضمة عن واو الجماعة[٩] وهي لغةٌ لا يقاس عليها، نحو الفعل "جاعُ" ومنه قول الشاعر:

رُبَّ ذِيْ لِقَاحٍ وَيْبَ أُمِّكَ فاحشٍ   هَاعٍ إذا مَا النَّاسُ جاعُ وأجْدَبُوا[١٠]

---

[١] سورة ابراهيم/ ٩.

[٢] ينظر: المغني في تصريف الأفعال ١٨١.

[٣] سورة يوسف /٦٥.

[٤] سورة الكهف /٦٥.

[٥] سورة العنكبوت /٢٣.

[٦] ينظر: الكواكب الدرية ١/١١٠.

[٧] ينظر: شرح المفصل ٨٧/٣، وامتاع الطرف في النحو والعروض والصرف، لمحمود مهيدات ١٠٤.

[٨] ينظر: قاموس تصريف الأفعال والأسماء ٢٣٢.

[٩] ينظر: شفاء العليل ١/١٧٧، وهمع الهوامع ١/١٩٥.

[١٠] البيت من شواهد شفاء العليل ١/١٧٧، وهمع الهوامع ١/١٩٥.

والماضي الناقص يسند إلى ألف الاثنين فَيُرَدُّ إلى أصله إذا كان ألفًا نحو "دَعَا" فالألف أصلها واو لذا نقول "دَعَوَا" و "رَمَى" أصل ألفها ياء لذا نقول "رَمَيَا" ويبقى على حاله إذا كان واوًا أو ياء نحو "سَرُوَا" و "رَضِيَا" وإذا كان الناقص مزيدًا تُقْلَبُ الألف ياء نحو "اسْتَدْعَيا"[1]، ويُسْنَد الماضي الناقص إلى "واو الجماعة" فيحدث تأثيرًا في البنيةِ الصرفيةِ للفعل، إذ تتحوُّل البنية من "فَعَلُوا" إلى "فَعَوا" نحو "دعَوْا" و "رَضُوا" و "سَرُوا"، فالأصل في هذه الأفعال "دعوُوْا، ورَمِيُوْا، ورَضِيُوْا، وسَرَوُوا".

لذا يرى القدماء وجوب حذف حرف العلَّة عند إسناد الماضي الناقص إلى واو الجماعة وبفتح ما قبل الآخر إنْ كان حرف العلة ألفًا، ويضم أنَّ كان آخره واوًا أو ياءً[2] ومنه قوله تعالى ﴿**الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ**﴾،[3] قال ابن خالويه: (والأصل "طغيوا" فحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع)[4] وقوله تعالى ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾،[5] فالأصل "اشْتَرَيُوا" فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وحذفت الألف لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها، وكان حذفها أولى، وعلة الحذف دخول الواو لمعنى، أمَّا الألف فليست ذات معنى لذا كان حذفها أولى[6] وقيل استُثْقِلَتْ الضمةُ على الياء فحذفت تخفيفًا فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[7].

٢- الفعل المضارع:

ويسند الفعل المضارع إلى اللواحق الضميرية الساكنة التي تحقق الفاعلية، سواء أكان الفعل صحيحًا أمْ معتلاً، وتعدّ هذه اللواحق مؤثرةً في الفعل المضارع من الناحية الصرفية والنحوية.

أ- من الناحية الصرفية:

يُحرِّكُ الفعل المضارع الصحيح بالفتحة حين يُسنَدُ إلى "ألف الاثنين"، سواءً كان سالمًا نحو: "تَكْتُبَانِ، ويَكْتُبَانِ" أو مهموزًا، نحو: "يَقْرآنِ، وتَأْخُذَان، ويَسأَلاَنِ" أو مضعَّفًا، نحو "يَمُدَّانِ" ولا يُفكُّ فيه

---

[1] ينظر: الممتع في التصريف ٥٢٧/٢، ودروس في علم الصرف ١٥٧.
[2] ينظر: في التصريف ٦١-٦٢.
[3] سورة الفجر/ ٣٢.
[4] إعراب ثلاثين سورة ٨٧.
[5] سورة البقرة/ ٨٦.
[6] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٥٨/١.
[7] ينظر: الممتع في التصريف ٥٢٩/٢.

التضعيف، ويحرّك بالضَّمَةِ إذا أُسْنِدَ إلى واو الجماعة نحو "يَكْتبُوْنَ، ويَسألُوْنَ، ويَمُدُّوْنَ" كما يحرك بالكسر، إذا أسْنِدَ إلى ياء المخاطبة، نحو "تَكْتُبِيْنَ، وتَسْأَلِيْنَ، وتَمُدِّيْنَ" ولا تُعَدُّ هذه الحركات علامة رفع المضارع بل حركات مجانسة للّواحق الضميرية بعدها[1].

أمّا المضارع المعتل، فقد يكون معتل الفاء، أو معتل العين، وكلاهما تنطبق عليهما قاعدة السالم نفسها، مع مراعاة حذف فاء الكلمة في المثال، إذا كان من باب (فَعَلَ- يَفعِلُ) بكسر العين في المضارع نحو "يعدَان، ويعدِوْن، وتَعِدِيْن"، وقد أوضحت هذه الظاهرة سابقًا، وتبقى فاء الكلمة إنْ كانت من غير هذا الباب، نحو "يَوْجَلانِ، ويَوْجَلوْن، وتَوجَلينَ" أو كانت فاء الكلمة ياء، نحو "تَيْسِرَانِ، وييسِرُون، وتَيسِرِيْنَ"، ويكون الفعل المضارع معتل اللام "ناقصًا" فعند إسناده إلى ألف الاثنين لا يحدث أيُّ تغيير فيه- أي في المضارع ذي الواو أو الياء- سِوَى تحريك حرف العلّة بالفتح مجانسة للألف، نحو "يدعُوَانِ، ويَرْمِيَانِ" لكنَّ ذا الألف تقلب ألفه ياءً وتحرك بالفتح، نحو "يَسْعَيان، ويَنأيان"[2].

ويرى الصرفيون أنَّ لضمير الجماعة الحركي، وياء المخاطبة تأثيرًا واضحًا في المضارع الناقص نحو: "يَدْعُوْنَ، وتَدْعِيْنَ" و "يَرْمُوْنَ، وتَرْمِيْنَ" و "يَرْضَوْنَ، وتَرْضِيْنَ"، والأصل في هذه الأفعال "يَدْعُوُوْنَ، وتَدْعُوِيْنَ" و "يَرْمِيُوْنَ، وتَرْمِيِيْنَ" و "يَرْضَيُونَ، وتَرْضِيِيْنَ"، أي على وزن "يَفْعَلُوْنَ"[3].

فأسكنت الواو الأولى مِنْ (يَدْعُوُوْنَ) التي هي لام الفعل، ثم حذفت، وعلّة الحذف سكونها، وسكون واو الجماعة، ونقلت تلك الضمة المحذوفة من اللام إلى العين، فحذفت لها الضمة الأصلية لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها [4]، والفعل (يرميون) وأمثاله أسكنت فيه الياء استثقالاً بالضَّمة عليها، ونُقِلَتْ إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئها عليها فصار (يَرْمُوْنَ) [5] أمَّا الفعل (تَدْعِيْنَ) أي عند إسناده إلى ياء المخاطبة، فأصله (تَدْعُوِيْنَ) فنقلت الكسرة من الواو إلى العين، فتغلَّبت الكسرة على ضمَّة العين، وبنقل الضمَّة من الواو، تصبح ساكنة، يليها ضمير ساكن، فتُحذَفُ، وبذلك يصبح الفعل (تَدْعِيْنَ) والفعل (تَرْمِيْنَ) أصله (تَرْمِيْينَ) فسكّنتْ الكسرة على الياء فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة، ولام الفعل، فحذفت لام

[1] ينظر: المبدع في التصريف ٢٠٢- ٢٠٣، وشذا العرف ٦٠، وإمتاع الطرف في النحو العروض والصرف ١٠٢

[2] ينظر: الممتع في التصريف ٥٣٢/٢-٥٣٣، والمبدع في التصريف ٢٠٠- ٢٠١، والمرجع في علم الصرف ٦٩.

[3] ينظر: في التصريف ٦٢.

[4] ينظر: الخصائص ١٣٨/٣.

[5] ينظر: المتمتع في التصريف ٥٣٥/٢.

الفعل فأصبح الفعل (تَـرْمِيْنَ) على وزن (تَفْعِيْنَ) وكذا (يَرْضَوْنَ) أصله (يَرْضَيُوْنَ) و (تَرْضِيْنَ) أصله (تَرْضِيِيْنَ) [1]وللمحدثين رأي في علة الحذف هذه التي تحدَّث عنها القدماء يتلخص في الآتي:

١– سقوط شبه الحركة في الفعل "يَدْعُوُوْنَ" وأمثاله لوقوعه بين حركتين إذ امتصت الضمة القصيرةُ (ضمة العين) الضمَّة الطويلة (ضمير الجماعة) فأصبح الفعل "يَدْعُوْنَ" بوزن (يَفْعُوْنَ).

٢– حصول المماثلة بين الحركات في الفعل "يَرمِيُوْنَ" وأمثاله، حيث ما ثلت حركةُ العين حركةَ اللام (الضمة الطويلة) التي تمثل واو الجماعة وبذلك أصبحَ الفعل "يَرمِيُوْنَ"، بوزن (يَفْعِلُونَ) وترجع هذه المماثلة إلى تأثير حركة المقطع المنبور (يو) تم تحدث عملية المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات فتسقط شبه الحركة (الياء) لام الكلمةَ فتضم الحركات المتماثلة، فيصبح الفعل "تَرْمُوْنَ" بوزن (تَفْعُوْنَ) ويحدث الشيء نفسه عند إسناد المضارع إلى ياء المخاطبة

ترمِيُوْنَ ←مماثلة تَرمُيُون ←مخالفة تَرمُوْنَ ((تَفْعُوْنَ))[2]

ب– من الناحية النحوية:–

للَّواحِق الضميرية الساكنة المتَّصلة الدَّالة على الفاعلية أثرُها، حين يُسنَدُ الفعل المضارع إليها، إذْ تتحول العلامة الإعرابية للفعل من الضمة الظاهرة، أو المقدَّرة إلى علامة جديدة، وهي الرفع بثبوت النون، والنصب والجزم بحذف النون بدلاً عن الفتحة أو السكون، وقد أطلق النحاة على الأفعال المضارعة المسندة إلى هذا النوع من لواحق الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة؛ لأنَّ الفعل تتولد منه خمسة أمثلة ذكرها النحويون على نحو (يَفْعَلاَنِ– تَفْعَلاَنِ– يَفْعَلُوْنَ– تَفْعَلُوْنَ– تَفْعَلِيْنَ)[3]

وذكر النحاة أنَّ الفعل المضارع معربٌ، وهو أصل الأفعال، لذا صارت هذه الأفعال المضارعة المسندة إلى اللواحق الضميرية الساكنة معربةٌ كالأصل لكن بعلامة أخرى وهي ثبوت النون في حالة الرفع، ومنه الفعل "يأتيان"، في قوله تعالى **﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾**.[4] والفعلان "يُقِيْمُونَ"، و"يُؤْتُونَ"، في قوله تعالى **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**

---

[1] ينظر: الخصائص ١٤٠/٣، وفي التصريف ٦٣، ودروس التصريف ١٧٦.

[2] ينظر: المنهج الصرفي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ٩١–٩٢، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، لفوزي حسن الشايب (بحث منشور) ص٦٥.

[3] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١٧٨/١، وشرح المفصل ٧/٧.

[4] سورة النساء /١٦.

وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.[(١)] وقد علّل القدماء سبب الرفع بثبوت النون، والنصب والجزم بحذفها، ويبدو لي أنَّ تعليلاتهم تسير على وفق اتجاهات ثلاثة:

١– ذهب بعض النحاة إلى أنَّ النون علامة الرفع، وحذف النون صار علامة للجزم ثم تبع النصب الجزم كما تبع النصب الجر في التثنية والجمع السالم[(٢)]

٢– ويرى بعض النحاة أنَّ سبب جعل النون علامة الرفع، هو اشتغال حرف الإعراب بحركات تجانس الالف والواو والياء في نحو "يَضْرِبانِ" و "يَضْرِبُونَ"، و "تَضْرِبِيْنَ"[(٣)]

٣– ومن النحاة من يقول بالإعراب التقديري في حال النصب والجزم كما في كل اسم وفعل اخره حرف مد ولين، سواءً أكان حرف المدِّ زائدًا أم أصله ضميرًا أم غير ضمير[(٤)] ولقد عد القائلون بهذا الرأي اشتغال حرف الإعراب بحركات التجانس شبيهًا باشتغال المحل قبل ياء المتكلم يرى بعض المحدثين أنَّ حجة اصحاب هذا الرأي يمكن الرد عليها من وجهين:

أ– إنَّ صورة الفعل المضارع في الأفعال الخمسة قد تغيّرت كما كانت في صورة حالة الإفراد، فحرف الباء من (يَضْرِبُ) مثلاً، هو حرف الإعراب فلا يجوز أنَّ يكون هو نفس الحرف في "يَضْرِبَانِ" و "يَضْرِبُوْنَ"، و "تَضْرِبِيْنَ"؛ لأنَّ هذه بنية جديدة للفعل.

ب– إنَّ الحركات التي وضعها المتكلم العربي قبل الألف، والواو، والياء، ليست للمجانسة كالكسرة في "غلامِيْ"، فالكسرة هنا لازمة، وتلك الحركات غير لازمة كما قالوا: "يَرْضَوْنَ، وتَرْضَيْنَ"، فلم يراعوا المجانسة.. فأين يقدِّرون الإعراب؟ وما قيل في الاتيان بالنون بغية المجانسة، فإنَّ وجود النون اقتضته صيغة (يَفْعَلاَنِ) بوضعها الجديد في حالة الرفع[(٥)].

---

(١) سورة المائدة / ٥٥.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١٩/١، والمقتضب٨٢/٤، والأصول في النحو ٤٨/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٨٧/٢، ونتائج الفكر ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ١٢٦/١وشرح اللمحة البدرية ٢٨٦/١– ٢٨٧، وشرح ابن عقيل ٧٢/١.

(٥) ينظر: الأفعال الخمسة في اللغة العربية– ودراسة نحوية تعليلية– عبد الكريم الزبيدي– مجلة كلية الآداب– جامعة الامارات– عدد (٤) ص١٧١– ١٧٢، لعام ١٩٨٨م.

حقيقة اللواحق الضميرية المتصلة الساكنة:

ومن شأن النحوي الذي يريد توصيف علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله أنْ يستبطن المعنى في التركيب أولاً، ولغتنا تراعي ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله، وإسناد الفعل إلى اللواحق الضميرية (الف الاثنين– واو الجماعة– ياء المخاطبة) يعد محققًا لمفهوم العدد والجنس في العملية الإسنادية[١] .

ويرى النحاة أنَّ اللواحق الضميرية الساكنة المتصلة أسماءٌ دالةٌ على الفاعلية وليست كالألف والواو والياء في مثل (الزَّيدان، والزَّيدون، والزَّيدين)، فهذه حروف صارت علامات للإعراب[٢] وهذا الرأي يبنى على حقيقة أنَّ الفعل لا يثنىَّ ولا يجمع، كما يثنىَّ ويجمعُ الاسم، قال عبد القاهر الجرجاني: (ألا ترى أنَّه ليس هاهنا "يَفْعَلُ" و"يَفْعَلُ"، فيجمع بينهما فتقول: "يَفْعَلانِ"، كما أنَّ هاهنا "زيدًا"، و "زيدًا"، تضم أحدهما إلى الآخر فتقول "الزيدان")[٣]، والعّلة في عدم جواز تثنية الفعل أو جمعه، هي دلالته على المعنى، والغرض من التثنية أو الجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبَّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى التثنية أو الجمع فعندما تَقُولُ: "قَامَ زيدٌ" يجوز أنْ يكون قد قام مرةً، ويجوز أنْ يكون قد قام مِرارًا، فالتثنية والجمع إنَّما هي للفاعل لا للفعل، والفاعل لا يكون إلاَّ اسمًا [٤]

وقد اختلف النحاةُ في تحليلهم لهذه الظاهرة، فأغلب النحاة يقولون باسمية هذه اللواحق، إلاَّ أنَّ (المازني) عد هذه اللواحق حروفًا تدل على أحوال الفاعل؛ لذا فقد حَازت هذه الظاهرة على اهتمام النحاة، والعلَّة في ذلك ما سمع عن بعض العرب قولهم (أكلوني البراغيث)[٥]

إنَّ رأي المازني ومن تبعه مبنيٌ على قول سيبويه: (ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية، في قول من قال: "أَكَلُونِيْ البَرَاغيثُ" وبمنزلة الثاني قلتُ و قالتّ)[٦] وقوله أيضًا: (واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، فشبَّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالتْ فلانةٌ؛ وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا

---

[١] ينظر: التطريز اللغوي ١٣٥، والإسناد في لغة اكلوني البراغيث– تحليل بنيوي، لعبد الحميد الأقطش– مجلة أبحاث اليرموك– عدد ١٣، لسنة ١٩٩٥م، ص٢٨١–٢٨٢.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ١٩/١، والمقتضب ٨٢/٤، والأصول في النحو ٤٨/١–٤٩، وشرح المفصل ٧/٧.

[٣] والمقتصد في شرح الايضاح ١٧٣/١.

[٤] ينظر: شرح المفصل ٧/٧.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٨٧/٣، وشرح جمل الزجاجي ١١٦/١، وشرح شذور الذهب ٩١، وهمع الهوامع ١٧١/١.

[٦] كتاب سيبويه ١٩/١.

للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث علامة)[١]، ويبدو أنَّ النحاة قد فهموا من كلام سيبويه معنيين: الأول أنَّ الألفَ والواو في (يَفْعَلاِن) و (يَفْعَلُونَ) اسمان: والثاني أنَّهما حرفان كما في قوله (أكلوني البراغيثُ)، وقد لاح للمازني المعنى الثاني فأخذَ به، ومنهم من رأى أنَّ سيبويه قصد بكلامه حالتين مختلفتين لهذه اللواحق: حال تكون فيها أسماء إذا تقدمَّها ظاهر، نحو (الزيدان قاما، والزيدون قاموا) وحال تكون فيها حروفًا وعلامات دالة على التثنية والجمع، نحو (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون)[٢]، ورأي المازني يكون أكثر وضوحًا في ياء المخاطبة نحو (انتِ تَدْرُسِينَ)، فالياء عنده تدلُّ على خطاب الأنثى، والفاعل ضمير مستتر كما في (قُمْ) و (اذهبْ)[٣]، وحجة القائلين بهذا الرأي، هي علَّة افتقار الفعل إلى فاعل، إذْ لا يخلو الفعل من الفاعل؛ فإذا جُعِلَ الفعل لاثنين أو جماعة أو مخاطبة للأنثى، احتاج إلى علامة، وهذه اللواحق علامات، وهذا يعني خلوّ الفعل من الفاعل؛ لذا فالفاعل عندهم ضمير مستتر، لقد عزيت هذه اللغة إلى أزد شنوءة وبني الحارث، وقيل إنها لغة قليلة[٤] .

وقد اختلف النحاة في قياسيتها في القران الكريم، ومنه قوله تعالى ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾.[٥] فسيبويه لم يجوز حمل شيء من القرآن على هذه اللغة، وقد أرجع ذلك إلى البدل، أي أنَّهُ جَعل (الذين) بدلاً من الواو في (أسروا) أو جعل (الَّذين) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره (هم)[٦]، ومذهب الفرّاء في هذه اللغة أنَّهُ جعل الاسم الظاهر فاعلاً، والضمير المتَّصل قبله حرفًا دالاً على الفاعلية، وأضاف وجهًا آخر إذ جعل الاسم الظاهر خبرًا لمبتدأ محذوف مقدرٍ[٧] وجوَّز أبو حيان حمل القرآن على هذه اللغة[٨]، وذكر الزمخشري أنَّ كلمة (الَّذين) أبدلتْ من الواو في (أسرُّوا) على لغة من قال (أكلوني البراغيثُ) أو هو منصوب على المحل على الذم، أو هو مبتدأ وخبره، وأسرَّوا النَّجوى، وقدَّم عليه[٩].

---

[١] كتاب سيبويه٢/٤٠.

[٢] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/١٧٦ ، وشرح المفصل ٧/٧.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٧/٨.

[٤] ينظر: مغني اللبيب ٢/٢٨.

[٥] سورة الأنبياء/ ٣.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٤١.

[٧] ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء ١/٣١٦.

[٨] ينظر: البحر المحيط ٣/٥٣٤، ومعنى اللبيب ٢/٢٩، ودراسات في اللغة والنحو، ١٧١.

[٩] ينظر: الكشاف ٢/٥٦٢.

أمَّا أبو البركات الأنباري فقد ذهب إلى أنَّ إعراب (كثير) في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾.[١] على وفق ثلاثة أوجه: أي الرفع على البدل من الواو في (عَمُوْا) و (صَمُّوْا): أو الرفع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أو الرفع على الفاعلية، والواو دالة على الجمع، وهذا ضعيف[٢]

وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ النحاة قد بنوا تلك الآراء على قول سيبويه ومن ثَمَّ اختلفت الآراء والمتأمل في كلام سيبويه يجد أنَّ هذه اللواحق في (يَضْرِبَانِ، ويَضْرِبُوْنَ، وتَضْرِبِيْنَ) تدل على التثنية أو الجمع أو التأنيث أو الجماعة، أو خطاب الأنثى فرأيهم هذا ربَّما يجانب الواقع اللغوي؛ لأنَّ الأصل فعل مضارع، يجعله المتكلم لاثنين أو لجماعة أو لمخاطبة الأنثى وهذه معانٍ تحتاج إلى علامة تدل عليها.

أمَّا من قال بأنَّ لهذه اللواحق حالتين: حالٌ تكون فيها أحرفًا وأخرى اسماء، فهذا قد يجانب الواقع اللغوي من جهة، وقد ينطبق على قول من قال (يَقُوْمَانِ الزَّيدانِ) و (يَقُوْمُوْنَ الزَّيدانِ) ولا ينطبق على (أنتِ تَقُوْمِيْنَ)، إذ لو قلنا بحرفية الياء لخلا الفعل من دليلٍ على الفاعلية[٣]

أمَّا قول المازني ومن ذهب مذهبه فربَّما لا ينسجم مع الواقع اللغوي، لهذه الأفعال، والعلَّةُ فيه، أنَّه يحتاج إلى فاعل مقدر، ولا داعي لمثل هذا التقدير ودليل الفاعل موجود في هذه الأفعال ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح من حيث دلالة هذه اللواحق على التثنية والجمع، وخطاب الأنثى والفاعلية معًا، والعلة في ذلك أنَّ الحركة التي قبل الألف في (يَفْعَلاَنِ) هي الفتحة، والفتحة حركة مختصرة عن الألف ويعبَّر عنها بالألف الصغيرة، والحركة التي قبل الواو في (يفعلُوْن) هي الضمة، وهي عبارة عن واو صغيرة، والحركة التي قبل الياء هي الكسرة والكسرة ياء صغيرة؛ لأنَّ الحركات أبعاض حروف كما قرر ذلك علماؤنا السابقون[٤] واثبتته الدراسات اللغوية الحديثة؛ لذا فقد أدرك العربي هذا الأمر فاكتفى بالفتحة المختصرة عن الألف دليلاً على التثنية، وبالضمة دليلاً على الجمع والكسرة دليلاً على خطاب الأنثى ثم جعل الألف والواو والياء لواحق ضميرية دالة على الفاعلين.

٣– فعل الأمر:

للأمر صيغَةُ (افْعَلْ) وما يتفرع منها؛ هذه الصيغة تُسنَدُ إلى اللَّواحق الضميرية الساكنة المتَّصلة، وهذه اللواحق تجعل الفعل يُبْنَى على ما يجزم به مضارعه، أي أنَّ الفعل يتحوَّلُ من البناء على السكون

---

(١) سورة المائدة/ ٧١.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٣) ينظر: الأفعال الخمسة في اللغة العربية– دراسة تحليلية عبد الكريم الزيدي ١٦٦ العدد (٤) ١٩٨٨م ص١٦٦.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٢٣، وعلل النحو ١٣٤– ١٣٥.

إلى البناء على حذف النون، نحو (اكْتُبَا، واكْتُبُوْا، واكْتُبِيْ)[1] وهناك تغييرات أخرى، تحدث للفعل، يمكن إيجازها في الآتي:

١– يُحرَّك آخر الفعل السالم والمهموز بالفتحة عند إسناده إلى ألف الاثنين، نحو (اكْتُبَا، واقْرَآ) ويحرَّك بالضمة عند إسناده إلى واو الجماعة، نحو (اكْتُبُوْا، واقْرَؤوْا)، ويحرَّك بالكسرة عند إسناده إلى ياء المخاطبة، نحو (اكْتُبِيْ، وأقْرَئِيْ)

٢– لا يجوز فك الإدغام عند اسناد المضعف إلى اللواحق الضميرية الساكنة الدالة على الفاعلية، نحو (مُدَّا، ومُدُّوْا، ومَدِّي) ويحرَّك ما قبل اللاحقة بحركة مناسبة لها.

٣– يحرك آخر فعل الأمر إذا كان معتل الفاء (مثالاً) بحركة مناسبة للاحقة الضميرية الساكنة أو تحذف فيه الفاء كما تحذف في المضارع وقد ذكرت ذلك سابقًا، نحو (عِدَا، وعِدُوْا، وعِدِيْ)[2]

٤– يُحَرَّك آخر فعل الأمر الأجوف بحركة مناسبة للأحقة الضميرية، أي بالفتحة إذا أُسْنِدَ إلى ألف الاثنين نحو (قولا) وبالضمة إذ أسند إلى واو الجماعة نحو (وقُوْلُوْا)، وبالكسرة إذا أُسْنِدَ إلى ياء المخاطبة، نحو (قُوْلِيْ)، ولا تحذف عينه لسكون اللاحقة الضميرية المتصلة[3]

٥– الأمر من الناقص كالفعل المضارع المجزوم، فعند إسناده إلى هذه اللواحق يبنى على حذف النون، نحو (اغْزُوَا، وارْمِيَا، واسْعَيَا) و (اغْزُوْا، وارْمَوْا، واسْعَوْا) و (اغْزِيْ، وارْمَيْ، واسْعَيْ)[4]

ت– اللواحق الضميرية الواقعة في محل نصب

تتصل بالأفعال اللواحق الضميرية المتصلة (نا المتكلمين، وكاف الخطاب، وهاء الغائب، وياء المتكلم) فتكون في محل نصب مفعول به[5]، نحو (ضَرَبَنَا، وضَرَبَكَ، وضَرَبَهُ، وضَرَبَهَا، وضَرَبَنِيْ) و(يُعَلِّمُنَا، ويُعَلِّمُكَ، ويُعَلِّمُهُ، ويُعَلِّمَنِي) و (دَعْهُ، ودَعْنَا، ودَعْنِيْ)[6].

فالكاف هي ضمير المخاطب المتصل، و تُعَدُّ من لواحق الأفعال، نحو (زَيدٌ أكْرمكَ) وتكون في موضع نصب، وهي واضحة في دلالتها على المفرد المخاطب، ومميِّزُ الجنس فيها الفتحة للمذكر والكسرة

[1] ينظر: أوضح المسالك ٢٧/١، والمرجع في علم الصرف ٦٧.
[2] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٥–٦، ودروس في علم الصرف ١٥٣.
[3] ينظر: مناهل الرجال ١٢٩.
[4] ينظر: كشف المشكل ١١١/٢–١١٢.
[5] ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٦/١.
[6] ينظر: الجمل في النحو، للخليل ٢١٢، والنحو الشافي ٩٧.

للمؤنث، وقيل: إنَّ ناسًا من تميم واسد كانوا يبدلون الكاف شينًا في المؤنث، والعلة في ذلك إرادة البيان في الوقف؛ لأنَّها ساكنة بغية التمييز بين المذكر والمؤنث بالحرف؛ لأنَّ الحرف اقوى من الحركة[١]

وبعض القبائل تجعل الكاف مكان التاء، نحو (كَتَبْكَ) بدلاً من (كَتَبْتَ)، وحجتهم أنَّ الكاف التي استخدمت ضميرًا متصلان في محل رفع[٢]، وتتصل هاء الغائب بالفعل، نحو (ضَرَبَهُ، ويَضْرِبُهُ، واضْرِبْهُ)، ويرى سيبويه أنَّ ثبات الواو أحسن، نحو (ضَرَبَهُوْ زيدٌ) فإنْ كان قبل الهاء حرف لين، فالحذف أحسن، لأنَّ الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو في المد[٣].

وتُعَدُّ الهاء عند الجمهور ضميرًا واقعًا في محل نصب، والواو زائدة تقوية للحركة حاصلة بالإشباع، وزعم الزجاج أنَّ الضمير مجموعهما[٤]، وأمَّا هاء الغائبة، نحو (أكرَمَهَا، ويُكْرِمُهَا، وأكْرِمْها)) فبعضهم يرى أنَّ الهاء والألف هو الضمير، وقيل الألف زائدة تقويةً لحركة الهاء[٥]، وياء المتكلم من اللواحق المتصلة، ترتبط غالبًا في حالة النصب بنون مكسورة، هذه اللاحقة واضحة في دلالتها حين اتصالها بالفعل، وقد جعل سيبويه النون والياء بنية أساسية للضمير، قال سيبويه: (اعلم أنَّ إضمار المنصوب المتكلِّم "ني"... ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوب: ضَرَبَنْي وقَتَلَني)[٦].

في حين نجد الياء عندَ أغلب النحاة ضميرًا في محل نصب، والنون حرفًا زائدًا اجتلبت لعلَّة، وهي أنَّهم حرسوا أواخر الأفعال من الكسر فأدخلوا قبل الياء نونًا، نحو (ضَرَبَنِيْ، وَيَضْرِبُنِيْ)[٧]، أي أنَّ القياس عند سيبويه ثبات النون مع الياء، ونجد ذلك عند ابن خالويه، إذ يرى ما يراه سيبويه اذ عدَّ النون والياء، ضمير المتكلم المنصوب، في قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إذا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾**.[٨] وحذف الياء كان اختصارًا[٩].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٤/١٩٩، شرح المفصل٣/٩١.

[٢] ينظر: دراسات في اللغة العربية، لخليل يحي ناهي ٩٥.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٤/١٨٩.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٦٧، وهمع الهوامع ١/١٩٦-١٩٧.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٣/٩٢، وارتشاف الضرب ١/٤٦٦.

[٦] كتاب سيبويه ٢/٣٦٨.

[٧] ينظر: الجمل في النحو، للخليل ٢٣٢، والأصول في النحو ٣/١٢١، وأوضح المسالك ١/٧٧.

[٨] سورة الفجر/ ١٥.

[٩] ينظر: إعراب ثلاثين سورة ٨٩.

وقد تجتمع نون الوقاية مع نون التأنيث في فعلٍ واحدٍ، نحو (يَضْرِبْنَنِي)، وقد تُحذفَ النون نحو (تَأمُرُوْنِي)، فبعض النحاة يرى أنَّ المحذوف نون الأناث، ومنهم من قال بحذف نون الوقاية[1]، وهو الأرجح؛ لأنَّ نون النسوة فاعل، والفاعل عمدة لا يحذف من الكلام إلاَّ بوجود ما ينوب عنه، ونون الوقاية ليست من البنية الأساسية للضمير، وهذا النوع من اللواحق يتصل بالفعل فلا يحدث تأثيرًا في إعرابه أو بنائه.

ثانيًا– اللواحق الحرفية وأثرها في صيغة الفعل وتوجيهه النحوي:–

أ– تاء التأنيث الساكنة:–

ذكر النحاة أنَّ تاء التأنيث الساكنة من اللواحق الحرفية التي تتصل بالفعل الماضي وتُعَدُّ من علامات الفعل الماضي[2]، وزيدت لتدل على تأنيث الفاعل[3]، قال الخليل ((وتاء فعل المؤنث تكون جزمًا أبدًا، مثل: "خَرَجَتْ، وَظَعَنَتْ، وَقامَتْ، وَقعَدَتْ" فإذا استقبلها ألف ولام كُسِرَتْ، فتقول: (خَرَجَتِ المرأةُ)[4]، وتحريكها بالكسر يعد تخلصًا من التقاء الساكنين، قال ابن شقير النحوي: (وكل مجزوم وساكن إذا حُرِّك، حُرِّك للخفض)[5]، نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ**﴾.[6] وتتصل هذه اللاحقة الحرفية بالفعل الماضي، لتدل على أنَّ مرفوع الفعل فاعلٌ، أو نائب فاعل، مؤنث، فقد ذهب النحاة عامة إلى القول بحرفية هذه اللاحقة[7]، ويقول بعضهم باسميتها كالتاء المتحركة[8] ، وحجتهم في ذلك أنَّ التاء المتحرِّكة، للمتكلم، أو الخطاب، والتاء الساكنة للغائبة، كما أنها تقابل نون التأنيث فهذه للأفراد، وتلك للجمع، فلمَّا كانت نون التأنيث لاحقةً ضميريةً كانت التاء مثلها[9].

---

[1] ينظر: همع الهوامع ١/٢١٧–٢١٨.

[2] ينظر: شرح الأشموني ١/٣٥.

[3] ينظر: شرح التصريف ٢٥٥.

[4] الجمل في النحو، للخليل ٢٩٢.

[5] المحلّى وجوه النصب ٢٥٣.

[6] سورة يوسف/ ٥١.

[7] ينظر: شرح المفصل ٣/٨٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٥١٧.

[8] ينظر: مغني اللبيب ١/١٠٣.

[9] ينظر: معاني النحو ١/٤٩.

ويبدو أنَّ هذا المذهب باطلٌ، ومما يثبت بطلانه مجيء الفاعل الظاهر بعد هذه اللاحقة الساكنة، قال ابن يعيش: (والتاء مؤذنة بأن الفعل المؤنث، والذي يدل أنها ليست اسمًا أشياء منها: أنك تقول: هِنْدُ ضَرَبَتْ جَارِيَتُها، فترفع الجارية بأنَّها فاعلة، ولو كانت التاء اسمًا لَمْ يَجُزْ رفع الاسم الظاهرِ؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر، والآخر ظاهر، ومنها أنَّها لو كانت اسمًا لكنت إذا قلت: قامتْ هِنْدُ، فقد قدَّمت المضمر على المظهر، وذلك لا يجوز، ومنها أنك تقول في التثنية قامتا، فتجمع بين التاء وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أنْ يكون الفعلُ خبرًا عن ثلاثة من غير اشتراك)[1]، أمَّا من قال بأنَّ نون التأنيث جمعٌ لتاء التأنيث، فهو واهمٌ أيضًا، فتاء التأنيث تستعمل للمفرد، والمثنى، والجمع، في حين لا تستعمل نون النسوة إلاَّ لجماعة الإناث[2] فتقول: قالت هندُ، وقالتْ الطالبتان، وقالتْ الطالباتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا**﴾.[3]

إنَّ اتصال التاء الساكنة بالفعل الماضي قد لا يؤثِّر في الماضي الصحيح فيبقى السالم والمهموز مبنيين على الفتح، نحو "ضَرَبَتْ، وأَخَذَتْ"، أمَّا الماضي المضعف ولا فيجب فيه الأدغام نحو "مَدَّتْ" ، والماضي المعتل إنْ كان مثالاً، أو أجوفَ، فلا يحدث فيه إعلال، ولا يتغيَّر فيه البناء فيظل مبنيًا على الفتح، نحو "وَعَدَتْ، وقالَتْ"، أمَّا إذا كان ناقصًا، أو لفيفًا، فيحدثُ فيه إعلال، فإن كان معتل الآخر بالألف، نحو "شَكَا، وبَكَى"، و"وَعَى"، فتحذف لام الكلمة للتخلُّص من التقاء الساكنين، فتكون بوزن (فَعَتْ) نحو "شَكَتْ" و "بَكَتْ" و "وَعَتْ"، وإنْ كان الماضي الناقص على وزن (فَعُلَ)، نحو "سَرُوَ" أو (فَعِلَ) نحو "رَضِيَ" فلا يحدث فيه أيُّ تغيير عند اتصاله بالتاء الساكنة، نحو "سَرُوَتْ" و "رَضِيَتْ"[4].

ب– نونا التوكيد

ذكر النحاة أنَّ نوني التوكيد من حروفِ المعاني التي تختص بالفعل، وهما ساكنةٌ وثقيلةٌ[5]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾.[6] وهما أصلان عند البصريين والثقيلة أصلٌ عند

---

[1] شرح المفصل ٣/٨٨.

[2] ينظر: معاني النحو ١/٥٠.

[3] سورة الحجرات/ ١٤.

[4] ينظر: المغني في تصريف الأفعال ١٩٢، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ٦٢، وقاموس تصريف الأفعال والأسماء ٢٤.

[5] ينظر: الجمل في النحو، للخليل ٣٣٢، والانصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٠ م (٩٤) وشرح التصريح ٢/٢٠٣.

[6] سورة يوسف/ ٣٢.

الكوفيين، ومعناهما التوكيد، والتوكيد بالثقيلة أشُد وأبلَغْ من التوكيد بالخفيفة، لأنَّ تكرير النون بمنزلة تكرير التوكيد، وزيادة تدل على قوة المعنى[1].

ولنوني التوكيد أثرهما في الفعل الذي يتصلان به، قال ابن يعيش: ((اعلم أنَّ هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بها التأكيد، ولا تدخلان إلاَّ على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثِّران فيها تأثيرين: تأثيرًا في لفظها، وتأثيرًا في معناها، فتأثير اللفظ إخراج اللفظ إلى البناء بعد أنَّ كان معربًا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال، بعد أنْ كان يصلح لهما)[2]، فتوكيد الفعل بهذا النوع من اللواحق له تأثيره في الفعل من الناحية الصرفية والنحوية:

التأثير الصرفي:–

يتَّصلُ هذا النوع من اللواحق بالفعل المضارع، أو الأمر، سواءً أكان الفعل صحيحًا أمْ معتلاً.

١– فإذا اتصلت هذه اللاحقة بالمضارع الصحيح، أو الأمر، اتصالاً مباشرًا، بني الفعل على الفتح[3] نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾.[4] ونحو (احترمَنَّ عَمَلَكَ).

واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون، فمنهم من رأى أنَّ الحركة حركة التقاء الساكنين، وكانت فتحةً طلبًا للتخفيف، لأن الحركة زيادة، والزيادة لابد لها من دليل، ومنهم من قال: إنَّ الحركة حركة بناء لأنه أشبه بالمركب، بدليل أنَّ حركة التقاء الساكنين حركة عارضة والعارض لا يُعْتَدُّ به والعلَّة الموجبة لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين[5]، وقد تتصل نون التوكيد بالفعل المسند إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو "تَضْرِبُونَ" و"تَضْرِبِيْنَ"، فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، قال سيبويه: (لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً)[6]، ثم يحذف الضمير لالتقاء الساكنين، ومن ثم يبقى ما قبل النون مضمومًا في حالة الإسناد إلى واو الجماعة فتكون الضمةُ دالةً على الواو المحذوفة، نحو "لَتَذْهَبُنَّ"، ويبقى ما قبل النون مكسورًا في حالة الإسناد إلى ياء المخاطبة، نحو "لَتضْربِنَّ"[7].

---

[1] ينظر: مغني اللبيب ٢/٥، والنحو التطبيقي ٢٣٤.
[2] شرح المفصل ٩/٣٧.
[3] ينظر: كتاب سيبويه ٣/٥١٨–٥١٩.
[4] سورة الانبياء/ ٥٧.
[5] ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥١٠.
[6] كتاب سيبويه ٣/٥١٩.
[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٣١.

وإنْ كان الفعل الصحيح المضارع أو الأمر مسندًا إلى ألف الاثنين، فلا يُسْنَدُ إلاَّ إلى نون التوكيد الثقيلة، قال سيبويه: (وإذا كان فعل الاثنين مرفوعًا، وأُدْخلتْ النون الثقيلة حُذِفَتْ نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأنَّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبْتَها لم يعلم أنَّك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ها هنا؛ لأنَّها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد)[١]، فالفعل "تَضْرِبَانِّ"، في "هل تَضْرِبَانِّ"، أصله "تَضْرِبَانِ"، ولاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (ن+ن) اجتمعت ثلاث نونات (نون الإعراب+ نونا التوكيد "ن+ن")، فحذفت نون الإعراب وكسرت نون التوكيد تمشِّيًا مع الاتجاه العام في اللغة، وهو إبدال الفتحة القصيرة كسرة قصيرة عند مجاورتها لفتحة طويلة؛ تجنبًا للنُّطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع[٢]، أمَّا علَّة الحذف عند جمهور النحاة؛ فلأنَّ الفعل صار مبنيًا[٣]، أمَّا الفعل المسند إلى نون النسوة، نحو "تَضْرِبْنَ" فيؤكد بالنون الثقيلة، ثم يتم وضع ألفٍ فارقةٍ بين نون النسوة ونون التوكيد، كراهة اجتماع الأمثال، نحو "تَضْرِبْنَانِّ" قال الرضي: (وأمَّا الألفُ في "اضْرِبْنَانِّ" فلم تحذف؛ لأنَّها مجتلبة للفصل بين النونات، فلو حُذِفتْ لحصل الوقوع فيما فُرَّمنه)[٤]، إنَّ اتصال الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة مسألة خلافية، فالكوفيون يقولون بالتوكيد بالنون الخفيفة، والبصريون ينكرون ذلك[٥]

والأرجح عدم التوكيد بالنون الخفيفة، في هذين الموضعين؛ لأنَّ الألف لا يجمع بينها وبين ساكن إلاَّ أنْ يكون مدغمًا[٦]

٢– ويتصل الفعل المعتل الآخر بنون التوكيد سواءً كان مضارعًا أم أمرًا، فإن كان الاتصال مباشرة، يُبْنَ حرف العلة على الفتح ما لم يكن ألفًا، نحو "هل تدعُوَنَّ يا زيدُ"، وإنْ كان حرف العلة ألفًا تقلب ياءً ثم تحرَّك بالفتح، نحو "ألا تَخْشَيَنَّ يا خالدُ" و "ارمينَّ يا رجلُ" و "ارمِنَّ يا امرأةُ"[٧].

أمَّا الفعل المعتل الآخر المسند إلى الضمائر، فتوكيده بالنون يحدث فيه التغييرات الآتية:

---

[١] كتاب سيبويه ٥١٩/٣.

[٢] ينظر: مدخل إلى دراسة الصرف العربي ٧٤.

[٣] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٢٧/٢.

[٤] شرح كافية ابن الحاجب ٥٣٤/٤.

[٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٠/٢م (٩٤).

[٦] ينظر: المقرب ٣٦٩.

[٧] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١١٣٨/٢.

أ- المعتل بالألف: يؤكد الفعل المعتل الآخر بالألف المسند إلى اللواحق الضمير بالنون سواءً أكان مضارعًا، أم أمرًا، على النحو الآتي:

١- يؤكَّد الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد بعد قلب الألف ياءً، وحذف نون الإعراب، نحو "يَرْضَيَانِّ"، أصلها (يرضى + الف الاثنين + نون الإعراب+ نون التوكيد الثقيلة)، وفي الأمر نقول "ارْضَيَانِّ"، فأصلة (ارض + الألف المحذوفة وقلبها ياءً + نون التوكيد)[١].

٢- يؤكد المضارع المسند إلى واو الجماعة بنون التوكيد، بعد حذف نون الرفع وتحريك واو الجماعة بالضمة التي تناسبها، نحو "لِتَرْضَوُنَّ" على وزن (تَفْعَوُنَّ)[٢]، فالأصل فيه "تَرْضَى"، وعند إسناده إلى واو الجماعة، صار "تَرْضَوُوْنَ"، ولالتقاء الساكنين حذفت لام الفعل فاصبح "تَرْضَوْنَ"، وعند توكيده بالنون حَذِفَتَ علامة الرفع (نَ) وحركت واو الجماعة بالضّمة فكان "تَرْضَوُنَّ"، ويقال في الأمر بعد إسناده وتوكيده "ارْضَوُنّ" بابقاء واو الجماعة؛ لأنَّ حذفها يوقعُ في اللبس، وحُرِّكتْ بالضم للتخلُّص من التقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحًا للدلالة على أنَّ الفعل معتل الآخر بالألف[٣].

٣- إذا كان المضارع أو الأمرُ مسندًا إلى ياء المخاطبة، فيؤكَّد بالنون بعد حذف نون الرفع نحو "لَتِرْضَيِنَّ"، فأصله "تَرْضِيْنَنَّ"، فَحذفت نون الرفع، فالتقى ساكنان، ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشدَّدة، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فحرِّكت ياءُ المخاطبة بالكسرة التي تناسب الياء، فاصبح الفعل "لتَرْضَيِنّ"، بفتح العين، وكسر الياء، وتشديد النون مفتوحةً، وفي الأمرُ يقال: "ارْضَيِنَّ"، بفتح العين وكسر الياء، وتشديد النون وبقاء ياء المخاطبة وتحريكها بالكسر خوفًا من الوقوع في اللبس[٤].

٤- المضارع المسند إلى نون النسوة، يؤكد بنون التوكيد، بقلب الألف ياءً، وزيادة ألف فارقة بين النونين، نحو "لِتَرْضَيْنَانِّ"، والأمر منه "ارْضَيْنَانِّ"، برد المحذوف أي لام الفعل، ثم قلبها ياء، وزيادة ألف فارقة بين النونين[٥].

---

[١] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٥٩، وفي تصريف الأفعال ٢٢٣.

[٢] ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٠١، وحاشية الصبان ٣/ ٢٢٢.

[٣] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح٢/ ١١٣٩-١١٤٠.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٥٣١، وفي تصريف الأفعال٢٢٤.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٦.

ب– المعتل بالواو: ذهب النحاة إلى أنَّ الفعلين المضارع والأمر، معتلي الآخر المسندين إلى اللواحق الضميرية يؤكدان بنون التوكيد، وذلك على النحو الآتي:

١– يؤَكَّدُ الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو المسند إلى الف الاثنين، بنون التوكيد، وعندئذٍ تُحرَّكُ الواو بالفتحة لتناسبَ الألف، ثم تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتكسر نون التوكيد المشددة، نحو "لتدعُوَانِّ"، في حين يُؤَكَّدُ فعل الأمر برد اللام المحذوفة، ثم زيادة نون التوكيد وكسرها مشدَّدة[١].

٢– يؤكد الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو المسند إلى واو الجماعة بنون التوكيد، فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين، والتعويض عنها بالضمة، نحو "لَتدْعُنَّ"، بضم العين وتشديد النون، أمَّا فعل الأمر، فتحذف منه واو الجماعة ويعوضُ عنها بالضمَّة، نحو "ادعُنَّ"[٢].

٣– يؤكد المضارع المعتل الآخر المسند إلى ياء المخاطبة، بحذف نون الإعراب، لتوالي الأمثال، ثم حذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين والتعويض عنها بكسرة تدل عليها، نحو "لتَدْعِنَّ"، أصله "تَدْعِينَنَّ"، فحذفت النون فصار "تدعيَنَّ"، وحذفت الياء وحِّركت العين بالكسر فأصبحت الكلمة "تَدْعِنَّ" والأمر فيه "ادْعِنَّ" بكسر العين وتشديد النون المفتوحة أي حذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة التي كانت قبلها دليلاً عليها، ثم زيدت نون التوكيد[٣].

٤– يؤكد المضارع المعتل الآخر المسند إلى نون النسوة بزيادة الف فارقة بين نون النسوة، ونون التوكيد المشدَّدة، نحو "لِتَدْعُوْنَانِّ"، مع كسر نون التوكيد، وفي الأمر برد حرف العلة المحذوف، وتزاد ألف فارقة بين النونين نحو "ادْعُوْنَانِّ"[٤].

ت– المعتل بالياء:

١– المضارع المعتل الآخر بالياء يؤكد بالنون بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وكسر نون التوكيد، نحو "لتَجْرِيَانِّ"، فأصلة (تجري+ الف الاثنين+ نون الرفع+ نون التوكيد المشددة) وفي الأمر تُردُّ اللام إلى أصلها، ثم تزاد نون التوكيد المكسورة، نحو "اجْريانِّ"[٥].

---

[١] ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٠١، والنحو الوافي٤/١٩٣-١٩٤.

[٢] ينظر: النحو الوافي٤/ ١٩٤.

[٣] ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

[٤] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٦٠.

[٥] ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٢٣.

٢– ومع واو الجماعة يؤكد المضارع المعتل الآخر بالياء وتحذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ولالتقاء الساكنين تحذف واو الجماعة، ثم يعّوض عنها بالضمة نحو "لِتَجْرُنَّ"، وفي الأمر تحذف واو الجماعة، وتبقى الضمة دليلاً عليها نحو "اجْرُنَّ"[(١)].

٣– ومع ياء المخاطبة تُحْذَفُ نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم تحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين مع كسر ما قبلها للدلالة عليها، نحو "لِتَجْرِنَّ" بكسر وتشديد النون، وفي الأمر تحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وتبقى الكسرة دليلا عليها، نحو "اجْرِنَّ"[(٢)]

٤– ومع نون النسوة توضع ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد، نحو "لِتَجْرِيْنَانِّ" وفي الأمر تُرَّد اللام إلى أصلها ثم تُسندُ إلى نون النسوة، ثم تزاد الألف الفاصلة بين النونين، نحو "اجْرِيَنانِّ"[(٣)].

التأثير النحوي

إذا كان الاتصال نوني التوكيد بالفعل المضارع والأمر أثرٌ صرفي، فإنَّ لهما أيضًا اثرًا معنويًا ونحويًا، والأثر المعنوي يتمثل في الآتي:

١– تخليص المضارع للزمن المستقبل وتمحيصه له.

٢– تأكيد معنى الحدث وتقويته بأقصر لفظ.

٣– إفادة الشمول والعموم، إذا كان الكلام لغير الواحد[(٤)]، وذكر النحاة أنَّ لنوني التوكيد تأثيرهما النحوي، وذلك على النحو الآتي:

أ– بناء الفعل المضارع على الفتح، أيْ تحويله من فعلٍ معربٍ إلى فعلٍ مبني على الفتح، بشرط أنَّ يتصل بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا فيكون متجردًا من اللواحق الضميرية البارزْة[(٥)] نحو قوله تعالى ﴿**كَلا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**﴾.[(٦)] قال سيبويه: (وإذا كان فعل الواحد مرفوعًا ثم لحقته النون صيَّرت الحرف المرفوع مفتوحًا، لئْلاً يلتبس الواحد بالجميع، وذلك في قولك: هل تفعَلَنْ ذاك، وهل تَخْرُجَنْ يا زيدُ)[(٧)].

---

(١) ينظر: في تصريف الأفعال٢٢٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي٤/١٩٦.

(٣) ينظر: النحو الوافي٤/١٩٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل٩/٣٧، والنحو الوافي٤/١٦٧–١٦٨–١٦٩.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٠٩، وشرح شذور الذهب١٠٥.

(٦) سورة الهمزة /٥٤.

(٧) كتاب سيبويه ٣/٥١٩.

ب- بناء فعل الأمر على الفتح بدل البناء على السكون، عند اتصاله بنوني التوكيد اتصالاً مباشرًا، ومنه قول الشاعر:

فَأَنْزِلَنْ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا وثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا[١]

ت-إعراب الفعل المضارع المسند إلى اللواحق الضميرية البارزة، بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والمحذوف لعلة كالثابت، نحو "أأنتما تَفْهَمَانِّ، وأأَنْتُمْ تفْهَمُنَّ، وأأَنْتِ تَفْهِمِنَّ"، فهذه الأفعال مرفوعة بثبوت النون المحذوفة[٢].

١- التوكيد بالنون يجعل المضارع المسند إلى نون التأنيث مبنيًا على السكون، نحو "يَضْرِبْنَانِّ"، أمَّا نون التأنيث فمبنية على الفتح في محل رفع فاعل[٣]، ولذا عكفت أغلب كتب الصرف والنحو على تحديد الأفعال التي تؤكد بالنون، فصنفتها إلى:

أ- أفعال تؤكد مطلقًا لكونها دالة على الاستقبال ومنه الطلب والأمر.

ب-أفعال يجوز توكيدها على وفق حالات معيَّنة وبشروط خاصة.

ت-أفعال يمتنع توكيدها وهي الأفعال الماضية[٤].

فالمستقبل يؤكد لأنَّه حدث غير موجودٍ أُرِيدَ حصوله وتحقيق أمر وجوده، نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾.[٥] وأمَّا الماضي والحاضر فلا يؤكَّدان؛ لأنَّهما حدثان موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل[٦]، وذكر القدماء ست حالات يؤكد فيها المضارع المجرَّد من لام الأمر: هي التوكيد الواجب، والقريب من الواجب، والكثير، والقليل، والأقل، والممتنع[٧].

---

[١] من شواهد مغني اللبيب٢/٥.

[٢] ينظر: النحو الوافي٤/ ١٨٩.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٩٨.

[٤] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٢٩، وشرح المفصل٩/٤١، وشرح جمل الزجاجي٢/٥٠٨، ومغنى اللبيب٢/٥، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩١.

[٥] سورة الأنبياء /٥٧.

[٦] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل٢/٢٧٩.

[٧] ينظر: النحو الوافي٤/١٧٠.

ويرى بعض المحدثين أنَّ هذا التقسيم يدعو للإطالة ولا سيَّما ما ينعت بالقليل أو الأقل قد يشترك في الكثرة التي يمكن أنَّ يباح القياس عليها، فالفرق نسبي لا ضابط له، لذا حدَّدوا ثلاثة أحكام لتوكيد المضارع بالنون.

أ– يجب توكيد المضارع بالنون ولا يجوز سقوطها إذا توفرت فيه الشروط الآتية مجتمعة:

١– أنْ يكون جوابًا للقسم ٢– أنْ يَتَّصل بلام القسم اتصالاً مباشرًا.

٣– أنْ يَكُونَ مُثْبَتًا. ٤– أنْ يَكونَ مستقبلاً[(١)].

ب– يجوز توكيد المضارع وعدم توكيده في مواضع هي:

١– وقوعه شرطًا بعد أداة شرط مصحوبة بـ(ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ**﴾.[(٢)] وتوكيد الفعل هنا كثير؛ لذا نجد بعض النحاة يمنع إسقاط النون، إلاَّ في ضرورة الشعر[(٣)] نحو قوله الشاعر:

يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِيْ غَيْرَ ذِيْ جِدَةٍ   فَمَا التَّخَلِي عَنِ الإخْوانِ مِنْ شِيَمِيْ[(٤)]

٢– يجوز توكيد المضارع بكثرة إنْ كان دالاً على الطلب، قال الرضي: (ثم الطلب على ضربين: إمَّا وجود الفعل، أو عدمه، كما في الأمر والنهي، والتخصيص، والعرض، والتمنِّي أو السؤال عن حصول الفعل، كما في الاستفهام، نحو (افْعَلَنَّ) و(لا تَفْعَلَنَّ) و(ألا تَفْعَلَنَّ) و(ليتكَ تَفْعَلَنَّ) و(هلْ تَفْعَلَنَّ)، وكذا جميع أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية)،[(٥)] ومنه الفعل "تَمْدَحَنَّ" المؤكد بالنون بعد الاستفهام، كقول الشاعر:

قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شعرُكَ مَدْحُهُ   أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيْلا[(٦)]

[(١)] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٥٦، والنحو التطبيقي ٣٣٧.

[(٢)] سورة الأنفال/ ٥٨.

[(٣)] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥١٥، وشرح كافية ابن الحاجب٤/٥٢٥.

[(٤)] من شواهد أوضح المسالك ١٢٨/٣، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢.

[(٥)] شرح كافية ابن الحاجب ٥٢٤/٤.

[(٦)] البيت من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٥١٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٢٤.

٣- يجوز توكيد المضارع بقلة إذا وقع بعد لا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**﴾.[١] وهو مذهب أجازه ابن جني، وأثبته ابن مالك، أمَّا الجمهور فممتنعٌ لديهم[٢]، وإذا وقع بعد (ما) الزائدة التي لم تسبق بأداة شرط، كقول الشاعر:

إذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سُرِقَ ابنُهُ   مِنْ عَضَّةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيْرُهَا[٣]

وأجاز بعض النحاة توكيد المضارع بقلة حين يقع بعد (لم) أو بعد أداة جزاء غير شرطية، نحو قول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يعْلَمَا   شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[٤]

وعلى كلٍّ فاتصال اللَّواحق سواءً أكان ضميرية أم حرفية يعدُّ من أهم الدروس التي تحقق علاقة الربط بين المستويين الصرفي والنحوي.

---

[١] سورة الأنفال/ ٢٥.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/٣.

[٣] من وشواهد كتاب سيبويه ٥١٧/٣، وخزانة الأدب ٢٢/٤.

[٤] من شواهد كتاب سيبويه ٥١٦/٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٥٢٨/٤.

الباب الثاني

مباحث الأسماء المشتركة بين الصرف والنحو

- الفصل الأول: المصدر بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية.
- الفصل الثاني: الأسماء المشتقة بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية.
- الفصل الثالث: لواحق الاسماء وأثرها في البنية الصرفية والتركيبية

الفصل الأول
المصدر بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية

١- حقيقة المصدر واسم المصدر.

٢- وظيفة المصدر .

٣- اسم المصدر بين الإعمال والإهمال.

أولاً– حقيقة المصدر واسم المصدر

أ– المصدر

المصدر في اللُّغة: اسم مكان الصدور، قال الخليل: (الصدر أعلى مقدم كل شيء وصدر القناة أعلاها، وصدر الأمر أوَّلهُ، وصُدْرَةُ الإنسان ما أشرف من على صدره.. والفعل التصدير.. ويقال: صَدَرَ فلانٌ فلانًا إذا أصابَ صدره بشيء.. والمصدر أصلُ الكلام الذي تصدر عنه الأفعال)[1].

وفي الاصطلاح: هو الاسم الذي يدلُّ عل الحدث الجاري على الفعل، المجرَّد من الزمان وإنْ كان الزمان من ملازماته وضرورياته[2] وتجرُّده عن الذات وعدم تقييده بمكان، والمتتبع للمظان اللغوية قد لا يجد تعريفًا محدَّدًا للمصدر، فالمصدر عند سيبويه: (الحدث والحدثان والفعل)[3]، وقد قال بهذه المصطلحات، وبعضها غيره من النحاة[4] ولعَّل في تعريف (ابن السراج) شيئًا من الوضوح والتفصيل حيث قال: (اسمٌ كسائر الأسماء إلاَّ أنَّه معنى غير شخص، والأفعال مشتقةٌ منه وإنَّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمنة الثلاثة بتصُّرفِها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين)[5].

وقد قيل: إنَّ المصدَر ليس بفعل محضٍ، ولا باسمٍ محضٍ، إذْ لو كان فعلاً محضًا لا تنفى عنه التنوين، ولو كان اسمًا محضًا لثنِّي وجُمِعَ، وسُمِّيَ مصدرًا لصدوره عن الفعل الماضي، ولتوسُّطه في الصرف مكان الصدر من الجسد[6].

---

(1) العين ٧/٩٤–٩٥ (صدر).

(2) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٣.

(3) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٢و٣٤و٣٦.

(4) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٢٢– ٤٠٤، والمخصص ١٤/ ١٢٧.

(5) الأصول في النحو ١/ ١٥٩.

(6) ينظر: دقائق التصريف ٤٤.

وذهب بعض النحاة إلى أنَّ للمصدر إطلاقين: أحدُهما أخصُّ ويُرادُ به الاسم المشتمل على مادةٍ تدلُّ على الحدث، وهيأةٍ كاشفةٍ عن انتساب الحدث إلى الذَّات بنسبة تقييدية ناقصة.

وثانيهما: أعمُّ، ويرادُ به نفس المادة الدالة، عل الحدث، من دون اعتبار النسبةِ ولا عدمهما[1].
وعلى هذا، فالمصدر جنس لفعله، فهو يدلُّ على الحدث من حيث تعلُّقه بفاعله، ولكن على وجه العموم والإبهام.

وقد اختلف البصريون، والكوفيون في أصل المصدرِ، فالبصريون يرون أنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، ويرى الكوفيون أنَّ الفعل هو الأصلُ للمشتقات، ولكلٍّ حجته ودليله[2] كما وردت آراء أخرى، فمن النحاة من يرى أنَّ اسم المصدر هو أصلُ المشتقات لا المصدر، ولا الفعل، على أنَّ اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته، ومن ناحيةٍ معنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذِجُ) أي أنَّ اللفظ والمعنى هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدالان[3].
ومن النحاةِ من يرى أنَّ المصدر أصلٌ للفعل، والفعلُ أصلٌ في الوصف[4]، أو أنَّ كلاً من المصدر والفعل أصلٌ قائمٌ بذاتِه[5].

كما اختلف النُّحاة في عدِّ المصدر اسمًا، فهناك من فصل بين المصدر والاسم، قال المبِّرد: (واعلم أنَّ المصادر كسائر الأسماء، إلاَّ أنَّها تدلُّ على أفعالها)[6]، وحين يُعَرضُ المصدُر على علامات الأسماء نجده يحتمل بعضًا منها كالجرِّ، والتنوين، والإضافة، والتعريف بـ (أل) والوقوع فاعلاً أو مفعولاً، ولا يحتمل العلامات الأخرى كالتثنية، والجمع والتأنيث[7].

إنَّ هذه الخلافات ذات أهمِّيةٍ، إذْ بها تظهر العلاقات بين الفعل ومصدره، فهي علاقات بنيوية تمسُّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية، ولاسيَّما أنَّ بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزاد عليها سوابقُ، أو دواخل أو لواحق، لغرض تغيير معيَّن، فالمصدرُ لفظ دالٌ على الحدث، ودلالته الحديثة هي جزءٌ من دلالة

---

[1] ينظر: الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها، لمحمد كاظم الملكي ٣٦.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥م (٢٨).

[3] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ٩٠-٩٣-١٠٠.

[4] ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٥.

[5] ينظر: شرح الأشموني ٢٠٠/ ٣١٨.

[6] المقتضب ٣/ ٢٦٧.

[7] ينظر: الأشباه والنظائر ٣/٨- ٩.

الفعل، ودلالة المصدر على الحدث لا تجعلُهُ من الصفات فهي تدلُّ على (موصوف بالحدث)، ولا من الأفعال فهي تدل على (اقتران الحدث والزمن) فالصلة بين الاسم معنى الحدث تختلف عن صفة الصلة والفعل، لذا فصلةُ الاسم به صلة المسمَّى، فمدلولُ الصفة هو (الموصوف) ومدلولُ الفعلِ هو (الاقترانُ) وهما غير (الحدث) نفسه[1].

ب– اسم المصدر:–

ذهب النحاة إلى أنَّ اسم المصدر ما دلَّ دلالة المصدر عل الحدث وجنسه، وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظًا أو تقديرًا، من دون تعويض، نحو، العطاء، والثواب، والسلام[2]، وقد ذكره سيبويه في باب (ما جاء المصدر على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد[3]) وجعله المبِّرِدُ اسمًا في معنى المصدر، نحو (سَلَّمَ سلامًا) والأصل (تسليمًا)[4]، فالمصدر مدلوله الحدث، واسم المصدر مدلوله اللفظ الدَّال على الحدث، ذكر الرضي (الحدث إنْ اعتُبِرَ صُدُوره من الفاعل ووقوعه على المفعول سُمِّيَ مَصْدَرًا، وإذا لم يُعتبر من هذه الحقيقة سُمِّيَ اسمَ مصدرٍ)[5]. لقد ذكر النحاة فروقًا تميِّزُ المصدر من اسمه، نوجزها في الآتي:

١– المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان، فيكون مدلوله معنى، أمَّا اسم المصدر فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، فمن الأول (يُعْجِبُنِيْ ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا) ومن الثاني (سبحان) المسمى به التسبيح، ومعناه البراءة والتنزيه.

٢– المصدر له فعل يجري عليه نحو (الانطلاق) من (انطلق) واسم المصدر هو اسم المعنى ليس له فعل يجري عليه نحو (القهقرى) فإنَّه نوع من الرجوع ولا فعل له من لفظه[6].

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٥.

[2] ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٠٤، ومعاني النحو ٣/ ١٥٨.

[3] كتاب سيبويه ٤/ ٨١.

[4] ينظر: المقتضب ١/ ٧٣و ٣/ ٢١٧.

[5] شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨١.

[6] ينظر: شرح شافية بن الحاجب ١/ ٢٦٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦، ومعاني النحو ٣/ ١٥٨–١٥٩ والبحث النحوي عند الأصوليين ١٠١–١٠٢–١٠٣، ومذاهب واراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، لصلاح الدين الزعبلاوي ٢٧٢.

٣- المصدر يجب أنْ يَتَضَمَّنَ حروفَ فعله بمساواة، نحو: (تعلَّم تعلُّمًا) و (أَعْلَمَ إعلامًا) فإنْ نقص عن حروف فِعْلِهِ من دون عوض أو تقدير فاسم مصدر نحو (أعْطَى عَطَاءً) قال الفرَّاء (اعطيتُك عطاءً، اجتزيء فيه بالاسم من المصدر)[١].

٤- اسم المصدر ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً، نحو (عِشْرَة) و (قُبْلَة) فـ (عِشْرَة) اسم للمعاشرة، وفِعْلُهُ (عَاشَر) ، والقبلة من (قبَّل)[٢].

٥- ومن الناحية المعنوية نجد الفرق بين المصدر واسمه يتضح بالآتي:

أ- اسم المصدر هو المساوي للمصدر في الدلالة على معناه[٣].

ب- المصدر يدلُّ على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدلُّ عل الحدث بالمصدر، فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر بلفظ المصدر[٤].

ت- اسم المصدر هو اسم الجنس المنقول عن موضعه إلى إفادة الحدث، نحو (الكلام) فهو في الأصل اسم للملفوظ من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم[٥].

وعلى وفق هذا فإنَّ اسم المصدر لا يجري على قياس المصدر، فإذَا كان المصدر مدلوله الحدث فإنَّ اسم المصدر لفظٌ اسميٌّ يدلُّ على الحدث، فالفعل (سرَّحَ) مصدره (تَسْرِيحٌ) على القياس، فإذا قلنا: (سراحٌ) فهو اسم مصدر لا مصدر، و (تَسْرِيْحٌ) و (سَرَاحٌ) متساويان في الدلالة، والخلاف بينهما أنَّ اسم المصدر لفظٌ يدلُّ على الحدث مجازًا لا حقيقةً، أو يدلُّ على الحدث دلالةً غير مباشرةٍ، أمَّا المصدر فدلالته على الحدث المجرد مباشرةً ومن غير واسطة، في حين دلالة اسم المصدر إنَّما تؤدَّى بالمصدر نفسه، أي عن طريق المصدر.

ثانيًا- وظيفة المصدر:

درس علماء اللغة العربية المصدر، فوقفوا على حقيقة ما ورد سماعًا، أو قياسًا وما عمل وما لم يعمل، وعلى مكانته بين أقسام الكلام العربي، وبين هذا وذاك نجد للمصدر وظائفه الصرفية، والنحوية، هذه الوظائف تُجسِّدُ العلاقة بين الصرف والنحو، ويتضح ذلك بالآتي:

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٨١.

(٢) ينظر: معاني النحو ١٥٨/٣

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٦٨.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ٤١٧.

الوظائف الصَّرْفية:

للمصدر وظائفُ صَرْفِيةٍ متعددة، فالبنية الشكلية للمصدر كانت مجال دراسة الصرفيين والنحاة، لذا فهم يرون أنَّ وظيفته الصرفية تتمثل في اتجاهات متعِّددة:

١- المصدر أصلٌ أمْ فرع.

اختلف علماء العربية في أصالة المصدر، فذهب البصريون إلى أنَّ المصدر أصلٌ، والفعل فرع منه، فهو اسم لم يشتق من غيره، دلَّ على معنى، متجرِّدُ من الزمن[1]، وتتلخص حجتهم في الآتي:

أ- المصدر اسمٌ والأسماء قبل الأفعال، لذا فالمصدر أصلٌ للفعل والفعل لا يستغني عن الاسم .

ب- المصدر يقوم بنفسه في المعنى، نحو (ضَرْبُكَ وجِيْءٌ) والفعل لا يقوم بنفسه في المعنى.

ت- تصاغ من المصدر المشتقات المختلفة للفعل، نحو (ضَرَبَ- يَضْرِبُ- اضْرِبْ- ضَارِبٌ- مضروبٌ).

ث- المصدر يدلُّ على الحدث، وهو شيء واحد، والفعل يدلُّ على شيئين (الحدث والزَّمن).

ج- اختلاف أوزان المصدر دليل على أنَّه الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل هو الأصلُ، والمصدر فرع عليه، كما تتفرَّع بقية المشتقات وحجتهم تتلخص في الآتي:

أ- الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول. نحو (أكْرَمَ زيدٌ عَمْرًا إكْرَامًا).

ب- المصدر يُذْكَرُ توكيدًا للفعل، وبيانًا له، نحو (ضَرَبته ضَرْبًا- ضَرَبْتَهُ ضَرْبَ الظَّالِمِ- ضَرَبْتُه ضَرَبَتيْنِ)، لذا فالمبين قبل البيان، وهو الفعل.

ت- سمِّي المصدرُ مصدرًا لصدروه عن الفعل.

ث- المصدر يصحُّ لصحة فعله، ويعتلُّ لاعتلاله، وبناء المصدر يجري على فعله في الاعتلال والصحة، لذا فهو فرع، والفعل أصل[2].

٢- أبنية المصدر:-

اتفق علماء العربية على ثبوت قياسية المصادر فيما زاد على ثلاثة أحرف، وتعدَّدت آراؤهم في مصادر الثلاثي، فمن قائل: إنها سماعية يمتنع اجراء القياس فيها لكثرة أوزانها، وتفاوتها كثرةً وقلةً، ندرةً وشذوذًا، ومنهم من يقول بقياسيتها كغيرها من مصادر غير الثلاثي، ومن ثمَّ يجوز القياس الكثير

---

[1] ينظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣ ودروس في علم الصرف ٢٠٩.

[2] ينظر: علل النحو ٣٩٧- ٣٩٨، والانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥م(٢٨)، ودروس في علم الصرف٢٠٩-٢١٠.

الشائع[1] ووقف جمهور العلماء موقفًا وسطًا يكتفي فيه بالقياس فيما لم يسمع فيه سماع، فاللجوء إلى القياس إذا انعدم السماع[2].

أولاً: مصادر الثلاثي:

١ –**فَعْلٌ**: مصدرٌ يأتي بفتح الفاء وسكون العين، وهو مصدرٌ لكلِّ فعل متعدٍّ، جاء على وزن (فَعَلَ) بفتح العين[3] نحو (ضَرَبَ ضَرْبًا) أو على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، نحو (فَهِمَ فهْمًا)، والمعتل نحو (وَعَد وَعْدًا) و (بَاعَ بَيْعًا) و (رَمَى رمْيًا) والمضَّعف، نحو (ردَّ ردًّا)[4]، قال ابن عقيل: (الفعل الثلاثي المتعدِّي يجيء مصدره على (فَعْلٍ) قياسًا مطردًا)[5]، هذا بخلاف ما دلَّ على حرفةٍ أو صناعة، فإنَّ مصدره يأتي غالبًا على (فِعَالةٍ) بكسر الفاء، نحو (كِتَابَةٍ، وتِجَارَةٍ)[6].

٢ –**فَعَلٌ**: بفتح الفاء والعين، مصدرٌ للفعل اللازم الذي جاء عل وزن (فَعِلَ) بكسر العين، نحو (فَرِحَ فرَحًا) و (غَضِبَ غَضَبًا)[7] قال تعالى ﴿**فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ**﴾.[8] وتأتي بعض أفعال المتعدي على وفق هذه البنية نحو (عَمِلَهُ يَعْمَلُهُ عَمَلاً)[9].

٣ – **فُعُولٌ**: ويكون مصدرًا لكل فعلٍ لازمٍ على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، ذكر ذلك سيبويه نحو (لُزُومٍ) و(وُرُودٍ) و (جُحُودٍ)[10] ومنه قوله تعالى: ﴿**سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾،[11] قال الرضي: (قوله الغالب في (فَعَلَ) اللازم على (فُعُول) ليس على إطلاقه)[12]، أي إنَّ الفعل اللازم من باب (فَعَلَ)

[1] ينظر: في تصريف الاسماء ١٥٨.

[2] ينظر: دروس في علم الصرف ٢١١.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٥، والتكملة ٢١٢.

[4] ينظر: شرح المكودي ١٦٧–١٦٨.

[5] شرح ابن عقيل ٣/ ٩١.

[6] ينظر: نزهة الطرف ١٠١، والصرف، لحاتم الضامن ١٢٧.

[7] ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٧٥.

[8] سورة البقرة/ ٩٠.

[9] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦، والتكملة ٢١٣، والمقرب ٤٨٨.

[10] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٥.

[11] سورة الفتح/ ٢٩.

[12] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٣.

يأتي قياسًا على (فُعُول) ما لم يدلُّ على صوتٍ، أو داءٍ، أو اضطرابٍ أو امتناعٍ فإنَّهُ يأتي على وفق الأبنية الآتية:

–فِعَالٌ: بكسر الفاء نحو: (أَبَى إِبَاءً) إنْ دلَّ على معنى الامتناع.

–فَعَلانٌ: بفتح الفاء والعين، نحو: (جَالَ جَوَلانًا) و (غَلَى غَلَيَانًا) لدلالته على معنى التقلُّب.

–فُعَالٌ: بضم الفاء، نحو: (سَعَلَ سُعَالاً) لدلالته على معنى الدَّاء، والصوت، ومنه (صَرَخَ صُراخًا).

–فعِيْلٌ: نحو (رَحَلَ رحِيْلاً)؛ لأنَّه يدلُّ عل معنى السير، او الصوت، ومنه (صَهَلَ صَهِيْلاً)[1].

–فِعَالَةٌ: بكسر الفاء، نحو (خِلافةٍ) و (سِياسةٍ) و (قِصَامةٍ) و (سِعَايةٍ) و (إِمَارَةٍ) و (وَلايَةٍ)[2]، ولم يُعدُّ ابن مالك هذه البنية قياسية، وجعلها مجمع اللغة العربية قياسيَّة[3].

٤ – فُعُولة وفَعَالةٌ:–

ذهب ابن مالك إلى أنَّ قياس مصدر (فَعُلَ) مضموم العين اللازم، (فُعُولةٌ) و (فَعَالةٌ) نحو (سَهُلَ سُهُولَةً) و (صَعُبَ صُعُوبَةٌ) و (جَزُلَ جَزالَةٌ) و (ضُخمَ ضَخَامةً)[4]، وذهب الرَّضى إلى أنَّ (فَعَالةً) هي الصيغة القياسية في الأغلب[5].

٥– **فُعْلٌ**: بضم الفاء وسكون العين، مصدرٌ للفعل اللازم (فَعُلَ)، وجاءت هذه البنية للدلالة على الصفات الجسدية، والقيم الجمالية، والسلوكية، نحو (الحُسْنُ، والطُّوْل، والْقُرْب) قال سيبويه: (أَمَّا ما كان حُسْنًا، أو قبحًا، فإنَّه مما يُبْنَى فعْلُهُ على (فَعُل–يَفْعُلُ)، ولكون المصدر فِعَالاً، وفِعَالةً وُفعْلاً)[6]، وذكر ابن عصفور أنَّه يأتي منه اللازم والمتعدي، وأنكر عليه ذلك أبو حيان[7].

٦– **فُعْلَةٌ**:– بضم الفاء وسكون العين، نحو (حُمْرَة، وصُفْرة، وزُرْقة)، للدلالة على شدة اللون، والضمُّ يناسِبُ الشدَّة والقوَّة، والتاء للتَّعيين، والتَّأنيث، والمبالغة[8].

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٣–١٥٤–١٥٥، ونزهة الطرف ١٠١–١٠٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل٣/٩٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٦.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٩٤، وشرح المكودي ١٦٩.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٦.

(٦) كتاب سيبويه ٤/ ٢٨.

(٧) ينظر: المقرب ٤٨٦، وارتشاف الضرب ١/ ٢٢٢.

(٨) ينظر: ديوان الأدب ١/٦١، والتسهيل ٢٠٥، وتصريف الأسماء والأفعال ١٤٠.

إنَّ ما ذكر من أبنية المصادر يُعَدُّ عند النحويين والصرفيين قياسيٌّ في الغالب، وثمَّةَ أبنية أخرى وردت سماعًا، وهي كثيرة، أشهرها:

١- **فِعْلُ**: بكسر الفاء وسكون العين، نحو: (ذَكَرِ ذكْرًا)، ويرى النحاة أنَّ هذا البناء يجيء للمفعول، نحو (الطحْن، والذبح) بمعنى المطحون، والمذبوح، قال تعالى: ﴿**وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ**﴾.[١]

٢- **فِعَلٌ**: بكسر الفاء وفتح العين، نحو (الشِّرَى، والقِرَى، وحِوَلٌ، وكِبَرٌ، وشِبَعٌ) قال الرضي: (ولم يَجِئ (فِعَلٌ) في مصدر (فَعَلَ) المفتوح عينه، إلاَّ في المنقوص.. وهو أيضًا قليل)[٢] نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ**﴾.[٣]

٣- **فَعِلٌ**:- بفتح الفاء وكسر العين، قال سيبويه: (وقد جاء المصدر على (فَعِلٍ) وذلك: خَنقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقًا وكَذَبَ يكْذِبُ كذِبًا)[٤]، وتأتي هذه البنية للدلالة عل الوصف[٥] ومنه المصدر (لَعِبٌ) في قوله تعالى: ﴿**وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إلا لَعِبٌ وَلَهْوٌ**﴾.[٦]

٤- **فُعَلٌ**:- بضم الفاء وفتح العين، وتجيء المصادر على وفق هذه البنية قليلة، فقد عد سيبويه ثلاثةً منها (هُدَىً، وُسَرىً، وُتقَىً)[٧] وأضاف ابن سيده (البُكَى)[٨] قال الرضي: (ليس في المصادر ما هو على(فُعَلَ) إلاَّ الهُدى والسُّرى، ولندرته في المصدر يؤنِّثهما بنوا أسَدٍ على توهّم أنَّهما جَمْعُ هُدْيَةٍ وسُرْيةٍ)[٩].

٥- **فُعُلٌ**:- بضمِّ الفاء والعين، نحو (العُمُر و الحُلُم) قال تعالى ﴿**وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ**﴾،[١٠] وقيل إنَّ صيْغةَ (فَعْلٌ) هي الأصل، والتثقيل يرجع إلى قَضيةٍ صَوْتِّيةٍ أو بيئيةٍ.

---

[١] سورة الصافات/ ١٠٧.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٨.

[٣] سورة الروم/ ٤٨.

[٤] كتاب سيبويه: ٤/ ٦.

[٥] ينظر: ديوان الأدب ٢/ ١٤٢.

[٦] سورة الأنعام/ ٣٢.

[٧] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٤٦.

[٨] ينظر: المخصص ١٥/١٠٨.

[٩] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٧.

[١٠] سورة النور/ ٥٩.

٦- **فَعُولٌ**:- بفتح الفاء وضم العين، نحو (العَجُول) قال الرضي (ويجيء الفعول لمَا يفْعَلُ به الشيءُ، كالوجور، لما يُوْجَرُ به)[١].

٧- **فُعْلان**:- بضمِّ الفاء وسكون العين، قال سيبويه: (وقد جاء على (فُعْلان) نحو الشُّكْران، والُغْفرانِ)[٢].

٨- **فِعْلان**:- بكسر الفاء وسكون العين، نحو (كِتْمَانِ) و (عِرْفَانٍ)[٣].

٩- **فَعْلان**:- بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (لَيَّان) وهو نادر، وقيل أصله الكسر ففتِحَ استثقالاً[٤] ومنه قول الشاعر:

تُطِيلِيْنَ لَيَّانِيْ وَ أَنتِ مَلِيْئَةٌ وَأُحْسِنُ يا ذَاتَ الوُشَاحِ التَّقَاضِيَا[٥]

١٠- **فَعْلةٌ- فِعْلةٌ- فَعَلةٌ**:- قال سيبويه: (وقالوا: حَمَيْتُ المريضَ حِمْيةً كما قالوا: نشد نِشْدَةً، وقالوا: الفَعْلة، نحو: الرَّحْمَة، واللَّقية، ونظيرها؛ خِلْته-خَيْلَة، وقالوا: نَصَحَ نَصَاحَةً، وقالوا غَلَبَةَ غَلَبةً، كما قالوا: نَهَمَةً)[٦].

تلك أهمُّ الأبنية المشهورة التي جاءت على وفقها المصادر. وهناك أوزانٌ ثلاثية أخرى، إلاَّ أَنَّها سماعيةٌ، فمنها ما جاء على وزن اسم الفاعل، أو على وزن اسم المفعول، أو على وزن الصفة المشبهة، أو على وزن اسم التفضيل.

ثانيًا: مصادر غير الثلاثي:-

ذكر الصرفيون أنَّ للفعل غير الثلاثي مصادرَ مقيسةً مطَّردةً، والفعل غير الثلاثي إمَّا أنْ يكون رباعيًا مجردًا على وزن (فَعْلَلَ) أو مزيدًا بحرف، نحو (أفْعَلَ- فَاعَلَ- فَعَّلَ)، أو بحرفين مبدوءًا بهمزة وصل نحو (انْفَعَلَ- افْتَعَلَ- افْعَلَّ) وأمَّا مبدوءًا بالتاء، نحو (تَفَعَّلَ- تَفَاعَلَ- تَفَعْلَلَ) أو مزيدًا بثلاثة أحرف مبدوءًا بهمزة وصل، نحو (اسْتَفْعَلَ- افْعَالَّ- افْعَلَّلَ- افْعَنْلَلَ.. الخ)[٧] ، ومصادر هذه الأفعال تأتي على وفق الآتي:

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٢.

[٢] كتاب سيبويه ٤/ ٨.

[٣] نفسه ٤/ ٨.

[٤] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٩.

[٥] من ديوان شعر ذي الرمة ٦٥١.

[٦] كتاب سيبويه ٤/ ٨-٩.

[٧] ينظر: شرح المراح في التصريف ٣٧، وجامع الدروس العربية ١/ ١٢٦.

أ– مصدر الثلاثي المزيد بهمزة قطع:–

١– **إِفْعَالٌ**:– ذكر الصرفيون أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بهمزة قطع يأتي على (إِفْعَالٍ) بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وفتح العين من بعدها ألف، إنْ كان صحيحًا أو معتلَّ الآخر[١].

نحو(إسرار) قوله تعالى ﴿**ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا**﴾.[٢] ومنه (أَوْقَدَ إيْقَادًا) والأصل (إوقاد) فقلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة إثر كسرة، طلبا للخفَّةِ، ومنه (أَبْدَي إبْدَاءً) و (أَبْقَى إبقاءً) فأصل المصدرين (ابداو، وإبقاي) فلمَّا تطرَّفت الواو، أو الياء إثر ألفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزة[٣].

واختلف الصرفيون في مصدر الفعل المزيد بهمزة قطع إذا كان معتلَّ العين، نحو (أَقَامَ، وأَعَانَ) فمنهم من يرى أنَّ المصدر يأتي على وزن (إفَالَةٍ)، نحو (إقَامَةٍ، وإعَانَةٍ) أي بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، والتعويض، عن المحذوف بالتاء، فأَصْلُ المصدر (إقوامٌ، وإعْوَانٌ) فألتقى ساكنان، الواو التي تقابل عين الفعل، وألفُ المصدرِ، فَحُذِفَتْ عين الفعل وُعوِّضَ عنها بالتاء، وهو الارجح[٤].

ومنهم من يرى أنَّ المحذوفَ ألفُ المصدرِ، لزيادتها والتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الواو على القاف قبلها فصارت الواو ألفًا لفتحةِ ما قبلها[٥]، وعلى هذا يكون وزن المصدر على (إفَعْلَة) وقد تحذف التاء التي عُوِّضَ بها عن الحرف المحذوف، وهو مذهب سيبويه[٦]، نحو(إقام) في قوله تعالى ﴿**رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ**﴾.[٧] أمَّا الفرَّاء فلم يُجَوِّزْ ذلك إلاَّ عند الإضافة[٨].

ب– مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين (فَعَّلَ)

١– تَفْعِيْلٌ: واشترط الصرفيون صحة اللام في (فَعَّلَ) حتى يكون المصدر على (تفْعِيْلٍ) وجعلوا التاء بدلاً من العين الزائدة نحو (تَكْلَيْم) في قوله تعالى ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾.[٩] وقد تأتي على وزن

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٨، ومفتاح العلوم ٢٤.

[٢] سورة نوح/ ٩.

[٣] ينظر: شرح التصريف ٤٧٥، وفي تصريف الأسماء ١٦٥.

[٤] ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٢، و شرح ابن عقيل ٣/ ٩٨.

[٥] ينظر: دقائق التصريف ٢٨٤–٢٨٥، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٧٧.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٨٢.

[٧] سورة النور/ ٣٧.

[٨] ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء ٢/ ٢٥٤.

[٩] سورة النساء/ ١٦٤.

(فِعَّال) نحو(كِذَّاب) قوله تعالى ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾.[1] وقد تخفف العين، فيكون على وزن (فِعَال) نحو (كِذَاب)[2].

٢- **تَفْعِلةٌ**:- أمَّا إذا اعتَّلتْ لامه، نحو (زكَّى، وحتَّى، وسمَّى) فيجيء مصدره على (تَفْعِلَةٍ)[3] ومنه (تَوْصَيَة) قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلا إلى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾.[4] وقد يجيء الصحيح على وفق هذه الصيغة، وهو نادر، نحو (تَجْربة، وتَذْكَرة)[5]، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾.[6]

وإذا كان المضعف مهموز اللام، نحو(جزَّأ، وهنَّأ) فالأغلب أنْ يكون مصدره على وزن (تَفْعِيْل) و(تَفْعِلَة) نحو (جزَّأ تجزيئًا وتَجْزِئَةً)، والقياس تجزيئٌ[7].

ت- مصدر الثلاثي المزيد بالألف (فاعَلَ):

مُفَاعَلةٌ-فِعَالٌ:- ويأتي مصدر (فَاعَلَ) على وزن (مفَاعَلةٍ) قال سيبويه: (وأمَّا فَاعَلْتُ فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مُفَاعَلَةٌ) جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أوَّلِ حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف)[8]، وذكر بعض النحاة أنَّ قول سيبويه فيه خلَلٌ فالميم ليست عوضًا من الألف لأنَّ الألف موجودةٌ في (مُفَاعَلةٍ) كما أنَّها موجودةٌ في الفعل، نحو (قَاتَلَ مُقَاتَلةً) أي أنَّها موجودةٌ في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضًا من الألف والألفُ لم تذهب[9].

وعدَّ بعض النحاة (الفِعَالَ) مصدرًا قياسيًا في (فَاعَلَ) نحو (قَاتَلَ قِتَالاً) بشرط ألاَّ تكون فاؤه ياءً، فإنْ كان كذلك نحو (يَاسَرَ) و (يَامَنَ) فالأغلب أنَّ مصدره على وزن (مُفَاعَلةٍ)[10] وقاتل يأتي على (فِيْعَال) نحو (قِيْتَال) بإشباع كسرة الفاء[11]، وهو غير مطرد.

---

[1] سورة النبأ/ ٢٨.
[2] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٩، والمخصص ١٤/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٧، وشرح المراح ٣٧.
[3] ينظر: المنصف ٢/ ١٩٥.
[4] سورة يس/ ٥٠.
[5] ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٢٧.
[6] سورة الحاقة/ ٤٨.
[7] ينظر: التسهيل ٢٠٦، وشذا العرف ٧١.
[8] كتاب سيبويه ٤/ ٨٠.
[9] ينظر: المخصص ١٤/ ١٨٥، وأبنية الصرف كتاب سيبويه ٢١٩.
[10] ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٣، شرح ابن عقيل ٣/ ١٠.
[11] ينظر: مفتاح العلوم ٢٤.

ث- مصدر ما كان أولُهُ تاءً زائدةً:-

ويرى الصرفيون أنَّه إذا كان في أوَّل الفعل تاءٌ زائدةٌ سواءً أكان ثلاثيًا مزيدًا، أم رباعيًا مزيدًا أم ملحقًا بالرباعي المزيد، فإنَّ قياس مصدره على بناء فعله الماضي مع ضم الحرف الذي قبل الأخير.

١- **تَفَعُّلٌ**:- قال سيبويه: (وأمَّا مصدر (تَفَعَّلْتُ) فإنه (التَّفعُّل) جاؤوا فيه بجميع ما جاء في (تَفعَّلَ) وضمُّوا العين؛ لأنه ليس في الكلام اسم على (تَفعَّلٍ) ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر (فَعَّلْتُ) ولا غير الياء؛ لأنه أكثر من (فَعَّلْتُ) فجعلوا الزيادة عوضًا من ذلك، من ذلك قولك: تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا وتَقَوَّلْتَ تَقَوُّلاً)[1].

٢- **تَفَاعُلٌ**:- بزيادة التاء وضم ما قبل الآخر، نحو (تَشَاوَر تَشَاوُرًا) وما ورد مفتوحًا أو مكسورًا أما قبل آخره، فهو شاذٌ، قال ابن سيده: (فأمَّا ما حكاه ابنُ السكِّيتِ من قولهم: تَفَاوَتَ الأمرُ تَفَاوتًا وَتَفاوتًا فشاذٌ)[2]، ويكسر ما قبل الآخر إذا كان معتلَّ الآخر بالياء، نحو (توَانَىَ توَانِيًا) لمناسبة الكسرة للياء[3].

٣- **تَفَعْلُلٌ**:- قال ابن عقيل: (إنْ كان الفعلُ على وزن (تفعْلَلَ) يكون مصدره على (تَفَعْلُلٌ) بِضَمِّ رابعه، نحو تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا، وتَدَحرَجَ تَدَحْرُجًا)[4].

وسُمِعَ عن العرب مصادر، زيدت بالتاء على وزن (تَمْفعُل) نحو (تَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا) وعلى وزن (تَفَيْعِلٍ) نحو (تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا) و (تَفَعْيَلَ) نحو (تَشَرْيَفَ تَشَرْيُفًا) و (تَفَوْعُل) نحو (تَكَوْثَرَ تَكوثُرًا) و (تَفعْوُل) نحو (تَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا)[5].

ج- مصدر ما كان أوَّله همزة وصل:-

ويرى الصرفيون أنَّ مصادر هذه الأفعال على وزن ماضيها على أنْ تُكْسَرَ فيها ثوالثها وتزاد ألف قبل أواخرها، وذلك كالآتي:

١- **انفِعَالٌ**:- نحو "اْنِكسَارٍ، واْنِفتَاحٍ، وانْطِلاقٍ، فأفعال هذه المصادر هي "انْكَسَرَ، وانْفَتَحَ، وانْطَلَقَ".

---

[1] كتاب سيبويه ٤/ ٧٩.

[2] المخصص ١٤/ ١٨٦.

[3] ينظر: في تصريف الأسماء ١٦٦.

[4] شرح ابن عقيل ٣/٩٩.

[5] ينظر: مناهل الرجال ٨٢، ودروس في علم الصرف ٢٢٠ .

٢- **افْتِعَالٌ**:- نحو "امْتِثَالٍ، من امْتَثَلَ"، و"اعْتِداءٍ، من اعْتَدَى" فأصل المصدر "اعتداو" إذ وقعت الواو متطرفة بعد ألف زائدة فقلبت همزة.

٣- **افْعِلالٌ**: نحو "احْمِرارٍ، من احْمَرَّ"، و "اسْمِرَارٍ، من اسْمَرَّ".

٤- **افْعِنْلالٌ**: نحو "افْرِنْقَاع، من افْرَنْقَعَ".

٥- **افعِلاَّلٌ**: نحو "اكْفِهْرَارٍ، من اكْفَهَرَّ، و "اطْمِئْنَانٍ من اطْمَأَنَّ" وقد يجيء على (فُعَلِّيلَةٍ) نحو "طُمَأْنِيْنَةٍ".

٦- **افْعُوْعَالٌ**: نحو "اعْشِيْشَاب، من اعْشَوْشَبَ" وقلبت الواو ياء، لكي تناسب الكسرة.

٧- **افْعِيْلالٌ**:- نحو "اخْضِيْرَار، من اخْضَرَّ"، و "احْمِيْرَارٍ، من احمَّر"[١].

٨- **استفعال**:- نحو "اسْتِخْرَاجٍ، من اسْتَخْرَجَ"، وإنْ كان معتلاً حدث فيه بعض الإعلال، وذلك كما يأتي:

أ- إنْ كان معتلَّ اللام، نحو "اسْتَعْلَى، فمصدره يكون اسْتِعْلاءً"، وأصله "استعلاو"، تطَّرفَتْ فيه الواو بعد ألف المصدر الزائدة فقلبت همزة.

ب- إنْ كان معتلَّ الفاء، نحو "اسْتَوْثَقَ، فمصدره يكون اسْتِيثَاقًا"، وأصله اسْتِوْثَاقٌ"، فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياءً[٢].

ت- إنْ كان معتلَّ العين، نحو "اسْتقَام، واسْتعان"، فيحدث له ما حدث في مصدر (أفْعَلَ) معتل العين، قال ابن الناظم (فيلتقي إذْ ذاك ساكنان: الألف المبدله من عين الفعل، وألف المصدر فتحذف الثانية منهما، ويعوَّضُ عنها بتاء التأنيث؛ فيقالُ: اسْتَقَامَ اسْتَقَامَةً، واسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً، والأصلُ اسْتِقْوَامًا، واسْتِعْوَانًا، ففعل به ما ذكر[٣].

ح- مصدر الرباعي المجرد وملحقاته:-

١- **فَعْلَلَةٌ- فِعْلالٌ**:- يبنى المصدر من (فَعْلَلَ) قياسًا على (فَعْلَلَةٍ) نحو: "دحْرَجَ دَحْرَجَةً" وسماعًا على (فِعْلالٍ) نحو "سَرْهَفَ سِرْهَافًا"[٤]، وما أُلحِقَ بصيغة (فَعْلَلَ) فهو محْذُوٌّ به في بناء المصدر، نحو "زَلْزَلَ

---

[١] ينظر: التسهيل ٢٠٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٨، ، ومناهل الرجال ٢٠٧، وفي تصريف الاسماء ١٦٦-١٦٧.

[٢] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٨٥،.

[٣] زبدة الأقوال ٨٣-٨٤.

[٤] ينظر: المقتضب ٩٥/٢، والخصائص ٢٢٢/١، وشرح المفصل ٤٩/٦، وزبدة الأقوال ٨٦.

زَلْزَلَةً"، و "حَوْقَلَ حَوْقَلَةً" و "رَهْيَأَ رَهْيأَةً" و "يَبْطَرَ بَيْطَرَةً"، وقد جاء منه شيء على (فِعْلالٍ) وهو ليس مطَّرِدًا نحو "زَلْزَلَ زِلْزَالاً"، و "حَوْقَلَ حِيْقَالاً"، نحو قول الشاعر:

يَــا قَــوْمِ قَــدْ حَوْقَلْــتُ أوْ دَنَــوْتُ وشَــرُّ حِيْقَــالِ الرِّجَــالِ المَــوْتُ[1]

المصدر الميمي:

هو مصدر يدلُّ على الحدث مجردًا، كالمصدر الأصلي، مع قوَّة الدلالة وتأكيدها، والعلَّةُ في تسميته ترجع إلى الميم الزائدة في أوَّله، سواء أكانت مفتوحة أمّ مضمومةً على حسب بنائه من الفعل، نحو "شَرِبَ مَشْرَبًا"، و "اْسَتخْرَجَ مُسْتَخْرَجًا"[2]، وقد ورد عند القدماء إلاَّ أنَّهم لم يطلقوا عليه ذات التسمية، قال سيبويه: (فإذا أردتَ المصدر بنيته على (مَفْعَلٍ)، وذلك قولك: إنَّ في ألفِ درهمٍ لَمَضْرَبًا، أي لَضَرْبَا) [3]، وذكر أبن سيده أنَّ منه ما يقع قياسيًا، ومنه ما قالت بهِ العربُ على غير القياس[4]، وتعددت الآراء حول تسميته إلى أنْ عرَّفة ابن هشام بقوله: (هو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة)[5]، وقد فرَّق بعض المحدثين بين المصدر الميمي، والمصدر الأصلي من ناحيتين:

١- من ناحية التلبُّسِ بشيء أو عدمه: فالمصدر الميمي متلبِّسٌ بذات في الغالب أمَّا الأصلي فلا يتلبَّس بشيء، أي أنَّ المصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر الذات بعكس الأصلي فإنَّهُ حدثُ مجرَّدٌ، نحو "مُنْقَلَب" في قوله تعالى ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾،[6] فهذا المصدر لا يطابق المصدر الأصلي –انقلابًا– في المعنى، فالميمي يحمل معه الذات، والأصلي مجرَّد.

٢- من ناحية اختلاف المعنى:- نجد أنَّ المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر الأصلي، نحو "المِصِيْر"، في قوله تعالى ﴿**فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إلى النَّارِ**﴾،[7] فالمصير يعني نهاية الأمر بخلاف

---

[1] من شواهد المنصف ١/ ٣٩، والمحتسب ٢/ ٣٥٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٠٠.

[2] ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣٢، ودروس في علم الصرف ٢٢٢، وقاموس تصريف الأفعال والأسماء ٤٥.

[3] كتاب سيبويه ٤/ ٨٧.

[4] ينظر: المخصص ١٤/ ١٩٣.

[5] شرح شذور الذهب ٤١٧.

[6] سورة الشعراء/ ٢٢٧.

[7] سورة ابراهيم/ ٣٠.

الصيرورة[١]، وذكر الصرفيون أنَّ المصدر الميمي يَصَاغُ من الفعل الثلاثي ومن المزيد، وهو قياسيٌّ، وقد وردت بعض الأبنية سماعية، ويتضح ذلك بالآتي:

أ– بناؤه من الفعل الثلاثي:–

يصاغ من الثلاثي على وفق الأوزان الآتية:–

١– **مَفْعَلٌ**:– فتح الميم والعين، ويُصَاغُ على وفق هذه البنية على النحو الآتي:–

أ– إذا كان فعله المضارع مكسور العين، نحو "ضَرَبَ، يَضْرِبُ، مَضْرَبًا"، وقد ورد بالكسر، نحو "مَرْجِعِ"، نحو قوله تعالى: ﴿**إلى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾،[٢] والقياس فتح العين [٣]، وقد يجيءُ من باب (فَعَلَ– يَفْعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع، نحو "ذَهَبَ، مَذْهَبًا"، أو من باب (فَعِلَ، يَفْعَلَ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، نحو "لَبِسَ، مَلْبَسًا"[٤].

ب– إذا كان من باب (فَعَلَ– يَفْعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو "خَرَجَ يَخْرُجُ، مَخْرَجًا"[٥].

ت– إذا كان الفعلُ معتلَّ العين أو اللام بالواو، نحو "صَامَ ،يَصُوْمُ، مَصَامًا"، و "قَامَ، يقُوْمُ، مَقَامًا" ومنه "المَنَامُ" في قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى**﴾،[٦] والمحيا، والممات، في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾.[٧]

ومما جاء مُخَالِفًا القياسَ "مَجِيءُ، وَمَسِيْرُ، ومَبِيْتُ، وَمَشِيْبُ، وَمرْجِعٌ، وَمَحِيْضٌ"، حيث وردت بكسر العين، والقياس فتحها[٨].

---

[١] ينظر: معاني الأبنية في العربية ٣٤–٣٥.

[٢] سورة هود/ ٤.

[٣] ينظر: دروس في علم الصرف٢٢٢.

[٤] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٢١.

[٥] ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٨٨، ودروس في علم الصرف ٢٢٢.

[٦] سورة الصافات/ ١٠٢.

[٧] سورة الأنعام/ ١٦٢.

[٨] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٢–١٧٣، وفي تصريف الأسماء ١٧٥.

٢- **مَفْعِلٌ**:- بفتح الميم وكسر العين، ويصاغ المصدر من الثلاثي على وفق الآتي:

أ- إذا كان الفعل مثالاً، أي معتل الفاء، نحو "وَعَدَ، يَعِدُ، مَوْعِدًا"، و "وَزَنَ، يَزِنُ، مَوْزِنا"[(١)] ومنه "وَجِلَ، يَوْجَلُ، مَوْجِلاً"، و "وَحَلَ، يوْحَلُ، مَوْحِلاً"، بكسر العين، لأنَّهم رَبَّما أعَلُّوه بالقلب فشبهوه بواو "يُوْعَدُ" المعلُّ بالحذف، لذا قالوا: "مَوْجِلٌ"، كما قالوا: "مَوْعِدٌ"[(٢)].

ب- إذا كان الفعل معتَّل العين بالياء، نحو "بَاتَ، يَبِيْتُ، مَبِيْتًا"، و "غَابَ، يَغِيْبُ، مَغْيِبًا"، وقالوا: "طَارَ، يَطِيْرُ، مَطَارًا"، و "نَالَ، يَنَالُ، مَنَالاً"، على وزن (مَفْعَلٍ) بفتح العين[(٣)].

٣- **مَفْعَلَة**:- بفتح العين، نحو "مَذْهَبة، ومَفْسَدة، ومَقْوَدة، ومَنْجَاة"، وقد يأتي المصدر الميمي على (مَفْعِلَة) بكسر العين، نحو "مَعْذِرَة، وَمْعصِية"، أو على (مَفْعُلةٍ) بضم العين، نحو "مَأْدُبَةٍ، وَمْظلُمة ومَيْسُرَة"، وهو سماعي[(٤)].

٤- **مَفْعُوْلٌ**:- ذكر بعض الصرفيين أنَّ المصدر الميمي قد يأتي على (مَفْعُولٍ) بدلاً من (مَفْعَلٍ)، نحو "مَيْسُور، ومَعْسُور، وَمخْلُوْق"، قال سيبويه: (ويستغني بهذا عن المَفْعَل الذي يكون مصدرًا لأنَّ في هذا دليلاً عليه)[(٥)]، في حين ذهب بعضهم إلى القول بأنَّ هذه البنية جاءت صفة للزمان وليست مصدرًا ميميًا[(٦)].

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه، مع قلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: "مَدْخَل، ومُسْتَخْرَج، ومُسَرَّح، ومُقَاتَل، ومُنْتَصَر، ومُنْدَفَع، مُحْمَر، ومُعْلَوَّط، ومُعْشَوشَبٌ، ومُزَلْزَل، ومُتَدَحْرَج، ومُحْرَنْجَم، ومُطْمَأَنٌّ، ومُقْعَنْسَسٌ"[(٧)]،وسياق الكلام هو الذي يحدد مصدريه هذه الصيغ أو عدمه[(٨)].

---

(١) ينظر: زبدة الأقوال ٩٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٠٨، ودروس في علم الصرف٢٢٣.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٤٢.

(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٩٧.

(٦) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي٣٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٥.

(٧) ينظر: الفصول في العربية ١٠١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٢٢-٢٢٣.

(٨) ينظر: المدخل إلى علم النحو والصرف ٨١-٨٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ١٧٥.

الوظيفة النحوية:-

الوظيفة النحوية هي المعاني المستفادة من معاني الجمل والأساليب، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية، أو هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحةً عند تركيبها لبيان المراد منها، عن طريق ما يقدِّمهُ علم الصرف لعلم النحو كالحركات والحروف، ومباني التقسيم، وغيرها[١].

ويأتي المصدر لبيان علَّة الحدث، أي المفعول لأجله[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ**﴾.[٣] ووظيفة الحال في السياق، ومجيء المصدر حالاً أكثر منه نعتًا[٤]، والوصف بالمصدر أبلغ في التعبير[٥]، ويفيد المصدر أيضًا معنى توكيد الفعل، وبيان نوعه وعدد مرَّاته[٦].

وتتجلَّى وظيفة المصادر عندما تكون عاملةً عمل الفعل؛ لذا درس النحاةُ عَمَلَ المصدر وشروطه وأحواله، فإذا كان المصدر أصلُ الفعل، ويحمل معناه، فمن البداهة أنْ يعملَ عملَهَ فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، وغير ذلك مما يعمله الفعل[٧]، قال ابن الخشَّاب: (والمصدر أصل للفعل في الاشتقاق في أصحِّ القولين، والفعل أصلٌ للمصدر في الإعمال)[٨]، ويختلف المصدر عن الفعل في الآتي:-

١- الفاعل يُضْمَرُ مع الفعل ولا يجوز حذفهُ، في حين يجوز حذفه مع المصدر، لعلَّةٍ، هي أنَّ المصدر اسمٌ وليس بفعلٍ، ولا صفة جارية على الفعل[٩]، ولا يحتملَ الضميرَ[١٠].

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٠٥.

(٣) سورة الرعد/ ٢٢.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٢/ ٥٠٠.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: دقائق التصريف ٤٤-٤٥.

(٧) ينظر: اللطيفة البكرية ٨٧، والكافي في الصرف والنحو والإعراب ٢٣٤.

(٨) المرتجل ٢٤٠.

(٩) المصدر نفسه ٢٤٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٢.

٢- لا يرفعُ نائبَ فاعلٍ، وبعضهم جوَّز ذلك، قال الصبان: (وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما ما فيهِ من الإلباس.. وقال أبو حيان يجوز إذا كان فعلُه ملازمًا للمجهول.. وزاد الدماميني قولاً رابعًا عن ابن خروف وهو الجواز، إذا لم يقع لَبْس...)[١].

وذكر النحاة أنَّ المصدرَ يقومُ مقام الفعل في حالتين:

١- حين ينوبُ المصدرُ عن فعله بعد حذفه، فيؤدِّي معناه، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾،[٢] بمعنى فاضربوا الرقاب، وذكر أبو حيان أنَّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: أنَّها مقصورةٌ على السماع، أو قياسية في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخٍ أو بغير توبيخٍ، وفي الخبر المقصود، أو الوعد، أو قياسية في الأمر والاستفهام فقط[٣].

٢- المصدر المقدَّر بـ(أنْ والفعل)، إذا أريد الماضي أو المستقبل، قال الوراق: (إذا قلتَ اعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، فالمعنى: أنَّ ضربَ زيدٌ عمرًا، فلمَّا كان المصدر مقدَّرًا بـ (أن والفعل) صار العمل في المعنى للفعل)[٤]، لذا حُذِفَ لفظ الفعل وبقي حكمه[٥]، أو المقدر بـ(ما والفعل) إذا أرِيَد به الحال، نحو "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيدًا الآن"، والتقدير: "مِمَّا تَضْرِبُ زيدًا الآن"[٦]، وقيل: إنَّ (ما) صالحةٌ للأزمنة الثلاثة[٧] وقد يُقدَّرُ المصدر بـ(أنَّ وأسمها وخبرها) إذا كان خبرها فعلاً ، أو اسمًا مشتقًّا منه، نحو "يُعجِبُنِيْ ضَرْبُ زيدٍ عمرًا"، والتقدير "أنَّ زيدًا يضربُ عمرًا"، أو "أنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا"[٨].

---

[١] حاشية الصبان ٢/ ٢٨٣.

[٢] سورة محمد/٤

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٠-١٧١.

[٤] علل النحو ٣٩٧.

[٥] ينظر: شرح الأشموني ٢/٣٣٤.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٥٧.

[٧] ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٥، والكواكب الدرية ٢/٥٨٨.

[٨] ينظر: المقرب ١٤٢.

شروط عمل المصدر:-

قال الرضي: (اعلم أنَّ معنى المصدر عَرَضُ لا بد له في الوجود من مِحَلٍّ يقوم به، وزمان ومكان)[(١)] والمصدر يعمل عمل فعله ماضيًا أو حالاً، أو مستقبلاً، تعدِّيًا ولزومًا، ولكن بشرط وضعها النحاة، وتتلخَّصُ في الآتي:-

١- أنْ يدلُّ على حدث الاستعمال والتأثير في الجملة[(٢)] فان لم يدلُّ على الحدث فهو مفعول مطلق لا عمل له سوى توكيد الفعل، قال ابن عصفور: (فأمَّا المصدر المؤكد والمبين فلا يعملان أصلاً)[(٣)]، وقد أجاز بعضهم إعمالَ المبيِّن للنوع؛ لأنَّهُ مضافٌ، والمضاف يعمل، إذ يجوز القول: "ضَرَبْتُ زيدًا ضربَ عمرٍ بكرًا"[(٤)].

٢- أنْ يحلَّ محل المصدر فعل مصحوبٌ بـ (أَنْ) أو (ما) المصدريتين، نحو "أَعْجَبَنِيْ قِيَامُكَ"، أي: "أَنْ تَقُوَم"، و "عَجِبْتُ مِنْ قَيامِكَ الآن"، أي: "مِمَّا تَقُومُ"، أمَّا غير ذلك فلا يعمل عمل الفعل، نحو "لَهُ صَوتُ صَوتَ حمارٍ"، فكلمة "صَوتَ" الثانية معمولةُ لفعلٍ محذوفٍ[(٥)].

٣- إنْ كان مضمرًا فإنه لا يعمل، وهو رأي البصريين[(٦)]، ويرى الكوفيون جواز ذلك مستدلين بقول الشاعر:

وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَّا عَلِمْتُمْ وُذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[(٧)]

وأجازه ابن جني، والفارسي، على أنْ يكون المفعولُ ظرفًا، ووافقهم الرماني[(٨)].

٤- لا يكون مصغَّرًا، لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل[(٩)]؛ لذا لا يجوز القول: "عَجِبْتُ مِنْ ضُرَيْبِكَ زيدًا".

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧١.

(٢) ينظر: الايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧١-٤٧٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٣٩٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٢، وشرح المكودي ١٦٢، واللطيفة البكرية ٨٧.

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧٦، واللطيفة البكرية ٨٧.

(٧) شرح ديوان زهير ٢٥، ومن شواهد شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٣.

(٨) ينظر: الخصائص ٢/ ١٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٣ (الهامش).

(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٦.

٥- ألاَّ يكون محددًا، فلا يجوز: "أعْجَبَنِيْ ضَرْبَتُكَ زيدًا"[١]؛ لأنَّه حُدَّ بالتاء، والتثنية والجمع.
وشذَّ" بضربة كفَّيه" في قول الشاعر:

يُحَابِي بِهِ الجلدَ الَّذي هُوَ حَازِمٌ   بضَرْبَة كَفَّيِهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[٢]

٦- ألاَّ يفصلَ بيْنَهُ وبين معموله بأجنبي، لكونه موصولاً بمعموله، وأنَّهُ يعمل على كل حال ما قُدِّرَ بِأنْ والفعل[٣].

٧- ألاَّ يكون محذوفًا، بخلاف من قال: "مَا لَكَ وَزَيْدًا"، أي بتقدير "وملابستك زيدًا"،[٤].

٨- ألاَّ يتقدَّم معموله عليه، لأنَّه عند العمل مؤوَّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف، ومعمول الصلة لا يتقدَّمُ على الموصول[٥].

حالات المصدر العامل:

ذكر النحاة للمصدر العامل المقدَّر بالحرف المصدري ثلاث حالات، وأغلب المصادر تؤوَّلُ بـ(أن والفعل) أو (ما والفعل) عند وقوعها في سياق تؤوَّل فيه بمصدر، والمصدر إذا توافرت فيه الشروط، وكانَ منوَّنًا، أو مضافًا، أو معرَّفًا بـ (أل) يعمل، لكنَّ النحاة اختلفوا في أكثر المصادر عملاً، فقيل: إنَّ للنَّونَ أكثر الحالات عملاً، وقيل المضاف، وقيل: إنَّ عمل المعرف بـ(أل) شاذٌ قياسًا واستعمالاً[٦] ويتضح ذلك بالآتي:-

١- المصدر المنوّن:-

ذهب النحاة إلى أنَّ المصدرَ المنوَّن يعمل عمل الفعل، نحو "يَعْجِبُنِيْ ضَرْبٌ زيْدٌ عَمْرًا" وعمله حال كونه منوَّنًا أقيس، أي أقوى في القياس، وإنَّما عمل لشبهه بالفعل، ورفعُ المصدر المنوَّن للفاعل كان محلُّ خلافِ النَّحاة، إذ أجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون[٧]، فلو رُفِعَ الفاعلُ بعد ذكر المصدر لم يَجُزْ حتى يتم

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

[٢] من شواهد شرح الأشموني ٢/٢٠٢.

[٣] ينظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٧٢، والمرتجل ٢٤٧.

[٤] ينظر: التسهيل١٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

[٥] ينظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٧٣، وشرح كافية ابن حاجب ٣/ ٤٧٤-٤٧٥.

[٦] ينظر: المقرب ١٤٢- ١٤٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٨٨.

[٧] ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء ١/ ٩٦، وشرح المفصل ٦/ ٦١.

تنوين المصدرِ لَتَغيُّرِ المصدر بتنوينه، فالبصريون يجيزون ذلك، نحو "عَجِبْتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ عمرًا"[1]، أمَّا الفرَّاء فقد منع التلفظ بالفاعل مع المصدر المنون، لأنَّهُ لم يُحْفَظُ في كلامهم[2].

ويجوزُ مع المنَّون عدم ذكر الفاعل[3] نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾،[4] فـ"إطعامٌ" مصدرٌ يعمل عمل الفعل يرفع فاعلاً وينصب المفعول، وفاعله محذوف، والتقدير "أو إطعامهُ يتيْمًا"، و"يتيمًا" مفعول به للمصدر، وعلامة نصبه فتح آخره[5] ومنه قول الشاعر:

بِضَـــرْبٍ بالسُّـــيوفِ رُؤُوْسَ قَـــوْمٍ أَزَلْنَـــا هَـــامَهُنَّ عَـــنِ الْمَقِيْـــلِ[6]

حيث عمل المصدرُ المنوَّنُ "ضَرْبٌ"، عمل الفعل، إذْ نصب مفعولا به "رُؤُوْسَ"، وفاعله محذوفٌ جوازًا[7]، قال أبو حيان: (وذهب السيرافي إلى أنَّه يجوز ألاَّ يُقَدَّرَ فاعلٌ البتَّةَ، وينتصبُ المفعولُ بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين دِرْهَمًا)[8].

ويبدو أنَّ عمل المصدر المنوَّن مع ذكر الفاعل قليل، وحجَّةُ الفرَّاء ومَنْ تابعهُ أكثَرُ منطقيةً وملاءمةً للواقع اللغوي، فالمصدر يعمل لشبهه بالفعل، والتنوين يجعل المصدر متوِّغلاً في الشبه بالاسم وبذلك تزول علَّةُ إعماله.

٢– المصدر المضاف:

ذهب أغلبُ النُّحاة إلى أنَّ المصدرَ المضاف يكون أكثَر عملاً من غيره[9]، فيضاف إلى الفاعل مع ذكر المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الأَرْضُ**﴾.[10]

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨٩، والبحر المحيط ٣/ ٢٢٠–٢٢١.

[2] ينظر: معاني القرآن، للفراء ٩٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٧٥.

[4] سورة البلد/ ١٤–١٥.

[5] الكواكب الدرِّية ٢/ ٥٩٣.

[6] من شواهد كتاب سيبويه١/ ١٩٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٧.

[7] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٥٨ الهامش.

[8] ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٥.

[9] ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٣٩٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٤، واللطيفة البكرية ٨٨.

[10] سورة البقرة/ ٢٥١.

أي ولولا أنْ يدفع الله الناسَ، فالمصدر "دْفعُ"، أضِيفَ إلى فاعله لفظ الجلالة، ونَصَبَ مفعولاً به "الناسَ"، وهذا مذهب سيبويه، وغيره من النحاة[1]، قال ابن هشام: (وإنَّما كان إعمالُ المضاف للفاعل أكثرَ؛ لأنَّ نسبةَ الحدث لمن أوجده أظهرُ مِنْ نسبته لمن أُوقِعَ عليه، ولأنَّ الذي يظهر حِيْنَئِذٍ إنَّما هو عمله في الفضلة)[2].

وقَد يُضافُ المصدر إلى الفاعل ولا يُذْكُر المفعول به[3]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا**﴾[4]، أي استغفار ربه، ويضاف المصدر إلى المفعول به، قال الرضي: (وإنَّما يُضافُ إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونِه مفعولاً، إمَّا بمجيء تابعٍ له منصوب حملاً على المحل، نحو "أعْجَبَنَيْ ضربُ زيدٍ الكريمَ"، أو بمجيء الفاعل بعده صريحًا)[5]، ومنه قوله الشاعر:

أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيْفُ   لِعَيْنَيْكِ مِنْ مَاءِ الشُّؤُوْنِ وكِيْفُ[6]

فالمصدرُ "رَسْمٌ"، أضِيفَ إلى المفعول به "دَارٍ"، مع وجود الفاعل "مَرَبعٌ".

ويضاف المصدر إلى المفعول به مع حذف الفاعل، قال ابن الناظم: (ولا تكثر إضافة المصدر إلى المفعول، إلاَّ إذا حذف الفاعل)[7] نحو قوله تعالى: ﴿**لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ**﴾.[8] قال أبو حيان: (ودعاءٌ مصدرٌ مضافٌ للمفعول... وفاعل المصدر محذوف تقديره من دعاءٍ للخير)[9].

ويرى الكوفيون أنَّ الفاعل مضمرٌ في المصدر، ومذهب الأخفشِ أنَّه منويٌّ، ولا يقال محذوف ولا مضمر[10]، ويُضَافُ المصدر إلى الظرف توسُّعًا، فيعمل فيما بعده الرفع، والنصب، نحو "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ يَوْمَ الجمعةِ زيدٌ عَمْرًا"[11].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٩٠، والمقرِّب ١٤٣.

[2] شرح شذور الذهب ٣٩٢.

[3] ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠، وفي تصريف الأسماء ١٧٣.

[4] سورة التوبة /١١٤.

[5] شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧٧.

[6] من شواهد شرح المفصل ٦٢/٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧٧، ولسان العرب ١٢/ ٢٤١.

[7] شرح ألفية ابن مالك ١٧٠.

[8] سورة فصلت/ ٤٩.

[9] البحر المحيط ٧/ ٥٠٤.

[10] ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

[11] ينظر: الكواكب الدرِّية ٢/ ٢٣١.

٣– المصدرُ المعَّرفُ بـ(أل):

وذهب بعض النحاة إلى جواز إعمال المصدر المعرف بـ (أل) وهو قليل قياسًا واستعمالاً لبعده من مشابهته الفعل باقترانه بـ (أل)، وكان القياس ألاَّ تدخل عليه؛ لأنَّه مؤوَّل بالفعل والفعل لا تدخل عليه (أل) ولما كان على صورة الاسم جاز ذلك، قال ابن هشام: (وأمَّا إعمال المصدر المحلَّى بالألف واللام؛ فإنَّه ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال.. فلذلك لا يعمل عند سيبويه والمحققين إلاَّ في الشعر، وقيل لا يعمل مطلقًا، والصحيح الأول)[(١)].

ويبدو أنَّ سيبويه يجيز إعمال المصدر المعرف بـ (أل) مطلقًا، إذ قال: (وتقول: عَجِبْتُ مِنْ الضَّرْبِ زيدًا، كما قلت: "عَجِبْتُ منَ الضَّارِبِ زيدًا"، ويكون الألف واللام بمنزلة التنوين)[(٢)].

ومنه قول الشاعر:

ضَعِيْفُ النِّكايَةِ أعْدَاءَهُ   يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[(٣)]

فالمصدرُ "النكاية"، محلى بـ (أل) نصب مفعولاً به "أعداءَهُ"، وذهب بعضُهم إلى مَنْعِهِ وقدَّروا نصبَ المفعول به بمصدرٍ محذوفٍ، تقديره "ضَعِيْفُ النكايةِ، نكايةُ أعداءَهُ"[(٤)].

إنَّ المصدرَ يعملُ في جميع حالاته إذا توافرت فيه شروط الإعمال المذكورة سابقًا، إذ يعملُ عملَ فعِلِهِ من حيثُ التعدِّي واللزوم، وحين يضاف المصدر إلى فاعله، وينصب المفعول به، يكون الفاعل مجرورًا في اللفظ، مرفوعًا في المحل، فإذا ورد تابعٌ لفاعلِ المصدر نعتًا كان أو توكيدًا، أو عطفًا، أو بدلاً، جاز جرُّه مراعاة للفظِ الفاعلِ، وجازَ رفعُهُ مراعاةً لمحلهِ ومنهُ قول الشاعر:

حَتَّى تهَجَّرَ فِيْ الرَّوَاحِ وِهَاجُهَا   طَلَبَ المُعَقَّبِ حَقَّهُ المَظْلُوْمُ[(٥)]

حيث أُضِيْفَ المصدر، "طَلَبَ" إلى فاعله "المعقِّب"، ثم أُتْبَع الفاعل بالنعت وهو "المظلوم" وعلامة إعرابه الضّمة؛ نظرًا لمحلِّ المتبوع.

والمصدر الميمي يعمل عمل فعله أيضًا، نحو "إنَّ مُصَابَكُمْ"، في قول الشاعر:

---

(١) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٧٤–٧٥.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٩٢.

(٣) من شواهد كتاب سيبويه ١/ ١٩٢، والمقرب ١/ ١٤٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٨.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٩٤ (الهامش).

(٥) من شواهد شرح ابن عقيل ٣/ ٦٨.

أظَلُومٌ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلاَمَ تحيَّةً ظُلْمُ[1]

وعدَّ بعض النحاة "مُصَابَكُمْ" أسم مصدر مجازي، وهو ليس ذاك، وإنَّما مصدرٌ ميميٌّ يعملُ مَحِلَّ الفعل[2].

ثالثًا–اسم المصدر بين الإعمال والإهمال:–

اسم المصدر يعمل عمل المصدر، وبشروط عمل المصدر نفسها، وإذا كان النحاة قد اختلفوا في إعمال المصدر فليس غريبًا أنْ يختلفوا في إعمال اسم المصدر؛ لشدَّةِ بُعْدِه عن الفعل، والأصل في العمل للأفعال لا للأسماء[3]، ومع ذلك فقد ورد في المظان اللغوية ما يؤِّكدُ إعمال اسم المصدر، حيث قسمة النحاة إلى ثلاثة أقسام:

١– ما يعمل اتفاقًا، وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، نحو "المَضْرَب"، و "والمَقْتَل"، وهو في الحقيقة مصدر ميمي وليس اسم مصدر[4].

٢– ما لا يعمل اتفاقًا، وهو ما كان علمًا من أسماء الأحداث، نحو "سُبْحَانَ"، من "التسبيح"، و "يَسَارِ، وفَجَارِ، وَبَرَه"، فالأول عَلَمٌ لليسر مقابل العسر، والثاني عَلَمٌ للفجور، والثالث عَلَمٌ للبر[5].

٣– ما أختِلَفَ في إعماله، وهو ما كان اسمًا لغير الحدث، نحو "الثواب، والكلام، والعطاء" وهو عند البصريين لا يعمل؛ لأنَّ أصل وضعه لغير المصدر بل للاسم، فالغسل موضوعٌ لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل للدلالة على الحدث، وأصله اسم العين[6]، قال ابن عقيل: (وإعمالُ اسم المصدر قليلٌ، ومن ادَّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم)[7] ومما ورد اسم المصدر فيه عاملاً قول شاعر:

أكُفْرَاً بعْدَ رَدِّ الْمَوتِ عَنِّيْ وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[8]

---

(1) من شواهد شرح المفصل ٦/ ٥٦.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨١.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١، والنحو التطبيقي ١٤٨.

(4) ينظر: شرح شذور ذهب ٤١٧، وهمع الهوامع ٢/ ٩٤.

(5) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٧.

(6) ينظر: معاني النحو ٣/ ١٥٩.

(7) شرح ابن عقيل ٣/ ٦٥.

(8) من شواهد أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٦٣، ولسان العرب، ١٩/ ٣٠٠ (عطا).

فقد عمل اسم المصدر "عَطَاء"، عمل الفعل، فنصب مفعولاً به، وهو "المائة"، بعد إضافة اسم المصدر لفاعله.

يتبين مما سبق أنَّ دراسة المصدر بشقيه الصرفي والنحوي، من حيث كونه يمثِّلُ مستويين من مستويات الكلام، أنَّ لمصادر الأفعال الثلاثية ومعانيها، ومصادر الأفعال غير الثلاثية وقياس أوزانها، له أثره في التركيب النحوي.

إنَّ معرفة اوزان هذه المصادر يتطلب الوقوف على المعنى الذي تحمله هذه الصيغ من جهة وتعلُّقها بنوع الفعل من جهة أخرى، وأقصد بالنوع وزن الفعل ووظيفته النحوية من حيث التعدِّي واللُّزوم، ومن هنا حدثت العلاقة بين الجانب الصرفي والجانب النحوي في مبحث المصدر، يزاد على ذلك مسألة اختلاف اللغويين في دلالة المصدر على الحدث، وهي جزئية من دلالة الفعل بعد إسقاط جانب الدلالة الزمنية.

إذًا فالمصدر قد حمل بعضًا من الخصائص الوظيفية للفعل، وإذا كان الفعل العامل الأول في التركيب النحوي، فلا بد أنْ يكون للمصدر بعض هذه الوظيفة، ولكن بشروط أملاها قياس اللغة، هذه الشروط كانت هي الفارق الأساسي بين عمل الفعل وعمل المصدر، كي لا يُطْلَقَ التأثير النحوي للمصدر إطلاقًا من غير قيدٍ أو شرط، فيتداخل السياق النحوي بين الفعل والاسم، ومن هنا نلمس فرضية القياس اللغوي الصارمة للتمييز بين اجزاء الكلام بنية وعملاً. فالمصدرُ ينوب عن الفعل بعد حذفه ويؤدي معناه، إنْ قُدَّرَ بـ (أن والفعل) أو (ما والفعل) ومن ثمَّ يؤدي وظيفة الفعل إذا قُيِّدَ بدلالة زمنية معينة، كالماضوية او الحالية، أو المستقبلية بشروط وضعها النحاة مستقاةٍ من الواقع اللغوي المسموع(١).

فإن تجرَّد المصدر من هذه الخصائص أُبْطِلَ تأثيره في التركيب النحوي باتفاق النحاة، لأنَّهُ ابتعد عن ماهية الفعل، وكذا يبطل عمله أيضًا إذا اقترب من خصائص الاسم، كالتصغير، أو التحديد بعلامة من علامات الأسماء، كالتثنية والجمع، وألاَّ يفصل بينه وبين معموله بأجنبي كي يباشر معموله، وألاَّ يتقدم معموله عليه، وألاَّ يحذف من سياق الكلام(٢)، فهذه الأمور من أسباب إضعاف العامل وابتعاده عن خاصية العمل.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٩٢، وشرح المكودي ١٦٢، واللطيفة البكرية ٨٧.

(٢) ينظر: المرتجل ٢٤٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧٦.

أمَّا الخلاف اللغوي في هذا التصور للعلاقة بين المصدر والفعل، فقدَ تجسَّد في تنوين المصدر إذ أجاز البصريون عمل المصدر منوَّنًا. ومنعه الكوفيون؛ لأنَّ التنوين من خصائص الأسماء، لذا يفقد المصدر بعض خصوصية الفعل، إلاَّ أنَّ الواقع اللغوي يؤكدُ عمل المصدر منوَّنًا، فمن قال يمنعه حفظه على السماع، ومن قال بالعمل أجازه على القياس حتى ولو حذف معمولُه فإنَّه يقدَّر عند من قاس عمل المصدر منوَّنًا لأنَّه لابد من وجود عامل للمعمول. وتجسَّدَ الحدث في المصدر عند إضافته إلى الفاعل، وكان هذا التجسد سببًا في إعماله في نصب المفعول، حين لم يجد النحاة عاملاً للنصب، فأوكلوه للمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ**﴾.[1] فالمصدر "دفع"، أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله، فأعملوه في فضلة الكلام مع أنَّ الإضافةَ من خصائص الأسماء[2].

وأجازوا عمل المصدر المعرف بـ (أل) على الرغم من قلَّة سماعه؛ لأنَّ التعريف قد أبعده من مشابهة الفعل، وكان القياس يفترض ألاَّ تدخله (أل)؛ لأنَّه مؤوَّل من الفعل، والفعل ليس من خصائصه التعريف، ولما تقاطع هذا الرأي مع الواقع المسموع أجازوا إعماله على ضعف[3].

---

[1] سورة البقرة/ ٢٥١.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٩٠، والمقرب ١٤٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٢، والنحو المستطاب ٢/ ٢١٩.

[3] ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٧٤-٧٥.

الفصل الثاني

الأسماء المشتقة بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية

١- اسم الفاعل .

٢- صيغ المبالغة.

٣- اسم المفعول.

٤- الصفة المشبهة.

٥- اسم التفضيل.

أولاً– اسم الفاعل

أ– **حدُّهُ**:–ذكر أغلب النحاة أنَّ اسم الفاعل هو الصفة الدَّالة على الحدث وفاعله جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو لمعنى الماضي[١]، وقيل: ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله[٢]، أي أنَّه اسم لذات قام بها الفعل المشتق من مصدر (فَعَلَ) موضوع ذلك الفعل لمن قام بالفعل على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، فإنَّهما اشتُقَّا على معنى الثبوت[٣]، كما سيأتي عند توضيح حدَّيهما، وذهب بعض النحاة: إلى أنَّ اسم الفاعل قد يأتي دالاً على الثبوت، ومنه اسم الفاعل "مُخْرِجٌ"، في قوله تعالى ﴿**وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ**﴾.[٤] قال أبو حيان: (أتى باسم الفاعل لأنَّه يدل على الثبوت، ولم يأتِ بالفعل الذي هو دال على التجدُّد والتكرار، إذ لا تجدُّد فيه)[٥]؛ لذا يرى بعض المحدثين أنَّ من أبنية اسم الفاعل ما يدلُّ على الثبوت تارةً، وعلى الحدوث تارةً أخرى[٦]، ومن ثم لابدَّ من توحيد اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب واحد، هو (اسم الفاعل) وحدُّهُ: الوصف الدَّال على الحدث والحدوث وفاعله، والدال على الثبوت وفاعله، من فعل قاصرٍ، أو متعدٍّ لغير تفضيل، وأوزانه هي أوزان اسم الفاعل، والصفة المشبهة معًا[٧].

ومهما اختلفت الآراء فاسم الفاعل تظلُّ له مهمته التركيبية وشروطه التي قد لا نجدها في غيره من المشتقات، تلك الشروط التي أثبتها أغلب اللغويين وقاسوا عليها.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ١٠٨/١، وعلل النحو ٣٩٤، وشرح اللمحة البدرية ٥٨/٢، وشفاء العليل ٦٢١/٢، وشرح المكُودي ١٧٢.

[٢] ينظر: أوضح المسالك ٢٤٨/٢.

[٣] ينظر: منحة الواهب العلية ٥٩٥/٢.

[٤] سورة البقرة /٧٢.

[٥] البحر المحيط ١/ ٢٥٩.

[٦] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٣٩– ٤٠.

[٧] ينظر: رسالة في اسم الفاعل– مقدمة المحقق ٢٩.

ب– وظيفته الصَّرفية:–

اسم الفاعل من المباني الصرفية الدالة على الحدث والحدوث على سبيل الانقطاع والتجدُّد، مشتقٌّ من المصدر على حدِّ قول البصريين، ومن الفعل على حد قول الكوفيين وقيل: مشتق من المضارع لمناسبة بينهما وهي وقوعه صفةً للنكرة[1]، ويرى بعض المحدثين أنَّ اسم الفاعل وغيره من المشتقات يرجع إلى مادة ثلاثية الأصول لا معنى لها في نفسها، وذلك لسببين:

١– إنَّ للمصدر والفعل معنيين معجميين ووظيفيين، وما كانت هذه صفته لا يصلُحُ أنْ يكون أصلاً لغيره، والمشتقَّات تحمل هذين المعنيين، فلماذا اختص المصدر أو الفعل بالأصالة دون غيره؟.

٢– قد لا يستوعب المصدر أو الفعل بعض المفردات عند إرجاعها إليهما[2]، وأيًا كان أصل اشتقاقه، فهو اسم له صيغته القياسية المشتقة على النحو الآتي:–

أولاً– صوغه من الثلاثي:–

١– **فَاعِلٌ:–** بنية صرفية يأتي على وفقها اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، على النحو الآتي:–

أ– إذا كان الفعل صحيحًا على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين متعدِّيًا، أو لازمًا[3]، نحو: "باسط"، من "بَسَطَ"، في قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[4] وشذَّ خمسة أوزان سواءً أكان اسم الفاعل ثلاثياً أم مزيدًا وهذه الأوزان هي: (أفْعَلُ)، نحو "أشْيَبُ"، و(فَيْعِل)، نحو "طَيِّب"، و(فَعِيْلٌ)، نحو "خَفِيف"، و(مُفِعْلِ)، نحو "مُحِبٌّ" و(فَعْلان)، نحو "جَوْعَان"[5].

ويأتي اسم الفاعل من باب (فَعِلَ) بكسر العين على وزن (فَاعِل) إنْ كان متعدِّيًا وهو قياسيٌّ، وقد يأتي اللازم على وزن (فاعل)، نحو "فَانٍ"، في "فَنِي"، قال ابن الناظم: (وقد يحملُ "فَعِلَ"، اللازم على غيره، فيجيء اسم الفاعل منه على "فاعل")[6]، وباب (فَعُلَ) بضمِّ العين لا يجيء منه على وزن (فاعل) وما ورد فهو قليل سماعي، نحو "حامض" من

---

[1] ينظر: شرح المراح في التصريف ١١٥.

[2] ينظر: قضايا نحوية وصرفية، لناصر حسين علي ٥٦.

[3] ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٣، والممتع في التصريف ٢/٤٥٠.

[4] سورة الكهف/ ١٨.

[5] ينظر: مناهل الرجال ١٣٩.

[6] زبدة الأقوال ٦٤.

"حَمُضَ"[1]، وقد يصاغ اسم الفاعل على وزن (فاعل) من (فَعَلَ) المهموز، نحو "آكلٌ"، و"آخذُ"، كقوله تعالى: ﴿**مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا**﴾.[2] أي بمدِّ الهمزة لوقوع ألف (فاعل) بعدها؛ لأنَّها فاء الكلمة كما يصاغ من مهموز العين، نحو "سَائِل"، من "سَأَلَ"، ومن مهموز اللام، نحو "قَارِئ"، من "قَرَأَ"[3].

ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المضعَّف، نحو "رَادٌّ"، من "رَدَّ"، كقوله تعالى ﴿**وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ**﴾.[4] حيث التقى مثلان، فَسُكِّن أوَّلُهما وأدغم في الثاني[5].

ب– إذا كان فعله معتلاً، فإما أن يكون معتلّ الأول، وأمَّا معتلّ الوسط، وأمَّا معتلّ الآخر، فإن كان معتلّ الأول فلا يحدث فيه أيُّ تغيير، نحو "وَعَدَ، وَاعِدُ"، أمَّا إذا كان معتلّ الوسط فيحدث فيه إعلال، إذ تُقْلَبُ فيه الواو أو الياء همزة، إذا كان من باب (فَعَلَ) بفتح العين، نحو "قَائِمٌ"، من "قَامَ"، و"بَائِع"، من "بَاعَ"،[6] قال سيبويه: (واعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنَّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه، فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء، إذا كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألفات)[7].

ولا يعني هذا أنَّ كلَّ واوٍ أو ياءٍ تنقلب همزة في مثل هذه الصيغة، وإنَّما قد يبقيان على حالهما، نحو "عاوِرُ"، من "عَوِرَ"، و"حَاوِل"، من "حَوِلَ"، لصحة الفعل بظهور الواو والياء[8].

ويبدو أنَّ قولهم بإبدال الواو والياء همزة، هو من باب المجاز، وليس بِمَحْمُولٍ على الحقيقة؛ لأنَّ قلب العين ألفًا، ثم قلب الألف همزةً كأنَّه قلبت فيه الواو والياء همزة[9].

---

[1] تنظر شرح ابن عقيل ١٠٤/٣.
[2] سورة هود/ ٥٦.
[3] ينظر: الفصول العربية ١٢٢، وفي تصريف الأسماء ١٨.
[4] سورة يونس/ ١٠٧.
[5] ينظر: الممتع في التصريف٦٤٣/٢.
[6] ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٩٢-٩٣.
[7] كتاب سيبويه ٣٤٨/٤.
[8] ينظر: المنصف ٣٣٠/١-٣٣١.
[9] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٣.

وقد وضع الصرفيون طريقةً لصياغة اسم الفاعل من الأجوف، تتمثل في همز موضع العين، لأنَّه يُبْنَى من فعلٍ معتلٍّ، نحو "قَامَ، وبَاعَ"، فعند صياغة اسم الفاعل التقت ألفان، ألف (فَاعِلٍ) وألف الفعل، وهما ساكنتان، والقاعدة الصرفية تنصُّ على الحذف عند التقاء الساكنين، أو التحريك، فلم يجز حذف أحدهما، حتى لا يلتبس الكلام، فَحُرِّكت العين؛ لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا حُرِّكت صارت همزة[1].

ويتضح أن العرب في صياغتهم لاسم الفاعل من الأجوف كانوا على فريقين: فريق لم يراع الصورة الصوتية، وفريقٍ اعتمد على الصورة الصوتية في اسم الفاعل، ولاسيَّما أنَّه وردت في اللغة أسماء لم تُهْمَزْ، نحو "لاَثٍ وشاكٍ"، بحذف الهمزة[2]، وذهب بعض المحدثين إلى كراهة مبدأ الابدال بين أشباه الحركات من جهة، والهمزة من جهة أخرى، لعدم وجود تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج أو في الصفات، وإنَّما تم ذلك عن طريق تحقيق الكسرة، وبكسرها تخلَّقت الهمزة، فكان الناتج "قائمًا" و"بائعًا"[3]، ويصاغ اسم الفاعل من الناقص على وزن (فاعٍ) في حالتي الرفع والجر، وعلى وزن (فاعل) في حالة النصب، نحو "هذا قاضٍ يا فَتى"، و"مَررُتُ بقاضٍ"، والأصل "هذا قاضي"، و"مررت بقاضيٍ"، فاستثْقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذف الياء أولى، لوجود ما يدل عليها في اللفظ، كما أنَّ التنوين دخل لمعنى الصرف، أمَّا الياء فليست كذلك، لذا وجب حذف ما لم يدخل لمعنى[4]، ويرى بعض المحدثين أنَّ اسم الفاعل من الناقص يرجع إلى أساسٍ واحد أيًّا كانت الحركة الإعرابية، وهو ظاهرة الوقف، فمن المعروف أنَّ الوقف على المنصوب المنوَّن يتم عن طريق إسقاط التنوين وحده، ويعوَّض عنه بمدِّ الفتحة نحو:

رأيت قاضيًا ←**بالوقف**— رأيت قاضيًا

أمَّا الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التنوين، والضمة والكسرة السابقتين للتنوين.

هذا قاضيٌ ←**بالوقف**— قاضيْ

ذهبت إلى قاضيٍ ←**بالوقف**— قاضيْ

---

[1] ينظر: المقتضب ١/٩٩، والمنصف ١/٢٨٠– ٢٨١.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٣٧٨.

[3] ينظر: العربية الفصحى ٤٦–٤٧.

[4] ينظر: أسرار العربية ٤٠.

وبإضافة التنوين الذي هو في حقيقته إلحاق نون ساكنة يتشكل مقطع مديد مرفوض فتتخلَّص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على جملة "رأيت قاضيًا"، و"مررتُ بقاضٍ"، و"هذا قاضٍ"[١].

ثانيًا– صوغه من غير الثلاثي:–

ذهب الصرفيون إلى أنَّ صوغه اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على وزن مُضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمونة وكسر ما قبل آخره[٢]، وذلك على وفق الأوزان الأتية:–

– **مُفْعِلٌ**، نحو "مُكْرِم، ومُكْرِمة".

– **مُفَاعِلٌ**، نحو "مُشارِك، ومشارِكة".

– **مُنْفَعِلٌ**، نحو "مُنْطَلِق، ومُنْطَلِقَة".

– **مُفَعِّلٌ**، نحو "مُفَكِّر، ومُفَكِّرة".

– **مُفْتَعِلٌ**، نحو "مُقْتَدِر، ومُقْتَدِرَة" و"مُتَّقِد"، والأصل فيه "مُوْتَقِد"، بإبدال الواو تاءً، و"مختار"، وأصله "مُخْتَيِرْ"، تحرَّكت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.[٣]

– **مُفَعْلِلٌ**، نحو "مُدَحْرِج، ومُدَحْرِجَة".

– **مُتَفَاعِلٌ**، نحو "مُتَقَارِب، ومُتَقارِبَة".

– **مُتَفَعْلِلٌ**، نحو "مُتَدَحْرِج، ومُتَدَحْرِجَة".

– **مُسْتَفْعِلٌ**، نحو "مُسْتَخْرِجٌ، ومُسْتَخْرِجة".

– **مُفَوْعِلٌ**، نحو "مُحَوْقِلٌ، ومُحَوْقِلة".

– **مُفَيْعِلٌ**، نحو "مُبَيْطِر، ومُبَيْطِرة".

– **مُفَعِّل**، نحو "مُعَلِّم، ومُعَلِّمة".

– **مُتَفَعِّل**، نحو "مُتَعَلِّم، ومُتَعَلِّمة".

– **مُفْعَنْلِلٌ**، نحو "مُحْرَنْجِم، ومُحْرَنْجِمَة".

---

[١] ينظر: تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب (بحث منشور) ص٧١-٧٢-٧٣.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٤/٢٩٩، شرح حمل الزجاجي ٢/٤١٣، وشرح الأشموني ٢/٢٤٤ وهمع الوامع ٣/٢٨٧.

[٣] ينظر: التسهيل ٣١٠-٣١١.

-**مُفْعَوْعِلٌ** "مُعْشَوب، ومُعْشَوْشِبَة".
- **مُفْعَونِلٌ**، نحو "مُحْوَنْصِل".
- **مُفْعَوِّل**، نحو، "مُعْلَوَّط"[1].

ب- وظيفته النحوية:-

من المعلوم أنَّ النحو لا يتَّخذُ لمعانيه مباني إلاَّ ما يقدِّمه له الصرف، فصيغة (فَاعل) مثلا بنيةٌ صرفيةٌ لا يفهم معناها ووظيفتها إلاَّ من السياق، فقد تكون فعل أمر، نحو "قَاتِلِ الأعداء"، أو فعلاً ماضيًا، نحو "المجاهد قَاتَلَ الأعداءِ حتى النصر"، أو اسم فاعل، نحو "أقَاتِلٌ عدوَّك إن تمكنت منه"، والسياق هو الذي يحدد مدلول المباني الصرفية، فاسم الفاعل في الجملة الأخيرة، اعتمد عل شيء قبله، وهو الاستفهام "أَقَاتِلٌ"، ودلالته على الحال أو الاستقبال المتحققة من السياق إذا اجتمعت فيه ثلاثة أشياء (الحدث، والحدوث، والذات الفاعلة)، لذا قال النْحاة بعمله لجريانه مجرى الفعل، لفظًا ومعنى[2]، قال ابن السَّراج: (اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطَّرد القياس فيه، ويجوز أنْ تنعت به اسما قبله نكرة، كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم، ويذكَّر ويؤنَّث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون)[3]، ولاسم الفاعل العامل حالتان ذكرهما النحاة في مظانِّهم اللغوية:

أولاً- اسم الفاعل المجرَّد من (أل):-

ذكر النُّحاة أنَّ اسم الفاعل المجرَّد من (أل) الموصولة يعمل عمل فعله من حيث الرفعُ أو النصبُ، لجريانه مجرى الفعل، نحو "هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا" [4]، ولكن بشروط، هي:

أ- دلالته على الحال أو الاستقبال فلا يعمل إن كان ماضيًا[5]، وقيل: يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً؛ لعدم الحاجة في الرفع إلى شرط الزمان، ولمشابهته للفعل لفظًا معنى[6] ومنه قوله تعالى ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ**

---

[1] ينظر: ديوان الأدب ١/٣٢١-٣٢٢، قضايا نحوية صرفية ٥٧-٥٨.
[2] ينظر: شرح ألفية بن مالك ١٧١، وشرح شذور الذهب ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٧١/٣.
[3] الأصول في النحو ١٢٢/١.
[4] ينظر: كتاب سيبويه ١٧/١، والجمل، للزجاجي ٨٤، والمفصل ١٢١/٢، وشرح المفصل ٧٦/٦.
[5] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٠٥/١، وشرح المكُودي ١٦٣.
[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٥/٣.

ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1] حيث أُوِّلت هذه الآية على حكاية الحال وهو رأي الجمهور خلافًا للكسائي وهشام[2].

ب– أن يكون معتمدًا على شيء قبله، يُقَرِّبه من الفاعلية[3]، قال ابن هشام: (وليس إعمال الذي بمعنى الحال أو الاستقبال جائزًا مطلقًا، بل لابد من اشتراط الاعتماد)[4] أي أنْ يكون مسبوقًا بنفي، نحو "راعٍ"، في قول الشاعر:

ما رَاعِ الْخِلاَّنُ ذِمةً نَاكِثٍ   بلْ مَنْ وَفى يَجِدُ الْخليلَ خَلِيْلاً[5]

فاسم الفاعل "راعٍ"، رفع فاعلاً "الخلاَّن"، ونصب مفعولاً "ذِمَّة"، لاعتماده على نفي قبله، أو يكون مسبوقًا باستفهام، نحو "أناوٍ" في قول الشاعر:

أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امرِئٍ   مِنَ الْعِزِّ فِيْ حُبِكَ اعْتَاضَ ذُلاً[6]

أو موصوفًا باسم الفاعل، نحو "مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ عمرًا"[7]، أو خبرًا لمبتدأ، نحو "خالدٌ مسافرٌ أبوه"[8]، أو مسبوقًا بحرف النداء، نحو "يا طالعًا جبلاً" وهو مذهب ابن مالك، وعدَّه بعضهم ممَّا أُعْتُمِدَ على موصوف، لأنَّ التقدير "يا رجلاً طالعًا جبلا"، وليس حرف النداء مما يُقَرِّبُ من الفعل، لأنَّه خاص بالاسم[9]، وذكر النحاة أنَّ الموصوف، والاستفهام، قد يأتي مَقدَّرًا، فمن الأول قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كلُّ مُؤتٍ نَصْحَه بلبيبِ[10]

فتقديره "وما كل رجلٍ مؤتٍ نُصْحَه"، ومن الثاني قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مُقيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي   لِيَ أمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُوْنَا[11]

---

[1] سورة الكهف /١٨.

[2] ينظر: المفصل١٢١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٩٦، وينظر: هامش المحقق.

[3] ينظر: شرح الأشموني ٢١٦/٢.

[4] شرح اللمحة البدرية ٦١/٢.

[5] من شواهد شرح شذور الذهب ٣٩٧.

[6] من شواهد شرح شذور الذهب ٣٩٧، وهمع الهوامع ٥٣/٣.

[7] ينظر: منحة الواهب العلية ٥٩٧/٢.

[8] ينظر: جامع الدروس العربية ٢١٠/٣.

[9] ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٧١، وشرح المكوَّدي ١٦٤.

[10] من شواهد كتاب سيبويه ٤٤١/٤، وهمع الهوامع ٥٤/٣.

[11] من شواهد شرح شذور الذهب ٣٩٩، وهمع الهوامع ٥٤/٣.

فتقديره "أمقيمٌ العُذْرَ قَوْمِي"، فشرط الاعتماد عند جمهور النحاة أمرٌ لابد منه، في حين أجاز الأخفش والكوفيون عمل اسم الفاعل المجرَّد من (أل) بدون اعتماده على شيء[1].

ت- ألاَّ يكون مصغَّرًا، ولا موصوفًا، إذ لا يجوز "هذا ضُويربٌ زيدًا"، بل يجب فيه الإضافة وهو مذهب البصريين والفرَّاء، بخلاف الكسائي والكوفيين فقد جوَّزوا ذلك[2] وذكر السيوطي أنَّ اسم الفاعل الملازم للصفة يعمل، نحو "كُمَيْت"، في قول الشاعر:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ في الزُّجاجِ مُدامةٌ　　　تَرَقْرَقَ في الأَيدي كُميْتٍ عَصِيْرُهَا[3]

ولا يعمل الموصوف قبل تمام العمل، فلا يقال: "هذا ضاربٌ عَاقِل زيدًا"، وإنْ وصف بعد تمام العمل جاز، بخلاف الكسائي وباقي الكوفيين فقد أجازوه مطلقًا[4]

ثانيًا- اسم الفاعل الواقع صلة لـ(أل):-

يرى أغْلَبُ النحاة أنَّ اسم الفاعل إذا اقترن بالألف واللام عمل عمَلَ الفعل مطلقًا سواءً أكان دالاً على المضي أم الحال، أم الاستقبال؛ لأنَّ (أل) موصولة، وحق الصلة أنْ تكون جملة واسم الفاعل فيها نائب مناب الفعل الواقع صلة الموصول[5]، ومنه قول الشاعر:

الْقَاتِلِيْنَ الْمَلِكَ الْحَلاَ حِلاَ　　　خَيْرُ مُعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلا[6]

فاسم الفاعل "القاتلين" عمل النصب في المفعول به "الملك"، ويرى المازني والرُّماني، أنَّه لا يعمل إلاَّ ماضيًا، وزعم الأخفش أنَّه لا يعمل مطلقًا، وأنَّ الاسم المنصوب بعده منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ (أل) جاءت للتعريف[7]، وعلى هذا فالاسم المنصوب بعده يكون منصوبًا باسم الفاعل وهو رأي الجمهور، أو بالتشبيه بالمفعول، وهو رأي الأخفش، أو بفعل مضمر إن لم يكن دالاً على المضي فإن دل

---

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨٦، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٦٣.

(2) ينظر: شفاء العليل ٦٢٣/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٣.

(3) من شواهد همع الهوامع ٥٥/٣، وشرح الأشموني ٢١٧/٢.

(4) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي٨٤، وشفاء العليل ٦٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٧/٢.

(5) ينظر: الأصول في النحو ١٢٩/١، وشرح المفصل ٧٧/٦، شرح ابن عقيل ٧٦/٣.

(6) من شواهد شرح شذور الذهب ٣٩٥.

(7) ينظر: وارتشاف الضرب ١٨٥/٣، وشرح ابن عقيل ٧٦/٣.

على الماضي عمل وهو رأي الرُّماني، ويتبيَّن أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله، أي يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به؛ بحسب فعله تعدِّيًا أو لزومًا، وذلك على النحو الآتي:

١– اسم الفاعل يرفع فاعلاً ظاهرًا، إن دل على الحال أو الاستقبال، وأنْ يكون مسبوقًا بشيء، ومُنوَّنًا في حالة الإفراد أو في حالتي الافراد وجمع المؤنث السالم، ويكون مختومًا بالنون في حالتي التثنية، أو جمع المذكر السالم، أمَّا إذا كان مقرونًا بـ(أل) فيعمل في الأزمنة الثلاثة[1].

٢– اسم الفاعل يرفع الضمير البارز إنْ دلَّ على الحال أو الاستقبال أمَّا حين يدلُّ على الماضي ففيه خلاف، وإذا كان الضمير مستترًا فلا خلاف في رفعه، ويجب أن يعود على غائب[2].

٣– اسم الفاعل لا يتعدَّى إلى المفعول إلاَّ إذا دل على حال أو استقبال، وهو رأي أغلب النحاة، وفيه وجهان:

أ– تنوينه ونصب ما بعده لمضارعته للمستقبل، نحو "هو ضاربٌ زيدًا غدًا".

ب– حذف التنوين وإضافته إلى مفعوله، فيكون المضاف إليه مفعولاً به في المعنى، نحو "هذا ضَارِبُ زيدٍ غدًا"[3]، وإذا كانت الصيغة الصرفية لاسم الفاعل قد جاءت من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فذلك قياسٌ مطَّرد عند أغلب اللغويين[4].

ويبدو أنَّ هناك علاقة بين طبيعته الصرفية وتركيبة النحوي من حيث كونه يدلُّ على الحدث والحدوث والفاعلية، ويتَّضح أثر الصيغة في التركيب النحوي من السياق فقد تناول علماء العربية الصفات القياسية لعمل اسم الفاعل، وقد رُوْعِيَ في ذلك الاعتماد على تنوين، أو إضافة، أو الوصل بـ(أل)، كما اشترطوا الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل؛ لذا عُوملت صيغ اسم الفاعل معاملة الأفعال، ويتَّضح أثر الصيغة في التركيب النحوي أيضًا مما قاله النحاة عن حالات إعراب الوصف الرافع ما بعده، من وجوب الابتدائية، ووجوب الخبرية، وجواز الأمرين، والاعتماد على نفي، أو استفهامٍ، أو نداءٍ، أو موصوفٍ وغيره، نحو "أقائمٌ أخواك" فـ"قائمٌ" مبتدأٌ، و"أخواك"، فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنَّ "أَقَائِم"، تنتمي لـ"أَيَقُوْمُ"،

---

[1] ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٨، ومنحه الواهب العلية ٢/٥٩٦.

[2] ينظر: النحو الوافي ٣/٢٤٧.

[3] ينظر: المقتضب ٤/ ١٤٩، والجمل، للزجاجي ٨٥–٨٧، ومعاني النحو ٣/١٦٥، والكافي في النحو والصرف ٢٤٢.

[4] ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٣٨٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١٣.

بالشروط التي ذكرناها، ولا يجوز أنْ يكون "أخواك"، مبتدءًا مؤخرًا، لأنَّه لا يخبر بالمثنى عن المفرد، ولا العكس.

هذه أحكام اقتضتها الصيغة، فإنْ طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، تعيَّنت خبريته، نحو "أقَائِمَان أخواك"، و"أقائمون إخوتُك"، فالوصف من هذه التراكيب خبر مقدم، والمرفوع مبتدأ مؤخر[1].

وعندما نتحدث عن صيغة اسم الفاعل لا نقصد أنَّها داخلة في النحو، وإنما ذات أثر يكشفه السياق وتعلقه بالعوارض اللاحقة للكلمة، من فاعلية، ومفعولية، وإضافة وغيرها[2]، فصيغة اسم الفاعل يُقْصَدُ بها الدلالة الوظيفية المرتبطة بالتوالي الثابت للحركات والسَّكنات في الأساس وحده، أو في الأساس والزوائد[3].

فالوحدة الصرفية أو دالة النسبة، أو عامل الصيغة كما يسمِّيها بعض الباحثين، تشترك في تحديد القيمة الصرفية للكلمات، وتشير في الوقت نفسه إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها بِبعض[4].

يتبين من هذا كله أنَّ نحو أي لغة يتكون من الوسائل التي تحدده المعاني الخاصة بالبنية، ومن هنا تتضح العلاقة بين الوظيفتين الصرفية والنحوية في هذا الجانب.

ثانيًا– صيغ المبالغة:–

حدُّها:– ذكر النُّحاة أنَّها صيغة ملحقة باسم الفاعل، أو محوَّلة عنه تدلُّ على الوصف بإيقاع الحدث بكثرة[5]، وقد فسَّر الصَّبان الكثرة حين ذكر أنَّ المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى، كمًّا أو كيفًا؛ ولكن أهي مستوية في المعنى أم متفاوتة، بأن تكون الكثرة المستفادة من (فَعَّال) مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من (مفعْول) مثلاً، وأكَّد أنَّه لم يرَ في ذلك نقلاً[6].

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٥٨/١.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٥٢/٢–٣٥٣.

(3) ينظر: التطريز اللغوي ٥٤.

(4) مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان ٢٢١.

(5) ينظر: الأصول في النحو ١٢٣/١، والجمل في النحو، للزجاجي٩٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح شذور الذهب ٤٠٠.

(6) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/٢

والتحويل إلى صيغ المبالغة يكون متفاوتًا، ولربَّما هو مأخوذٌ من قولهم زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى[١]، ممَّا دلَّ على أبلغُية (فَعَّال) و(مِفْعَال) على (فَعُول) و(فَعِيْل) وأبلغيتهما على (فَعِل) [٢].

وظائفها:-

صيغ المبالغة من الصفات ذات الدلالة على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة والاتِّصاف بالحدث، هو الوظيفة الصرفية لها[٣]، كما أنَّ لها وظيفة نحوية تتجلَّى في موقع هذه الصيغ وأثرها في التركيب النحوي، ويتضح ذلك من الآتي:-

١- الوظيفة الصرفية:-

إن الوظيفة الصرفية لصيغ المبالغة تتجلَّى في دلالتها على الكثرة والمبالغة، إذا ما حوِّلت عن بناء اسم الفاعل، وما يصحبها من وظائف فرعيه أخرى، كالتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، وقيل: إنَّها تصاغ من الفعل الثلاثي، أو مصدره، شريطة أنْ يكون الفعل متعدِّيًا تامًا متصرِّفًا، وذكر بعضهم أنَّها قد تأتي من اللازم، نحو "صَبُور"، من "صَبَرَ"، وقد تأتي من المزيد، نحو "مِعْطاء"، و"رشَّاد"، و"زَهُوقٌ"، من "أعْطَى"، و"أَرْشَدَ"، و"أَزْهَقَ"[٤].

ويرى آخرون أنَّ أصل المبالغة (فَعَّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه (مُفَعِّل) فوقعت موقع اسم الفاعل لذا كان حكمها كحكمه[٥]؛ وأشهر صيغ المبالغة هي كالآتي:

١- **فَعَّال**: بفتح الفاء وتشديد العين، نحو قوله تعالى ﴿**وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ*هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ**﴾.[٦] وتعدُّ هذه الصيغة أكثر الصيغ شيوعًا؛ لأنَّها تدل على المبالغة والكثرة، والحرفة، والصناعة، وتقتضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجدد، والمعاناة، والملازمة[٧]، وقد استعمل

---

[١] ينظر: دلائل الإعجاز ٩٠.

[٢] ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٠، ومعاني الأبنية في العربية ١٠٦.

[٣] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٠٨.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمزهر ٢٤٣/٢.

[٥] ينظر: المقرب ١٤١، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٢/١.

[٦] سورة القلم /١٠-١١.

[٧] ينظر: المقتضب ١١٣/٢، والمخصص ٦٩/١٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٨٤/٢-٨٥.

العرب صيغة (فَعَّال) في قصدٍ آخر يناسب المبالغة، وهو النسب إلى الصناعة، نحو "حَمَّال، وقصَّاب، وخرَّاط، ودلاَّل، وعطَّار"[1].

٢– مِفْعَالُ ومِفْعِيْلٌ:–

ذكر اللغويون أنَّ (مِفْعَالاً) تكون لمن اعتاد الفعل أو دام منه، أو جرى على عادة فيه نحو "رجلٌ مضحاك، ومهذار، ومطلاق"، إذا كان كثير الضحك، والهذر، والطلاق[2] وقيل: إنَّ الأصل في هذه الصيغة أن تكون للآلة، نحو "المفتاح، والمنشار، والمهذار" فـ"مهذار" يعني كأنه آلة للهذر[3]، و(مَفْعِيلٌ) أصله (مِفْعَالٌ) وإنَّما جاؤوا به على وفق هذه الصيغة لغرض الإمالة المؤدِّية إلى الإبدال[4]، ومنه "مِسْكِيْنْ" فالمسكين هو الدائم السكون في الناس؛ لأنه لا شيء له[5].

٣– **فَعُول**:– ذكر الصرفيون أنَّ هذه البنية تستخدم لمن دام منه الفعل، أو كثر، وقيل: إنَّه منقول من أسماء الذوات، نحو "الوَضُوء، والوَقُود، والسَّحُور، والبَخُور"، لذا استعير للمبالغة، نحو "صَبُور، وشَكُور، وغَفُور"[6]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ**﴾.[7]

٤– **فَعِيْلٌ**:– وتأتي للمبالغة لتدلُّ على معاناة الأمر وتكراره، قال السيوطي: (و "فَعِيْلٌ" لمن صار له كالطبيعة)[8] أمَّا صيغة (فَعِيْل) ذات الصفة المشبهة فتدلُّ على الثبوت[9]، نحو قولهم "إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ"[10].

---

[1] ينظر: همع الهوامع ٥٩/٣، ومذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها ١٢٣.

[2] ينظر: ديوان الأدب ٣٢٦/١، وفقه اللغة للثعالبي ٥٥٥.

[3] ينظر: الكليات ٣٩٨، ومعاني الأبنية في العربية ١١٢.

[4] ينظر: معاني الأبنية في العربية ١١٢.

[5] ينظر: لسان العرب ٧٧/١٧(سكن).

[6] ينظر: ديوان الأدب ٨٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٢/١.

[7] سورة سبأ /١٣.

[8] همع الهوامع ٥٩/٣.

[9] ينظر: شرح الأشموني ٢٤٦/٢.

[10] ينظر: شرح شذور الذهب ٤٠٢.

٥- **فَعِلٌ**:- هذه البنية منقولة من أبنية الصفة المشبهة، غير أنَّها تطلق على من صارت له كالعادة، نحو "فُلانٌ حَذِرٌ"، فالمعنى أنَّه كثر منه الفعل كثرةً لا ترقى إلى درجة الثبوت[١]، ويلاحظ أنَّ الصيغ الثلاث الأولى أشهر من الأخيرتين[٢]، وهناك صيغ أخرى سُمِعَتْ عن العرب أشهرها:

١- **فَاعُوْلٌ**:- نحو "فَارُوْقٌ"، و"نَاقُوْرٌ"؛ في قوله تعالى ﴿**فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ**﴾ [٣].

٢- **فِعِّيل**: بكسر الفاء وتشديد العين، نحو "صِدِّيق"، في قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا**﴾.[٤] فـ"صِدِّيق"، مبالغة في كونه صادقًا، وهو الذي تكون عادته الصدق؛ لأنَّ هذا البناء ينبئ عن ذلك[٥]، وذكر بعضهم أنَّ هذه البنية محوَّلة عن (فَعَّال) كما حُوِّل (مَفْعِيْل) عن (مِفْعَالٍ)[٦].

٣- **فُعَلَةٌ**: بضم الفاء وفتح العين وزيادة التاء، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**﴾.[٧]

٤- **فعَّالَةٌ**، نحو "عَلاَّمَة"، و"نسَّابة"، بفتح الفاء وتشديد العين.

٥- **فَاعِلَةٌ**، نحو "رَاوِيَة"، و"دَاعِيَة"، وهذه الثلاث الأخيرة جاءت بزيادة التاء لغرض المبالغة في الوصف وتأكيد المبالغة[٨].

٦- **فُعَّالٌ**: بضم الفاء وتخفيف العين، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا**﴾.[٩]

٧- **فَيْعُولٌ**؛ نحو قوله تعالى ﴿**اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾.[١٠]

---

[١] ينظر: همع الهوامع ٥٩/٣، ومعاني الأبنية في العربية ١١٧.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل ٧٧/٣.

[٣] سورة المدثر /٨.

[٤] سورة مريم/ ٤١.

[٥] ينظر: التفسير الكبير ٢٢٤/٢١.

[٦] ينظر: معاني الأبنية ١١٩.

[٧] سورة الهمزة/ ١.

[٨] ينظر: شرح المفصل ٩٨/٥، وشرح المراح ١٢٤.

[٩] سورة نوح/ ٢٢.

[١٠] سورة البقرة/ ٢٥٥.

٢- الوظيفة النحوية:-

إذا كان لصيغ المبالغة وظيفةٌ صرفيةٌ تتمثَّل في الاتِّصاف بالحدث والمبالغة، فإنَّ لها وظائفها النحوية التي تتجلَّى من السياق، بحسب موقعها من الكلام، ولأنَّها تجمع بين بعض سمات الأفعال وبعض سمات الأسماء، فهي تعمل عمل الفعل بشروط اسم الفاعل نفسها، قال سيبويه: (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء "فاعل"؛ لأَّنه يريد به ما أراد بـ"فاعل"، من إيقاع الفعل إلاَّ أنَّه يريد أنَّ يحدِّث عن المبالغة..)(١).

فصيغ المبالغة تعمل إذا دلَّت على المبالغة والكثرة، أمَّا إذا لم تدلَّ عليها فلا تعمل، كأن تكون دالةً على النسب، نحو "نَجَّار"، أو بِنَاء الوصف عليها، نحو "كَرِيْم، وفَرِح" (٢)، وأختلف النحاة في إعمالها، وذلك على النحو الآتي:

١- ذهب الكوفيون إلى منع إعمال صيغ المبالغة، لسببين:

أ- لأنَّها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها.

ب- لزوال الشبه الصوري بينها وبين الفعل، أي في الحركات والسكنات، فما ورد بعدها منصوبًا فبإضمار فعل تفسِّره صيغة المبالغة، (المثال)(٣).

٢- ذهب البصريون إلى إعمال صيغ المبالغة إذا أريد بها المبالغة، قال سيبويه: (فأمَّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنَّما جاز في التي بنيت للمبالغة؛ لأنَّها بُنِيَّت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أنْ تجري مجرى الفعل، يدلُّك على ذلكَّ أنَّها قليلة)(٤).

ونجد أنَّ البصريين قد اتفقوا في إعمال (فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُوْل) إلاَّ أنهم اختلفوا في إعمال (فَعِيْل، وفَعِل) قال ابن عقيل: (يصاغ للكثرة "فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيلُ، وفَعِل" فيعمل عمل الفعل

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٥٩.

(٣) ينظر: مجالس ثغلب ١/ ١٣٤-١٣٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٢، وهمع الهوامع ٣/ ٥٩.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ١١٧.

على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال "فَعِيْل وفَعِل" وإعمال "فعيل"، أكثر من إعمال "فعل")[1]، وحجَّته قلَّةُ وروده وإعماله في النثر، وقيل: يعمل بضعف[2].

وعلى هذا فصيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط نفسها، فإن كانت مقرونة بـ(أل) الموصولة عملت مطلقًا، بخلاف الأخفش والرُّماني، فالأخفش لم يعملها مطلقًا؛ لأنَّ (أل) عنده معرفة لا موصولة، أمَّا الرُّماني فلا يعملها إلاَّ في زمن الماضي[3]، وإذا كانت مجرَّدةً من (أل) عملت بشرطين:

أ– أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

ب– أن تكون معتمدة على شيء قبلها كالنفي، نحو "ما ضَرَّابٌ زيدٌ عمرًا"، أو استفهام، نحو "أظلومٌ زيدٌ نفسَه"، أو موصوف ظاهر، نحو "إنَّه لمنحارٌ بوائكَها"، أو وقعت حالاً، نحو "رأيتُ زيدًا قتَّالاً الأَعداء"[4]، ومن الشروط أن تكون مكبرّة إلاَّ ما سمع مصغَّرًا عن العرب، وألاَّ توصف قبل العمل[5]، ويبدو أنْ الواقع يتطلب تصنيف صيغ المبالغة بحسب قوة تأثيرها في التركيب النحوي، على وفق ما يأتي:

١– صيغٌ شاع استعمالها بكثرة، نحو (فَعَّالٌ، فَعُوْل، ومِفْعَال)، وممَّا ورد عاملاً على وفق هذه الصيغ ما يأتي:

– **فَعَّال**: نحو، "لَبَّاس"، في قول الشاعر:

أخا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إلَيْهَا جَلاَلَهَا   وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[6]

فصيغة المبالغة "لَبَّاس"، عملت عمل الفعل، حيث رفعت فاعلاً وهو الضمير المستتر، ونصبت مفعولاً، وهو "جَلاَلَهَا".

– **فَعُوْلٌ**، نحو "ضَرُوْب"، في قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيفِ سُوْقَ سِمَانِهَا   إذَا عَدِمُوْا زَادًا فَإنَّكَ عِاقِرُ[7]

---

[1] شرح ابن عقيل ٣/ ٧٧.

[2] ينظر: همع الهوامع ٥٩/٣.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣/٣-١٩٤.

[4] ينظر: شرح اللمحة البدرية ٦٥/٢.

[5] ينظر: التسهيل ١٣٦.

[6] من شواهد كتاب سيبويه ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢، وشرح المفصل ٧٩/٦، وأوضح المسالك ٢٥٠/٢.

[7] من شواهد كتاب سيبويه ١١١/١، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح قطر الندى ٣٨٦، وشرح الأشموني ٢٢٠/٢.

حيث عملت صيغة المبالغة "ضَرُوْبٌ" عمل الفعل، فرفعت الفاعل وهو الضمير، ونصبت المفعول وهو "سُوْق".

- **مِفْعَال،** نحو "مِنْحار" في قولهم "إنَّه لمِنْحَارٌ بوائكَها"[(١)]، حيث عملت صيغة المبالغة "منحار" الرفع في الفاعل وهو الضمير المستتر والنصب في المفعول به "بوائكها"

٢- صيغٌ استعملت بقلة، نحو (فَعِيل، وفَعِل)، وممَّا ورد عاملاً على وفق هذه الصيغ ما يأتي:

- **فَعِيْلٌ**: نحو (إنَّ الله سَمِيْعٌ دعاءَ مَنْ دعاه)[(٢)] فـ"سميع" صيغة مبالغة عملت الرفع في الفاعل، وهو الضمير المستتر، والنصب في المفعول "دعاء".

- **فَعِلٌ**، نحو قول الشاعر:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ ... جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[(٣)]

حيث عملت صيغة المبالغة "مَزِقُون" عمل الفعل فرفعت فاعلاً وهو الضمير المستتر ونصبت المفعول، وهو "عِرضِي" وممَّا يدلل على إعمالهما بقلة قول سيبويه: (وفَعِلٌ أقل من فعيل بكثرة)[(٤)]، وهي مسألة خلافية بين النحاة، فمذهب سيبويه إعمالها، ومذهب أهل الكوفة، والمبرّد لا يجوز[(٥)].

وصيغ المبالغة العاملة تعمل في حالتي التثنية، والجمع، سواء أكان جمعًا صحيحًا، أم جمع تكسير، ومنه "غُفُرٌ ذَنبَهَمُ" في قول الشاعر:

ثَمَّ زادُوا أنَّهُمْ فِيْ قَوِمِهِمْ ... غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ[(٦)]

فصيغة المبالغة "غَفُوْر" جُمِعَتْ على (فُعُلٍ) فعملت عمل المفرد، من حيث رفع الفاعل وهو الضمير المستتر، ونصب، المفعول به وهو "ذَنَب".

إنَّ دراسة "صيغ المبالغة" بشقيها الصرفي والنحوي يمثل مستويين من مستويات الكلام، فاتِّصاف صيغ المبالغة؛ بالحدث والمبالغة فيه، هو الوظيفة الصرفية لها وورودها على وفق صيغ مختلفة كلُّ صيغة لها

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/١١٢، وشرح ابن عقيل ٣/٧٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٨٠.

(٣) من شواهد المقرب ١٤١، وشرح المفصل ٦/٧٣، وشرح ابن عقيل ٣/٨١.

(٤) كتاب سيبويه ١/١١٢.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/١١١– ١١٢، والمقتضب ٢/١١٤، والأصول في النحو ١/١٢٥، والانتصار ٦٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٤.

(٦) من شواهد شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٩٣، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣.

دلالتها له أثره في التركيب النحوي، لذلك جاءت متفاوتةً في الإعمال فمنها ما يعمل بكثرة، ومنها ما يعمل بقلّة، وأنَّ هذه الصيغ قد حملت وظائف فرعية أخرى، كالتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

ومن الملاحظ أنَّ صيغ المبالغة تشارك الأسماء في جملة من الوظائف، كالتنوين، والإضافة والاعتماد على النفي، أو الاستفهام، وغيره من الشروط التي تُعدُّ سببًا في الاعمال، وكذا، قبولها لـ(أل) الموصولة، ويُخبَر بها ويُخْبَر عنها كالأسماء.

وأنها تشارك الأفعال كاسم الفاعل؛ لأنَّها محوَّلة عنه في اتصافها بالحدث، وتمتاز عنه باتِّصافها بالمبالغة، والزمن فيها زمن نحوي مستفاد من السياق، لذا اشترط النحاة أنْ تدل على الحال، أو الاستقبال، ومن هنا حدثت العلاقة بين الجانبين الصرفي والنحوي، وهكذا نلاحظ أنّ للمستويات الوظيفية أثرًا في السياق، أو التركيب، ويجب أنْ يكون كل مستوى موظَّفًا لخدمة المستويات الأخرى.

ثالثًا– اسم المفعول:–

حدُّه: اسم المفعول في عرف اللغويين وصفٌ مشتقٌّ من الفعل المبني للمجهول، أو المصدر للدلالة على الحدث والذات التي وقع عليها الحدث، أي مصوغٌ لمن وقع عليه الفعل، على وجه الحدوث والتجدُّد، لا الثبوت والدوام(١) ولا يفترق عن اسم الفاعل إلاَّ في الدلالة على الموصوف فاسم الفاعل يدلُّ على ذات الفاعل، واسم المفعول يدل على ذات المفعول(٢).

ومن حيث دلالته على الزمن، فهو يدلُّ على المضيّ، نحو قوله تعالى ﴿**كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى**﴾،(٣) بمعنى سُمِّيَ أو الحال، نحو "أقبلَ الطالبُ مسرورًا" أو الاستقبال، نحو قوله تعالى ﴿**ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ**﴾(٤) أو الاستمرار(٥)، نحو قوله تعالى ﴿**وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ*فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ*وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ*وَظِلٍّ مَمْدُودٍ*وَمَاءٍ مَسْكُوبٍ**﴾.(٦)

---

(١) ينظر: الاصول في النحو ١/١٢٣، والمفصل ٢/١٢٢، وشرح شذور الذهب ٤٠٣، وشذا العرف ٥١، وجامع الدروس العربية ١/١٣٧، وعمدة الصرف ٩٦ ومحاضرات في علم الصرف ٢١٩.

(٢) ينظر: معاني الأبنية ٥٩.

(٣) سورة الرعد /٢.

(٤) سورة هود/ ١٠٣.

(٥) ينظر: منحة الواهب العلية٢/٦٠١.

(٦) سورة الواقعة/ ٢٧– ٢٨– ٢٩– ٣٠– ٣١.

وظائفه:–

اسم المفعول يشارك الأسماء في بعض خصائصها كالجرِّ والتنوين، وقبوله لـ(أل) الموصولة، وحروف النداء، والإسناد إليه، والإضافة، ويشارك الأفعال في بعض خصائصها مثل التعدِّي واللزوم، حيث يرفع نائب فاعل مباشرة إن كان فعلهُ متعدِّيًا، أو بحرف الجر، إن كان فعله لازمًا، ومن حيث دلالته على الزمن، إلاَّ إنَّ دلالته على الزمن لا تتحقَّق إلاَّ في السياق، أي أن زمنه نحويٌّ بخلاف الفعل فزمنه صرفيٌّ في حالة الإفراد، ونحويٌّ في السياق[1] ولكون اسم المفعول يشابه الأسماء في هذه الصفات، ويشابه الفعل المبني للمجهول في بعض صفاته، فإنَّ له وظيفتين صرفية ونحوية، ومنهما تتجسد العلاقة بين مستويي النحو والصرف في هذا الجانب، ويتضح ذلك بالآتي:

١– الوظيفة الصرفية:

تتجسَّد الوظيفة الصرفية لاسم المفعول في اتِّصافه بالحدث والذَّات التي وقع عليها الحدث[2]، ومن صَيَغِهِ الخاصة به والوقوف على أهميته الصرفية يستوجب معرفة أصوله الاشتقاقية مسبقًا؛ لأنَّ معرفة الاشتقاق الطريق إلى معرفة وظيفة الصيغة، لذا تعدَّدت الآراء في أصل اشتقاق اسم المفعول، فقيل: إنه مشتق من الفعل المبني للمجهول وقيل: إنَّه مشتقٌّ من المصدر وهو مذهب البصريين، وهذا الخلاف يرجع إلى الخلاف في أصل المشتقات[3]، وقد أشرت إليه سابقًا.

وذهب بعض المحدثين إلى مسألةٍ تتعلقَّ بأصل بناء (مفعول) أ الأصل فيما دل على (مَفْعُوْلٍ) من الفعل الثلاثي، أم أنَّ هناك بناء آخر وضع لهذا المعنى؟ لذا نجدهم ساروا في اتجاهين:

١– ذهب بعضهم إلى القول بأصالة هذه الصيغة في التعبير عن الحدث والذَّات التي وقع عليها، فهي أصل الثلاثي وغير الثلاثي، وحجَّتهم ما ورد عن اللُّغويين من غير الثلاثي على وزن (مفعول) نحو: "أسْعَدَه فَهُو مَسْعُود" فلا يقال: "مُسعَد"[4]، فما ذكره اللغويون خير دليل على قِدَمِ هذه الصيغة واستعمالها في الثلاثي وغيره[5].

---

[1] ينظر: مبادئ اللسانيات ١٦١– ١٦٢.

[2] ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٢.

[3] ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦–٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ م (٢٨).

[4] ينظر: لسان العرب (١٩٧/٤ (سعد).

[5] فقه اللغة المقارن، لإبراهيم السامرائي ٤٤.

٢- ذهب بعضهم إلى القول بأن صيغة (مفعول) جديدة طارئة، لأنَّه يمكن التعبير عن مدلول مفعول بصيغ أخرى، نحو (فَعُوْل) و(فَعِل)، كما أنَّ بعض هذه الصيغ قياسيٌّ في بعض اللغات الأخرى كالحبشية والعبرية والسريانية، فتطورت هذه الصيغ من العربية حتى صارت على وزن (مفعول)[١].

ويبدو أنَّ صيغة (مفعول) هي الأصل، وهي البناء القياسي لاسم المفعول من الفعل الثلاثي، فالمظان اللغوية تدلنا على أنَّ اسم المفعول من الفعل الثلاثي يأتي على وفق (مَفْعُوْلٍ) وما ورد على وفقها من غير الثلاثي لا يُقَاسُ عليه، ويتوقَّفُ به عند حدود المسموع[٢].

أبنيتُهُ:-

أولاً- بناؤه من الفعل الثلاثي:

ذكر الصرفيون أنَّ اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي المجرَّد المتعدِّي على وزن (مفعول) ويصاغ من الفعل اللازم على الوزن نفسه، بشرط أن يُعدَّى بالظرف أو الجار والمجرور، أو المصدر، وهو قياسٌ مطَّرد[٣]، وتكون صياغته على النحو الآتي:-

١-**من الثلاثي الصحيح**:- يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الصحيح على وزن (مفعول) سواءً أكان سالما، نحو "مَقْصُود" من "قُصِدَ"، أم مهموزًا، نحو "مَأخُوذ" من "أُخِذَ- يؤخَذُ" و"مَسؤُول" من "سُئِلَ- يُسأَلُ" و"مقروء" من "قُرِئ- يُقْرأ"، أمَّا إذا كان مضعَّفًا فيُفَكُّ فيه التضعيف، نحو "مَبثُوث" من "بُثَّ- يُبَثُّ"[٤].

٢- من الثلاثي المعتل:

أ- **المثال**:- ويصاغ من المثال- معتلّ الفاء- على وزن (مفعول) فلا يدخله أيَّ تغيير، نحو "موعود" من "وُعِدَ ويُوْعَد" و"ميسور" من "يُسِرَ ويُيْسَّرُ"[٥].

ب- **الأجوف**:- يصاغ اسم المفعول من الأجوف- معتلّ العين- فيحدث به تغييرات، هذه التغييرات موضع خلاف بين الصرفيين، قال سيبويه: (ويُعْتَلُّ "مفعول" منها كما اعتلَّ "فُعِلَ"؛ لأنَّ الاسم على

---

[١] ينظر: اسم المفعول في القرآن الكريم- بنية ودلالة- رسالة ماجستير٤ ٥٠.

[٢] ينظر: المنصف ١/ ٢٨٧، شرح المفصل ٨٠/٦، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٢، وشرح ابن عقيل ١٠٧/٣.

[٣] ينظر: المقتضب ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٣، وشذا العرف ٧٥.

[٤] ينظر: نزهة الطرف ١٠٣، ومناهل الرجال ١٥٧، والمدخل إلى علم النحو والصرف ٨٧.

[٥] ينظر: دراسات في علم الصرف ٤٦.

"فُعِلَ"، "مَفْعُول" كما أنَّ الاسم على "فَعَلَ" "فاعل" فتقول: مَزُوْرٌ، ومَصُوْغٌ، وإنَّما كان الأصل "مَزْوُوْر" فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في "يفعل" و"فَعَلَ" وحُذِفَتْ واو "مَفْعُول"؛ لأنَّه يلتقي ساكنان، وتقول في الياء "مَبِيْع" و"مهيب"، أُسْكِنَتْ العين وأُذْهِبَتْ واو مفعول؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان...وجُعِلَتْ الفاء تابعة للياء حين أسكنتها)[(١)].

أي تلتقي عين الفعل (الواو، أو الياء) في صيغة (مفعول) مع واو (مفعول) ثم تنقل حركة عين الفعل إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما، فيلتقي ساكنان، فتصبح "مَزْوُوْرًا" و"مَبْيُوْعًا" فتحذف واو (مفعول) فتصبح "مَزُوْرًا" ومثلها "مَقُوْل" وتُقلب الضمة التي على الياء في مَبْيُوع، ليُجانس الياء فتصبح "مَبيعُ" أي على وزن (مَفُعْلُ) و(مَفِعْل).

وذهب الأخفش في المقابل إلى أنَّ المحذوف هو عين الكلمة، وليست واو (مفعول) لأنَّه جيء بها لمعنى، وأمَّا بالنسبة لـ"مبيع" فإنّه يرى أن العين تُسكَّن أولاً، ثم تنقل حركتها إلى الياء، فتصبح الياء مضمومةً، وبعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة مجانسة للياء، ثم حُذِفَتْ الياء، فوافقت واو (مفعول) الياء المكسورة، فانقلبت ياءً مجانسة للكسرة؛ لذا صار "مقول" على وزن (مَفُوْل) و(مَبِيْع) على وزن (مَفِيْل)[(٢)]، وإذا كان سيبويه والأخفش يقولان بنقل الحركة عن العين إلى الفاء، فإنَّ الرضي يرى أنَّ الحركة تحذف، ثم تحرَّك فاء الواوي بالضمة، وفاء اليائي بالكسرة؛ لأجل التمييز بينهما[(٣)].

وبعض العرب يتمِّمون اسم المفعول فيقولون "مَخْيُوطٌ" و"مَبْيُوعٌ" و "مَصْوُونٌ" في الأجوف الواوي واليائي[(٤)]، وقال سيبويه: (ولا نعلمهم أتمَّوا في الواوات؛ لأنَّ الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرّون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة)[(٥)].

ت– الناقص: والمعروف لدى الصرفيين أنَّ اسم المفعول يأتي من الثلاثي الناقص سواءً أكان أصله واويًا، أم يائيًا، فإن كان واويًا، نحو "مدعوٌّ" تُدغَمُ لامه مع واو (مفعول) لأنَّ أصله قبل الاعلال، "مَدْعُوْوٌ" على

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤.

(٢) ينظر: المنصف ٢٨٧/١، والتكملة ٢٥٥، والممتع في التصريف ٤٥٤/٢، ومحاضرات في علم الصرف ٣٠.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٨٣/١.

(٤) ينظر: دقائق التصريف ٢٧٤-٢٧٥.

(٥) كتاب سيبويه ٣٤٩/٤.

وزن (مفعول) فأدغمت الواو في الواو لورود المثلين في كلمة مع سكون أولهما وتحرُّك ثانيها، فأنتهي إلى "مَدْعُوٌّ" بتشديد الواو[1].

أمَّا إذا كان يائيًا فتُقْلَبُ واو (مفعول) ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء، ثم تُدغَم الياء في الياء نحو "مرضِيٌّ" في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾[2] فأصله "مَرْضَوِيًا" فأبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء، فاجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياءً، وأُدغِمت الياء في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء، توطيدًا لها، ولأنَّه أخفُّ[3]، وقال ابن خالوية: (والأصل في مَرضِيَّة مرضُوَّة، فقلبوا من الواو ياء؛ لأنَّها أخفُّ)[4]، ويرى بعض المحدثين أنَّ ما كان يائيًا فإنَّه يمر بالمراحل الآتية:

مَرْمُوْى ←بالمماثلة مَرْمِيِيْ ←بالمخالفة مَرْمِيٌّ (مَفْعِلٌ)

أي إنَّ أصله "مَرمُوي" فحدثت فيه مماثلة بين شبه الحركة والحركة السابقة له، عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فانتقلت الكلمة من وزن (مفعول) إلى وزن (مَفْعِيل) ثم جاءت عملية المخالفة، إذ اختزلت الحركة الطويلة، وعوِّض عنها بتشديد الياء، فصارت على وزن (مَفْعِل)[5].

ثانيًا– بناؤه من غير الثلاثي:–

اتفق الصرفيون على أنَّ اسم المفعول من الفعل المزيد على ثلاثة أحرف، يكون على وزن مضارعة مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الأخر، قال سيبويه: (وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائدُ، إلاَّ الكسرة التي قبل آخر حرف، والفتحة، وليس اسمٌ منها إلاَّ والميم لاحقته أولاً مضمومةً، فلمَّا قلت: مُقَاتِلٌ ومُقَاتَلٌ فجرى على مثال "يُقاتِلُ" و"يُقَاتَلُ"، كذلك جاء على مثال "يَتغَافَلُ" و"يُتَغَافَلُ" إلاَّ أنك ضممت الميم وفتحت العين...)[6]، ومنه الرباعي المجرَّد يكون على وزن (مُفعْلَل) نحو "مُدَحرَج" وما يزيد عليه أو أُلحق به يكون على وزن مضارعه مع قلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر[7].

---

(1) المدخل إلى علم النحو والصرف ٨٩.

(2) سورة مريم/٥٥.

(3) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٢/١٢٧–١٢٨.

(4) إعراب ثلاثين سورة ٩٥.

(5) ينظر: تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، لفوزي الشايب– (بحث منشور) ص٧٧–٧٨.

(6) كتاب سيبويه ٤/٢٨٢.

(7) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٢٩٩، وزبدة الأقوال ٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٠٦.

٢– الوظيفة النحوية:–

اسم المفعول صيغة صرفية جمع بعضًا من صفات الأسماء، وبعضًا من صفات الأفعال له موقعٌ إعرابي يتضح من سياق الكلام، ولأنَّه يحمل بعض صفات الفعل المبني للمجهول فهو يعمل عمله، أي يرفع نائب فاعلٍ إنْ كان فعله متعدِّيًا، أما إذا كان لازمًا فبحرف الجر، أو الظرف، أو المصدر(١)، ومن ثمَّ تتجسُّد وظيفة اسم المفعول في التركيب النحوي ولكن بشروط، هي شروط اسم الفاعل نفسها(٢)، إذ يعمل في الأزمنة الثلاثة، إن كان مقرونًا بـ(أل) الموصولة مطلقًا(٣)، ومما جاء مقرونًا بـ(أل) ما ورد في قول الشاعر:

فَأَدْبَرْنَ كالجَزَعِ المفصَّلِ بيَنَهُ بِجِيْدٍ مُعَمٍّ فِيْ الْعَشِيْرَةِ مُخْوَلِ(٤)

فاسم المفعول "المفصّلَ" مقرون بـ(أل) الموصولة، عمل في الظرف "بينة"، إذ أصبح في محل رفع نائب فاعل. وذهب بعض الدارسين إلى أنَّ اسم المفعول إذا نُوِّن دلَّ على الحال، أو الاستقبال، وإذا أضيف دلَّ على الماضي وهو قليل(٥)، ويبدو لي أنَّ القرينة هي التي تحدِّد زمنه وتخصصه فقد يأتي دالاً على الحال، أو الاستقبال وهو مضاف.

أمَّا إذا كان مجرَّدًا من (أل) فيعمل بشروط عمل اسم الفاعل المجرَّد من (أل) نفسها من حيث كونه دالاً على الحال، أو الاستقبال، نحو "زيدٌ مضروبٌ عبدُه الآن أو غدًا" (٦)، أو معتمدًا على شيء قبله، كالنفي، أو الاستفهام، أو يقع خبرًا لمبتدأ، أو صفةً لموصوف قال ابن يعيش: (وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنَّه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٦٣١/٢، واللطيفة البكرية ٩٠.

(٢) ينظر: التسهيل ١٣٨.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢٢٩/٢.

(٤) ديوان امرئ القيس ٢٢.

(٥) ينظر: الزمن النحوي في الشعر الجاهلي– رسالة دكتوراه ٣٣.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٩٠/٣، وملحمة الإعراب، للسنيدار ٧٢.

كاسم الفاعل)[١] ويجب في اسم المفعول ألاَّ يُصغَّر، وألاَّ يوصف قبل العمل[٢]، ومما جاء معتمدًا اسم المفعول "مجموع"، في قوله تعالى: **﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾**.[٣]

قال الزمخشري: (والناسُ رفع باسم المفعول الذي هو "مجموع"، كما يُرفع بفعله إذا قلت: "يُجْمَعُ له الناسُ")[٤].

وعلى وفق ما تقدَّم فأسم المفعول يرفع نائب فاعل كالمضارع المبني للمجهول، فإنْ كان متعدِّيًا لواحد رفعه بالنيابة، نحو "زيدٌ مضروبٌ أبوه"، فـ"زيدٌ"، مبتدأ، و"مضروب"، خبره وأبوه رفع بالنيابة، وإنْ كان متعديًا لمفعولين، رفع واحدًا بالنيابة، نحو "المعْطَي كفافًا يُكْتَفَى"، فـ"المعطَى"، مبتدأ، و(أل) فيه موصولة، وفيه ضمير رُفِعَ بالنيابة، وهو في الأصل المفعول الأول، و"كفافًا"، مفعول ثانٍ، وجملة "يُكْتَفَى"، خبر المبتدأ، وإن كان متعدِّيًا إلى ثلاثة رفع أحدها بالنيابة، نحو "زيدٌ مُعْلَمٌ أبوه عمرًا قائمًا" فـ"زيدٌ" مبتدأ و"مُعْلَمٌ"، خبره، و"أبوه"، رفع بالنيابة، وأصله المفعول الأول، و"عمرًا"، مفعول ثانٍ، و"قائمًا"، مفعول ثالثٍ[٥].

ويجوز في اسم المفعول أنْ يُضاف إلى ما كان مرفوعًا به، نحو "زيدٌ مضروبُ العبدِ"، فأصله "زيدٌ مضروبٌ عبدُه"، حيث أُضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به[٦] ويشترط في إضافته شرطان:

١ – أنْ يكون اسم المفعول أصلاً في الوضع والاستعمال وليس نائبا عن صيغة أخرى وإذا فُقِدَ هذا الشرط فيه فقد الوظيفة النحوية، نحو "ذميم"، بمعنى "مذموم" و"ذلول"، بمعنى "مذلول" و"جريح"، بمعنى "مَجْرُوْح".

٢ – أنْ يكون متعدِّيًا إلى واحد، أمَّا إذا كان متعدِّيًا إلى اثنين أو ثلاثة فلا تجوز الإضافة[٧].

---

[١] شرح المفصل٦/٨٠.

[٢] ينظر: حاشية الصبَّان ٢/٣٠٢.

[٣] سورة هود / ١٠٣.

[٤] الكشاف ٢/٢٩٢.

[٥] ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٢٩.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠، وجامع الدروس العربية ٣/ ٢١١.

[٧] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٥، وحاشية الخضري ٢/٢٨.

رابعًا– الصفة المشبَّهة:–

حدُّها:– الصِّفة المشبَّهة في عُرْف اللغويين اسم مشتقٌّ من فِعْلٍ لازم على معنى الثبوت [١]، واللزوم والاستمرار، وهي بهذا تفترق عن اسم الفاعل الذي يدلُّ على التَّجدُّدِ غالبًا، والحدُوث والانقطاع، وصفتا اللزوم والاستمرار ليستا مطلقتين في كل الأزمنة للصفة المشبهة[٢]؛ لذا ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ الصفة المشبهة لا يُحكَم لها بالثبوت والاستمرار عموما وإنَّما منها ما يفيد الثبوت والاستمرار أبدًا، ومنها ما يدلُّ على وجهٍ قريب من ذلك، ومنها ما لا يدلُّ على الثبوت أبدًا، وإنَّما هو ثبوتٌ نسبي، نحو "ظمآن وغضبان" [٣].

ومع ذلك فهي تشبه اسم الفاعل من حيث كونها صفةً، تحتمل الضمير، وتذكَّر وتؤنَّث وتثنَّى وتُجمع[٤]، ومن علاماتها استحسان جرِّ فاعلها، نحو "محمَّدٌ حَسَنُ الخلقِ" قال سيبويه: (والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل، وفي معناه فكان أحسن عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ، كما أنَّه ليس مثله في المعنى، وفي قوَّته في الأشياء)[٥] وقال الأشموني: (إنَّ العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى)[٦] وعلى الرُّغم من ذلك فللصِّفة المشبَّهة مميزاتها حيث تمتاز من غيرها بالآتي:

١– دلالتها على الثبوت والاستمرار.

٢– اشتقاقها من فعل لازم لا من فعلٍ متعدٍّ، لذا أُعرِبَ المنصوب بعدها على التشبيه بالمفعول به[٧].

٣– يمكن العدول بها عن أصلها في الثبوت ليدلَّ بها على الحدوثِ، جاريةً مجرى الفعل، نحو "هذا الرَّجل حارسٌ اليوم أو غدًا"، ونحو قوله تعالى: ﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**﴾ [٨].

---

[١] ينظر: وشرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١، وشرح اللمحة البدرية ١١٨/٢، وشقاء العليل ٦٣٣/٢، والتعريفات ١١٧، والكواكب الدرية ٦٠٢/٢.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٠/٣.

[٣] ينظر: معاني الأبنية ٧٤–٧٦.

[٤] ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١، وشرح الأشموني ٢٤٦/٢.

[٥] كتاب سيبويه ١٩٤/١.

[٦] شرح الأشموني ٢٤٦/٢.

[٧] ينظر: شرح اللمحة البدرية ١١٨/٢.

[٨] سورة هود/ ١٢.

حيث عدل من "ضَيِّق"، إلى "ضائق"، ليدل على أنَّه "ضِيْقٌ"، عارضٌ في الحال غير ثابت[1]، وعلى هذا فالسياق هو الذي يحدِّد الصفة المشبِّهة من غيرها.

وظائفها:

للصفة المشبهة باسم الفاعل وظائفها الصرفية والنحوية، هذه الوظائف تتجسَّدُ من خلالها العلاقة بين البنية الصرفية والتركيب النحوي، فالصفة المشبهة تدلُّ على معنى الحدث واللزوم والاستمرار لغير تفضيل، قال الأشموني: (ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث)[2]، كما أنَّ لها صيغها الخاصة بها، بيد أنَّ هذه الصيغ قد توقع في اللبس مع المشتقات الأخرى، والمعنى وحده هو الذي يحدِّد وظيفتها، فقد ترد الصيغة منها مشابهة لصيغ اسم الفاعل، نحو "طاهر"، على وزن (فاعل) أو لصيغ اسم المفعول، نحو "موجود"، من صفات الله سبحانه وتعالى، أو لصيغ المبالغة، نحو "وَقِحٌ"، أو لصيغ اسم التفضيل، نحو "أَبْرَص"، فالمعنى فقط هو الذي يفرق بينها.[3].

كما أنَّها تقبل الجرَّ والإضافة سواءً سبقت بحرف الجرِّ أو بالإضافة، وتقبل التنوين إنْ لم تُضف، قال سيبويه: (والتنوين عربي جيدٌ، ومع هذا أنَّهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدًا إلاَّ نكرة على حالهِ منوَّنًا)[4] بمعنى أنَّ الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها من التنكير ولا تكسبها تعريفًا، فكان ترك التنوين وإلحاقه متساويين.

ومن حيث التَّضام فإنَّها تُضام إلى السَّببي من دون الأجنبي، ولا يجوز تقدُّم معمولها عليها، أمَّا دلالتها الزمانية فإنَّها لا تكون إلاَّ للحال، قال ابن هشام: (إنَّها لا تكون إلاَّ للحال وأعني بها الماضي المستمر إلى زمن الحال)[5] ولعلَّ هذه الأمور كلها تتضح من خلال الآتي:

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٦/٨٢-٨٣.

[2] شرح الأشموني ٢/٢٤٦.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها وبناها ٩٩-١٠٠، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٢٢.

[4] كتاب سيبويه ١/١٩٤- ١٩٥،

[5] شرح شذور الذهب ٤٠٥.

أولاً– الوظيفة الصرفية:–

اتَّفق الصرفيون على أنَّ صيغ الصفة المشبَّهة لا تُشتقُّ إلاَّ من الفعل اللازم، وقيل: من مصدر الفعل اللازم، فلا تصاغ من المتعدي، وإنْ ورد شيءٌ من ذلك فهو سماعي، نحو "رحيم، وعليم"، إذ عدَّها بعض اللغويين من الصفات المشبَّهة[١]، وهذا مخالف لرأي سيبويه إذ يرى أنَّها من صيغ مبالغة اسم الفاعل[٢]، وذهب السكاكي إلى أنَّها لا تصاغ إلاَّ من الثلاثي المجرَّد[٣]، في حين يرى ابن عقيل أنَّها تصاغ من غير الثلاثي، إذ تجب موازنتها للمضارع، نحو "منطلق اللسان"[٤]، وذهب بعض المفسّرين إلى القول بأنَّ "رحيمًا" و"عليمًا"، من الصفات المشبهة[٥]، ويبدو أنَّ صوغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي لا يقاس عليه، فهو مقصورٌ على السماع، وهذا ما ذهب إليه معظم اللغويين من عرضهم للصفة المشبهة، وتأتي الصفة المشبَّهة على وفق الصيغ الآتية:–

١ – **فَعِلٌ**: بفتح الفاء وكسر العين، وتُصَاغُ من الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعِلَ– يَفْعَلُ)[٦] وقد جاءت هذه الصيغة للدلالة على الأدواء الباطنة، كالوجع واللَّوي، وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكد والعسر، والخفَّة، نحو "قَلِق وفَرِح، وأَشِر"[٧]، قال تعالى ﴿**لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ**﴾.[٨]

٢– **أَفْعَلُ**: الذي مؤنثه على وزن (فَعْلاَء)، نحو "أَحْمَر"، من "حَمِرَ"، ومؤنثه "حَمْرَاء"، وتأتي دلالته على الألوان والعيوب الظاهرة، وما هو بمنزلتها[٩]، كما أنَّها تدلُّ على الثبوت، قال الحملاوي:

---

[١] ينظر: المقتضب ٢/١١٤–١١٥، والأصول في النحو ١/١٣٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٧٥.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ١/١١٠.

[٣] ينظر: مفتاح العلوم ٢٥.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١١٠.

[٥] ينظر: تفسير الطبري ١/٤٢، والكشاف ١/٤١، وروح المعاني ١/٥٨.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٠.

[٧] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٣– ١٤٤.

[٨] سورة هود/ ١٠.

[٩] ينظر: المخصص ١٤/١٤٥.

(منها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائرٌ بين الألوان والعيوب كالحُمْرَة، والسُّمْرَة والحُمْق)[1].

٣- **فَعْلان**:- الذي مؤنثه على (فَعْلَى)، نحو "عطشان، عَطشَى"، من "عَطِش"، وتأتي للدلالة على الامتلاء، والخلو، وحرارة الباطن، نحو "شَبْعان"، و"رَيَّان"، و"عَطْشَان"، و"صَدْيَان"[2]، وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ بناء (فَعْلان) يرد لعدَّة دلالات، كالحدوث والطروء، فالعطش في عطشان ليس ثابتًا، والامتلاء بالوصف إلى الحدِّ الأقصى[3]، فالغضبان هو الممتلئ غضباً، قال تعالى: ﴿**فَرَجَعَ مُوسَى إلى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا**﴾.[4] أي ممتلئ غضبًا.

٤- **فَعِيلٌ**: بفتح الفاء وكسر العين، نحو "جَمِيل وشَرِيف، ورَزِين"، وتأتي هذه البنية للدلالة على الثبوت ممَّا هو خِلْقةٌ أو مكتسب، ويَرِدُ من باب (فَعُلَ- يَفعُلُ) بضم العين في اللازم، كما تدل على الصفات اللازمة للنفوس، نحو "شَرِيف، وخَفِيف"، وعلى أضدادها، نحو "وضيع، وكبير وصغير"[5].

٥- **فَعْلٌ**:- بفتح الفاء وسكون العين: نحو، "سَهْم، وضَخْم، وسَبْط"[6]، ومنه قول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الُعِظامِ كَأَنَّما عِمَامتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[7]

٦- **فَعَلٌ**: بفتح الفاء والعين، قال سيبويه: (وقالوا: حَسَنٌ فبنوه على "فَعَل"، كما قالوا: بَطَلٌ، ورَجَلٌ قَدَمٌ، وامرأةٌ قدمةٌ)[8] قال تعالى: ﴿**فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ**﴾[9].

٧- **فُعَالٌ**:- بضم الفاء وفتح العين، نحو "شُجَاعٌ"، و"فُراتٌ"، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾.[10].

---

[1] شذا العرف ٧٧.

[2] ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٧٩.

[3] ينظر: معاني الأبنية ٩١-٩٢.

[4] سورة طه/ ٨٦.

[5] ينظر: الأصول في النحو ١٣٢/١، والصاحبي في فقه اللغة ١٩١- ١٩٢.

[6] ينظر: محاضرات في علم الصرف ٣٥.

[7] من شواهد لسان العرب ١٨٠/٩ (سَبط).

[8] كتاب سيبويه ٢٨/٤.

[9] سورة آل عمران/ ٣٧.

[10] سورة الفرقان/ ٥٣.

٨- **فَعَالٌ**: بفتح الفاء والعين، نحو "جَبُن فهو جَبَانٌ".

٩- **فَعُوْلٌ**: بفتح الفاء وضم العين، نحو "وَقُرَ فهو وَقُوْرٌ" [١].

١٠- **فَيْعِلٌ**: نحو "سيِّد"، و"ميِّت"، فأصلهما "سَيْوَد"، و"مَيِوت"، فاجتمعت الياء والواو، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الثانية ياء، وأدغمت في الياء، وهو مذهب البصريين، أمَّا عند الكوفيين فعلى (فَعْيِل)، نحو "سَوْيِد"، و "مَوْيِت" [٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنْ الطَّيِّبِ**﴾.[٣] حيث استغنى الفعل في هذه الأمثلة بالصفة المشبهة، فلم يَسمع لها اسم فاعل عند العرب، وما جاء على وفق هذه البنية فهو قليل.

١١- يطَّرِد قياس الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل، إذا قصد به الثبوت والدوام، ويجب موازنتها للمضارع، نحو "منطلقُ اللسان"، و "مستقيم الرأي"، و "معتدل القامة" [٤]، أي أنَّها في الأصل اسم فاعل، ولكن لما قصد بها الثبوت صارت صفة مشبهة.

ثانيًا- الوظيفة النحوية:-

إذا كانت الوظيفة الصرفية للصفة المشبهة تتمثَّل في الاتِّصاف بالحدث على الثُّبوت والدَّوام وما تأتي عليه من أبنية، فثمَّة وظائف نحوية تؤدِّيها تتِّضح من سياق الكلام إذ لها موقع إعرابي فيه، ولما كانت تجمع بين بعض صفات الأسماء كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف، والتنكير، والتنوين، والجر، وصفات الأفعال كالدلالة على الزمن النحوي المستفاد من السياق، والاستقرار، والدَّوام، عملت عمل اسم الفاعل بشروط عمله نفسها، وإنْ كان لها خصوصيتها في الشروط والضوابط، والأحكام وتتجلَّى وظيفتها في الآتي:-

- **خصائصها**: تضارع الصفة المشبهة اسم الفاعل في وجوه متعدِّدة، كالدلالة على الحدث وصاحبه، والإفراد، والتثنية، والجمع، والاعتماد عند أعمالها النصب، إلاَّ أنَّ لها خصائصها الوظيفية الآتية:

[١] ينظر: شرح المراح ١١٨، وفي تصريف الأسماء ٢٠٢- ٢٠٣، وقضايا نحوية وصرفية ٦٠.
[٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٩٥ م(١١٥).
[٣] سورة آل عمران/ ١٧٩.
[٤] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١١٠

١– دلالتها على الحال، قال ابن يعيش: (إنَّ المعنى الذي دلت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متصلٌ بحالِ الإخبار، ألا ترى أنَّ الحُسْنَ والكرم معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجودًا في زمن الإخبار)[1] وهي مسألةٌ خلافية عند النحاة، فأكثر النحويين لا يشترطون أن تكون بمعنى الحال، وقيل: تكون للأزمنة الثلاثة وهو مذهب أبن طاهر، وذهب السيرافي والأخفش إلى أنَّها أبدًا بمعنى الماضي، في حين يرى ابن السَّراج والفارسي أنَّها لا تكون بمعنى الماضي[2]، ويرى بعض المحدثين أنها تدل على الموصوف بالحدث فلا تدلُّ على الحدث كما تدل المصادر، ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدلُّ الأفعال، فالزمن فيها نحوي لا يتجلَّى إلاَّ في سياق الكلام[3].

٢– أن تعمل في السَّببي، قال ابن هشام: (إنَّ معمولها لا يكون إلاَّ سببيًا، وأعني به ما هو متَّصلٌ بضمير الموصوف لفظًا وتقديرًا، واسم الفاعل يكون معموله سببيًا وأجنبيًا، تقول في الصفة المشبهة "زيدٌ حَسَنٌ وجهُه"، و"زيدٌ حَسَنُ الوجهِ"، أي الوجه منه، أو وجهِهِ)[4].

٣– محفوظة الرتبة فلا يجوز تقديم معمولها عليها، إذ لا يجوز القول: "زيدٌ وجهًا حَسَنٌ"[5].

٤– تصاغ من اللازم، ولكنَّها تعمل عمل الفعل المتعدِّى إلى مفعول واحد[6].

٥– لا يجوز أنْ يُعْطَفَ على المجرور بعدها بنصب المعطوف، فلا يقال: "زيدٌ كثيرُ المالِ والعبيدَ"، بنصب العبيد بخلاف اسم الفاعل.

٦– يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل؛ لأنَّها إضافةٌ غير حقيقة، نحو "الْحَسَنُ الوَجْهِ، والشَّدِيدُ اليدِ"، بمعنى الحُسْنَ للوجه، والشدَّة لليد، أي أنَّ الأمر موقوف على المعنى قال الأشموني: (إنَّما قيَّدَ الفاعل بالمعنى لأنَّه لا تضاف الصفة إليه إلاَّ بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبقَ فاعلاً إلاَّ من جهة المعنى)[7].

---

[1] شرح المفصل ٨٣/٦.

[2] ينظر: الأصول في النحو ١٣٣/١، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، وهمع الهوامع ٦٣/٣.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٢.

[4] شرح شذور الذهب ٤٠٥.

[5] ينظر: المقتضب ١٦٤/٤.

[6] ينظر: كتاب سيبويه١٩٤/١، وشرح المكُودي ١٧٦.

[7] شرح الأشموني ٢٤٦/٢.

٧- لا يجوز الفصل بينها ومعمولها بشيء[١]، وقيل: يجوز في الضرورة ومنه قول الشاعر:

سِيْرِيْ أَمَامُ فإنَّ الأَكْثَرِيْنَ حَصًى   والطَّيِّبُوْنَ إذَا مَا يُنْسَبُوْنَ أَبَا[٢]

فالطيبون صفة مشبهة، و"أبا"، تمييزٌ لها، وفُصِل بينها، بـ"إذا".

- **علاقتها بالمعمول:-**

الصفة المشبهة أمَّا أن تكون مصحوبة بـ(أل) وأمَّا مجرَّدةً عنها[٣]، ومعمولها يأتي على صور متعدِّدة هي:

١- أنْ يكون نكرة، نحو "مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ".

٢- أنْ يكون مقرونا بـ(أل)، نحو "حَسَنُ الوجهِ".

٣- أنْ يكون مضافًا إلى مقرون بـ(أل)، نحو "حَسَنٌ وجهُ الأخِ".

٤- أنْ يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف، نحو "حَسَنُ وجْهُهُ".

٥- أنْ يكون مضافًا إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف، نحو "حَسَنُ الشَّامة خَدُّهُ".

٦- أنْ يكون مضافًا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو "حسنةُ وجهُ جاريتها جميلةٌ أنفهُ".

٧- أن يكون مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو "حَسَنُ الْوَجْنَةِ جميلٌ خالها".

٨- أن يكون ضميرًا بارزًا متصلاً، نحو "حَسَنُ الوجهِ جميلُهُ".

٩- أن يكون سببيًا موصوفًا، نحو "رأيتُ رجلاً طويلاً رمحٌ يطعنُ بِه".

١٠- أن يكون مضافًا إلى ذلك الموصوف، نحو "مررت برجلٍ حديدٍ سنان رمحٍ يطعنُ به".

١١- أن يكون سببيًا موصولاً، نحو "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيْلٍ مَا اشْتَمَلَتْ عليه الثِّيَابُ".

---

[١] ينظر: كشف المشكل ٤٢٣/١.

[٢] ديوان الحطيئة ١٦، وخزانة الأدب ٢٨٦/٣، والدرر اللوامع ٣٢٤/٢.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٣/٣.

١٢– أن يكون مضافًا لذلك الموصول[١]، نحو قول الشاعر:

فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلةً   والطَّيِّبِيْ كُلِّ ما الْتَأَثَتْ بِهِ اَلأُزُرُ[٢]

ف"الطيِّبي كلّ ما التأثت"، مضاف لذلك الموصول، وذكر النحاة أَنَّ الصفة المشبهة تعمل في معمولها على وفق الآتي:

أ– **الضمير**:– إنْ كان الضمير مضمرًا استترا في الصفة مرفوعًا، نحو "مؤشر الثَّغْرِ صافٍ"، أي صافٍ هو، أمَّا إذا كان بارزًا فيخضع لنوع الصفة المشبهة من حَيْثُ اقترانها بـ(أل) أو عدمه، وذلك على النحو الآتي:

١– إن كانت الصفة مقرونة بـ(أل)، نحو "الحسنُ الوجهِ الجَميلةُ"، ففيه خلاف، قيل: في موضع نصب، وقيل في موضع جر، وقيل على حسب معمول الصفة الأولى، فإن كان منصوبًا نصب مثله، وإنْ كان مجرور جاز فيه الوجهان، شرط أنْ تكون الصفة المشبَّهة متصرِّفةً، أمَّا إذا كانت غير متصرِّفة فالضمير في موضع نصب[٣].

٣– إن كانت الصفة المشبهة مجرَّدة عن (أل) فيكون الضمير في موضع جرٍّ، إذا لم يتَّصل بالصفة ضمير غير معمولِ الصفة الأولى، نحو قول الشاعر:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتِ فِيْ السِّـ   ـلْمِ وفِيْ الْحَرْبِ كالحٌ مُكْفَهِرُّ[٤]

أمَّا إذا اتصل بها ضمير؛ فالنصب على التشبيه نحو "قريشٌ نجُبَاءَ النَّاس ذريةً وَكِرَامُهُمُوْهَا"[٥].

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٤٤– ٢٤٥.

[٢] ديوان الفرزدق ١/١٨٣، وشواهد شفاء العليل ٢/٦٣٦.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٤٥– ٢٤٦.

[٤] من شواهد شفاء العليل ٢/٦٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٨، وشرح المكّودي ١٧٩.

[٥] ينظر: شفاء العليل ٢/ ٦٣٧–٦٣٨.

ب– **الاسم البارز (السببي)**:–

ذكر النحاة آراء متعدِّدة في هذه المسألة، إلاَّ أنَّ أغلبهم ذهبوا إلى أنَّ في معمول الصفة المشبهة أربعة أوجه:

١– الرفع على أنَّه مشبه بالفاعل، قال على بن سليمان الحيدرة: (وإنَّما قلنا إنَّ مرفوعها مشبه بالفاعل؛ لأنَّه ليس معه فعل صريح)[١]، نحو "زيدٌ حَسَنُ وجَهُهُ".

٢– النصب على التشبيه بالمفعول به، قال الرضي: (والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة... هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع)[٢]، نحو "مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الخُلُقَ"، وسمِّي مشبَّهًا بالمفعول؛ لأنَّه في المعنى فاعل[٣].

٣– النصب على التمييز، وهو حسن إن كانت الصفة نَكِرَةً، خلافًا للكوفيين، نحو: "زيدٌ حَسَنٌ خُلُقًا"[٤].

٤– الجرُّ بالإضافة، وهذا حَسَنٌ على أنَّ مجرورها مضافٌ إلى إضافةً غير محضةٍ، أو تشبيه بالمضاف إليه، نحو "مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ"[٥].

وعلى وفق ما تقدَّم نجد أنَّ الصفة المشبهة من المباحث التي تحقق العلاقة بين الصرف والنحو ، لأنَّها تجمع بين الوظيفة الصرفية سواءً أكانت هذه الوظيفة عامةً كاتصِافها بالحدث ودلالتها على الثبوت والاستمرار، أم فرعية كاقترانها بـ (أل) والإفراد، والتثنية، والجمع، والوظيفة النحوية من حيث دلالتها على الزمن النحوي الذي يتجلَّى في السياق، وعملها في معمولها على وفق شروط وضوابط وأحكام قياسية.

---

[١] كشف المشكل ١/ ٤٢١.

[٢] شرح كافية ابن الحاجب ٣/٥٠٩.

[٣] ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٣٩٢، وكشف المشكل ١/ ٤٢١.

[٤] ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥١، والكامل في النحو والصرف والإعراب ٣٤٢.

[٥] ينظر: كشف المشكل ٤٢١/١، ومعاني النحو ١٧٣/٣.

خامسًا– اسم التفضيل:–

حدُّه:– هو اسم مشتقٌ من الفعل الثلاثي على وزن (أَفْعَلُ) للتمييزين شيئين أو أكثر يشتركان في الوصف حقيقة، ويمتاز أحدهما من غيره بزيادة، فهو دالٌّ على المشاركة والزيادة، وقد عُرِفَ عند اللغويين بـ(أفعل التفضيل) أو(اسم التفضيل)[1] وله عند استعماله ثلاثة معانٍ.

١ – اشتراك شيئين في صفة واحدة، على أن يزيد أحدهما على الآخر، ومنه "أَحْرَصُ"، في قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ**﴾[2] بمعنى حرص اليهود على الدنيا.

٢– أن يدلَّ على أنَ شيئًا زاد في صفته هو على شيء آخر في صفته، نحو "الصيف أحرُّ من الشتاء"، أي الصيف أبلغ في حرِّه من الشتاء في برده.

٣– انْ يُقْصَدَ به مجرَّد ثبوت الصفة للموصوف من غير نَظَرٍ إلى تفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى**﴾[3] بمعنى إعادة الخلق أسهلُ عليه من الابتداء وليس شيءٌ أهون عليه من شيء، فلا مفاضلةَ فيه، فـ"أَهْوَنُ"، بمعنى "هيِّنٌ"، و(أَفْعَلُ)، بمعنى (فَعِيْلٍ)[4].

وظائفه:–

أولاً– الوظيفة الصرفية: ذكر الصرفيون أنَّ صيغة التفضيل تدلُّ على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيْره، وتتجلّى هذه الوظيفة في الآتي:

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥١٣/٣، وشرح الحدود النحوية ٩٣.

[2] سورة البقرة / ٩٦.

[3] سورة الروم ٢٧.

[4] ينظر: مجاز القرآن ١٢١/٢، وتفسير غريب القرآن ٣٤١، وفي علم النحو، لأمين السيد ٢/ ٦٦.

١-طريقة صوغه:- يُصاغُ اسم التفضيل على (أفْعَل) للمذكر، و(فُعْلَى) للمؤنث وصوغه يتم بطريقتين (مُبَاشِرَةً) من الفعل نفسه عند توافر الشروط، وبطريقةٍ، (غير مباشرة) عندما يُفْتَقَدُ شرطٌ من الشروط[1]، وقد يأتي للمثنَّى المذكر، على وزن (أفْعَلانِ-الأفعلان)، وللمثنى المؤنث، نحو (فُعْلَيَانِ- الفُعْلَيَانِ) وللجمع المذكر، نحو و(أَفَاعِلُ- الأفاعِلُ) وللجمع المؤنث (فُعْلَيات- الفُعْليات)[2]، وشذَّ من هذه الصيغة بعض الأسماء، نحو "خير"، و"شر"، و"حب"[3] ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾.[4] أي الإعطاءٌ أفضل من الإمساك، إذا أريد بذلك وجه الله والتقرب إليه[5]، ومن ثم فاسم التفصيل لا يصاغ إلاَّ على وفق شروط ذكرها علماءُ العربية[6]، هي كالآتي:-

١- أن يصاغ من الفعل الثلاثي المجرَّد، وشذَّ صوغه مما لا فعل له، وجوَّز ذلك سيبويه، إذ قال: (قالوا أحْنَكُ الشاتيَن، وأحنك البعيرين، كما قالوا: آكلُ الشاتَين، كأنَّهم قالوا: حَنِكَ، ونحو ذلك، فإنَّما جاءوا بـ(أفْعَلَ) على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به)[7]، وشذَّ صوغه من وصف لا فعل له نحو "أَقْمَنِ به"، أي "أحق"، ومما زاد على ثلاثة، نحو "هذا الكلام أخصرُ من غيره"[8].

٢- أن يصاغَ من الفعل التام، فلا يُصاغُ من الناقص، نحو "كان وأخواتها"، لكونها لا تدل على الحدث، واسم التفضيل يكون للتفضيل في الحدث، وذهب ابن الحاجب إلى القول بدلالتها على الحدث، وإن لم يُسْمَعُ أن يقال: "هو أكْوَنُ منك منطلقًا"[9] .

---

[1] ينظر: المقتضب٢/٢١٦، وفي تصريف الأسماء ٢٠٧.

[2] ينظر: التسهيل١٣٥، وقضايا نحوية وصرفية ٦٢.

[3] ينظر: همع الهوامع ٣/٢٨٠.

[4] سورة الروم /٣٨.

[5] ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٣٦.

[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/٥١٢-٥١٣، وأوضح المسالك ٢/٢٩٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٧، وشرح المكُودي ١٨٨.

[7] كتاب سيبويه ٤/١٠٠.

[8] ينظر: شرح الأشموني ٢/٣٥، وهمع الهوامع ٣/٢٨٠-٢٨١.

[9] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/٥١٣.

٣- أن يصاغ من الفعل المتصرِّف، فلا يصاغ من الجامد، نحو "عسى، وليس، ونعم، وبئس" فليس للجامد (أفعل تفضيل) البتَّةَ[١].

٤- أن يصاغ من المبنى للمعلوم، فلا يصاغ من المبني للمجهول، كي لا يلتبسُ بالمبني للمعلوم؛ لأنَّ القياس أنْ تكون المفاضلة للفاعل لا للمفعول[٢]، وما ورد مأخوذًا من المبني للمجهول، فهو شاذ، نحو "أَزهَى من ديك"، من "زُهِيَ"[٣].

٥- أنْ يصاغ من فعلٍ قابلٍ للتفاوت، أي المفاضلة بالزِّيادة والنقص، فلا يُصاغُ من الفعل "مات"، أو "فَنِيَ"، أو "عَدِم"؛ لأنَّ عدم قبولها للتفاوت يفقدها الأساس الذي يقوم عليه التفضيل[٤].

٦-ألاَّ يكون الفعل منفيًّا، لئلاَّ يلتبسَ بالمثبت، سواءً أكان النفي لزومًا، نحو "مَا عَاجَ بالدَواء"، أو جوازًا، نحو "ما ضَرَب"[٥].

٧-ألاَّ يكون الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثة (فَعْلاء) مما دلَّ على لون، أو عيب، أو حلية، نحو "حَمِرَ، وعَوِرَ"؛ لأنَّ الصيغة مشغولة بالوصف، وهذا مذهب البصريين إذ يرون أنْ يكون المنعُ فيما دلَّ على عيب أو لون ظاهر، أما إذا كانت الصيغة معنويةً "باطنةً"، فيجوز صوغ اسم التفضيل منها[٦]، قال الرضي: (فالأولى أنْ يقال: لا يبني أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب، الظاهرة دون الباطنة، لأنَّ غالب الألوان تأتي أفعالها على (أَفْعَلَّ) و(إفْعَالَّ) كـ"أبيضَّ"، و"أسْوَدَّ"، و"احْمَارَّ" و"اصْفَارَّ"، فحمِلَ كلُّ ما جاء من الثلاثي عليها)[٧]، وأجازه بعض النحاة كالكسائي وهشام والأخفش من العاهات، وأجازه

---

[١] ينظر: شذا العرف ٧٩.

[٢] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٤/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ١٣٥/١.

[٤] ينظر: المفصل٢/١٢٥-١٢٦، وشرح المفصل ٦/٩٢-٩٣، وشذا العرف ٧٩.

[٥] ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٧/٣، وهمع الهوامع ٢٧٨/٣.

[٦] ينظر: شرح المراح ١٢٠.

[٧] شرح كافية ابن الحاجب ٥١٤/٣.

الكسائي وهشام من الألوان، ومنعه الأخفش، وأجازه الكوفيون من السَّواد والبياض، فقط لأنَّهما أصلُ الألوان[١]، ومنه قول الشاعر:

جَارِيَةٌ فِيْ دِرْعِهَا الْفَضْفَاض　　　تُقطِّعُ الْحَدِيْثَ بِالْإِيْمَاضِ

أَبْيَضَ مِنْ أخْتِ بَنِيْ أَبَاضِ[٢]

حيث جيءَ باسم التفضيل "أبْيَض"، مخالفًا للشروط، فهو جائز عند الكوفيين، شاذٌ عند البصريين.

٢– صوغه بطريقة غير مباشرة:–

وثمَّة طريقة ذكرها الصرفيون يمكن بها التوصل إلى التفضيل مما يفتقد شرطًا من شروط التفضيل، إذا أجازوا التفضيل من الفعل غير الثلاثي، أو الفعل الذي يكون الوصف منه على (أَفْعَلُ– فَعْلاء) بذكر مصدره منصوبًا، بعد ذكر صيغةٍ مناسبةٍ على وزن (أَفْعَلُ)، نحو "أَشَدُّ"، أو "أَعْظَمُ"، أو "أَكْثَرُ"، أو "أَقَلُّ.."، ومنه "الشقيقُ اشدُّ حمرةً من الورد"، و"المدن أكثرُ ازدحامًا من القرى"، ومنه "أسرعُ انطلاقًا"[٣]، أمَّا الجامد، وما لا يقبل التفاوت، والناقص، والمنفي، والمبني للمجهول، فلا يُشْتَقُّ منه اسم تفضيل لا بطريقة مباشرةٍ، ولا بغير مباشرة وهو أرجح الأقوال، وما ورد فهو شاذٌّ[٤]

٣– أحواله:–

يرى الصرفيون أنَّ لاسم التفضيل ثلاث حالات باعتبار لفظه، أي من حيث اتصاله بـ(أل) أو تجرُّده عنها، أو إضافته وإنَّما يستعمل مع أحد هذه الثلاث ليُعْلَمَ المفضَّل عليه[٥]، وتتضح هذه الحالات في الآتي:

أ– أن يكون مجرَّدًا من "أل" و"الإضافة"، ويجب في هذه الحالة أنْ يكون مفردًا مذكَّرًا دائمًا حتى في حال إسناده إلى مؤنث، أو مثنى، أو جمع، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾،[٦] وأنْ يكون بعده المفضل عليه مجرورًا بـ(مِن)، وقد تُقدَّر (مِنْ) مع مجرورها لوجود ما يدل عليها نحو قوله تعالى: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً**

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٧٩/٣.

[٢] من شواهد شرح كافية ابن الحاجب ٥١٥/٣، ولسان العرب ٣٩١/٨ ((بيض))، وخزانة الأدب ٢٣٣/٨.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥١٦/٣، وشرح ابن عقيل ١٤٧/٣، وهمع الهوامع ٢٧٩/٣.

[٤] ينظر: المدخل إلى علم النحو والصرف ١٠٢.

[٥] ينظر: شرح المراح ١٢١.

[٦] سورة يوسف /٨.

وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[١] إذ وردت في هذه الآية بالإثبات "أنا اكثر منك"، وبالحذف نحو "أعزُّ"، أي أعزُّ منك [٢]، وأكثر ما تحذف "مِنْ"، إذا كان "أَفْعَلَ" خبرًا، قال أبو حيان: (وحذف "مِن" والمفضول للدلالة كثير، وأكثر حذفهِ إذا كان "أفْعَلُ" خبر المبتدأ)[٣] ومنه قوله تعالى: **﴿قَالَأَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾**[٤] حيث وقع اسم التفضيل "خير"، خبرًا للمبتدأ، لذا جَازَ حذف "مِنْ" والمفضول.

ويجوز الفصل بين اسم التفضيل و"مِن"، الداخلة على المفضول بمعمول اسم التفضيل نحو قوله تعالى: **﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾**[٥] أو بـ"لو"، نحو قول الشاعر:

وَلَفُوْكِ أطْيَبُ لو بَذَلْتِ لَنَا … مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[٦]

ب–أن يكون مقرونًا بـ(أل) وفي هذه الحالة يجب أنْ يطابق الموصوف في جميع الأحوال تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا[٧]، نحو قوله تعالى: **﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾**.[٨] وقوله تعالى: **﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾**.[٩] وقوله تعالى: **﴿وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾**.[١٠]

فلا يجوز أن يقترن به (مِنْ) الجارة للمفضل عليها؛ إذ لا يقال: "زيدٌ أفضلُ من عمرو"، وما ورد فمؤوَّلٌ، ومنه قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَر مِنْهُمْ حَصًى … وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[١١]

---

[١] سورة الكهف /٣٤.

[٢] ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٤– ٢٩٥.

[٣] ارتشاف الضرب ٣/٢٢٨.

[٤] سورة البقرة/ ٦١.

[٥] سورة الأحزاب/ ٦

[٦] من شواهد لسان العرب ٢/٣٠٤ ((وهب)) وشرح الأشموني ٢/٣٠٢.

[٧] ينظر: المقتضب ١/١٦٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٢، وشرح التصريح ٢/١٠٤–١٠٥.

[٨] سورة الأعلى/١.

[٩] سورة الأعراف/ ١٣٧.

[١٠] سورة آل عمران/ ١٣٩.

[١١] البيت للأعشى في ديوانه ١٩٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٢، وشرح الأشموني ٢/٣٠٤.

إذ جمع بين (أل) الداخلة على أفعل المفضل و(مِنْ) الداخلة على المفضول عليه في قوله "بالأكثر منهم"، مغايرًا للقاعدة، لذا أَوَّلَهُ النحاةُ، على ثلاثة أوجه:

١- زيادة (أل) في اسم التفَضيل "الأكثر".

٢- الجار والمجرور "منهم" متعلق باسم تفضيل نكرة محذوف تقديره ولست بأكثر منهم.

٣- عدُّ (مِنْ) بمعنى (في)[١].

ت-أن يكون مضافًا، إذْ ذكر بعضهم أنَّ إضافته عند الأكثرين محضة[٢]، وسيبويه لا يمنع ذلك إذا يقول: (وإنَّما أثبتوا الألف واللاَّم في قولهم: أفضل الناس، لأنَّ الأوَّل قد يصير به معرفة)[٣] وقال ابن يعيش (... وقال الكوفيون: إذا أضيف على معنى (مَن) فهو نكرة، وهو رأي أبي علي، وإذا أضِيفَ على معنى اللام فهو معرفة، وقال البصريون هو معرفة بالإضافة على كل حال: إلاَّ أنْ يضافَ إلى نكرة)[٤]، لذا فاسم التفضيل المضاف يكون على نوعين:

١- المضاف إلى نكرة: ويشترط فيه الإفراد والتذكير، كالمجرَّد من "أل" والإضافة وألاَّ تقع (مِنْ) بعد أفعل التفضيل، وأن يطابق المضاف إليه ما قبل (أفعل) تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا[٥]، نحو "زيدٌ أفْضَلُ رجلٍ"، و"الزَّيدان أفضلُ رجلين"، و"الزيدون أفضلُ رجالٍ"، و"هندٌ أفضلُ امرأة"، و"الهندان أفضل امرأتين"، و"الهندات أفضل نُسوةٍ"[٦].

٢- المضاف إلى المعرفة، ويجوز فيه المطابقة وعدمها، قال ابن الناظم: (وإنْ أضيف إلى معرفة جاز أنْ يوافق المجرَّد في لزوم الإفراد، والتذكير، فيقال: "هي أفضلُ النساء، وهما أفضلُ القوم" وجاز أ، يوافق المعرَّف بالألف واللام في لزوم المطابقة لما هو له، فيقال: "هي فُضْلَى النساء" و"هما أفْضَلاَ القوم")[٧]، وقال ابن هشام: (وترك المطابقة أولى)[٨] ومنه قول الشاعر:

---

[١] ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٩٧.

[٢] ينظر: شرح التصريح ٢٧/٢.

[٣] كتاب سيبويه ٢٠٤/١.

[٤] شرح المفصل ٦/٣.

[٥] ينظر: أوضح المسالك ٣٠١/٢.

[٦] ينظر: شرح شذور الذهب ٤٢٣.

[٧] شرح ألفية ابن مالك١٩٧.

[٨] شرح شذور الذهب ٤٢٣.

ومَيَّةُ أحَسَنُ الثقَلَيْنِ جِيدَا   وَسَالِفَةً وأَحْسَنهُمُ قَذَالا[١]

حيث جاء اسم التفضيل "أحسن الثقلين" و"أحسنهم" غير مطابق؛ لأنَّ المطابق منها "حُسني الثقلين" و"حسناهم قذالا".

ثانيًا– الوظيفة النحوية:

اسم التفضيل وصفٌ له وظيفته النحوية التي لا تتجسَّد إلاَّ في سياق الكلام، وبشروط تتعلق ببنيته الصرفية، وما يرتبط بها من قرائن، كالتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع؛ لذا فاسم التفضيل له مكانته في الكلام، إذ يحتلُ موقعًا إعرابيًا في الجمل يحدِّده السياق، ويفترق عن غيره من المشتقات في دلالته على المفاضلة، وامتناع تنوينه قال الأشموني: (وهو اسم لدخول علامات عليه، وهو ممتنعٌ من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة "أفعل")[٢] فلكونه يتَّصف ببعض صفات الأسماء وبعض صفات الأفعال؛ فإنَّه يعمل عمل الفعل؛ لذا حمله بعضهم على الصفة المشبَّهة، لكنه لا يقوى على العمل كما تعمل هي، وإنَّما عمله ضعيفٌ[٣]، وهذا لا ينفي أثره في التركيب النحوي، فاسم التفضل يعمل عمل الفعل على وفق شروط وضوابط ذكرناها سابقًا، ويتجلَّى عمله من خلال الآتي:

أ– رفعه للفاعل: الفاعل في عرف اللغويين أمَّا أنْ يكون اسمًا ظاهرًا، وأمَّا ضميرًا وفاعل اسم التفضيل يأتي كذلك ولكن بشروط، إذ نجده يرفع الضمير المستتر مطلقًا باتفاق النحاة، نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾.[٤] حيث عمل اسم التفضل "أكثر"، و"أعزُّ"، الرفع في الفاعل لكونه ضميرًا مستترا؛، ولأنَّ رائحة الفعل كافية في العمل فيه[٥]، أمَّا رفعه الاسم الظاهر فلا يكون إلاَّ بشروط وضعها النحاةُ، فلا يجوز القول: "مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه"، إذ ليس له فعل بمعناه كغيره من المشتقات[٦]، وقيل: يعمل وهي لغة ضعيفة[٧]، ويجوز رفعه الاسم الظاهر قياسًا مطَّردًا إذا تحققت الشروط الآتية:

١– أنْ يقع اسم التفضيل بين ضميرين أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر.

---

[١] من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢٣.
[٢] شرح الأشموني ٢/٢٩٨.
[٣] ينظر: كتاب سيبويه ١/٢٠٣.
[٤] سورة الكهف /٣٤.
[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٥٣٠، وشرح شذور الذهب ٤٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ٧٣، وأسرار النحو ٢٢٨.
[٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١٦١.
[٧] ينظر: الانتصار ١٢١– ١٢٢، وأوضح المسالك ٢/٣٠٢.

٢– أنْ يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوقٍ بنفي أو شبهه من نهي أو استفهام.
٣– أنْ يكون الاسم المرفوع أجنبيًا مفضلاً على نفسه بطريقتين مختلفين، أحدهما بحسب موصوفه المنفي في الأفضلية، والثاني ما يذكر بعد لفظ (مِن) في المفضولية.
٤– أنْ يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه، نحو "ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينيه الكحلُ منه في عيني زيد"، فإنَّ رجلاً اسم جنس تالٍ لنفي موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع، وهو "الكحل"، وهو أجنبي عن الموصوف؛ لأنَّه لم يتصل بضميره، ومكنوف بضميرين، ومفضَّلٌ على نفسه باعتبارين مختلفين، إذ الكحل بكونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرِّجال.[1]

ب– نصبه المعمول:–

اسم التفضل في عرف أغلب النحاة يعمل النصب في التمييز نحو قوله تعالى: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾.[2] أو الحال، نحو "زيدٌ أحسنُ مُبْتَسَمًا"، أو الظرف[3]، نحو قول الشاعر:

فَإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ ساعةً ... إلى الصَّوْنِ مِن رَيْطٍ يَمَانٍ مُسهَّمِ[4]

فاسم التفضيل "أحوجَ"، قد تعلَّق به ظرف الزَّمان "ساعةً"، فعمل فيه النصب، أمَّا المصدر، والمفعول لأجله، والمفعول معه، فلا يعمل فيها البَتَّةَ باتفاق النحاة، وما جاء من المصدر فعلى تقدير فعلٍ يدل عليه المشتق، نحو "ألأمُهم" في قول الشاعر:

أمَّا الْمُلْوكَ فَأَنتَ اليومَ آلأمُهمُ ... لُؤْمًا وأبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَّاخِ[5]

أي بتقدير (ألأمُ لؤمًا)، ولا ينصب اسم التفضيل المفعول به، قال الرضي: (وأمَّا المفعول به فكلُّهم متفقون على أنَّه لا ينصبه بل إنْ وجد بعده ما يوهم ذلك فـ(أَفْعَلُ) دالٌ على الفعل

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٢/٣١–٣٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٥٣٠–٥٣١–٥٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٦١ وأسرار النحو ٢٢٨، ومنحة الواهب العلية ٢/٦٠٧.
[2] سورة الكهف /٣٤.
[3] ينظر: شرح شذور الذهب ٤٢٠، وأسرار النحو ٢٢٨.
[4] من شواهد شرح شذور الذهب ٤٢١.
[5] من شواهد ارتشاف الضرب ٣/٢٢٧.

الناصب له)[1] نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾.[2] إذ جوّز قوم أنَّ "حيثُ"، مفعولٌ به على السعة، ولا يكون ظرفًا؛ لأنَّه تعالى لا يكون في مكانٍ أعلم منه في مكان، ولأنَّ المعنى أنَّه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، لا شيئًا في المكان وعلى هذا فالناصب لـ"حيث"، فعلٌ محذوف تقديره "يَعلَمُ" مدلولٌ عليه بـ"أعْلَم"، فلم يعمل اسم التفضيل النصب[3]، ومنه قول الشاعر:

أَكَرُّ وأَحْمَىَ لِلحَقِيْقَةِ مِنْهَمُ ... وأضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوْفِ الْقَوَانِسَا[4]

فـ(أفعل) التفضيل "أضربُ" لم يعمل النصب في "القوانس"، وإنَّما نُصِبَ بفعل محذوف مقدَّر، وقال الأشموني: (وأجاز بعضهم أنْ يكون "أفعل" هو العامل لتجرُّده عن معنى التفضيل)[5].

ويرى النَحاة أنَّ اسم التفضيل إذا كان مشتقًّا من فعلٍ متعدٍّ فإنَّه يتعدَّى إلى المفعول به بحرفٍ من حروف الجرِّ، وذلك على النحو الآتي:

١– يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول به باللام إنْ كان فعله في الأصل متعديًا إلى واحد، نحو "زيدٌ أبْذَلُ للمعروف"[6].

٢– يتعدَّى اسم التفضيل إلى المفعول به بالباء، إنْ كان بمعنى العلم، أو الجهل، نحو "أنا أعلمُ به"، و"أدرى به"، و"أجهلُ به"؛ لأنَّ أفعالها ربما تعدَّت بها إلى المفعول به، نحو "علمت به"، وجهلت به"[7].

٣– يتعدَّى اسم التفضيل بحرف الجر نفسه الذي كان الفعل في الأصل يتعدَّى به، نحو "هو أَزْهَدُ في الدنيا" و"أسْرَعُ إلى الخَير"، و"أَبْعَدُ من الإثم"، و"أَحْرَصُ على الحمد"، و"أَجْدَرُ بالحلم"، و"أحيدُ عن الخَنا"[8].

٥– يتعدَّى اسم التفضيل إلى المفعول به بـ(مِنْ) أيًا كان فعله.

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ٥٣٠/٣.

[2] سورة الانعام ١٢٤/٢.

[3] ينظر: الاتقان في علوم القرآن ٤٧٢/١.

[4] من شواهد شرح كافية ابن الحاجب ٥٣٠/٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢، وخزانة الأدب ٣١٩/٨،.

[5] شرح الأشموني ٣١٣/٢.

[6] ينظر: همع الهوامع ٧٥/٣.

[7] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٥٣١.

[8] ينظر: شرح الاشموني ٣١٣/٢، ومنحه الواهب العلية ٦٠٥/٢.

٥- يتعدَّى اسم التفضيل إلى المفعول به باللام، أو (أل) إذا كان دالاً على حبٍّ، أو بغضٍ، إذ يعدَّى باللام إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبـ(أل) إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو "المؤمن أحبُّ للهِ من نفسه"، و"أحبُّ إلى الله من غيره"[(١)].

٦- يتعدَّى اسم التفضيل باللام إلى المفعول الأول إذا كان فعله في الأصل يتعدَّى إلى مفعولين، أي من باب "كَسَوْتُ"، و"عَلِمْتُ"، ويبقى المفعول الثاني منصوبا نحو: هو "أَكْسَى مِنْكَ للفقراءِ الثيابَ" و"أَعْلَمُ مِنْكَ لزيدٍ منطلقًا"، والقياس يفترض أنْ يتعدَّى إلى الثاني باللام، إلاَّ أنَّ النحاة لا يجوِّزون ذلك، وحجَّتهم أنَّ الفعل لا يتعدَّى بحرفي جرٍّ متماثلين لفظًا ومعنى، إلى شيئين من نوع واحد، لذا فعامل النصب في المفعول الثاني يكون كالآتي:

١- يرى البصريون أنَّه نصب بفعل مدلولٍ عليه باسم التضيل، (أفعل) أي بفعل محذوف حذف معه مفعوله الأول وتقديره "هو أكسى منك للفقراء"، و"يكسوهم الثيابَ".

٢- يرى الكوفيون أنَّه نصب باسم التفضيل نفسه للاضطرار إليه.

٣- ويرى بعض النحاة أنَّه لا يجوز حذف أحد المفعولين من دون الآخر من باب "عَلِمْتُ" فالأولى عندهم أنْ يقال: "هو أشَدُّ منك علمًا زيدًا منطلقًا"[(٢)]، وبهذا تتجسَّد العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي إذ تبدو واضحةً جليةً من وظائفه الصرفية والنحوية.

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٥٣١-٥٣٢، وشفاء العليل ٢/ ٦١٩-٦٢٠.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٣٢/٣، وهمع الهوامع ٣/ ٧٥.

الفصل الثالث

لواحق الأسماء وأثرها في البنية الصرفية والتركيبية

١- الألف في الاسم المقصور.

٢- الألف والهمزة في الاسم الممدود.

٣- التاء في الاسم المؤنث.

٤- الألف والتاء في جمع المؤنث السالم.

٥- الألف والنون في المثنى وغير المثنى.

٦- الواو والنون في جمع المذكر السالم .

٧- الياء في المنقوص والمنسوب.

أولاً- الألف في الاسم المقصور:

الألف المطولة أو اللينة في عرف اللغويين أمَّا منقلبة عن أصل وأمَّا من اللواحق التي تتَّصل بالاسم، إذ بها يصير الاسم مقصورًا، والمقصور: ما وقع في آخره ألف، وهذه الألف إمَّا منقلبة وإمَّا زائدة[1]، إذ لا تكون الألف أصلاً أبدًا في اسم متمكِّن، قال سيبويه: (واعلم أنَّ كلَّ ياءٍ أو واوٍ كانت لامًا، وكان الحرفُ قبلها مفتوحًا فإنَّها مقصورةٌ، تُبْدَلُ مكانها الألف)[2]، وللعلماء آراءٌ متعدَّدة في سبب تسميته، نوجزها في الآتي:

١- سميّ مقصورًا لأن الإعراب قُصِرَ فيه، فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب.

٢- وقيل: لأنَّه قُصِرَ عن الإعراب ، أي حبس عن الإعراب في ظهوره.

٣- وقيل: لأنَّ صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة فكان صوتها محبوسًا عن صوت الألف التي بعدها همزة.

٤- وقيل لأنه نقيضُ الممدود[3].

إن اتصال الاسم بالألف له أثره، لأنَّ الألف في الأصل حرف علة، والعلَّةُ هي المعنى المغيِّر للشيء[4]، ومن ثمَّ تحدث هذه الألف أثرها في الاسم صرفيًا، ونحويًا، ويتبَّينُ ذلك من خلال الآتي:

أ- الأثر الصَّرفي: يرى الصَّرفيون أنَّ اتِّصال الألف بالاسم يحقق معاني صرفيةً متعددةً، لأنَّها منقلبةٌ عن أصل، أو زائدةٌ.

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٦،المقتضب ٣/ ٧٩، والأصول في النَّحو ٢/ ٤١٥، كشف المشكل ٢/٢٢٩. والمقصور والممدود، للقالي-رسالة ماجستير-ص١٠.

[2] كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٩.

[3] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٤، وكشف المشكل ٢/٢٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٨٥، وشرح المفصل ٦/٣٨.

[4] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٨٠.

١– الألف المنقبلة: أي المنقلبة عن أصل واوي أو يأتي، نحو "رَحَى"، و "عَصَا".

فأصلها "رحَيَ" و"عَصَوَ"، والعَّلةُ في الإبدال تحرَّكهما وانفتاح ما قبلها[١]، قال ابن يعيش: (والعلَّة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال، وذلك أنَّ الواو تعدُّ بضمتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحرِّكةٌ وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه)[٢].

ويبدو أنَّ السبب في قلب الواو أو الياء المتحرِّكة– المسبوقة بفتحة– الفًا يعود إلى كراهةِ الاستثقال الحاصل من التتابع الصوتي لهذين الصوتين مع الحركة التي فيها والحركة التي تسبقها، وهذا التتابع يأتي بدرجات متفاوتة، لذا وضع اللغويون شروطًا وقيودًا لهذه الظاهرة.

٢– الألف الزائدة: وذكر الصَّرفيون أنَّ الألف المقصورة الزائدة في آخر الاسم تأتي لمعانٍ صرفية متعدَّدة، أهمها ما يأتي:

- أن تأتي للتأنيث، نحو "حُبلى"، و"جُمادَى"، و"حُسْنَى"، فهذه وما شابها زِيْدَتْ للتأنيث لذلك لا تنوَّن، ولا تدخل عليها تاء التَّأنيث، لأنهُ لايجوز اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة[٣].
- أَن تأتي للإلحاق، نحو "مِعْزى"، و "ارْطَى"، بشرط أنْ يُزَادَ على الكلمة حرفٌ ليس من أصل بنائها، لتبلغ بناءً من أبنية الأصول كـ"دِرْهَمٍ"، و "جَعْفَرٍ"، وتتميَّزُ خاصةً من ألف التَّأنيث بأنْ تَزِنَ ما فيه الألف، وتجعل في الوزن مكان الألف لامًا، فإنْ لَمْ يجيءً على ذلك الوزن اسم كان الألف للتأنيث، بخلاف "برَدَىَ"، فإنَّه لم يأت على وزن (فَعْللٍ)[٤].

– أن تكون زائدةً لتكثير الكلمة، ولا تكون إلا سادسةً، نحو "كَمَّثْرَى"، و "قَبَعْثرَى، فمِمَّا يَدُلُّ على أنَّها ليست للتأنيث، قابليتها للتنوين، وأنَّها ليست للإلحاق، لأنَّه لا يوجد في الأسماء الأصول أصلُ سداسيٌ؛ لذا فزيادتها للدلالة على تكثير الكلمة، حتى وإنْ كان الإلحاق يدلُّ على تكثير الكلمة، فكلُّ إلحاق تكثير، وليس كلُّ تكثيرٍ إلحاقًا[٥].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٦، والمقتضب ٣/ ٧٩، وشرح التصريف ٢٩١-٢٩٣.

[٢] شرح المفصل ١٠/ ١٦.

[٣] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١١٨.

[٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠١-٤٠٢.

[٥] ينظر: شرح المفصل ٩/ ١٤٧.

إنَّ اتَّصال الألف بالاسم، سواءً أكانت منقلبةً، أمْ زائدة، يجعل الاسمَ مقصورًا، إمَّا بطريقة قياسية وإمَّا بطريقة سماعية؛ لذا يأتي الاسمُ المقصورُ على وفق الصيغ الآتية:

١– **فَعَلٌ**: بفتح الفاء والعين، مصدر لـ(فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين، نحو "هَوَىً"، مصدر "هَوِيَ"، إذ له مقابلٌ من الصحيح، نحو "فَرَحٌ"، مصدر "فَرِحَ"[(١)]، ويأتي على وفق هذه البنية ما يدلُّ على اسم الجنس الجمعي، نحو "حَصَى"، مفردهُ "حَصَاةٌ" ومقابلهُ من الصحيح "شَجَرٌ"، ومفردهُ "شَجَرَةُ".

٢– **فِعَلٌ**: بكسر الفاء وفتح العين، نحو "فِرَى"، و "مِرَى"، و "لِحَى"، من صيغ جمع التكسير ومفرده (فِعْلَة)، نحو "فِرْيَة"، إذ له مقابلٌ من الصحيح، نحو "قِرَبٌ"، ومفردهُ "قِرْبَة".

٣– **فُعَلٌ**: بضم الفاء وفتح العين، نحو "عُرَى"، و "مُدًى"، ومقابله من الصحيح "عُلَبٌ"، ومفرده "عُلْبة"[(٢)]، وهي من صيغ جمع التكسير، ويأتي الاسم على وفق هذه الصيغة، ومفردةُ (فُعْلَى) معتل اللام، نحو "القُصَا"، و"الدُّنى"، إذ يقابله من الصحيح "الأكبر"، ومؤنثه "الكُبْرَى"[(٣)]، وهي صيغة دالة على الجمع.

٤– **مَفْعَلٌ**: ويأتي مصدرًا، أو اسم زمانٍ، أو مكان من الفعل المعتل الثلاثي وغيره، نحو "مَلْهَى، ومَسْعَى"، وله نظير من الصحيح، نحو "مَلْعَب، ومَسْرَحَ".

٥– اسم المفعول لغير الثلاثي المعتل اللام، نحو "مُعْطَى، ومُرْتَضَى، ومُسْتَدْعَى"، ونظيرهُ من الصحيح، نحو "مُكَرَمْ، ومُسْتَخْرَج، ومُحْتَرَم"[(٤)].

٦– **أفْعَلُ**: أي ما جاء معتلَّ اللام صفةً للتفضيل أو لغيره، نحو "أَعْلَى، وأَقْصَى، وأَعْمَى، وأَعْشَى"، ونظيره من الصحيح "أَبْعَدُ، وأعْمَشُ، وأقْرَبُ"[(٥)].

كما زيدت الألف رابعةً في الاسم الثلاثي الأصول، أمَّا للتأنيث، وأمَّا لغيره وذلك على وفق الصيغ الآتية:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٧، وفي تصريف الأسماء ١٤٠.

(٢) ينظر: التكملة ٧٦.

(٣) ينظر: المخصص ١٥/ ١٧٦–١٧٧.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٣٦٠.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٧، والمقتضب ٣/ ٨٠، والمقرب ٤٩٥.

١ – **فَعْلَى**: بفتح الفاء وسكون العين، وذكر الصَّرفيون أنَّها تأتي اسمًا، نحو "سَلْمَى، وعَلْقَى، وَرضْوَى"، أو صفةً، نحو "عَبْرَى وعَطْشَى"[١]، وقد تأتي مصدرًا، نحو "شَكْوَى"، أو جمعًا، نحو "قَتْلَى، وجَرْحَى، وهَلْكَى"[٢].

٢ – **فِعْلَى**: بكسر الفاء وسكون العين، وتأتي اسماً، نحو "ذِكْرَى، وذِفْرَى"، أو جمعًا نحو "حِجْلَى"، وذكر سيبويه أنَّ هذه الصيغة إذا نُوِّنتْ ألفها فهي ليست للتأنيث، نحو "مِعزًى" [٣].

٣ – **فُعْلَى**: بضم الفاء وسكون العين، وتأتي إمَّا صفةً، نحو "فُضْلَى، وأُنْثَى، وحُبْلَى"، وأمَّا اسمًا، نحو "بُهْمَى، ورُؤْيَا"، أو مصدرًا، نحو "بُشْرَى"[٤].

٤ – **فَعَلَى**: بفتح الفاء والعين، وتأتي اسماً، نحو "دَفَرَى، ونَمَلَى، وأَجَلَى"، أسماءَ ومواضعٍ، أو مصدرًا، نحو "البَشَكَى، والجَمَزَى".

٥ – **فُعَلَى**: بضم الفاء وفتح العين، ولم تأت إلاَّ اسماء، نحو "شُعَبَى، وأُدَمَى، وأُرَبَى"، للداهية[٥].

وذكر الصَّرفيون أنَّ هذه الألف قد جاءت خامسة وسادسة بعد اللام على وفق الأبنية الآتية:

١ – **فَعْلَلَى**: بفتح الفاء وسكون العين، نحو "القَهْقَرى، وقَرْقَرَى"، قال سيبويه (ولا نَعْلَمُه جَاءَ صفةً، وما لحقه من بنات الثلاثة "الخَيَزَلَى" ونحوه)[٦].

٢ – **فِعْلَلَى**: بكسر الفاء وسكون العين، نحو "الهِرْبَذَى"، وهو قليل[٧].

٣ – **فُعُلَّى**: بضم الفاء والعين، وتشديد اللام، نحو "كُفُرَّى"، اسمٍ لوعاء الطلع، و "حُذُرَّى"، من الحذر.

٤ – **فِعَلَّى**: بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام، نحو "سِبَطْرَى، وضِبَغْطَى"[٨].

---

[١] ينظر: المزهر ٢/ ١٤.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٦٤٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠٣.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٥.

[٤] ينظر: الموجز ١١١، والمنصف ١/ ٣٦-٣٧.

[٥] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠٢.

[٦] كتاب سيبويه ٤/ ٢٩٦.

[٧] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٩٦، والمزهر ٢/ ٣١.

[٨] ينظر: همع الهوامع ٣/ ٢٩٦.

٥- **فِعِلَّى**: بكسر الفاء والعين وتشديد اللام، نحو "الضِّفقَّى"[١].

٦- **أفْعَلى**: نحو "أَجْفَلَي"، للكثرة، و(فُعَالَى)، نحو "حُبارَى"، اسم لطائر[٢].

٧- **فُعَّلَى**: بضم الفاء وتشديد العين، نحو "سُمَّهَى"، للباطل والكذب.

٨- **فُعَّالَى**: نحو "شُقَّارَى، وحُوَّارَى".

٩- **(فَوْعَلى) و (فَيْعَلَى)** نحو "خَوْزَلَى، وخَيْزَلَى"، وهناك أوزان، أخرى، وما ذكرت هو أشهرها[٣].

وعلى وفق ما تقدَّم فإنَّ (الألف) تُعدّ من مباني التصريف على حد تعبير بعض المحدثين[٤]، إذ هي من اللواحق المؤثِّرة المتَّصلة بتلك الصِّيغ المنتمية إلى مباني التقسيم فلا تعدو أنْ تكون علامةً تلحق الأسماء في نهايتها، وقد تكون منقلبة عن أصلٍ واويٍّ، أو يائيٍّ، فالطريقة القياسية للتَّفريق بين المذكَّر والمؤنَّث تكون بهذه اللواحق، والألف المقصورة إحداها، إذْ يغلب أنْ ترد في أوزان مختلفة، دالةً على التَّأنيث، نحو (فُعْلَى)، مؤنث وزن (أَفْعَلُ) للتفضيل، نحو "كُبْرَى، و صُغْرَى"، أو وزن (فَعْلَى) مؤنث وزن (فَعْلاَن) للصفة المشبهة، نحو "عَطْشَى، وسَكْرَى"[٥]، وقد ترد على أوزانٍ أخرى، كما ذكرت، ويشترط في الألف المقصورة التي يراد بها التَّأنيث أنَّ تكون زائدة على الأصل لا منقبلة عن حرف، فإنْ كانت منقلبة فلا تُعَدُّ علامة تأنيث، وإنَّما يعتَمد تأنيث الكلمة عندئذٍ على السماع، نحو "العَصَا"، أو على دلالة الاسم من حيث النوع الطبيعي، نحو "الفتى"[٦].

ويبدو أنَّ شيوع هذه الألف في الكثير من الصفات المؤنَّثة، أوقَعَ بعض أهل اللُّغة في قياس خطأ، حين ظنُّوا أنَّ كل ما ينتهي بهذه الألف ينبغي أنْ يكون مؤنَّثا، لذلك نجدهم يؤنِّثون كلمة "الهُدَى"، وهي مصدر تعامله اللُّغة العربية معاملة المذكر، وكذا كلمة "المسْتَشْفَى"، التي يؤنِّثها بعضهم، وهي اسم مكان، وقد، قيل: إنَّ سبب التَّأنيث في هذه الكلمة هو أنَّها معرَّبةٌ من لغةٍ أجنبيةٍ[٧] فالألف المقصورة قد تأتي دالة على الإلحاق وتكثير الكلام.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٩٧.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/٤٠٢.

[٣] ينظر: همع الهوامع ٣/ ٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨.

[٤] ينظر: اللُّغة العربية معناها ومبناها ٨٩-٩٠.

[٥] ينظر: كشف المشكل ٢/٢٢٥ و٢٦٥.

[٦] ينظر: جامع الدروس العربية ١/٧٩.

[٧] ينظر: المدخل إلى علم اللُّغة، لرمضان عبد التواب ٢٥٥، ومبادئ اللسانيات ١٩٥.

ب– الأثر النَّحوي:–

ولهذه الألف أثرُها في التركيب النَّحوي، إذْ بها تتحوَّلُ علامات إعراب الأسماء من العلامات الظاهرة إلى المقدَّرة، قال أبو جعفر النحاس: (فإعراب الأسماء، رفعٌ ونصبٌ، وخَفْضٌ، ولا جزم فيها)[١]، فالاسم المعرب في عرف اللغويين تتعاقب عليه ثلاث حركات، تمثِّلُ ثلاث أحوال: الضَّمة، وتقترن بحالة الرَّفع، والكسرة، وتقترن بحالة الجرَّ، والفتحة، تقترن بحالة النَّصب، وهذه تسمى علامات الإعراب الظاهرة؛ لأنَّ الحرف الأخير هو محلُّ الإعراب، ومعنى ظهور العلامة عليه أنَّه صالحٌ لتلقِّي هذه العلامة[٢]، ولكن هناك كلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب التي يقتضيها موقعها في الجملة، ولا يرجع عدم ظهور العلامات إلى أنَّ هذه الكلمات مبنيَّةٌ، بل إلى أسبابٍ أخرى، لذا تُعربُ هذه الكلمات بالعلامات المقدَّرة، وذلك للأسباب الآتية:

١– عدم صلاح الحرف الأخير من الكلمة لتحمُّل علامة الإعراب.

٢– وجودُ حرفٍ يقتضي حركةً معيَّنةً تناسِبُهُ.

٣– وجودُ حرفٍ زائدٍ، أو شبيهٍ بالزائد[٣].

فاتصال لاحقة (الألف) بالاسم يجعله معتلاً، ومن ثُمَّ يكون غير صالحٍ لتحمُّل علامات الإعراب لذا يسمَّى اسمًا مقصورًا، قال ابن هشام (المقصور هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، كـ"الفتَى، والعَصَا"، تقول: "جاء الفتَى"، و"رأيتُ الفتَى"، و "مررتُ بالَفتَى"، فتكون الألف ساكنة على كل حالٍ وتُقدَّرُ فيها الحركات الثلاث لتعذُّرِ تحرُّكها)[٤].

فالاسم المقصور "الَفتَى"، جاء فاعلاً، فَرُفِعَ بعلامةٍ مقدَّرة، وجاء مفعولاً فنُصبَ بعلامة مقدَّرة، وجاء مجرورًا بعلامة مقدَّرة، والذي منع من ظهور العلامة التعذُّر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة مطلقًا، والسياق اللغوي هو الذي يُحدِّدُ وظيفة الكلمة داخل التركيب.

وذكر اللغويون أنَّ الألف إنْ دلت على التَّأنيث جعلت الاسمَ ممنوعًا من الصَّرف، قال سيبويه: (كل "فُعْلَى" في الكلام لا ينصرف)[٥]، ومنه "بُشْرَى، و"حُبْلَى"، لأنَّه اجتمع فيه ألف التَّأنيث، والتعريف، والتَّأنيث المعنوي[٦].

---

[١] ينظر: كتاب التفاحة في النَّحو ١٤.

[٢] ينظر: علل النَّحو ١٢١.

[٣] ينظر: التسهيل ١١، وشرح التسهيل ١/ ٥٨، والتطبيق النَّحوي، لعبده الراجحي ٢١.

[٤] شرح شذور الذهب ٩٦.

[٥] كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٦.

[٦] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج ٢٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٨٦.

ثانيًا: الألف والهمزة في الاسم الممدود:–

ذكر اللغويون في مظانهم أنَّ الاسم قد تلحقه همزةٌ قبلها ألف زائدة، ويسمَّى في عرفهم بالاسم الممدود[١] وسمي ممدودًا؛ لأنَّ الألف التي قبل الآخر يزاد في مدَّها؛ لأجل الهمزة التي بعدها، ولا تحذف بحالٍ[٢] فسبب التَّسمية يعتمد على أساس الصيغة المجرَّدة للاسم الممدود، إذْ تمتاز بزيادة مدِّ ألفها عن الاسم المقصور، فالألف والهمزة من حيث اتصالها بالأسماء من اللواحق ذات الأثر الصَّرفي والنَّحوي الذي تتجلَّى فيه العلاقة بين الصَّرف والنَّحو، ويتضح ذلك في الآتي:

أ– الأثر الصَّرفي:–

يرى الصَّرفيون انَّ الألف والهمزة من اللواصق التي لا تمثِّل مبنًى مستقلاً من مباني تقسيم الكلام، وإنما تلحق بالأسماء فتحدث أثرًا صرفيًا، فالألف التي قبل الهمزة على ضربين:

١– أنْ تكونَ منقلبةً عن واو أو ياء، وهي "عين"، نحو "مَاء"، و "شَاء"[٣]، وهذا لا يعد من الممدود.

٢– أنْ تكونَ زائدةً، فإذا وقعت زائدةً ،فالهمزة، التي بعدها تكون على أربعة أوجه:

أ– أصلية: نحو "حِنَّاء" و "قِثَّاء"، لثبوتها في التصريف، نحو "حَنَأتُ يدي بالحنَّاء" و"أَقْثَأْتَ الأرضَ"، فالألف زائدة لسقوطها عند تصريف الكلمة.

ب– منقلبة: أيّ منقلبة عن واو، نحو "كِسَاء"، من الكسوة، أو عن ياء، نحو "رِدَاء"، من الرِّدْية[٤]، وذهب ابن جني إلى أنَّ الهمزة بدلٌ من الألف، إذ قال: (فالهمزةُ في الحقيقة إنَّما هي بدلٌ من الألف، والألف التي أبدِلتْ الهمزةُ عنها بدلٌ من الياء، والواو، إلاَّ أنَّ النَّحويين إنَّما اعتادوا هنا أن يقولوا: إنَّ الهمزةَ منقلبةٌ من ياءٍ، أو واوٍ، ولم يقولوا من ألفٍ؛ لأنَّهم تجوَّزوا في ذلك، ولأنَّ تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة، هي بدلٌ من الياء، أو الواو فلمَّا كانت بدلاً منها جاز أنْ يُقَالَ: إنَّ الهمزةَ منقلبةٌ عنها)[٥].

أي إنَّ الهمزةَ بدلٌ من الألف المبدلة عن الياء والواو، وليست مبدلة من الياء والواو.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٩، والمقتضب ٣/ ٨٤، والأصول في النَّحو ٢/ ٤١٦، والتكملة ٧٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٧–٤٣٨.

[٢] ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٦٨.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٦/ ٣٨، وقضايا نحوية وصرفية ٦٦.

[٤] ينظر: كشف المشكل ٢/٢٢٤–٢٢٥.

[٥] سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٥–١٠٦.

ت– ملحقة: نحو "حَرْبَاء"، و"زَيْزَاء"، و "قَيْقَاء"، فهذه وغيرها ملحقةٌ بالأصلية؛ لأنَّ وزنها (فَعْلاَل) ومنهم من يجعلها ملحقة بهمزة التَّأنيث، لذلك لا يصرفها[١].

ث– زائدة للتأنيث، نحو "حَمْرَاء، وَصفْرَاء، وخَضْرَاء"، فالهمزة فيها بدلٌ من الألف كـ"حُبلى"، و "عَطْشَى"[٢]، وإلحاق الألف والهمزة بالاسم إمَّا أنْ يكون قياسيًّا وأمَّا سماعيًّا، ومن ثم تأتي الأسماء على وفق صيغ متعددةٍ أشهرها:

١– مصدر الفعل المعتلّ الآخر المزيد على الثلاثي، نحو "أَعْطَى إعطاءً"، و "احْتَوى احْتِوَاءً"، و "اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً"، و "انْبَرَى انْبِرَاءً".

٢– ما كان مصروفًا من التَّفعُّل إلى التَّفْعَال في الممدود، نحو "التَّقْضَاء"، أصله "التَّقضِّي"، ثم حُوِّل إلى التَّقْضَاء، ومنه "التَّمْشَاء"، و "والتَّرْمَّاء"[٣].

٣– **(فِعَالٌ) و (فَعَال)** بكسر الفاء وفتح العين، وفتح الفاء والعين، مفردُ ما يُجْمَعُ على (أَفْعِلَة) قال سيبويه: (وممَّا يُعْرَفُ به الممدود الجمع الذي يكون على مثال (أَفْعِلَةٍ) فواحدهُ ممدودٌ أبدًا، نحو "أَقْبِيَة، واحدها، قَبَاء، وأَرْ ِشَية واحدها، رِشَاء")[٤].

٤– ما كان من الأصوات اسمًا موضوعًا، فهو ممدود، ويأتي على وزن (فُعَالٍ)، نحو "المكَاء"، و"الرُّغَاء"، و "الثُّغَاء"، أو على وزن (فِعَالٍ)، نحو "نِدَاءٍ"، و "غِنَاءٍ".

٥– **فَعَّال**: بفتح الفاء وتضعيف العين، نحو "بَنَّاءٍ"، و "فَرَّاء"، و "وَشَّاءٍ".

٦– **أَفْعَالٌ**: أي كل جمع واحده (فَعْلٌ)، أو (فُعْلٌ) أو (فِعْلٌ)، أو كان جمعًا لمقصورٍ، نحو "أَهْوَاءٍ" و "أَقْفَاءٍ"، و "أَرْجَاءٍ"، و "أَكْفَاءٍ"، و "أَحْيَاءٍ"، و "أَعْضَاءٍ"،[٥].

٧– **فَعْلاَءٌ**: بفتح الفاء وسكون العين، إذ لا تكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث، وتأتي اسمًا، نحو "طَرْفَاء"، اسم شجر[٦]، و "قَصْبَاء"، جماعة القصب[٧]، أو صفةً "حَمْرَاء، وصَفْرَاء، وَسوْدَاء"[٨].

---

[١] ينظر: كشف المشكل ٢/٥٥، وشرح المفصل ٦/ ٣٨.
[٢] ينظر: الجمل في النَّحو، للخليل، ٢٥٩.
[٣] ينظر: شرح المفصل ٦/٤٠، ومحاضرات في علم الصَّرف ٦٣.
[٤] كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٠–٥٤١.
[٥] ينظر: ديوان الأدب ١/٨٠، والمخصص ١٥/١١٠.
[٦] ينظر: لسان العرب ١١/١٢٣ (طرف).
[٧] ينظر: لسان العرب ٢/١٦٨ (قصب).
[٨] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٧، والممتع في التصريف ١/ ١٢٢، والمزهر ٢/ ١٧.

٨- **فَعَلاَء**: بفتح الفاء والعين، وهي قليلةٌ، وقد وردت اسمًا ولم تأت صفة، نحو: "ثَأَدَاء"، و "وسَحَنَاء"، و "وجَنَفَاء".

٩- **فِعَلاء**: بكسر الفاء وفتح العين، نحو "سِيَرَاء"، وهو ضربٌ من البرود[١] وقيل: أصله مضموم الفاء، ثم كُسِرَ مناسبةً للياء[٢].

١٠- **فَعِلاَء**: بفتح الفاء وكسر العين، نحو "ظَرِباء"[٣].

١١- **فُعْلاء**: بضم الفاء وسكون العين، نحو "قُوْبَاء"[٤].

١٢- **فُعَلاَء**: بضم الفاء وفتح العين، نحو "خُيَلاَء"، و"رُخَصاء"، و"فُقَهَاء".

١٣- **فَعْلَلاَء**: نحو "عَقْرَبَاء"، و "حَرْمَلاَء"، أي بفتح الفاء وسكون العين، وفتح اللام.

١٤- **فِعْلِلاَء**: نحو "طِرْمِسَاء"، بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام.

١٥- **فُعْلُلاَء**: نحو "قُرْفُصَاء"، و "خُنفُساء"، بضم الفاء وسكون العين وضم اللام.

١٦- **فِعْلَلاَء**: نحو "هِنْدبَاء"، بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام[٥].

١٧- **فَاعِلاَء**: نحو "قَاصِعَاء"، و (فِعْلِياء)، نحو "كِبْرِيَاء"، و(فَعَالاء)، نحو "بَرَاكَاء"، و(فَعُولاء)، نحو "بَرُوكَاء"، و (فُعَيْلاء) نحو "قُرَيْثَاء"[٦].

وعلى وفق ما تقدَّم نجد أنَّ (الألف والهمزة) ذات تأثير صرفي في أبنية الأسماء، سواء أكانت منقلبةً عن أصل واوي أم يائي، أم ملحقة أم زائدةً، فدلالتها غالبًا على التَّأنيث، وأكثر ما ترد في الصفات على وزن (فَعْلاَء) مؤنَّث (أَفْعَلَ) الدال على الالوان، والعيوب، وهو من أوزان الصِّفة المشبهة، نحو "سَمْرَاء"، و"بَيْضَاء"، و"عَرْجَاء"، و"عَمْيَاء"، وقد ترد كلمات على الوزن نفسه، ولم يسمع لها مذكَّر على وزن (أَفْعَل)، نحو "حَسْنَاء"[٧]، ويُشْتَرطُ هنا ما يُشْتَرَطُ هناك، من أنْ تكون الهمزة زائدةً للتَّأنيث، لا منقلبةً عن

---

[١] ينظر: لسان العرب ٦/٥٧ (سير).

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/٤٠٤.

[٣] ينظر: المزهر ٢/ ١٧، والزوائد في الصيغ في اللُّغة العربية ٢٨٢.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٧. وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٩.

[٥] ينظر: شرح التصريف ٢٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠٥، وهمع الهوامع ٣/٢٩٩.

[٦] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠٥، وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٩-٣٠٠-٣٠١.

[٧] نفسه ٣/ ٤٠٥.

حرفٍ من حروف الأصل، وقد ترد أسماءٌ على وزن (فَعْلاء) والهمزة فيها زائدة، نحو "صحراء"، فيعتدُّ بها علامة تأنيث.

وما لم يأتِ على هذا الوزن فقد تكون فيه الهمزة منقلبةً عن أصل، فلا يُعْتَدُّ بها من علامات التَّأنيث، وإنَّما يُعْتَمَدُ فيها السماع وغيره، من الوسائل التي تحدِّد نوع الكلمة، نحو "سَمَاء"، فأصلها "سماو"، فلم يكن تأنيثها بسبب الهمزة، وإنَّما أُنِّثَتْ سماعًا.

ومن الأسماء ما هو منته بالهمزة، ولا يمتلك الدلالة على المؤنَّث، وإنَّما هو صفة للمذكر على سبيل المبالغة، نحو "بَنَّاءٍ"، و "عدَّاءٍ"، و "مشَّاءٍ"، فالهمزة في ذلك أصلية بدليل وزنها (فَعَّال)[1]. فاتصال الألف والهمزة بأواخر الأسماء قد خلق أبنيةً صرفيةً متعدِّدةً، مِّما يساعد على نماء وثراء اللُّغة العربية بالألفاظ.

ب– الأثر النَّحوي:

الألف والهمزة من اللواحق ذات الأثر النَّحوي؛ لأنَّهما تعكسان تشابك العلاقات بين المعطيات الصَّرفية والنَّحوية، إذ لهما دور أساسي في تحقيق الفهم الكامل لمعاني التعبير، ويتجسَّد الأثر النَّحوي حينما تكون الهمزة زائدة دالة على التأنيث، إذ بها يكون الاسم ممنوعًا من الصَّرف، قال سيبويه (وكلُّ فَعْلاَء في الكلامِ لا ينصرف)[2]، أي أنَّ الألف والهمزة من مسبِّبات منع الاسم من الصَّرف إذ يمنع الاسم من التَّنوين ومن علامة الجرَّ (الكسرة) ومنه قول الشاعر:

دِيْمَةٌ هَطْلاءُ فِيْهَا وَطفٌ　　　طَبَقُ الأَرْضِ تَحَرَّى وتَدِرْ[3].

فكلمة (هطلاءُ) منعت من الصَّرف لوجود الألف والهمزة الزائدة الدالة على التَّأنيث، فالعلة قامت مقام علتين هما: التَّأنيث ولزوم التَّأنيث[4] ومنه "رأيتُ امرأةً شقراءَ"، و "ذهبتُ إلى امرأةٍ شقراءَ"، ويلحق بهذا النوع كلُّ ما جاء جمعاً، نحو "أَطِبَّاء"، و "أَقْرِبَاء"، و"شُفَعَاء"، ويشترط في تحقيق منع الصَّرف في الأسماء الملحقة بالألف والهمزة شرطان:

---

(1) ينظر: المخصص ١٥/ ١٠٩–١١٠.

(2) كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٦.

(3) ديوان امرئ القيس ١٤٤، وشرح الأشموني ٣/ ٣٥٦.

(4) ينظر: كشف المشكل ٢/ ٢٢٥، وشرح المكودي ٢٣٩.

١– أن تكون الألف والهمزة بعد ثلاثة أحرف، إذ لا يُمَنعُ الاسم من الصَّرف إنْ وقعت الألف والهمزة بعد حرفين، نحو "نِدَاء"، و "ردَاء"، و "بناء"، و"سَمَاء".

٢– أنْ تكون الهمزة زائدةً، أمَّا إذا كانت أصلية، أو منقلبةً عن أصل، فإنَّ الكلمة تصرف، نحو "أَعْدَاء"، نحو "لَيْسَ لي أعداءٌ"[١]، وإذا كانت الهمزة للإلحاق فيجوز في الاسم الصَّرف والمنع[٢] أمَّا سيبويه فلا يجوِّز منعه من الصَّرف إذ ذكر أنَّ عَلْبَاء وحَرْبَاء اسم رجلٍ مصروف في المعرفة والنكرة، وذلك؛ لأنَّ آخره لا يشبه آخر "غضبان" أو "حمراء" فلم يأتِ وصفًا لمذكَّرٍ ولا لمؤنَّثٍ[٣].

ثالثًا: التَّاء في الاسم المؤنَّث:

ذكر اللغويون أنَّ التَّاء من لواحق الأسماء ذات الأثر الصَّرفي والنَّحوي، فهي دالةٌ على التَّأنيث والاسم المؤنَّث من حيث اتِّصاله بها إمَّا لفظي نحو (أُسَامة) و (طَلْحَة) وأمَّا لفظيٌّ معنويٌّ، وهو ما دلَّ على مؤنث حقيقي، نحو "فاطمة"، و "عائشة"[٤]، ولزوم التَّأنيث له أثره في التركيب النَّحوي، وفي الاستعمال وبها تتضح العلاقة بين مستويي الصَّرف والنَّحو.

أ–الأثر الصَّرفي:

التَّاء تلحق الاسم، فهي علامة لتأنيثه، وتُعَدُّ أكثرُ تصُّرفًا بتحمُّلِها الحركات، وبانقلابها في الوقف هاءً، وتأتي لمعانٍ متعددةٍ، أشهرها:

١– الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث، في الأسماء الآتية:–

أ– في الصفات، نحو "ضاربة"، و "منصورة"، و "حسنة"، و "بصريَّة"، وهو القياس.

ب– في المنسوب، نحو "رَبْعَة"، و "يَفْعَة".

ت– في الاسم الجامد، نحو "امْرَأة"، و "إنْسانة".

٢– الفرق بين الآحاد المخلوقة وآحاد المصدر من أجناسها، نحو "نَخْلٍ"، و "نَخْلَةٍ"، و "نَمْلٍ"، و "نَمْلَةٍ"، والمصادر، نحو "ضَرْبٍ"، و "ضَرْبَةٍ"، وهو قياسي.

---

[١] ينظر: النَّحو الشافي ٥١٨.

[٢] ينظر: كشف المشكل ٢/ ٢٢٥.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٧.

[٤] ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٦١، والجنى الداني ١١٨، وفي تصريف الأسماء ٢٣١.

٣- الدلالة على الجمع في الصفات التي لا تُسْتَعْمَلُ موصوفاتها، وهي على وزن (فَاعِلةٍ)، نحو "خَارِجَةٍ، ووَارِدَةٍ"، أو على (فَعُوْلةٍ)، نحو "رَكُوْبةٍ، وحَلُوبَةٍ"، أو (فَعَّالةٍ) نحو "جَمَّالَةٍ، وبغَّالَةٍ"، أو صفة منسوبة، نحو "بَصْرِيَّةٍ، و كُوْفِيَّةٍ".

٤-المبالغة في الوصف، وتوكيد الصِّفة التي على (فَعَّال)، نحو "نَسَّابَة" أو (فَاعِلة)، نحو "راوية"، أو (مِفْعَالة)، نحو "مِطْرَابة"، أو (فَعُولة)، نحو "فروقة"، أو (فَعَلَة) بمعنى الفاعل، نحو "سَبَبَة، وسَبَّة"، أو (فَعْلة) بمعنى المفعول، نحو "لَعْنةٌ، ولُعْنة".

٥-الدُّخول على الجمع الأقصى للدلالة على أنَّ واحدها معربٌ، نحو "جَوارِبَة"، و "مَوَازِجَة"، والتَّاء في هذه الحال ليست لازمة، بل يجوز فيها "الجوارب"، و "الموازج".

٦-الدخول على الجمع الأقصى للدلالة على أنَّ واحدَهُ منسوب، نحو"الأشَاعِثَة"، و"المشَاهِدَة"، في جمع "أشْعَثِي"، و"مَشْهَدِي"[١].

٧-الدُّخول على الجمع الأقصى عوضًا عن الياء، نحو "جَحَاجِحَة"، و"فَرازِنَة"، و "زَنَادِقَة"، والتَّاء في هذه الحال لازمة.

٨-تأكيد تأنيث الجمع، إمَّا وجوبًا في ما جاء على وزن (أَفْعِلَة)، نحو "أَغْرِبَة"، أو (فِعْلة)، نحو "فِلحَة"، أو جوازًا في ما جاء على وزن (فِعَالةٌ)، نحو "جِمَالة"، و (فَعُولة)، نحو "بَعُولَة"، والجمع الأقصى نحو "صَيَاقِلةَ"، و"مَلائِكة".

٩-تأكيد معنى التَّأنيث الحقيقي نحو "نَاقَة"، و"نَعْجَة"، و "عَجُوْزَة".

١٠-الدلالة على المؤنَّث اللفظي، نحو "ظُلْمةٌ"، و "طَلْحةٌ"، و "عِمَامَة".

١١-التعويض عن فاء الفعل المحذوفة، نحو "عِدَة"، و "زِنَة"، أو عن لامه، نحو "كُرة"، و "ظُبَة".

١٢-التعويض عن ياء الإضافة، نحو "يا أبتِ"، و "يا أمتِ".

١٣-الدلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلى أنَّ الوصف غالبًا غير محتاج إلى موصوفٍ، نحو "النَّطِيْحة"، و "الذَّبِيْحة"[٢].

---

[١] ينظر: المذكَّر والمؤنَّث، للأنباري ٢/١٧٣-١٧٤-١٧٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ٣٥٢-٣٥٣.

[٢] ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٦١وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٩٧، وهمع الهوامع ٣/٢٨٩-٢٩٠.

ويبدو أنَّ تاء التَّأنيث المربوطة تُعَدُّ أكثر العلامات استخدامًا، لذا سُمِّيَ كلُّ ما لحقت به مؤنَّثًا ولو كان لفظيًا، وهو مذكَّرٌ في دلالته، نحو "حَمْزَة"، و "عُرْوَة"، و "طَلْحَة"، فربَّما كانت هذه الأسماء تدلُّ على مؤنث مجازي أو حقيقي، لكنَّها نقلت للدلالة على أَعلام الذكور مع بقاء التَّاء فيها، لأنَّ التَّاء إنْ لم تكن للتأنيث نصًّا فإنَّها تُكْسِبُ الاسمَ أو الصِّفة سمةَ التَّأنيث، نحو "إقامة"، و "إمالة"، و "إعانة"، إذ تُنْظَرُ إلى هذه الكلمات على أنَّها مؤنثةٌ، مع معرفتنا أنَّ التَّاء فيها عَوضٌ من حرف العلة، وكذلك الأمر مع التَّاء الدالة على المفرد الجنس، نحو "ثَمَرَة"، و"شَجَرَة"، فهي أسماء مؤنثة أيضًا، فشيوع التَّأنيث بالتَّاء جعلها العلامة القياسية التي لاُ يتَصَوَّر أنْ يخلوَ مؤنثٌ منها.

وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ تغيُّرًا صوتيًا طرأ على علامات التَّأنيث في اللَّهجات العربية أدَّى إلى اتحادهما في شكلٍ يبدو أنَّه علامةٌ واحدةٌ، هي الألف (صائتٌ طويلٌ) فالاسم والصِّفة اللَّذان ينتهيان بالألف الممدودة أصبحا مقصورين دومًا، واللُّغة العربية أجازت قصر الممدود، إذ يقَالُ: "دُعَا"، بدلاً من "دُعَاء"، على حين كل ما ينتهي بالتَّاء المربوطة يتم الوقف عليها بالهاء، نحو "فَاطِمَة"، و "حَمْزَة"، غير أنَّ هذا الوقف الذي تُقِرَّه الفصحى تحوَّل إلى شكلين:

١- اسقاط الهاء ومدَّ الفتحة الموجودة قبل التَّاء وجعلها ألف مد.

٢- إمالة الفتحة الموجودة قبل التَّاء ممَّا هيَّأ لبعض اللَّهجات قلب ما تولَّد من الإمالة إلى ياء[1].

وزعم بعض الباحثين أنَّ الهاء هي التي تطورت إلى ألف، مع أنَّ الهاء تأتي بعد إسقاط التَّاء وإبقاء الفتح قبلها، والعلة في الإتيان بها هو وجودُ مقطع قصير مفتوح في آخر الكلمة طرفًا حين زوال التَّاء، وإذا زال السبب يجَعَلُ الصائت القصير طويلاً (أي ألف مد) فإنَّ الهاء لا حاجة إليها [2].

وتدلُّنا المظان اللغوية على أنَّ من الأسماء والصفات ما لا يحتاج إلى علامة تأنيث، لأنَّ بعضه مؤنَّث سماعي، أي مؤنث اصطلاحي يخلو من علامات التَّأنيث المعروفة، نحو "عَيْن"، و "دَار"، و "أَرض"، و "كَأس"، و "طْرِيق"، وهذا النوع عرضة للاختلاف في تأنيثه وتذكيره؛ لاختلاف المواضعة والسماع، فمن هذه الأسماء ما هو مذكَّرٌ عند بعض القبائل، وهو نفسه مؤنث عند قبائل أخرى، نحو "السِّكين"، و "السبيل"، و "السوق"، و "الطريق"[3].

---

[1] ينظر: مبادئ اللسانيات ١٩٨.

[2] ينظر: المدخل إلى علم اللُّغة، لرمضان عبد التواب ٢٥٨.

[3] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٩٨.

والقياس اللغوي يجيز ترك التَّاء في المؤنَّث الذي لا يتضمَّن الصِّفات الخاصة بالتَّاء، نحو "حائض"، و "مطفل"، و "مرضِع"، ويجوز إلحاق التَّاء ببعض هذه الصفات إذ ذكر سيبويه أن قولهم(مرضع) أي ذات رضاع بمعنى أن الوقت الذي تمر به المرأة لديها فيه طفلٌ ترضعه لذا فقد أجراها على الفعل رضعت أو ترضع أي هي في وضع رضاع[(١)]، وهذا الذي أراده النظم القرآني في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾،[(٢)] واليه أشار أبو السعود بقوله: (أي مباشرة للإرضاع)[(٣)]ويبدو أنَّ ترك العلامة ضرب من الاقتصاد اللغوي، حين أَمِنَ اللبس، نظرًا لاقتصاد الصفات على المؤنَّث الحقيقي.

ومن الصفات الجارية على أوزانٍ معلومةٍ ما يستوي فيه المؤنَّث والمذكَّر، نحو (مِفْعَل) و(مِفْعَال) و (مَفْعِيل) و (فَعُول) في "مِقْول"، و "مِعْطَاء"، و "مِعْطِيْر"، و "صَبُور"[(٤)].

ويتضح أنَّ سبب تجرُّدِ هذه الأسماء من علامة التَّأنيث حين تدلُّ على المؤنَّث، هو أنَّها تأتي أوصافًا، إذ يُكتفَى بتحديد نوع الموصوف، نحو "امرأة جَرِيح"، و"فتاةٌ مِقْوال"، أمَّا إذا أستُعْمِلَتْ هذه الصفات استعمال الأسماء، فإنَّ إلحاق التَّاء بها يُعدُّ ضروريًا، نحو "ذبيحة"، اسمٌ لما يُذْبَحُ، ويجب التَّأنيث أيضًا حينما يُحذَفُ الموصوف، نحو "رأيتُ ذَبِيْحةً"، كأنك تقول: رأيت شاةً ذبيحةً[(٥)].

ب– الأثر النَّحوي:

وإذا كان للاحقة (تاء) أثرٌ صرفيٌّ حين اتصالها بالاسم، أو بالصِّفة، فإنَّ لها أثرًا نحويًا أيضًا، إذ أنَّها تُعدَّ من مسببات منع الاسم من الصَّرف، فالممنوع من الصَّرف يرفع بالضَّمة وينصب ويُجرُّ بالفتحة، ولا ينَّون[(٦)]؛ لأنَّها تجمع علتين من علل الممنوع من الصَّرف، وهما العلمية والتَّأنيث، فهذه اللاحقة إنَّما تمنع الاسم من الصَّرف إذا كان الاسم منقولاً من الجنسية إلى العلمية، فالتسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم التَّاء، والمؤنَّث اللَّفظي من حيث إنَّ المسمَّى مذكَّرٌ، نحو "طَلْحَة"، فهو أيضًا ممنوع من الصَّرف[(٧)]، قال الأشموني: (فالمؤنَّث بالتَّاء لفظًا ممنوع من

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٣–٣٨٤، والمذكر والمؤنَّث ٢/٧٣.

(٢) سورة الحج/ ٢.

(٣) الإرشاد العقل السليم ٤/٢.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٠٠–٤٠١.

(٥) ينظر: مبادئ اللسانيات ١٩٩.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٦٤.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٨٨.

الصَّرف مطلقًا، أي سواء كان مؤنَّثًا في المعنى أم لا زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، ساكنَ الوسط أم لا، نحو "عَائِشَة"، و "طَلْحة"، و "هِبَة")[1]، أمَّا الصفات المؤنَّثة بالتَّاء، نحو "ضاربةٍ"، و "قائمةٍ"، و "حَسَنةٍ"، و "كريمةٍ"، فإنَّها لا تُمْنَعُ من الصَّرف على الرغم من اجتماع سببين الوصف والتَّأنيث، وعلَّة ذلك عدم لزوم التَّاء، إذ يمكننا القول: "ضاربٌ، و قائمٌ، وكريمٌ"[2].

والمؤنَّث المعنوي يُمْنَعُ من الصَّرف أيضًا بشرط أنَّ يكون زائدًا على ثلاثة أحرف نحو "زينب"، و "سعاد"، للتعريف والتَّأنيث، وقيل: لأنَّهم جعلوا الحرف الرابع منه بمنزلة تاء التَّأنيث، أمَّا إذا كان ثلاثيًا ففيه وجهان:

١- إنْ كان ثلاثيًا متحرك الوسط، نحو "سَقَر"، منع من الصَّرف؛ لأنَّ حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع.

٢- إنْ كان ساكن الوسط، نحو "جَوْر"، اسم بلد، منع من الصَّرف؛ لأنَّه أعجميٌّ، أو كان منقولاً من مذكر إلى مؤنث، نحو "زيد"، فيمنع من الصَّرف أيضًا، أمَّا إذا كان غير ذلك فيجوز فيه المنع أو الصَّرف، نحو "هِنْدُ" و "دَعْدْ"[3]، ومنه قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[4]

حيث وردت كلمة "دَعْدُ"، مرةً مصروفة، وأخرى ممنوعة من الصَّرف، وذهب الجمهور إلى أنَّ المنع أجود[5]، وعلى وفق ما تقدَّم فاللاحقة (تاء) تُعدُّ من أهم الوظائف التي تحقق العلاقة بين النَّحو والصَّرف.

رابعًا: الألف والتَّاء في جمع المؤنَّث السَّالم:

وتلحق الألف والتَّاء الاسم المفرد لتنقله من دلالة الإفراد إلى دلالة الجمع، والاسم الذي تلحقه هاتان اللاحقتان يسمَّى في عرف اللغويين جمع المؤنَّث السَّالم، أو ما جمع بألفٍ وتاء، ودلَّ على أكثر من اثنتين[6]، وهما لاحقتان مطَّردتان في الأسماء والصفات، ولهما تأثيرٌ صرفيٌّ ونحويٌّ، هذا التأثير يعكس العلاقة بين جانبي الصَّرف والنَّحو.

---

[1] شرح الأشموني ٣/ ١٥٤.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٧، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٨٨.

[3] ينظر: علل النَّحو ٣٠٦، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ٢٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٤.

[4] من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٢٤١، وشرح المفصل ١/ ٧٠، وشرح الأشموني ٣/١٥٠.

[5] ينظر: شرح الأشموني ٣/ ١٥٥.

[6] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩٤، والمقتضب ٣/٣٣١، وعلل النَّحو ١٣٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠٣.

أ– التأثير الصَّرفي:

إنَّ هاتين اللاحقتين تلحقان الأسماء والصفات لتدلاَّ على العدد والنوع، أي على الجمع والتَّأنيث، وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، وكان خلافهم على وفق الآتي:

١– يرى بعض النحاة أنَّهما علامة للجمع والتَّأنيث معًا؛ لأنَّه لو حذف أحدهما لحدث خلل بالمعنى، ولسقوط التَّاء الأولى في المفرد المؤنَّث، نحو "مسلمات"، فمفردها "مسلمة"، حيث حذفت التَّاء الأولى ودلت عليها الثانية لكيلا يتمَّ الجمع بين علامتي تأنيث، وهو الأرجح.

٢– وذهب بعضهم إلى عدِّ التَّاء دالة على الجمع والتَّأنيث معًا، والألف فارقة بين الواحد والجمع، قياسًا على جمع المذكر، إذ ليس له سوى حرفٍ واحد، أمَّا النُّون فإنَّها تسقط عند الإضافة.

٣– ويرى آخرون أنَّ الألف للجمع، والتَّاء للتأنيث؛ لأنَّهم استعاضوا عن الواو والياء بالألف لخفَّتها، وخوفًا من الوقوع في اللبس زادوا التَّاء لدلالتها على التَّأنيث[١]، قال سيبويه: (لأنَّهم جعلوا التَّاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتَّنوين بمنزلة النُّون؛ لأنَّها في التَّأنيث نظيرةُ الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها)[٢].

إنَّ زيادة هاتين اللاحقتين على الأسماء يكون مطَّردًا في جميع أعلام الأناث، نحو "فَاطِمَة" و"سلمى"، وما ختم بتاء التَّأنيث سواءً أكان علمًا لمؤنث، نحو "عائشة"، أم علمًا لمذكر نحو "طَلْحة"، أم اسم جنسٍ، نحو "تَمْرَة"، أم صفة، نحو "نسَّابة"[٣]، وكذا في صفة المذكَّر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى ﴿**وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ**﴾،[٤] فجمع المؤنَّث "شامخات"، يُعدُّ صفة لما يعقل، ومصغرَّ المذكَّر الذي لا يعقل، نحو "دُرَيْهِمَات"، وما ختم بألف التَّأنيث المقصورة، نحو "الكُبْرَيَات"، أو ألف التَّأنيث الممدودة، نحو "الحَرْبَاوَات"، و ما لم يسمع له تكسير من كل خماسي، نحو "السُّرادقات"[٥]، وما جاء على وفق هذا الجمع من غير هذه الأنواع فمقصور على السماع، نحو "السَّموات"، فكلمة "سماء"، الهمزة فيها منقلبة عن أصل وليست للتأنيث.

وثَمَّة قياسٌ ذكره اللغويين يجمع به جمع المؤنَّث السَّالم حينما تلحقه الألف والتَّاء، وذلك على وفق الآتي:

---

[١] ينظر: علل النَّحو ١٣٩،، وأسرار العربية ٥٢–٥٣، وشرح المفصل ٦/٥، والمغني في النَّحو ٢/١٠٥–١٠٦.

[٢] كتاب سيبويه ١/ ١٨.

[٣] ينظر: همع الهوامع ١/ ٧٩.

[٤] سورة المرسلات/ ٢٧.

[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٠، وهمع الهوامع ١/ ٧٩، وفي تصريف الأسماء ٢٧٠.

١- يجمع الاسم الصحيح المنتهي بتاء التَّأنيث، بِحَذْفِ تاء التَّأنيث، وزيادة الألف والتَّاء؛ لأنَّه لا تجتمع علامتا تأنيث في اسم واحد نحو "مسلمات"، ومفردها "مسلمة"، قال ابن مالك: (إذا جُمِعَ ما فيه تاء التَّأنيث بالألف والتَّاء حذفت التَّاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التَّاء من غير تغيير)[١] ومنه قوله تعالى ﴿**فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ**﴾.[٢]

٢- يجمع الاسم المؤنَّث بغير التَّاء بزيادة الألف والتَّاء على المفرد فيصير جمعًا، نحو "زينبات" و "هندات"، إذ ليس فيه إلاَّ إلحاق الألف والتَّاء[٣].

٣- يجمع الاسم المقصور بإلحاق الألف والتَّاء بعد إعادة الألف إلى أصلها، نحو "هدى"، فيجمع على "هُدَيَات"، و "عصا"، على "عصوات"، أمَّا "حُبْلَيَات"، و "حُبَارِيَّات"، فليست الألف فيها أصلية، إلاَّ أنَّها تقلب ياء فلا يجوز حذفها للأسباب الآتية:

أ- اعتبار الألف بمنزلة حرف أصلي؛ لأنَّها وضعت على التَّأنيث من أوَّل أمرها.

ب- بالقلب يزول اجتماع علامتي تأنيث.

ت- خشية الوقوع في اللبس مع جمع الواحد، نحو "سُعْدَات"، إذ لو حذفت الألف لاختلط الأمر بين جمع "سُعدَى"، و "سَعدٍ"، و "سَعْدة"؛ لذا قلبت الألف ياءً؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو[٤].

أمَّا إذا كان الاسم المقصور على وزن (فَعْلَى فَعْلاَن)، نحو "عطشى عطشان"، و "سكرى سكران"، فلا تلحق به الألف والتَّاء[٥]، وذكر الرضي أنَّ ابن كيسان أجاز جمع "سكرى على سكرانات"[٦].

٤- يجمع الاسم الممدود بإلحاق الألف والتَّاء بعد النظر إلى الهمزة فإنْ كانت زائدةً للتأنيث قلِبَتْ واوًا، نحو "صَحْرَاوَات"، جمع "صَحْرَاء"، و"عَذْرَاوَات"، جمع "عَذْرَاء"، وإنْ كانت الهمزةُ أصليةً تبقَ على حالها عند الجمع، نحو "قُرَّاءات"، جمع "قَرَّاءة"، أمَّا إذا كانت الهمزة منقلبة عن أصلٍ فيجوز إبقاء الهمزة أو قلبها واوًا، نحو "علباءات"، أو "علباوات"، ولا يجمع بالألف والتَّاء ما كان على وزن (فَعْلاء) ومذكَّره

---

[١] شرح التسهيل ١/ ٩٦.

[٢] سورة النساء/ ٣٤.

[٣] ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ١١١-١١٢.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩٤، والمغني في النَّحو ٢/ ١١٣-١١٤.

[٥] ينظر: همع الهوامع ١/ ٧٩.

[٦] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٥٨.

(أَفْعَل)، نحو "حمراء، وأحمر"، حين يكون وصفًا، وهو مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فيجوِّزون ذلك، فإنْ سُمِّي بذلك جُمِعَ بالألف والتَّاء بلا خلاف[١].

٥- يجمع الثلاثي الساكن الوسط بإلحاق الألف والتَّاء على النَّحو الآتي:

أ- إذا كان مفرده على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين، وإمَّا أنْ يكون صفةً أو اسمًا، فإنْ كان صفةً، نحو "صَعْبة"، أو مضاعفًا، نحو "مَدَّة"، أو معتل العين، نحو "بيضة"، و "جَوْزة"، وجب سكون العين، نحو "صَعْبات"، و "مَدَّات"، و "بَيْضَات"، و "جَوْزَات"، وإنْ كان اسمًا وجب فتح العين إتباعًا للأول، نحو "دَعَدات"، و "سَجَدات"، و"ظَبَيَات"، و"حَسَرات"، ومنه قوله تعالى ﴿**كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أعمالهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ**﴾.[٢] وقد يأتي الاسم ساكن العين وذلك للضرورة[٣] نحو "زَفْرَات"، في قول الشاعر:

وَحُمِّلْتُ زفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَا لِيْ بِزَفْرَاتِ الْعِشيِّ يَدَانِ[٤]

ب- إذا كان مفردهُ على وزن (فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين، فيجب فيه سكون العين، إنْ كان مضعَّفًا، نحو "غُدَّات"، جمع "غُدَّة"، أو صفة، نحو "حُلْوات"، جمع "حُلْوة"، وإنْ كان معتلَّ العين بالواو فلا يجوز فيه الإتباع، نحو "دُوْلاَت"[٥]، وبعضهم جوَّز الفتح ونسبه إلى هذيل[٦]، أمَّا إذا كانت العين صحيحةً وكان المؤنَّث اسمًا ففيه ثلاثة أوجه:

١- الإتباع بالضم، نحو "غُرُفَات"، نظرًا لتقارب الحركات صوتيًا[٧].

٢- الفتح، نحو "غُرَفَات"، و "رُكَبَات"، طَلَبًا للخَّفة[٨].

٣- السُّكون، نحو "غُرْفَات"[٩].

---

[١] ينظر: همع الهوامع ١/ ٧٩-٨٠.

[٢] سورة البقرة/ ١٦٧.

[٣] ينظر: دقائق التصريف ١٢٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٠-٤٦١، وجامع الدروس العربية ٢/ ١٩.

[٤] من شواهد خزانة الادب ٣/ ٣٨٠، وشرح التصريح ٢/٢٩٨، والدرر اللوامع ١/٨٦.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٩٤.

[٦] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٣.

[٧] ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ١٦٩، والمبدع في التصريف ٢١٥.

[٨] ينظر: شرح المفصل ٥/ ٢٩-٣٠.

[٩] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٩٤.

ت- إذا كان مفردهُ على وزن (فِعْلَه) بكسر الفاء وسكون العين، أو (فَعْل) فيجمع بإلحاق الألف والتَّاء على وفق الآتي:

١- إنْ كان مضعَّفًا فلا يجوز فيه إلاَّ سكون العين، نحو "قِدَّات".

٢- إنْ كان معتلَّ العين بالياء فلا يجوز فيه الإتباع أو الفتح، نحو "بِيْعَات" و"عِيْرَات".

٣- إنْ كان صفةً، فيجب فيه سكون العين، نحو "عِلْجَات".

٤- إنْ كان اسمًا، فإمَّا أنْ يكون لامُهُ واوًا، وأمَّا ياءً، فإنْ كان واوًا، نحو "جِرْوة" فيمتنع الإتباع، ويجوز فيه الفتح والاسكان، نحو "جِرَوَات"، و "جِرْوات"، وإنْ كان ياءً، جاز الفتح والإسكان وامتنع الإتباع، نحو "لِحَيَات"، و "لِحْيَات"، وهذا مذهب سيبويه، أمَّا السيرافي فقد أجازه لعروض الكسر، وقياسًا على "خُطُوات".

٥- إنْ كان اسمًا وكان صحيح اللام، نحو "كِسْرَة"، و "هِنْد"، جاز فيه السُّكون، نحو "كِسْرات"، و"هِنْدات"، والفتح، نحو "كِسَرَات"، و"هِنَدَات"، والإتباع، نحو "كِسِرَات"، و"هِنِدَات"[1].

ويبدو أنَّ الأخذ بسكون العين هو الأرجح، لِخِفَّة السُّكون وكثرة ما ورد عن العرب، وعلى وفق ما تقدَّم نجد أنَّ الجمع المختوم بـ (ألف وتاء) زائدتين يسمَّى جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا؛ لأنَّ هاتين اللاحقتين تدلاَّن على التَّأنيث والجمع، ومع أنَّ بعض ما يجمع بالألف والتَّاء ليس مؤنَّثًا، إلاَّ أنَّه بعد الجمع يغدو مؤنثًا، نحو "إكرامات"، جمع "إكرام"، و "دُرَيْهِمَات"، جمع "دِرْهَم"، كما أنَّ أغلب ما يجمع هذا الجمع هو من الأسماء، ويجمع أيضًا من بعض الصفات على حين بعض الصفات القياسية الدالة على المؤنَّث لا تجمع هذا الجمع، وإنَّما تجمع جمع تكسير، نحو "حُمْر"، و "عِطَاشٍ"، جمع "عطشى"، ويستثنى من ذلك صفة التفضيل "فُضْلَى"، فإنَّها تجمع على "فُضْليات".

إنَّ جمع الاسم بالألف والتَّاء يجعله مؤنَّثًا، وإنْ كان حين إفراده مذكرًا، فبعض الأسماء تكتسب التَّأنيث من صورتها حين الجمع على أنَّ الغالب فيما يجمع هذا الجمع يكون مؤنثًا، أمَّا إذا كانت أصلية والألف زائدةٌ فيجمع الاسم جمع تكسير، نحو "أَصْوَات"، جَمْعَ "صوت"، أمَّا "بنات"، و "أخوات"، فأصلهما عند جمهور النحاة "بَنَوَة"، و "أَخَوَة"، إذ غُيِّرت صيغتاهما لحذف لاميهما، وحجتهم كما يأتي:

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩٧، ودقائق التصريف ١٢٩-١٣٠، وشرح المفصل ٥/ ٢٩-٣٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٤- ٤٦٥، وجامع الدروس العربية ١٩/٢.

١– إنَّ ما قبل تاء التَّأنيث لا يكون إلاَّ مفتوحًا، أو في حكم المفتوح.
٢– إنَّ في أكثر الاستعمالات تنقلب تاء التَّأنيث هاءً حينما يكون الاسم مفردًا.
٣– إنَّ سيبويه إذا سَمَّى مذكَّرًا بـ"بِنْتٍ"، أو "أُخْتٍ"، صَرَفَهُ، وهذا لا يجوز في تاء التَّأنيث، لذا فتغيير الصيغة يكون عوضًا من تاء التَّأنيث.
٤– زعم بعضهم أنَّ التَّاء للتأنيث؛ لأنَّه حين يُنْسَبُ إليهما تحذف التَّاء(١).

ب– الأثر النَّحوي:

إذا كانت اللاحقتان (الألف والتَّاء) ذات أثرٍ صرفيٍّ يتمثَّلُ في الدلالة على التَّأنيث والجمع وما يعتري الاسم من تغييرات إبَّان لحاقهما به، فإنَّ لهما أثراً نحويًّا في ذلك الجمع، إذ يُرفع هذا الجمع بالضَّمة الظاهرة على لاحقته الزائدة الدالة على الجمع والتَّأنيث في حالة الرَّفع ويُجَرُّ بالكسرة في حالة الجرَّ، أي جريًا على الأصل في علامات الإعراب، ويتجلَّى أثر هاتين اللاحقتين في حالة النَّصب، فالأصل يقتضي أنْ تكون الفتحة علامة النَّصب، إلاَّ أنَّه يُنْصَبُ بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو قوله تعالى ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ**﴾،(٢) فـ"خُطُوَاتٍ"، وقعت مفعولاً به، لكنَّها نُصِبَتْ بالكسرة نيابةً عن الفتحةِ، وللنُّحاة في هذا آراءٌ مختلفةٌ نوجزها في الآتي:

١– مذهب الجمهور أنَّ الكسرة تنوب عن الفتحة، إذ أنَّ النَّصب محمولٌ على الجرَّ كما حُمِلَ عليه في المثنَّى وجمع المذكر، لأنَّ المؤنَّث فرعٌ على المذكر، والفروع تحمل على الأصول(٣).
٢– مذهب الكوفيين جواز نصبه بالفتحة، قياسًا على ما سمع عن العرب، نحو قولهم (استأصلَ اللهُ عِرْقَاتَهم) و (سمعتُ لغاتَهم) بنصب "عِرْقَات"، و "لُغَات" بالفتحة(٤)، وأجازه هشام، في المعتلَّ، نحو "لغات"، و "ثبات"(٥)، ومنه قوله تعالى ﴿**فَانفِرُوا ثُبَاتٍ**﴾.(٦) وقد قرأت بالنَّصب

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٢–٣٦٣–٣٦٤، والخصائص ٣/ ٣٠٤، وشرح المفصل ١٠/ ٣٩–٤٠ والمغني في النَّحو ٢/ ١١٩–١٢٠.
(٢) سورة النور/ ٢١.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨، وأسرار العربية ٥٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠٣.
واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٦٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٢.
(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ١٥، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٩.
(٥) ينظر: همع الهوامع ١/ ٧٧.
(٦) سورة النساء/ ٧١.

(ثُبَاَتـاً)، وهـي قـراءة شـاذة[1] قـال أبـو حيـان (وانتصـاب ثبـات علـى الحـال، ولم يقـرأ ثبـاتُ فيمـا علمنـاه إلاَّ بكسـر التَّـاء)[2]، وهـو عنـد البصـريين مـؤَّول إذ معنـاه "استأصـل الله شـأنهم"، فمـن كسر التَّاء فهو جمع "عِرْقٍ"، ومن فتحها فله تأويلان:

أ– إنَّه اسمُ جمعٍ وليس بجمعٍ محقَّقٍ.

ب– إنَّه مفرد وألفه للإلحاق بـ "دِرْهَمٍ"، والتَّاء للتأنيث في مفرده، كـ "سُعْلاَةٍ"، وأمَّا "ثُبَاتٍ"، و "لُغَات"، فالألف لام الكلمة المحذوفة وهي مفردو وليست بجمعٍ[3].

٣– ونُسِبَ إلى الأخفش أنَّ الكسرة في حالة النَّصب علامةُ بناءٍ وليست علامةَ إعراب، وقد نُسِبَ هذا الرأي أيضًا إلى المبرِّد، وهو مرفوض عند أغلب النحاة[4].

٤– مذهب بعض المحدثين أنَّ الكسرة علامةُ إعرابٍ وليست نائبةً عن الفتحةٍ، إذ عُدِلَ بها من الفتحة (علامة النَّصب) إلى الكسرة لعلَّة صوتية هي المخالفة بين الأصوات، لأنَّه لو نصب الجمع بالفتحة، نحو "رأيت طالباتًا"، لتوالتْ طويلة، وأخرى قصيرة بينهما صوت صامت (التَّاء)؛ لذا لابدَّ من المخالفة الصوتية بإبدال القصيرة كسرةً قصيرةً[5].

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور، فالكسرة نائبة عن الفتحة، حملاً على الجرِّ كما حمل عليه المثنَّى وجمع المذكر، فالتَّأنيث فرع على التذكير، والفرع أولى بالمتابعة من غيره، فالألف والتَّاء والضَّمة في "جَاءتْنِي مُسْلِمَاتٌ"، بمنزلة الواو في قولهم "مُسْلِمُونَ"، والألف والتَّاء والجرَّ بمنزلة الياء، وكذا حال النَّصب، وفي تنوينه خلافٌ، فقد قيل: إنَّه تنوين مقابلة، فهو نظير النُّون في جمع المذكر، وقيل: إنَّه تنوين الصَّرف كما في المفرد، وقيل: تنوين عوض ممَّا منع الاسم من الفتحة في النَّصب[6]، ويبدو أنَّ التَّنوين بمنزلة التَّنوين في المفرد من جهة، وبمنزلة النُّون في الجمع من جهة أخرى والعلة حذف التَّنوين حينما يعرف الجمع بـ (أل) نحو "المسلمات"، كما يحذف في المفرد والمعرف بـ (أل) نحو "المسلمة"، فالأولى حمل التَّنوين على أصله في المفرد،

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٠.

[2] البحر المحيط ٣/ ٢٩٠.

[3] ينظر: شرح المفصل ٥/ ٩، والمغني في النَّحو ١١٨/٢.

[4] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٢٢–١٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٦٨، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٥.

[5] ينظر: العربية الفصحى ٤٨–٤٩.

[6] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٢٠٥–٢٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٦٨–٦٩.

وأمَّا كونه بمنزلة النُّون فيرجع إلى عدم قبول بعض الأسماء (أل) نحو "هذه عرفاتُ مباركًا فيها"؛ فـ "عَرَفَاتٌ"، لا تقبل دخول (أل) عليها، إذ هي بمنزلة "طلحْة"، من حيث كونه اسمًا يتضمَّن معنى التعريف والتَّأنيث، فلو كانوا يجرون التَّنوين في "مسلماتٍ"، مجرى التَّنوين على الإطلاق، لما جاز أنْ يثبت في "عَرَفَات"، كما لا يثبت في "طَلْحَة"، فلا يمكن القول: إنَّه عوضٌ عن الحركة، وإنَّما هو تنوين في الأصل، وجعل له هذا الاختصاص للتشبيه بالنُّون[(١)].

خامسًا: الألف والنُّون في المثنَّى وغير المثنَّى:–

الألف والنُّون من اللواحق التي تلحق الأسماء فتؤثِّر فيها صرفيًا ونحويًا، قال ابن جني: (إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون، فَاقْضِ بزيادة الألف والنُّون، وإنْ لم تعرف الاشتقاق لكثرة ما جاءتا زائدتين)[(٢)].

وهذا لا يعني أنَّ كلَّ اسمٍ آخرُهُ الفٌ ونونٌ يُقْضَى بزيادتها، فقد تقابل النُّون لام الكلمة نحو "عِنان"، و"سنان"، وقد تكون الكلمة مكرَّرة، نحو "جِنْجَان"، و "قِنْقَان"، فلا يُحْكَمُ بزيادتها، ويختلف تأثير هاتين اللاحقتين في الأسماء صرفيًا ونحويًا، فكلمة "عَطْشَان"، مزيدة بالألف والنُّون المضارعة لألفي التَّأنيث المقصورة والممدودة، وهي صيغة ممنوعةٌ من الصَّرف[(٣)]، أو "رَجُلاَنِ"، الألف والنُّون فيها مزيدتان، وأثرهما الصَّرفي والنَّحوي يختلف، إذ إنَّهما يدلاَّن على التثنية، وأنَّ الألف تمثل حركة الإعراب، قال سيبويه (واعلم أنَّك إذا ثنَّيت الواحد لَحِقَتْهُ زيادتان: الأولى منهما حرف المدَّ واللِّين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منَّون... وتكون الزيادة الثانية نونًا كما يكون الفعل صفةً)[(٤)]. ومهما يكن الاختلاف فتأثير هاتين اللاحقتين في الأسماء بَيِّنٌ صرفيًا ونحويًا، ويتضح ذلك من الآتي:

أولاً– الألف والنُّون الملحقة بالأسماء لغير التثنية:–

أ– **الأثر الصَّرفي**: الألف والنُّون في عرف اللغويين تلحقان الاسم الثلاثي الأصول بعد لام الكلمة فيكون لهما أثرٌ صرفي، إذ تدلان على الخلو والامتلاء، أو المبالغة والكثرة، أو الجمع وغيره، وذلك على وفق الصيغ الآتية:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٣، والمقتضب٣/ ٣٣٣، والمقتصد في شرح الايضاح١/ ٢٠٣–٢٠٤–٢٠٥.

(٢) المنصف ١/ ١٣٣.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ٢/ ٩٩٧.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٢١–٢٢.

١- **فَعْلان**: بفتح الفاء وسكون العين، وتكون اسمًا نحو "سَعْدَان"، أو صفة، نحو "عَطْشَان"، و "شَبْعَان"، و "غَضْبَان"[(١)]، قال سيبويه (أمَّا ما كان من الجوع والعطش فأكثر ما يبنى من الأسماء على "فَعْلاَن")[(٢)]، فالألف والنُّون جاءتا لمضارعة ألفي التَّأنيث، ويرى بعض المحدثين أنَّ لهذه الصيغة خصوصياتها من حيث دلالتها على التكامل في وصف الشيء تكاملاً من كل الجهات[(٣)].

٢- **فَعَلان**: بفتح الفاء والعين، وتأتي اسمًا نحو "كَرَوان"، و "وَرَثَان"، وصفة، نحو: "ضَحَيان"، و "مَطَوَان"، وتأتي مصدرًا قياسيًا وسماعيًا، وتختص هذه الحركة بدلالتها المفصلة على التقلب والاضطراب[(٤)].

٣- **فُعْلان**: بضم الفاء وسكون العين، وتأتي اسمًا نحو "عُثْمان"، و "دُكَّان"، و "ذُبْيان"، وصفة نحو: "عُرْيَان"، و "خُمْصان"، وتأتي دالة على الجمع والكثرة قياسًا وسماعاً، نحو "عُسبان"، و "جُمْلان".

٤- **فِعْلان**: بكسر الفاء وسكون العين، نحو "ضِبعان"، و"إنْسان"، و"غِلْمان".

٥- **فَعِلان**: بفتح الفاء وكسر العين، نحو: "قَطِرَان"، و "شَقِرَان".

٦- فُعُلان: بضم الفاء والعين، نحو: "سُلُطَان"[(٥)].

ب- الأثر النَّحوي

ولهاتين اللاحقتين- الألف والنُّون- أثرهما في التركيب النَّحوي، فما جاء على وفق صيغة (فَعْلان) مما مؤنثه (فَعْلَى) فهو ممنوع من الصَّرف، وكذا ما كان مؤنَّثه (فَعْلَى) تقديرًا، نحو "لحيان"، لأنَّنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان (فَعْلى) أولى من (فَعْلانة)[(٦)]، فـ"عَطْشَان"، ممنوعة من الصَّرف -أي من التَّنوين- وترفع بالضَّمة في حالة الرَّفع، وتنصب بالفتحة وتُجَرُّ بالفتحة أيضًا، فلا تُجرُّ بالكسرة، والعلَّة تكمن في هاتين اللاحقتين، إذ إنَّهما يضارعان ألِفَي التَّأنيث، أمَّا "سَكْرَان" فقد مُنع من الصَّرف لتحقق الفرعيتين فيه، أي فرعية المعنى المتمثِّلة في الوصف، لأنَّ الصِّفة تحتاج إلى موصوف يُنسبُ معناه إليه، وفرعية اللفظ المتمثلة في هاتين اللاحقتين -الألف والنُّون- المضارعتين لألفي التَّأنيث في "حمراء"[(٧)].

---

(١) ينظر: الممتع ١/ ١٢٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ٢١.

(٣) ينظر: الزوائد في الصيغ في اللُّغة العربية في الأسماء ٢٨٦.

(٤) ينظر: المخصص ١٤/ ١٣٨، والمزهر ٢/ ١١٦، والعربية الفصحى ١١٧.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٢٥٩-٢٦٠.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٦-١٣٧.

(٧) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ١٣٧.

أمَّا ما ورد على وفق (فَعْلان) ومؤنثة (فَعْلانة) فإنَّه مصروف، قال سيبويه، (وكذلك إذا قلت هذا رجلٌ "فَعْلان" يكون على وجهين؛ لأنَّك تقول: هذا إنْ كان عليه وصف، له "فَعْلى" لم ينصرف؛ وإنْ لم يكن له "فَعْلى" انصرف)[1]، نحو "الحَبْلان"، و "الدَّخْنان"، و "القَشْوَان"[2].

أمَّا "سَعْدان"، فإنْ كانت نكرةً صُرِفت، فيقال: "سَعْدانٌ"، و "سَعْدانةٌ"، للنَّبت، لخروجها عن مشابهة أَلِفي التَّأنيث، إذ المؤنَّث من اللفظ نفسه، وكذا دخول التَّاء، أمَّا إذا كان "سَعْدَان"، اسمًا امتنع من الصَّرف، لأنَّه اسم علم ممتنع من التَّاء، وزيد فيه الألف والنُّون، لذا أشبه ما فيه علامة التَّأنيث فمنع من الصَّرف[3]، ومن هنا تتجسَّد العلاقة بين المستويَيْن الصَّرفي والنَّحوي.

ثانيًا: الألف والنُّون الملحقتان بالأسماء للدلالة على التثنية

ذكر النحاة أنَّ الاسم إذا أُرِيدَ تثنيته لحقته الألف والنُّون[4] أي أنَّهما تنقلان الاسم من دلالة الإفراد إلى التثنية، فالتثنية في اللُّغة، ضم اسم إلى اسم مثله، واشتقاقها من ثني الشيء أي جعله اثنين، قال ابن منظور: (ثني الشيء ثنيًا ردُّ بعضه على بعض، وثنيت الشيء ثنيًا عطفته)[5]، والمثنَّى في اصطلاح النَّحويين: كل اسم معرب دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجرُّد منها مع عطفه على مثله[6]، وهذه الزيادة تتمثل في الألف والنُّون في حالة الرَّفع، والياء والنُّون في حالتي النَّصب والجر[7]، وقيل: إنَّ الأصل القديم للمثنى الألف والنُّون[8]، ومن ثم لهما تأثير كبير في الأسماء صرفيًا ونحويًا، ويتضح ذلك من الآتي:

---

(1) كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٥.

(2) ينظر: شرح ألا شموني ٣/ ١٣٧.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٩٨-٩٩٩.

(4) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢١-٢٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٢.

(5) لسان العرب ١٠/ ١١٥ ثني.

(6) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٣٧، والمغني في النَّحو ٢/ ٦، همع الهوامع ١/ ١٣٤.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٠.

(8) ينظر: دراسات في اللُّغة والنَّحو ٨٠.

أ– التأثير الصَّرفي.

إنَّ الألف والنُّون من اللواحق المؤثِّرة في الاسم، إذ تعملان على تحويله من صيغة الإفراد إلى صيغة التثنية، وهي صيغة دالة على العدد والنوع دلالة قطعية، وليس كلُّ اسم تلحقه الألف والنُّون يمتلك هذه الدلالة بل لابدَّ له من شروط ذكرها اللغويون في مظانهم أشهرها ما يأتي:

١– الإعراب: إذ لا تثنَّى الأسماء المبنية، كأسماء الشرط والاستفهام والضمائر؛ لأنَّ التثنية من خصائص الأسماء المعربة، أمَّا "ذَانِ" و "تَانِ"، و "اللَّذَانِ"، و "اللَّتَانِ"، فهي عند بعض النحاة ألفَاظٌ وُضِعَتْ للمثنَّى وجاءت على صورته، وليست مثنَّاة حقيقة[١]، وعند بعضهم مثنَّاة حقيقية، ولأنَّها ثنِّيت أُعربت[٢].

٢– الإفراد: فلا يجوز تثنية المثنَّى ولا الجمع، لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، بينما الغرض من التثنية الدلالة على عدد محدد، أي أن دلالة المثنَّى قطعية، ودلالة الجمع غير قطعية[٣]، وممَّا يَمنع تثنية الجمع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة[٤].

وعلى الرغم من ذلك فهناك كلمات دالة على الجمع قد جرت عليها التثنية في كلامهم؛ لأنَّ هذه الألفاظ وإنْ دلت على الجمع فقد صارت في حكم المفرد، نحو "إِبِلان"، و "غَنَمَان"، و "جِمالان"[٥]. ويبدو أن علة التثنية تكمن في الدلالة على الجنس، فهذه الأسماء ليست من باب جمع التكسير، وإنَّ دلَّ كل منها على جمع، فحكمها حكم المفرد؛ لأنَّ كلاً منها اسم جمع.

٣– عدم التركيب، فلا يثنَّى المركَّب تركيبًا إسناديًا، نحو "تأبَّط شرًّا"، قال المبَرد (والفعل والفاعل وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تثنيها"، لئلا تنتقض الحكاية، وتزول دلالة المعنى)[٦]، وإذا كان مركبًا تركيب مزج يثنىَّ على عجزه، نحو "المعديكربان"، أمَّا إذا كان منتهيًا بـ (ويه) نحو "سيبويه"، فأغلب النحاة يمنعون تثنيته على وفق التثنية الصناعية، لأنَّه مبني، والمبنى لا يثنَّى، وعلى هذا يكون القياس عندهم "ذوا سيبويه"، وأجازه المبَّرد، نحو "عمرويهان"، وقال بعضهم يحذف عجزه، نحو "سيبان"، في سيبويه[٧].

---

[١] ينظر: المقرب ٣٩٦، وشرح المفصل ٣/ ١٤١، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠.
[٢] ينظر: شرح التسهيل ١/٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.
[٣] ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨.
[٤] ينظر: همع الهوامع ١/ ١٤١.
[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٠٤، وجامع الدروس العربية ٢/ ١٠.
[٦] المقتضب ٤/ ٣٩.
[٧] ينظر: المقتضب ٤/ ٣١، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

أمَّا المركب تركيب إضافة فقد أجاز النحاة تثنيته على جزئه الأول المضاف، نحو "عبدا مناف"، إلاَّ إذا كان كنيةً فعندئذٍ يجوز فيه وجهان: تثنيه المضاف فقط، نحو "أبوا محمدٍ"، وتثنيه المضاف إليه، نحو "أبوا البكرين"، وهذا مذهب الكوفيين[١].

٤– التَّنكير، فلا يثنَّى العلم، فإذا ثنِّي العلم سُلِبَ منه التعريف؛ لأنَّ التثنية فيها تعدُّدٌ وشيوعٌ، لذا تلحقه أداة التعريف عند التثنية، نحو "المحُمَّدان"[٢]،ويستثنى من ذلك بعض الأعلام التي جاءت بلفظ التثنية، نحو "جُمَادَيَان"، و "عِمَايَتَان"، فالتثنية لم تسلبهما العلمية، لذا لم تدخل عليهما الألف واللام[٣] ومنه قول الشاعر:

حَتَّى إذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وانْقَضَى   وجُمَادَيانِ وَجَاءَ شَهُرٌ مُقْبِلُ[٤]

٥– الاتِّفاق: أي أن يتفق الاسمان في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال في تثنية "محمد"، و "أحمد" المحمدان، أو "الأحمدان"، لعدم اتفاقهما في اللفظ، ولا يقال "العَمْران"، في تثنية "عَمْرو"، و "عُمَر"، لعدم الاتِّفاق في الوزن، ولا يقال "العينان" في العين التي يبصر بها الإنسان، والعين التي تتفجَّر بالماء لعدم اتفاقهما بالمعنى.

٦– المماثلة أي أن يوجد مماثِلٌ لما يُرَادُ تثنيته من الأسماء فلا يثنىَّ "الشمس"، و "القمر"، لعدم المماثلة، وأمَّا قولهم: "القمران"، فمن باب التغليب.

٧– ألاَّ يستغنى عن تثنيته، بتثنية غيره، فلا يثنَّى "بعض"، و "سواء"، إذ لم يرد عندهم "سواءان"، بل ورد "سِيَّان"[٥].

٨– عدم قابلية المثنَّى للحذف، فعند تثنية "مُسِلم"، نقول: "مسلمان"، اسم مذكر وعند تثنية "مُسلمة"، نقول: "مسلمتان"، فلا تحذف التَّاء، أي لا يحدث أي تغييرٍ في الكلمةِ سوى زيادة الألف والنُّون[٦].

---

[١] ينظر: همع الهوامع ١/ ١٤٢.

[٢] ينظر: المقتضب ٢/٣١٠، والمقرِّب ٣٩٣.

[٣] ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٤١، والمغني في النَّحو ٢/ ١٣.

[٤] من شواهد همع الهوامع ١/ ١٤٢، والدرر اللوامع ١/ ١٢٥.

[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٦–١٣٧، وأوضح المسالك ٣/٢٢، ومحاضرات في علم الصَّرف ٦٨.

[٦] ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٤٣، والمغني في النَّحو ٢/ ٢١.

طريقة تثنية الاسم

القاعدة العامة عند اللغويين أن يُثَنَّى الاسم بلاحقتين هما (الألف والنُّون) في حالة الرَّفع، (والياء والنُّون) في حالتي النَّصب، والجر، وقد تعتري الاسم المثنَّى بعض التغييرات إنْ كان منقوصًا، أو مقصورًا، أو ممدودًا، ويتضح ذلك فيما يأتي:

١– تثنية الصحيح:

يثنى الاسم الصحيح على وفق القاعدة السابقة، فلا يحدث أيَّ تغييرٍ فيها سوى دلالتها على العدد والنوع، نحو "رجلان"، في قوله تعالى ﴿**قَالَ رَجُلانِ مِنْ الَّذِينَ يَخَافُونَ أنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمْ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ**﴾،[١] والأصل في الاسم إذا ثُنِّيَ أن يبقى على صورته في المفرد من غير تغيير سواءً أكان مذكرًا أمْ مؤنثًا، وهناك من الأسماء ما حذف فيه علامة التَّأنيث خلافًا للقياس، نحو "خِصْيَان"، مثنَّى "خِصْيَة"، ومن العرب من تجريه على الأصل نحو "خِصْيَتَان"[٢].

٢–تثنية المنقوص

المنقوص ما خُتِمَ بياءٍ مكسورٌ ما قبلها[٣]، نحو "القاضي"، فإذا لحقته (الألف والنُّون) دلَّ على المثنَّى وحُرِّكَتْ الياء اللازمة بالفتح بدلاً عن السُّكون، نحو (القَاضِيَانِ)، وإنْ كانت الياء محذوفة– أي غير معرَّف بـ(أل)– فعند التثنية يُعَادُ المحذوف ثم تلحقه الألف والنُّون في حالة الرَّفع، والياء والنُّون في حالتي النَّصب والجرِّ [٤].

٣–تثنية المقصور

والاسم المقصور تطرأ عليه تغييراتٌ عند تثنيته، وهي تغييراتٌ قياسيةٌ، أحدثتها الألف والنُّون تتجلى هذه التغييرات في الآتي:

أ– تُرَدُّ الألف المقصورة إلى أصلها أن وقعت ثالثةً سواءً أكان أصلها واويًا، نحو "عَصَوَانِ"، و "قَفَوَانِ"، أم يائيًا، نحو "فَتَيَانِ"، هذا مذهب البصريين[٥]، أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أن مكسور الفاء، أو مضمومها

---

[١] سورة المائدة/ ٢٣.

[٢] ينظر: المقرب ٣٩٧–٣٩٨.

[٣] ينظر: شرح شذور الذهب ٩٧، وسيأتي توضيحه عند الحديث عن اللاحقة ياء.

[٤] ينظر: الأصول في النَّحو ٢/٤١٩.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٢٠.

يثنّى بقلب الألف ياءً، وإنَّ كان من ذوات الواو، نحو "ضُحَيَانِ"(١)، وعِلَّةُ رَدِّ الألف إلى أصلها تجنُّب التباس التثنية بالمفرد عند الإضافة(٢).

ب– تقلب الألف ياءً إذا كانت مجهولة الأصل وأُمِيْلَتْ(٣)، نحو "مَتَيَان"، إنْ كانت "متى"، علمًا لأنَّ الإمالة تدلُّ على أنَّ الألف منقلبةٌ عن الياء، فإذا لم تُمَل قلبت واوًا، نحو "عَلَوَان"؛ لأنَّه لما امتنعت إمالتها وجب قلبها واوًا قياسًا على ما أصله الواو(٤).

ت– تقلب الألف ياءً إذا كان الاسم المقصور مزيدًا على ثلاثة أحرف سواءً أكان أصل الألف واواً، نحو "مَلْهيانِ"، أم ياءً، نحو "مَرْمَيان"، أم زائدةً، نحو "حُبْلَيَان"(٥)، وشذَّ كلمة "مَذْروَانِ"، إذ كان القياس فيها "مذريان"، ويبدو أن العرب قد صاغت هذه اللفظة صياغة مرتجلة فوضعتها للدلالة على التثنية من غير النظر إلى المفرد(٦)، وعلَّة قلب ما أصله الواو ياءً، الخوف من الثقل، كما أن الياء أقرب إلى الألف لاشتراكهما في الخفة(٧).

٣– تثنية الممدود

وتطْرأ تغييرات على الاسم الممدود حين تلحقه الألف والنُّون، تتمثل في الآتي:

أ– إنْ كانت الهمزة أصليةً فالقياس أنها تبقى كما هي وتلحقها الألف والنُّون، نحو "قَرَّاءَان"، و "وضَّاءان"(٨)، وأجار أبو علي الفارسي قلبها واوًا، تشبيها بالزائد نحو "قَرَّاوان" (٩).

ب– إنْ كانت الهمزة منقلبةً عن أصل سواءً أكان واوياً، أم يائياً، فيجوز فيها إبقاء الهمزة، أو قلبها واوًا، نحو "كِسَاءَان"، و "سَمَاوَان"، و "نِدَاءَان"، و "نِدَاوَان"، و "رِدَاءَان"، و "رِدَاوَان"(١٠)، وأجاز الكسائي قلبها ياءً، نحو "كِسَايَان"، و "رَدَايَان"،(١١).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٤٨.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٩٢.
(٣) أي فيها رائحة الياء فلا تكون عند النطق ألفا خالصًا.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٨، والمغني في النَّحو ٢/ ٢٩.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٩–٣٩٠، والتكملة ٣٩.
(٦) ينظر: دراسات في اللُّغة والنَّحو ٨٢.
(٧) ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ٢٩.
(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٢–١٣٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٨.
(٩) ينظر: التكملة ٤٢.
(١٠) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩١، وشرح المفصل ٤/ ١٥١.
(١١) ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ٢٣، وهمع الهوامع ١/١٤٨.

ت– إذا كانت الهمزة للإلحاق جاز فيها القلب واوًا وهو الأرجح، وجاز فيها التصحيح، نحو "علباوان"، و "علباءان"، والعلة في قلبها واوًا مشابهتها للزائدة، وعلَّة تصحيحها مشابهتها بالأصلية[1].

ث– إذا كانت الهمزة زائدةً للتأنيث قلبت واوًا، لأجل التمييز بينها وبين سابقتها، نحو "صحراوان"، و "حمراوان"، وهو الأرجح، وأجازوا وقلبها ياء، نحو "حمرايان"، بحجة أن أصل الهمزة ألفٌ، والألف زائدة على الثلاثي؛ لذا قلبت ياءً، وذهب بعض الكوفيين إلى إقرار الهمزة، نحو "حَمْرَاءَان"، لشبهها بالأصلية[2].

ويبدو أن تأثير اللاحقتين (الألف والنُّون) قد جعل الاسم يدل دلالة قطعية على العدد والنوع، لأنَّ دلالته العددية منحصرة في الاثنين أو الاثنتين، ودلالته على النوع تتمثل في تطابقه مع المفرد، إذ لا يجوز حذف التَّاء عند تثنية "مسلمة"، فنقول: "مسلمتان".

ومن تأثير هاتين اللاحقتين إعادة الأشياء إلى أصولها، كإعادة المحذوف في المنقوص نحو "قاضيان"، عند تثنية "قاضٍ"، وكذا عند تثنية الأسماء الستة نقوم بإعادة المحذوف، نحو "أَبَوَان" و "أَخَوَان"، تثنيةً لـ"أبٍ"، و "أخٍ"، ونجد أيضًا أنَّ الألف المقصورة ترجع إلى أصلها عند التثنية، نحو "قَفَوَان"، و "رَحَيَان" تثنية لـ"قَفَا"، و "رَحَا".

ومن تأثيرها أيضًا إعادة بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إلى أصلها فأعربت، نحو "هذان"، و "اللذان"، فهذه الأسماء مبنية لعلَّة مشابهتها بالحرف فلمَّا لحقتها الألف والنُّون، أو الياء والنُّون زال شبهها بالحروف؛ لأنَّ التثنية من خصائص الأسماء؛ لذا عادت إلى أصلها والأصل في الأسماء الإعراب[3].

ب– التأثير النَّحوي

ذكرت أنَّ الاسم حين تلحقه الألف والنُّون يتأثَّر صرفيًّا؛ إذ تتحوَّل دِلالَتهُ من الإفراد إلى التثنية، كما تعتريه بعض التغييرات، ولهاتين اللاحقتين تأثيرها أيضًا في التركيب النَّحوي، فالمشهور عند النحاة أن الاسم المفرد يرفع بالضَّمة، وينصب بالفتحة، ويجرُّ بالكسرة وحين يُقْصَدَ به التثنية يتحوَّل الإعراب إلى العلامات الفرعية؛ فيعرب بالألف رفعًا وبالياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا، ويلي ألفَهُ، أو ياءه نونٌ مكسورة، نحو "جَاءَ الزَّيْدانِ"، و "رأيتُ الزيدَينِ"، و "مررت بالزَّيدَين"[4].

---

[1] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٢١–٤٢٢.
[2] ينظر: شرح التسهيل ١/ ٩٣.
[3] ينظر: المرتجل ٣٥، والأشباه والنظائر ١/٢٥٥، ودراسات في اللُّغة والنَّحو ٩٣.
[4] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ١٣، ، وشرح شذور الذهب ٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٥١.

وهناك لغةٌ تسمَّى لغة القصر يلزمون فيها المثنَّى الألف في كل الحالات، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة (بني الحارث) ومنه قول الشاعر:

أَعْشَقُ مِنْها الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا[1]

إذْ جعل المثنَّى المنصوب بالياء منصوبًا بالألف -العينانا- وهي لغة بني الحارث، ويبدو أن النحاة قد اختلفوا في حرفي التثنية، وذهبوا مذاهب متعددة، أشهرها:

١- ذهب سيبويه وأكثر أهل البصرة إلى أنَّهما حرفا إعراب الكلمة؛ لأنَّهما ألحِقَا لمعنى فانتقلت حرفية الإعراب إليهما قياسًا على تاء التَّأنيث وياء النَّسب.

٢- ذهب الأخفش والمبرِّد والمازني إلى أنَّهما دلائل إعراب، وليسا حرفي إعرابٍ، لأنَّهما ينتقلان ويتغيَّران، وحرف الإعراب لا يتغيَّر.

٣- ذهب الكوفيون ووافقهم (قطرب) إلى أنَّهما حرفا الإعراب؛ لأنَّهما تتغيَّران كتغيُّر الحركات ويفهم منها ما يفهم من الحركات في المفردات.

٤- وذهب الجرمي إلى أنهما حرفا إعراب، وانقلابهما علامة الإعراب[2].

على وفق ما تقدم يبدو أن النحاة كانوا في إعراب المثنَّى على آراء مختلفة نوجزها في الآتي:

أ- المثنَّى المعرب بالحروف (الألف والياء) وهو أشهرها.

ب- المثنَّى المعرب بالحركات المقدَّرة في الحروف (أي في الألف والياء).

ت- المثنَّى المعرب بالتغيير والانقلاب في حالتي النَّصب والجرَّ، وعدم التغيير في الرَّفع.

ث- المثنَّى معرب بحركات مقدَّرة في لام المفرد وحرفا التثنية دالان عليه[3].

والراجح عندي هو إعراب المثنَّى بالحروف، لأنَّ التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام كان لابد لها من خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازًا من الوقوع في اللَّبس؛ لذا وقعت علاقة التثنية ألفًا؛ لأنَّها أخف الزوائد، ومدلولٌ بها على التثنية، فالتثنية مطلوبٌ فيها ظهور الإعراب، والألف لا يمكن أن تظهر الحركة عليها؛ لذا كانت حرف إعراب في حالة

---

[1] من شواهد المغني في النَّحو ٢/ ٥٣.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨، والمقتضب ٢/ ١٥٣-١٥٤، والإيضاح في علل النَّحو ١٣٠-١٣١-١٣٢. وعلل النَّحو ١٣٧-١٣٨-١٣٩، والإنصاف من مسائل الخلاف ١/ ٣٣م (٣)، وشرح المفصل ٤/ ١٣٨-١٣٩، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٢٣-١٣٤-١٢٥، والمغني في النَّحو ٢/ ٤٧-٤٨-٤٩.

[3] ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩.

الرَّفع، فإذا دخل عليها عامل الجر قلبت الألف ياءً وظلَّت الفتحة قبلها اشعارًا بكونها ألفًا في الأصل، وحُمِل النَّصب على الجرِّ، فالألف علامة التثنية من حيث هي لاحقة في آخر الاسم، وعلامة الرَّفع أيضًا من حيث هي على صورتها في أول الوضع، والياء علامة التثنية أيضًا، وعلامة جر من حيث هي منقلبة عن ألف، وحُمِلَ النَّصب على الجرَّ[1].

وأيًّا كان إعراب المثنَّى فإن للألف والنُّون، والياء والنُّون تأثيرًا واضحًا في التركيب النَّحوي فبواسطة هذه اللواحق حدث تغييرٌ في الإعراب، إذ تحوَّلت العلامة الإعرابية من حركات قصيرة إلى أحرف طويلة هي الألف مبدلة من الضَّمة، والياء مبدلة من الفتحة أو الكسرة وبحسب الموقع في التركيب.

سادسًا– الواو والنُّون في جمع المذكَّر السَّالم:

اتَّفَقَ النُّحاة على أن (الواو والنُّون) قد تلحقان الاسم فيسمى المجموع جمع مذكرٍ سالمًا فالواو تكون علمًا لضمٍّ مفردٍ إلى أكثر منه، والنُّون عوضًا من الحركة والتَّنوين، فالواو والنُّون تلحقان الاسم في حالة الرَّفع، والياء والنُّون في حالتي النَّصب والجرِّ[2]، ومن ثَمَّ فلهذه اللواحق تأثيرها الصَّرفي، إذ أنها تجعل الاسم دالاً على أكثر من أثنين، وتحدث فيه بعض التغييرات الصَّرفية، كما أنَّ لها تأثيرًا نحويًا؛ لأنَّها تحدث تحوُّلاً في العلامة الإعرابية، وبهذا تتحقق العلاقة بين الصَّرف والنَّحو في هذا الجانب، ويتبيَّن هذا التأثير فيما يأتي:

أ– التأثير الصَّرفي

إنَّ لهذه اللواحق تأثيرها الصَّرفي؛ إذ بها تتحوَّل دلالة الاسم من الإفراد إلى الدَّلالة على الجمع، ولا تتحقق هذه الفائدة إلاَّ على وفق شروط، وطرائق معينة ذكرها اللغويون في مظانِّهم، وهي كالآتي:

١– شروط جمع المذكَّر السَّالم

والاسم المفرد الذي تلحقه هذه اللواحق له دلالته على الكثرة؛ فإمَّا أن يكون جامدًا، وأمَّا مشتقًّا:

---

[1] ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ١٤، و أسرار النَّحو ٨٠.

[2] ينظر: الجمل في النَّحو، للخليل ٣٠٦، وشرح المفصل ٥/ ٧، والمغني في النَّحو ٢/ ٧٤، وشرح ألفية ابن مالك ١٦.

أ– **الجامد**: فإن كان جامدًا يُشْتَرَطُ فيه أن يكون عَلَمًا و مذكَّرًا و عاقلاً و خاليًا من تاء التَّأنيث وخاليًا من التركيب فلا يُجْمَعُ "رَجُلٌ"، و "شَخْصٌ"؛ لأنَّهما نكرتان، ولا يُجْمَعُ "زينب"، و "سعاد"، لأنَّهما أعلام أناث، وأجاز بعضهم جمع "زينب"، بالواو والنُّون إذا سُمِّيَ بها رَجُلٌ، ولا يُجْمَعُ "طَلْحَةُ"، و "سَلامَةُ"، لعدم خلوِّها من التَّاء، وأجازه الكوفيون وابن كيسان مطلقًا، قياسًا على ما فيه ألف التَّأنيث، إذ جعلوا الاعتبار فيه بالمسمىَّ، وهو مذكر، نحو "طَلْحَوَن"، و "سَلامُون"، و "حَمْزُون"، بسكون عين الكلمة، وابن كيسان يفتحها[1].

ورأي الكوفيين مخالف للسماع والقياس، إذ لم يرد مسموعًا عن العرب إلاَّ ملحقًا بالألف والتَّاء، نحو قول الشاعر:

رحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنوُهَا ... بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]

ومن حيث القياس لا يجوز أن يجتمع تذكير وتأنيث في وقت واحد، حتى وإنْ حُذِفَتْ التَّاء؛ لأنَّه لا موجب لحذفها، كما أنها لو حذفت لم تدلّ الفتحة عليها؛ لأنها ليست من جنسها[3].

ب– المشتق: ويشترط فيه ما يأتي:

١– أن يكون عاملاً، نحو "الرِّجالُ قَائِمُوْنَ".

٣– أن يكون صفةً لمذكرٍ عاقلٍ، لا يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، نحو "جَرِيْح"، و"طَالِق"، و "حَائِض"، و "شَكُوْر"، وجوَّز الكوفيون جمع الصِّفة التي لا تقبل التَّاء ومنه "العَانِسُوْنَ"، في قول الشاعر:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا أنْ طَرَّ شَارِبُهُ ... وَالعَانِسُوْنَ، ومِنَّا المُرْدُ والشِّيَبُ[4]

٣– ألاَّ يكون (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، نحو "أَحْمَر وحَمْرَاء"، أمَّا (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) فيجوز جمعه بالألف والنُّون، ومنه قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً**﴾.[5]

---

[1] ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٧، وشرح المفصل ٥/ ٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨–١٤٩، وشرح التسهيل ١/٧٢، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠.

[2] من شواهد الإنصاف ١/ ٤١، وشرح المفصل ١/ ٤٧، والمغني في النَّحو ٢/ ٨٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٤٠.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤١، م(٤).

[4] من شواهد لسان العرب ٦/ ١٤٩ (عنس) وهمع الهوامع ١/ ١٥١.

[5] سورة الكهف/ ١٠٣.

٤– أنْ لا يكون على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو "سَكْرَان وسَكْرَى" [١].

٢– طريقة جمع المذكّر السَّالم

ذكر علماء اللُّغة أن ما تحققت فيه الشروط من الأسماء يجمع بالواو والنُّون سواءً أكان الاسم جامدًا أمْ مشتقًّا، إلاَّ أنَّ بعض الأسماء تختلف أحوالها عند إلحاق الواو والنُّون، أو الياء والنُّون بها، لذا تلزم بعض الأسماء تغييراتٌ معينةٌ، وذلك كما يأتي:

أ– إذا كان الاسمُ الصَّالح لهذا الجمع صحيحًا، أو شبيهًا بالصحيح فلا يحدث فيه تغييرٌ سوى زيادة الواو والنُّون، في حالة الرَّفع، نحو قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾.[٢] أو الياء والنُّون في حالتي النَّصب والجر[٣] نحو قوله تعالى ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾،[٤] وقوله تعالى ﴿**مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ**﴾،[٥] نحو قوله تعالى ﴿**وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ**﴾.[٦]

٢– إذا كان الاسم منقوصًا وجب حذف لامه وهي الياء، ويُضَمُّ ما قبل واو الجمع ويكسر ما قبل الياء، نحو قوله تعالى ﴿**وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ**﴾،[٧] فـ"المهتدون" على وزن (المفتعون) وأصله "المهتديون"، بياء مضمومة هي لام الكلمة، فلمَّا التقت مع واو الجمع استُثقلت الضَّمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان هما: لام الكلمة وواو الجمع فحذفت لام الكلمة للتخلُّص من التقاء الساكنين؛ لأنَّها في آخر الكلمة، والأخر أولى بالحذف ثم قلبت كسرة الدال التي قبل الياء المحذوفة ضمة لتناسب الواو.

أمَّا ما لحقته الياء والنُّون، نحو قوله تعالى ﴿**وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾،[٨] فكلمة (المهْتَدِيْنَ) على وزن (المفْتَعِيْنَ) وأصله "المهْتَدِيِيْنَ"، باجتماع ياءين، الأولى لام الكلمة والثانية ياء الجمع، فاستثقلت الكسرة

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩–١٥٠، و أسرار النَّحو ٢١٥.

[٢] سورة الحجرات/١٠.

[٣] ينظر: شذا العرف ٩٧، وفي علم الصَّرف ٩٥.

[٤] سورة الانفال/ ١.

[٥] سورة الاحزاب/ ٢٣.

[٦] سورة البقرة/ ١٣٦.

[٧] سورة البقرة/ ١٥٧.

[٨] سورة النحل/ ١٢٥.

على الياء التي هي لام الكلمة فَحُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَتْ لامُ الكلمة لالتقاء الساكنين، ولأنَّها في آخر الكلمة، ولا يصحُّ حذف ياء الجمع لأنَّها علامةٌ[1].

٣– إذا كان الاسم المراد جمعه مقصورًا، فيجمع بزيادة واوٍ ونون، أو ياءٍ ونون في آخره، مع وجوب حذف ألفه لالتقاء لساكنين، فالألف في آخره ساكنة وعلامة الجمع– الواو أو إلياء– ساكنة، والقاعدة تقضي بوجوب التخلُّص من التقاء الساكنين؛ لأنَّها آخر الاسم، ولا تحذف علامة الجمع[2] ومنه قوله تعالى ﴿**فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إلى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ**﴾،[3] وقوله تعالى ﴿**وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنْ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ**﴾،[4] فـ"الأعْلَوْن" على وزن (الأَفْعَوْن) و"المصْطَفَيْن"، على وزن (المفْتَعَين) وأصلها "الأعْلاوُن" و "المصْطَفَايْن" فحذفت الألف، وبقيت الفتحة قبل الواو أو الياء لتدل على أن المحذوف ألف، وللتمييز بين المقصور والمنقوص[5]، وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو[6].

٤– إذا كان الاسم المراد جمعه ممدودًا، فيعامل معاملته عند التثنية، فإنْ كانت همزته أصلية، تبقَ كما هي نحو "قَرَّاءُوْن"، وإنْ كانت مزيدةً قُلِبَتْ واوًا عند الجمع، نحو "حَمْرَاءُوْن"، إنْ كانت علمًا لمذكَّرٍ، وهو عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه[7] وإنْ كانت الهمزة منقلبة عن أصل أو مزيدة للإلحاق جاز الوجهان، نحو "عدَّاءُون"، و "عدَّاوُون"، و "عَلْبَاءُون"، و "عَلْبَاوُون"[8].

وذكر الصَّرفيون ألفاظًا ألحقت بهذا الجمع وليست على شرطه، لكنها مقصورة على السماع منها "عشرون"، و "أهلون"، و "عالمون"، و "أرضَوْن"، و"سُنُوْن"، و "الأوَّلُون"، وغيرها من الألفاظ التي أُلْحِقَتْ بجمع المذكَّر السَّالم إلاَّ أنها غير مستوفية للشروط[9]، وإذا كان الشائع في عرف اللُّغويين أن الواو

---

[1] ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣، وفي تصريف الأسماء ٢٦٧.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩١، والموجز في النَّحو ٩٨.

[3] سورة محمد/ ٣٥.

[4] سورة ص/ ٤٧.

[5] ينظر: شذا العرف ٩٧، وفي علم الصَّرف ٩٧.

[6] ينظر: التسهيل ١٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

[7] ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٢، وشذا العرف ٩٧.

[8] ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ٧٩، وفي تصريف الأسماء ٢٦٩.

[9] ينظر: أسرار العربية ٥١–٥٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٨٣، وشذا العرف ٩٧.

والنُّون، أو الياء والنُّون تلحق الاسم لتدلَّ على الجمع، فإنَّهم قد اختلفوا في سبب زيادة النُّون، لذا نجدهم يذهبون مذاهب متعددة أشهرها:

١– زيدت للتَّعويض لـمَّا منع الاسم من الحركة والتَّنوين، وهو مذهب سيبويه، وتابعه الكثير من النحاة[١].

٢– زيدت للتَّعويض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان، الذي ذهب إلى أنَّ الحركة عُوِّضَ منها الحرف ولم يعوَّض من التَّنوين شيء فكانت النُّون عِوَضًا منه، لذا حذفت من الإضافة كما حذف التَّنوين.

٣– زيدت للتَّعويض من الحركة والتَّنوين معًا، وعليه ابن ولاَّد، وأبو علي الفارسي وابن طاهر، والجزولي[٢].

٤– زيدت للتَّعويض من الحركة والتَّنوين فيما وجد في مفردِهِ، ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده، كمثنى ما لا ينصرف من التَّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، نحو "عصا"، و "قاض"، وعليه ابن جني[٣].

٥– زيدت للتَّفريق بين رفع المثنَّى ونصب المفرد، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الفرَّاء[٤].

٦– زيدت للتَّعويض من حركة المفرد، ونسب هذا الرأي إلى الزجاج[٥].

٧– زيدت لرفع توهم الإضافة في، نحو "رأيت بنينَ كرماء"، و "مررت بالمهتدين"، فلولا النُّون لا لتبس حال الإضافة بعدمها، وهو رأي ابن مالك[٦] وهذه الأسباب هي نفسها في زيادة النُّون في المثنَّى.

ويبدو أنَّ إلحاق النُّون كان لثلاثة أمور، إمَّا لأن تكون عوضًا من الحركة والتَّنوين وأمَّا عوضًا من الحركة فقط كما في تثنية الأسماء الممنوعة من الصَّرف، وأمَّا عوضًا من التَّنوين فقط وذلك عند إضافة المثنَّى، نحو "هذان كتابا زيد"، وعندما يكون المفرد مقصورًا، نحو "عَصَوَان" و "فَتَيَان"، أمَّا من حيث حركة النُّون فالشائع عندهم أنَّها مفتوحة في جمع المذكَّر السَّالم بخلاف المثنَّى فهي مكسورة، وخولف بينهما للتَّفريق، ففي الجمع لم تُحَرَّك بالكسر لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، إذ لا يستقيم توالي الكسرات والضَّمَّات مع الواو والتَّاء لذا حركت بالفتح ليعادل خفته ثقل الضَّمة، والواو،

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧–١٨، وأسرار العربية ٥٠.

[٢] ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩.

[٣] ينظر: اللمع ١٥٧.

[٤] ينظر: المغني في النَّحو ٢/ ٥٦.

[٥] ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩.

[٦] ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٨، وشرح الفية ابن مالك ١٦.

والكسرة، والياء[1] ومنهُ قوله تعالى ﴿**فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ**﴾،[2] وقوله تعالى ﴿**قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ**﴾،[3] فنلاحظ أنَّ حركة النُّون هي الفتحة في الجمع "مُدْرَكُون"، والجمع "المقَرَّبِين"، وما ورد منه مكسور النُّون فذلك راجع إلى الضرورة، وقيل إلى لغة بعض القبائل[4].

وذهب الصَّرفيون إلى أن هذه النُّون تحذف وجوبًا في الإضافة، نحو "هؤلاء مسلمو زيد"، وتحذف جوازًا عندما يكون الوصف عاملاً فيما بعده، كان يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، والغالب أن يكون مقرونًا بـ(أل)[5]، نحو "هُمُ الضَّارِبُو زيدٍ"، وقد لا تحذف النُّون، نحو قوله تعالى ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَوٰةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ**﴾[6].

ب– التأثير النَّحوي

إذا كان الاسم يتأثَّر صرفيًا حين تلحقه الواو والنُّون، أو الياء والنُّون، فإنَّ لهذه اللواحق تأثيرها في الاسم نحويًا، إذ يتحوَّل الاسم من الإعراب بالعلامة الأصلية إلى الإعراب بالواو في حالة الرَّفع، والياء في حالتي النَّصب والجرَّ[7]، وإعراب جمع المذكَّر السَّالم بالواو رفعًا، والياء نصبًا وجرًا مسألة خلافية بين النحاة نوجزها على النَّحو الآتي:

١– الإعراب بالحروف الواو في حالة الرَّفع، والياء في حالتي النَّصب والجر، وهو مذهب جمهور المتأخرين، والكوفيين، وقطرب، والزجاج وهو أشهرها.

٢– الإعراب بحركات مقدَّرة فيما قبل الحروف، أي في لام المفرد، وهو رأي الأخفش.

٣– الإعراب بالحركات المقدَّرة في الحروف، وهو رأي الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي.

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٩٢.

(٢) سورة الشعراء/ ٦١.

(٣) سورة الشعراء/ ٤٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٦٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ٤٤، وشرح عيون الإعراب ٦٢.

(٦) سورة النساء/ ١٦٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٦، وشرح ألفية ابن مالك ١٦، وشرح شذور الذهب ٨٤.

٤- الإعراب بالتغيير والانقلاب في حالتي النَّصب والجر، وعدم التغيير في حالتي الرَّفع وهو مذهب الجرمي، والمازني، وابن عصفور[١]، وهو الخلاف نفسه في إعراب المثنَّى، وقد فصَّلت القول فيه.

والراجح عندي الإعراب بالحروف، أي الرَّفع بالواو نيابةً عن الضمَّة نحو "جاء المسلمون"، والنَّصب والجر بالياء، نحو "رأيتُ المسلمِيْنَ"، و "مررتُ بالمسلمِيْنَ"، لأنَّه كالمثنَّى في كثرة دوره في الكلام وفي خفة العلامة، وترك الإخلال بظهور الإعراب، لذا كانت الواو علامة الرَّفع في جمع المذكَّر السَّالم؛ لأنَّها من أمهات الزوائد ومدلولٌ بها على الجمعية، ومناسبة لضم ما قبلها، فإذا كان الجمع مجرورًا قلبت ياءً لمكان المناسبة وكسر ما قبل الياء لئلا يلتبس الجمع بالمثنَّى، ومن ثم حُمِلَ النَّصب على الجرِّ؛ لأنَّه لو قلبت الواو ألفًا في النَّصب لحدث القياسُ بالمثنَّى المرفوع.

سابعًا– الياء في المنقوص والمنسوب

إذا كان للياء تأثير صرفيٌّ ونحويٌّ حين لحاقها بالمثنَّى أو الجمع، فانَّ لها تأثيرًا صرفيًا ونحويًا أيضًا إذا ما كان الاسم منقوصًا، أو منسوبًا، إذ بالياء تتحقق العلاقة بين الصَّرف والنَّحو، ويتضح ذلك من الآتي:

الياء في المنقوص:

الاسم المنقوص في عرف النحاة اسمٌ معربٌ آخره ياء لازمة مكسورٌ ما قبلها[٢] وسُمِّيَ منقوصًا لظهور علامة واحدة من علامات الإعراب وهي الفتحة في حالة النَّصب، ونقصِ علامتين هما الضَّمة والكسرة وهي عِلَّةٌ نحوية[٣]، وثمَّة عِلَّةٌ صرفيَّةٌ تتمثَّلُ في ثبوت الياء إذ لا تثبت إلاَّ عند اقتران الاسم المنقوص بأداة التعريف (أل)، نحو "المهتدي"، أو إذا أضيف، نحو "هذا داعي الخيرِ"[٤].

وعلى وفق هذا فإنَّ للياء تأثيرين، هما:

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨، والإيضاح في علل النَّحو ١٣٠-١٣١-١٣٢، وعلل النَّحو ١٣٧-١٣٨-١٣٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٢٠-١٢١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣ م (٣)، ونتائج الفكر ١١٠-١١١ وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٢٣-١٢٤، وهمع الهوامع ١/١٥٧-١٥٨.

[٢] ينظر: التكملة ٤٥، وشرح الفية ابن مالك ١٩٠، وأوضح المسالك ١/ ٥٥.

[٣] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٨١.

[٤] ينظر: في تصريف الأفعال ١٣٥.

أ–التأثير الصَّرفي

وقد تعتري الاسم المنقوص بعض التغييرات الصَّرفية؛ لأنَّ الاسم المنقوص أمَّا أنْ يكون معرفًا بـ(أل) وأمَّا مجرَّدًا منها، فإنْ كان مجردًا حُذِفَتْ الياء في حالتي الرَّفع والجرِّ، نحو "مُهْتَدٍ"، في قوله تعالى ﴿**فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾،[1] فالأصل "مُهْتَدِيٌ"، فاستثقلت الضَّمة على الياء فحذفت الضَّمة، قال الثمانيني: (فاستثقلوا الضَّمة والكسرة على الياء الخفيفة التي قبلها كسرة فأسقطوها، فبقيت الياء ساكنة والتَّنوين بعدها ساكن، فاجتمع ساكنان الياء والتَّنوين، فأسقطت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالإسقاط لأنَّ قبلها كسرة تدل عليها وتغني عنها، ولم يجزأ أن يحركوها؛ لأنَّهم قد فرُّوا من حركتها، ولم يجز أن يحركوا التَّنوين لالتقاء الساكنين، لأنَّ التَّنوين إنَّما يُحرَّك لساكنٍ بعده لا ساكن قبله)[2]، والتَّنوين عوض من الياء لا عوضٌ من ضمة الياء وفتحها[3].

امَّا إذا كان المنقوص معرَّفًا بـ(أل) فتثبت فيه الياء، نحو "هذا القاضي"، و "مررت بالقاضي"، وكذا إذا كان مضافًا، نحو "هذا قاضي القضاة"، وتثبت الياء أيضًا إذا وقع المنقوص منصوبًا، نحو "مُنَادِيًا" في قوله تعالى ﴿**رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ**﴾.[4]

وربما تحذف الياء في المعرَّف ب(أل) لرعاية الفواصل، نحو "المهتد"، في قوله تعالى ﴿**مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ**﴾،[5] وهو وجهٌ من وجوه القراءة، وقيل: قُرِئتْ بياء عند الوصل وبغير ياء عند الوقف، وقيل: إنَّ أهل الكوفة وأهل الشام قرؤوها بغير ياء سواءً في الوقف أو في الوصل[6] ويرى ابن منظور أنَّ الحذف يرجع إلى لغة بعض العرب؛ لأنَّهم يحذفون الياء في المنقوص، نحو "المهتدِ"، كما يحذفونها مع الإضافة[7]، وذهب بعض المفسرين إلى أنَّ الياء إذا وقعت لامًا حذفت تنبيهًا على قوة الإخلاص

---

[1] سورة الحديد/ ٢٦.

[2] شرح التصريف ٣٨٦.

[3] ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٧.

[4] سورة آل عمران/ ١٩٣.

[5] سورة الاعراف/ ١٧٨.

[6] ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٣٦٨.

[7] ينظر: لسان العرب ٢٠/ ٣٠٣، (يدي).

لله سبحانه وتعالى[١] ورجَّح الفرَّاء الإثبات؛ لأنَّ الاسم إذا اقترن بـ(أل) لا ينوَّن ومن ثم لا يلتقى ساكنان[٢].

ب– التأثير النَّحوي

ولهذه الياء تأثيرها من الناحية النَّحوية، إذ بها يصير الاسم من الأسماء التي لا تظهر عليها علامات الإعراب، ولا يرجع عدم ظهور العلامات إلى أن هذه الأسماء مبنية وإنما لعدم صلاحية الياء لتحمُّل علامتي الرَّفع، والجر، فالياء لا تضم ولا تكسر؛ لأنَّ الياء الممدودة يناسبها كسر ما قبلها، والضَّمة حركة ثقيلة، ويصعب الانتقال من كسر إلى ضم كما أنَّ الكسرة جزءٌ من الياء، ويستثقل تحريك الياء بجزءٍ منها، وأمَّا الفتحة فهي أخفُّ الحركات؛ لأنَّها بعض الألف والألف أخف حروف المد[٣]، لذا فالاسم المنقوص إنْ كان معرَّفًا بـ(أل) أو مضافًا يرفع بضمة مقدَّرة على الياء في حالة الرَّفع، نحو "جاء القاضي"، و "هذا قاضي القضاة"، فكلمة "القاضي"، وقعت في الأولى فاعلاً مرفوعًا بضمةٍ مقدَّرة على الياء، وفي الثانية وقعت خبرًا مرفوعًا بضمة مقدَّرة على الياء ويجر بكسرة مقدَّرة على الياء في حالة الجرَّ، نحو "مررت بالقاضي"، و "ذهبت إلى قاضي القضاة"، وإنَّما قدِّرت الضَّمة والكسرة للاستثقال[٤].

أمَّا إذا كان الاسم المنقوص نكرة فذهب النحاة إلى أنه يرفع بضمة مقدَّرة على الياء المحذوفة في حالة الرَّفع، والتَّنوين للعوض، نحو "هادٍ"، في قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾.[٥] فالاسم المنقوص "هادٍ"، وقع مبتدءًا مؤخرًا، رُفع بضمة المقدَّرة على الياء المحذوفة أمَّا في حالة الجر فيجر بكسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة، نحو "وادٍ" في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ**﴾،[٦] فـ"وادٍ"، وقع مضافًا إليه مجرور بعلامة مقدَّرة على الياء المحذوفة والتَّنوين للعوض.

وينصب المنقوص بالفتحة الظاهرة في حالة النَّصب سواءً أكان معرَّفًا بـ(أل) أم بالإضافة، أم نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَآئِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا**﴾،[٧] وقوله تعالى: ﴿**يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا**

[١] ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٤٠٢.

[٢] ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء ١/ ٢٠١.

[٣] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٨١، والتطبيق النَّحو ٢٣.

[٤] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٢٠، وشرح شذور الذهب ٩٧.

[٥] سورة الرعد/ ٧.

[٦] سورة الشعراء/ ٢٢٥.

[٧] سورة مريم/ ٥.

دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ﴾،[١] فـ"الموالي"، و "داعي"، اسمان منقوصان وقع كلٌ منهما مفعولاً به منصوبًا بفتحة ظاهرة؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، وسبب خفتها أنها من الألف، والألف لا يكون إلاَّ ساكنًا[٢].

وللاسم المنقوص وظيفة نحوية أخرى وهي أنَّه يعمل عمل الفعل إذا جاء على وزن اسم الفاعل من الفعل المعتل الآخر، نحو "أنت المعطي زيدًا درهمًا"، أو جاء على وزن الصِّفة المشبهة، إذ يعمل إذا توافرت فيه شروط عمل اسم الفاعل نفسها، أو شروط عمل الصِّفة المشبهة وقد فصَّلت القول فيه في فصل أبنية المشتقات.

وقد يأتي الاسم المنقوص ممنوعًا من الصَّرف؛ لأنه من صيغ منتهى الجموع فيعرب حينئذٍ بالضَّمة المقدَّرة في حالة الرَّفع، والفتحة المقدَّرة على الياء المحذوفة نيابة عن الكسرة في حالة الجر الفتحة الظاهرة في حالة النَّصب، نحو "هذه جوارٍ"، و "مررت بجوارٍ"، و "رأيت جواريَ"، إذ رفع في الأولى بالضَّمة المقدَّرة، وجُرَّ في الثانية بالفتحة المقدَّرة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصَّرف، ونصب في الثالثة بالفتحة الظاهرة[٣].

فالتأثير الصَّرفي وما يحدث للياء من حذف وإثبات مرتبط بالموقع الإعرابي، ومن ثمَّ كانت الحركة الإعرابية مقدَّرة في الرَّفع والجرِّ، وبهذا تتحقق العلاقة بين الصَّرف والنَّحو في هذا الجانب، فالتعريف بـ(أل) أو بالإضافة يبقي الياء على حالها، والموقع الإعرابي أيضًا يبقى الياء على حالها، أي بدون حذف إنْ وقع المنقوص في حالة النَّصب.

وتنكير المنقوص له أثره في حذف إلياء، لكنه مرتبط بالموقع الإعرابي، لأنَّ الاسم المنقوص إذا كان نكرة ووقع في حالة النَّصب بقيت فيه الياء على حالها وأُعرِب بالحركة الظاهرة، أمَّا إذا وقع في حالتي الرَّفع والجر حذفت الياء وأُعرِب بالعلامات المقدَّرة، ومما يقوِّي العلاقة بين الجانب الصَّرفي والنَّحوي أنَّ الاسم المنقوص إذا وقع على وزن اسم الفاعل، أو الصِّفة المشبهة عَمِل عَمَل الفعل، لأنَّه أصبح دالاً على الحدث والحدوث والذَّات الفاعله، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أنْ يذكَّر ويؤنَّث، وتدخله (أل) ويثنَّى ويجمع بالواو والنُّون[٤].

---

[١] سورة الأحقاف/ ٣١.

[٢] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٦٢، وشرح الأشموني ١/ ٧٧، وأسرار النَّحو ٨١.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٨، والتطبيق النَّحوي، للراجحي ٢٣.

[٤] ينظر: الأصول في النَّحو ١/١٢٩.

الياء في المنسوب:

ذهب علماء العربية إلى أنَّ الياء المشدَّدة حينما تلحق الاسم تجعله منسوبًا، والنَّسب في اللُّغة يعني؛ الانتماء إلى الآباء، أو البلدان أو الصناعات، أو المهن[1]، ويسمى عند سيبويه أيضًا باب الإضافة، قال سيبويه: (اعلم انك إذا اضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل الحقت ياءي الاضافة، فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة وكذلك إنْ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة)[2].

وفي الاصطلاح: إلحاق ياء مشدَّدة آخر الاسم، وكسر ما قبلها، لتدل على نسبته إلى ما جُرِّدَ منها، والعلَّة في تشديد الياء تصيير النَّسبة لازمة للمنسوب، ذات دلالة بلاغية[3]، إذ تجعل "المنسوب"، من "آل المنسوب إليه"، بغير حاجة إلى ذكر الصِّفة، فإذا قلنا: "محمدٌ يمنيٌّ"، قامت مقام الجملة "محمدٌ من أهل اليمن"، فإلحاق الياء أدَّى مهمة الوصف من حيث التخصيص والتوضيح[4]، إذ يترتب عليه ما يأتي:

١- تأثير لفظي: يتمثل في الزيادة إلى الأسماء التي ينسب إليها ياءً مشدَّدة في آخر المنسوب بحيث يكسر ما قبلها ليحصل التناسب، كما تعتري بعض الأسماء تغييرات مثل الحذف، أو القلب، أو ردَّ المحذوف، أو إبدال الحركات بعضها ببعض.

٢- تأثير معنوي: وذلك حين يصبح المنسوب اسما لما لم يكن له.

٣- تأثير حكمي: حيث يصبح الاسم الذي لحقته الياء مُؤوَّلاً بالمشتق، فيعامل معاملة الصِّفة المشبهة[5].

وهذا يعني أنَّ الياء المشدَّدة حينما تلحق الاسم تحدث به تأثيرًا من الناحية الصَّرفية والنَّحوية فكسر ما قبل الياء، وحدوث بعض التغييرات كالقلب أو الحذف، أو الإبدال، يُعَدُّ تأثيرًا صرفيًا، ونقل العلامة الإعرابية إلى الياء المشدَّدة، ومشابهة الاسم المنسوب للصفة المشبهة، من حيث رفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر يُعَدُّ تأثيرًا نحويًا، و ممَّا أحدثته الياء المشدَّدة من تأثير تتجسَّد العلاقة بين الصَّرف والنَّحو وحتى يكون الأمر أكثر وضوحًا لابد من تفصيل القول فيه على النَّحو الآتي:

---

(1) ينظر: لسان العرب ٢/ ٢٥٢، (نسب).

(2) كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥.

(3) ينظر: علل النَّحو ٣٥٤، والفصول في العربية ٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٤.

(4) ينظر: في تصريف الأسماء، لعبد الرحمن شاهين ٣٥٨.

(5) ينظر: التكملة ٥٠، وشرح الأشموني ٣/ ٤٣٣.

١–التأثير الصَّرفي

قال سيبويه: (واعلم أنَّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يُغَيِّرونه عن حاله قبل أنْ تلحق ياءي الإضافة، وإنَّما حملهم على ذلك، تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجَّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن)[١].، ويفهم من كلام سيبويه أنَّ إلحاق الياء المشدَّدة بالاسم تحدث به تغييرات صرفية عامة تتمثَّل في كسر ما قبل الياء المشدَّدة ليحصل التناسب، ولا سيما فيما يتعلَّقُ ببعض الأسماء وتتمثَّل في الحذف، أو القلب، أو رد المحذوف، أو إبدال الحركات بعضها ببعض، وتتم هذه التغييرات على وفق طرائق معينة، أهمها:

١– النَّسب إلى المختوم بتاء التَّأنيث: إذا نُسِبَ إلى اسم مختومٍ بتاء التَّأنيث، حذفت التَّاء وجوبًا، لكيلا تجتمعَ علامتا تأنيثٍ، فنقول: "رَبَعِيٌّ"، في "رَبِيْعَة"، و "حَبَشِيٌّ"، في "حَبَشَة"، و "فَاطِمِيٌّ"، في "فاطمة"[٢]، أمَّا المختوم بتاء التَّأنيث المفتوحة، نحو "ذات"، فعند الصَّرفيين تحذف تاؤها عند النَّسب ثم تقلب ألفها واوًا، كما تُرَدُّ اللام المحذوفة، فيقال: "ذَوَوِيٌّ"، ويرى بعض المحدثين أنها اسم يُسْتَعْمَلُ في غير الوصف، لذا لا تُحذف تاؤها عند النَّسب. فَيُقَالُ "ذَاتِيٌّ"[٣].

٢– النَّسب إلى الاسم المختوم بألف مقصورة: إذا نُسِبَ إلى اسم مختوم بألف مقصورة تحذف هذه الألف في حالات، وتبقى بعد قلبها واوًا في حالات أخرى، بحسب نوع الألف وعدد حروف الكلمة، وذلك على النَّحو الآتي:

أ– إذا كانت الألف المقصورة ثالثةً قُلِبَتْ واوًا، سواءً أكان أصلُها واويًا، أمْ يائيًا، نحو "هُدَوِيٌّ"، و "فَتَوِيٌّ"، و "قَفَوِيٌّ"، و "عَصَوِيٌّ"، والعِلَّة في وجوب قلب الألف واوًا؛ لأنَّها ساكنة، وياء النَّسب الأولى ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، والقلب أولى من الحذف، كما أنَّ قلب الألف واوًا أولى من قلبها ياءً؛ لأنها لو قلبت ياءً تجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل[٤].

---

[١] كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥.

[٢] ينظر: الأصول في النَّحو ٣/٣٦٨، وعلل النَّحو ٣٥٨.

[٣] ينظر: همع الهوامع ٣/ ٤٣٤، وفي تصريف الأسماء ٣٦٢–٣٦٣.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٤٢، والمقتضب ٣/ ١٣٦، و أسرار العربية ١٨٨.

ب– إذا كانت الألف المقصورة رابعةً وجب حذفها إنْ كان الحرف الثاني من الاسم متحركًا، نحو "جَمَزِيٌّ"، في "جَمَزَى"، وذلك لتوالي الحركات[1]، أمَّا إذا كان الحرف الثاني ساكنًا ففي الاسم المقصور ثلاثة اوجه:

١– حذف الألف المقصورة، نحو "مَرْعِيٌّ"، و "مَعْزِيٌّ"، و "وحُبْلِيٌّ، في "مَرْعَى"، و "مِعْزَى"، و "حُبْلَى".

٢– قلب الألف المقصورة واوًا، نحو "مَرْعَوِيٌّ"، و "مِعْزَوِيٌّ" و "حُبْلَوْيُ".

٣– قلب الألف المقصورة واوًا، وزيادة ألف قبلها، نحو "حُبْلاَوِيٌّ"، و "دِفْلاَوِيٌّ"[2].

وقد علل أبو الحسن الوراق زيادة الألف بقوله: (فاما قولهم: "حِبْلاَوِيُ" فإنَّهم زادوا ألفًا قبل ألف التَّأنيث لتصير ألف التَّأنيث عمدة فيجب تحريكها، فإذا تحرَّكت صارت ألف التَّأنيث الممدودة، فيزول عنها حكم السُّكون، فيجب ثباتها مع ياء النَّسبة، وصار هذا الوجه أقوى من قلبها واوًا)[3].

ت– إذا كانت الألف المقصورة خامسةً، أو سادسةً وجب حذفها، نحو "حُبَارِيٌّ"، في "حُبارَى"، و "جُمَادِيٌّ"، في "جُمَادَى" [4].

٣– النَّسب إلى الاسم الممدود

والنَّسب إلى الاسم الممدود يخضع لنوع الهمزة، فإن كانت الهمزة أصلية بقيت الهمزة على حالها، نحو "قُرَّائِيٌّ"، في "قُرَّاء"، و "وضَّائي"، "وضَّاء" [5].

وإنْ كانت الهمزة للتأنيث وجب قلبها واوًا، نحو "صحراوِيٌّ"، و "حمراوِيٌّ"، في "صحْرَاء"، و "حمْرَاء"[6]، وعلَّة قلب همزة التَّأنيث واوًا ترجع إلى أنَّ الواو تقع علامة جمع المذكر، والمذكر كالأصل للمؤنث، وقلبت هربًا من التَّأنيث، ولأنَّها بدلٌ من ألف التَّأنيث فكانت أولى[7] وقيل: يجوز الإبقاء، نحو "حَمْرَائِيٌّ"، و "صَفْرَائِيٌّ"، وهو رديء[8].

---

[1] ينظر: التكملة ٥٤، وعلل النَّحو ٣٥٩–٣٦٠.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٢–٣٥٣، والمقتضب ٣/ ١٤٧، والأصول في النَّحو ٣/ ٧٤.

[3] علل النَّحو ٣٦٠.

[4] ينظر: التكملة ٥٤، والفصول في العربية ٨١.

[5] ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٤٤٣.

[6] ينظر: الأصول في النَّحو ٣/ ٧٥، والتكملة ٥٩.

[7] ينظر: علل النَّحو ٣٦٢.

[8] ينظر: همع الهوامع ٣/ ٣٦٠.

أمَّا إذا كانت الهمزة زائدةً للإلحاق فيجوز القلب، والإبقاء، والقلب أجود، نحو "عِلْبَاوِيٌّ"، و "عِلْبَائِيٌّ"، وإنْ كانت الهمزة منقلبة عن أصل واوي، أو يائي، فيجوز فيها القلب والإبقاء، والإبقاء أجود، نحو "كِسَاوِيٌّ"، و "كِسَائِيٌّ"، و "سَمَاوِيٌّ"، و "سَمَائِيٌّ"[(١)].

٤- النَّسب إلى الاسم المنتهي بياء

أ- وينسب إلى الاسم المنقوص بعد النظر إلى الياء، فإن كانت ثالثة قلبت واوًا وفتح ما قبلها، نحو "شَجَوِيَّ"، في "شَجٍ"، و "عَمَوِيٌّ"، في "عَمٍ"؛ لأنَّ ما كان على (فَعِلَ) بكسر العين، يُنقَلُ إلى (فَعَلَ) بفتح العين في الصحيح، فلا يجوز اجتماع كسرتين مع ياءين، ومع توالي الحركات[(٢)].

وإن كانت الياء رابعةً جاز قلبها واوًا، وجاز حذفها، نحو "قَاضَوِيٌّ"، و"قَاضِيٌّ"، قال أبو علي الفارسي: (وإنْ كانت الياء المكسورة ما قبلها رابعةً فالأحسن أن تُحذف، فتقول في "قَاضٍ"، "قَاضَيٌّ")[(٣)]، وإذا كانت الياء خامسة فصاعدًا وجب حذفها، نحو "المعتديٌّ"، في "المعتدِي"، و "المسْتَكْفِيٌّ"، في "المسْتَكْفِي"[(٤)].

ب- أما إذا كان آخر الاسم ياءً، وقبلها حرف ساكن فتبقى الياء، وتُضَافُ بعدها ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "ظبييٌّ"، في "ظبي"، وإنْ وقعت بعد الياء تاء التَّأنيث المربوطة فتحذف وتبقى إلياء، نحو "ظَبْيِيٌّ"، في "ظَبْيَة"، وهو الأرجح، وأجاز يونس "ظَبَوِيٌّ" [(٥)].

ت- وإذا كان الاسم مختومًا بياء مشدَّدة، فإمَّا أنْ تكون مسبوقةً بحرف واحد، وأمَّا بحرفين، وأمَّا بثلاثة، وأمَّا بأكثر، وعند النَّسب إليه تضاف ياءٌ مشدَّدة أخرى هي (ياء النَّسب) فتجتمع في الكلمة أربع ياءات، وهذا مستثقلٌ في الكلمة، لذا تحدث بعض التغييرات، لكنها تختلف من كلمة إلى أخرى على النَّحو الآتي:

١- إذا وقعت الياء المشدَّدة بعد حرف، فلا يحذف منها شيء، وإنَّما يفكُّ إدغام الياء وتقلب الثانية واوًا وتُرَدُّ الأولى إلى أصلها الواوي، أو اليائي، نحو "طَوَوِيٌّ"، في "طَيِّ"، و"حيويٌّ"، في "حيِّ"[(٦)].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ١٤٩، والجمل، للزجاجي ٢٥٤، وأسرار العربية ١٩٠.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٤٢-٣٤٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٧.

(٣) التكملة ٥٥.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٤٣٦.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣/٢٤٧.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٧٦، وهمع الهوامع ٣/ ٣٥٨-٣٥٩.

٢– إذا وقعت الياء المشدَّدة بعد حرفين، تحذف الياء الأولى، وتقلب الثانية واوًا مع فتح ما قبلها، نحو "قُصَويٌّ"، في "قُصيّ"، و "أُمَوِيٌّ"، في "أُمَيَّة"، ومن العرب من يقرُّه على حاله، نحو "أُمَيٌّ"، والأرجح حذف الياء الساكنة[(١)].

٣–إذا وقعت الياء المشدَّدة بعد ثلاثة أحرف، أو أكثر، تحذف وتحل محلها ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "كُرسِيٌّ"، في "كرسيّ"، و "شافعيٌّ"، في "شافعيّ"، فنلاحظ اتحاد لفظ المنسوب، والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير[(٢)].

٥- النَّسب إلى المثنَّى والجمع

وإذا نُسِبَ إلى المثنَّى أو إلى جمع المذكَّر السَّالم، حذف منه الألف والنُّون، أو الياء والنُّون، أو الواو والنُّون، وعلَّة حذف علامة التثنية أو الجمع تجنُّب اجتماع إعرابين، لأنَّه ليس في الاسم الواحد رفعان، ونصبان، وجرَّان، نحو "رَجُلِيٌّ"، في "رَجُلَيْن"، و "مُسْلَمِيٌّ"، في "مُسْلِمَيْن"، وما جاء على صيغة المثنَّى أو الجمع، وهو معربٌ بالعلامة الأصلية على النُّون فلا يجوز فيه الحذف، نحو "قِنَّسْرِيْنَيٌّ"، في "قِنَّسْرِيْن"[(٣)]، أمَّا إذا أعربت هذه الأسماء بعلامة المثنَّى وجب الحذف، قال سيبويه: (ومن قال من العرب: هذه قِنَّسْرُون، ورأيت قنَّسرين، وهذه يبرون، ورأيت يبرين قال: "يبريٌّ"، و "قِنَّسْرَيٌّ")[(٤)].

وينسبُ إلى جمع المؤنَّث السَّالم بعد حذف الألف والتَّاء؛ لأنَّهما يفيدان التَّأنيث كما يفيدان الجمع، نحو "مُسْلِميٌّ"، في "مسلمات"، و "تَمَرِيٌّ"، في "تَمَرَات"، فإذا كان في الجمع تغيير بحركة لازمة، نحو "جَفَنَات"، أو جائزة، نحو "سِدْرَات"، و "غُرْفَات"، فإنْ كان علمًا حُرِّكت العين وحذفت الألف والتَّاء، وأُلحقت ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "جَفَنِيٌّ"، و "سِدَرِيٌّ"، و"غُرَفِيٌّ"، وإنْ لم يكن علمًا رُدَّ إلى مفرده بسكون العين، نحو "جَفْنِيٌّ"، و "سِدْرِيٌّ"، و "غُرْفِيٌّ"[(٥)].

أمَّا جمع التكسير فَيُردُّ إلى مفرده عند النَّسب إليه، هذا مذهب البصريين، لأنَّهم يرون ردَّ الجموع عند النَّسب إلى آحادها، لأنَّ الغالب في المنسوب إليه أنْ يكون واحدًا، نحو "فَرَسِيٌّ"، في "أفراس"، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ النَّسب إلى جمع التكسير يكون على لفظة حتى لا يلتبس المفرد بالجمع، ويرى بعضهم

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٤٤–٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٠–١٥١.

(٢) ينظر: الأصول في النَّحو ٣/ ٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٦، وفي تصريف الأسماء ٣٦١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٣/٣٧٣، والأصول في النَّحو ٣/ ٦٨، وعلل النَّحو ٣٦٦.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٣٧٢.

(٥) ينظر: التكملة ٦٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٥٦.

أنَّه لابد من النَّظر إلى المعنى، فإنْ دلَّ على الجمع رُدَّ إلى مفرده ونسب إليه، نحو "فَرَضِيٌّ"، في "فَرَائِضْ"، و "شَاعِرِيٌّ"، في "شُعَرَاء"، وإنْ افتقد دلالته على الجمع نُسِبَ إليه على لفظِهِ، نحو "أنصاريٌّ"، في "أنصار"، و "أنماريٌّ"، في "أنمار"[1].

٦- النَّسب إلى ما فيه ياء مشدَّدة قبل آخره

وعند النَّسب إلى ما فيه ياء مشدَّدة قبل آخره ينظر إلى حركة الياء، فإنْ كانت مكسورةً، نحو "طيِّب"، و "ميِّت"، حُذِفت الياء الثانية المتحرِّكة، وألحقت ياء النَّسب المشدَّدة إلى آخر الكلمة، نحو "طَيْبِيٌّ"، و "مَيْتِيٌّ"، أمَّا إذا كانت الياء مفتوحة، نحو "مُبَيَّن"، و "مُعيَّن"، فلا يحذف منه شيء، وتلحقه ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "مُبيَّنِيٌّ"، و "مُعَيَّنِي"، وما ورد غير ذلك فهو شاذ، نحو "طائيٌّ"، في "طيِّئ"، فالقياس فيه "طَيْئِيٌّ"[2].

٧- النَّسب إلى ما ورد على (فَعِيلَه) و (فَعُولة) و (فُعَيْلَة).

أ- إذا نُسِبَ إلى ما جاء على وزن (فَعِيلة) بفتح الفاء وكسر العين، تحذف التَّاء، والياء وتفتح العين، ثم تلحق ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "حَنَفِيٌّ"، في "حَنِيفَة"، و "مَدَنِيٌّ"، في "مدينة"، وما ورد بدون حذف الياء فهو شاذٌّ، نحو (سَلِيقِيٌّ)[3] ومنه قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِنَحوِيٍّ يِلُوْكُ لِسَانَهُ ... وَلكِنْ سَلِيْقِيٌّ أقُوْلُ فَأُعْرِبُ[4]

أما إذا كان الاسم معتَّل العين، أو مضعَّفًا فلا تحذف إلياء، وإنَّما تحذف التَّاء فقط وتضاف ياء النَّسب المشدَّدة، نحو "طَوِيليٌّ"، في "طويلة"، و "جَلِيْلِيٌّ"، في "جليلة"[5].

ب- إذا نُسِبَ إلى ما جاء على وزن (فُعَيْلَة) بضم الفاء وفتح العين، تحذف الياء والتَّاء وتبقى عين الكلمة مفتوحة على حالها، وتضاف ياء النَّسب المشدَّدة ويكسر ما قبلها، نحو "جُهَينِيٌّ"، في "جُهَينة" و "قُرَظِيٌّ"، في "قُرَيْظَة"، هذا إذا لم يكن الاسم مضعفًا، أمَّا إذا كان مضعفًا فلا تحذف الياء، نحو "قُلَيلَيٌّ"، و "هُرَيرِيٌّ"، في "هُرَيْرَة"[6].

---

[1] ينظر: الفصول في العربية ٨٣-٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/ ٥٢٢-٥٢٣، والصَّرف لحاتم الضامن ٣٣٦-٣٣٧ وفي تصريف الأسماء لعبد الرحمن شاهين ٣٦٦.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٧١، وشرح المكودي ٣١٠.

[3] ينظر: اللمع ٢٠٦-٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٤٤٠.

[4] من شواهد شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٨، ولسان العرب ٣/ ١٦١ (سلف)، وشرح الأشموني ٣/ ٤٤١.

[5] ينظر: علل النَّحو ٣٥٥.

[6] ينظر: اللمع ٢٠٧، وشرح المكودي ٣١٠.

ت- وإذا نُسِبَ إلى ما جاء على وزن (فَعُولة) بفتح الفاء وضمِّ العين، تحذف الواو والتَّاء، وتفتح عين الكلمة، وتُضافُ ياء النَّسب المشدَّدة ويكسر ما قبلها، بشرط أنْ تكون عين الكلمة صحيحة، وغير مُضَعَّفَة، نحو "شَنَئِيٌّ"، في "شَنُوْءة"، وهو مذهب سيبويه[1].وقيل: يُنْسَبُ إليه على لفظه، نحو "شَنوِيٌّ"، وهو مذهب الأخفش والجرمي والمبِّرد[2].

٨- **النَّسب إلى ما جاء على وزن (فَعِيل) و (فُعَيل)**

القياس في ما جاء على وزن (فَعِيل) بفتح الفاء وكسر العين، أو (فُعَيْل) بضم الفاء وفتح العين، أنْ تبقى الياء على حالها وتُلْحَقُ بالاسم ياءُ النَّسب المشدَّدة، ويُكْسَرُ ما قبلها، نحو "هُذَيْليٌّ"، في "هذيل"، و "عَقيليٌّ"، في "عَقيل"، هذا إنْ كان الاسم صحيحًا، أمَّا إذا كان معتلاً فحكمه حكم ما ينتهي بياء مشدَّدة، وقد فصلت القول فيه، إلا أنَّه سمع "هُذليٌّ"، و "قُرَشِيٌّ"، و "ثَقَفِيٌّ"، وهو مخالف للقياس[3].

٩- النَّسب إلى ما حُذِفَت فاؤه.

وينسب إلى ما حُذِفَتْ فاؤه، نحو "عِدة"، و "صِفَة"، و "شبِه"، بالنظر إلى لام الكلمة، فإنْ كانت اللام حرفًا صحيحًا، يتمّ إلحاق ياء النَّسب بالاسم وكسر ما قبله، ولا يُرَدُّ المحذوف، نحو "عِدِيٌّ"، في "عِدَة"، وأصله "وَعَدَ"، وإذا كانت لام الكلمة حرف علة، فلا بد من ردِّ الحرف المحذوف، وإلحاق ياء النَّسب المشدَّدة وكسر ما قبلها، نحو "وشَوِيٌّ"، لذا قلبت الياء التي تقابل لام الكلمة الفًا ثم قلبت واوًا فصارت "وشَوِيٌّ"، هذا مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش أنْ ينسب إليها على "وِشِيٌّ"[4].

١٠- النَّسب إلى ما حُذِفَتْ لامه

ويُنْسَبُ إلى الاسم المحذوف لامه، بِرَدِّ المحذوف إذا وجب ردُّ المحذوف في التثنية وجمع التصحيح، نحو "أَبَوِيٌّ"، و "أخَوِيٌّ"، و "عِضَوِيٌّ"، أو "عِضَهِيٌّ"، و "شَنَوِيٌّ" أو "شَنَهِيٌّ" و"سَنَهِيٌّ"، لأنَّ هذه الأسماء يمكن تثنيتها، أو جمعها، نحو "أبوان"، في "أب"، و "أخوان"، في "أخ"، و "عضوان، وعضهات"، في "عضه"، و "سنوات، وسنهات"، في "سنة"، هذا مذهب سيبويه، والمبرّد، وابن السراج، وغيرهم من النحاة[5].

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٤٥، والتكملة ٥٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٣٣-١٣٤، وهمع الهوامع ٣/ ٣٦١.

(٣) ينظر: اللمع ٢٠٨، والفصول في العربية ٨١، وهمع الهوامع ٣/ ٣٦٢.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٢.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٩-٣٦٠، والمقتضب ٣/ ١٥٢، والأصول في النَّحو ٣/ ٧٦-٧٧، والجمل، للزجاجي ٢٥٦.

أمَّا إذا لم يُرَدَّ المحذوف في التثنية أو الجمع، جاز فيه عند النَّسب الرَّد أو عدمه، نحو "غَدِيٌّ وغَدَويٌّ"، في "غدٍ"، و "شَفِيّ، وشَفَويٌّ، أو شفهيٌّ"، في "شفه"، و "يَدِيٌّ، أو يَدَوِيٌّ"، هذا مذهب سيبويه وأكثر النَّحويين، أما الأخفش فذهب إلى تسكين ما أصله السُّكون، نحو "يَدِيٌّ"، و "دمِيٌّ"، وهو ضعيف[1].وذهب النحاة في النَّسب إلى "بنت"، و"أخت"، ونظائرهما؛ المذاهب الآتية:

أ-ذهب سيبويه إلى القول بحذف التَّاء ورد المحذوف، نحو "أخَوِيٌّ"، و "بَنَوِيٌّ"، وتابعه المبرد.

ب- ذهب يونس إلى القول بالنَّسب على اللفظ، فلا يُرَدُّ المحذوف، نحو "أُخْتِيٌّ"، و "بِنْتِيٌّ".

ت- وذهب الأخفش إلى حذف التَّاء وإقرار ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، نحو "أَخْوِيٌّ"، و "بَنْوِيٌّ"،[2]، وعندي أنَّ مذهب يونس أولى بالإتبّاع لأنَّ فيه تفريقًا بين المذكَّر والمؤنَّث.

١١- النَّسب إلى المركب.

المركب إمَّا أن يكون إسناديًا وأمَّا إضافيًا، وأمَّا مزجيًا، فالإسنادي يُنْسَبُ إلى صدره، نحو "تأبَّطِيٌّ"، في "تأبَّطَ شرًا"، وأجاز الجرمي النَّسب إلى العجز، نحو "شرِّيٌّ"، أمَّا المزجيّ، نحو "حضرموت" و "بعلبك"، ففيه عدَّة أوجه:

أ- النَّسب إلى صدره، وهو القياس، نحو "حَضْرِيٌّ"، و "بَعْلِيٌّ".

ب- النَّسب إلى عجزه نحو "بَكِّيٌّ"، وهو رأي الجرمي.

ت- النَّسب إلى الصدر والعجز معًا، نحو "بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ" وهو مذهبٌ أجازه أبو حاتم.

ث- النَّسب إلى المجموع المركب، نحو، "بَعْلَبَكِّيٌّ"، وهو الأرجح.

والمركب الإضافي يُنْسَبُ إلى صدره إنْ كان كنيةً، نحو "بَكْرِيٌّ"، نسبة إلى "أبي بكر"، أو كان صدره معرَّفًا بعجزه، نحو "عَبَّاسِيٌّ"، نسبة إلى "ابن عباس"، فإذا وقع اشتباه فينسب إلى عجزه ويُحْذَفُ صدره، نحو "زيديٌّ"، نسبة إلى "ابن زيد" [3]، وللمبرّد رأي خاص في هذه المسألة، إذ يرى أنَّ الحذف يكون فيما هو أكثر تنكيرًا[4].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٧-٣٥٨، والمقتضب ٣/ ١٥٢، والتكملة ٦٠، وشرح الأشموني ٣/٤٤٩.

[2] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٦١، والمقتضب ٣/ ١٥٤، والتكملة ٦٠-٦١، والتسهيل ٢٦٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨١، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٠.

[3] ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٧٤-٣٧٥، والأصول في النَّحو ٣/ ٦٩-٧٠، وعلل النَّحو ٣٦٨-٣٦٩ وفي تصريف الأسماء ٣٦٧.

[4] ينظر: المقتضب ٣/ ١٤١.

ب- التأثير النَّحوي

إذا كان إلحاق الياء المشدَّدة بالاسم مؤثرًا صرفيًا يتبعه تغيير في شكل المفردة، فإنَّ لهذه الياء المشدَّدة تأثيرًا نحويًا، إذ يتمثل هذا التأثير في نقل علامة الإعراب من الاسم إليها، أي أنَّ الاسم المفرد حين تلحقه الياء المشدَّدة يُحرَّك آخره بالكسر، وتنقل العلامة الإعرابية إلى الياء المشدَّدة، نحو "هذا عربيٌّ"، و "مَرَرْتُ بعربيٍّ"، و "رأيت عربيًّا"، ناهيك بإلغاء العلامات الفرعية، كالألف والنُّون في المثنَّى، أو الياء والنُّون في المثنَّى والجمع، أو الواو والنُّون في جمع المذكَّر السَّالم، أو الألف والتَّاء في جمع المؤنَّث، لأن الياء المشدَّدة حينما تلحق الأسماء المعربة بعلامات فرعية، أو مقدَّرة تتسبب في حذف تلك العلامات، ومن ثم يعربُ الاسم المنسوب بعلامة أصلية على الياء المشدَّدة، قال المبرد: (وإنَّما كانت الإضافة رادةً ما جمع في التثنية والجمع.. وذلك أنَّها مغْيِّرةٌ أواخر الأسماء لا محالة لأنَّ الإعراب عليها يقع)[1].

والياء المشدَّدة عند أغلب النحاة علامة غير منفصلة جاءت لمعنى النَّسب، قال ابن يعيش: (فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتَّاء اللاحقة بالمؤنَّث، وذلك من قبل أنَّ الياء علامة لمعنى النَّسب كما أنَّ التَّاء علامة لمعنى التَّأنيث، وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه، وينتقل الإعراب إليه، فتقول: "هذا رجلٌ بَصْريٌّ" و "رأيت رجلاً بصْريًا" و "مررتُ برجلٍ بصريٍّ" كما تقول: "هذه امرأةُ قائمةٌ" و "رأيتُ امرأةً قائمةً" و "مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ")[2]. أي أنَّ ياء النَّسب المشدَّدة حرف تنتقل إليه علامة الإعراب، إذْ أصبح بمنزلة الجزء؛ لأنَّهُ أحدث في المنسوب معنىً لم يكن، فصار الاسم بهذه العلامة مركبًا، والعلامة فيه من مقوِّماته، وعلَّةُ تشديد ياء النَّسب تكمن في أمرين، هما:

١- الخوف من الالتباس بياء المتكلم.

٢- إنَّها لو كانت خفيفة لتعرضت للحذف لنقل الضم عليها، أو الكسر، كما ثَقُلَتَا على الاسم المنقوص، لذا حُصَّنت بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثَّانية، وهذا مذهب البصريين[3] أي أنَّ ياء النَّسب المشدَّدة حرف لا موضع له من الإعراب، بل تنقل عليها علامة الإعراب حين يلحق بالاسم،

---

[1] المقتضب ٣/ ١٥٣-١٥٤.

[2] شرح المفصل ٥/ ١٤٢.

[3] ينظر: المقتضب ٣/١٥٤، والتكملة ٥٠، وشرح المفصل ٥/ ١٤٢، والأشباه والنظائر ١/ ٤٦-٤٧.

وللكوفيين في هذه الياء رأيٌ آخر، إذْ يرون أنَّ ياء النَّسب المشدَّدة اسمٌ في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، وحجتهم ما يحكى عن العرب "رأيتُ التيميَّ تيْمِ عديٍّ" بجر "تيم" الثانية، حيث جعلوها بدلاً من الياء في "التيمي"، أي أنَّ ياء النَّسب المشدَّدة اسم مجرور بالإضافة، وما بعده مجرور على البدل منه، لأنَّ حكم البدل هو حكم المبدل منه نفسه[١]،

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح؛ لأنَّ إعراب "تيم" مضاف إليه مسبوق بمضاف محذوف تقديره "صاحب" أي "رأيتَ التميميَّ صاحب تيمِ عديٍّ"[٢]، وعلى وفق هذا فالياء حرفُ معنى دالٌّ على النَّسبة كما هو حال تاء التَّأنيث من الدلالة على التَّأنيث.

٣- ومما يؤكد تأثير ياء النَّسب المشدَّدة نحويًا أنَّها تعمل عمل الصِّفة المشبَّهة، إذ بياء النَّسب يصير الاسم مؤولاً بالمشتق بعد أنْ كان جامدًا، فيعمل إعمال الصفات من حيث رفعه الاسم الظاهر، أو المضمر[٣] قال ابو علي الفارسيُّ: (وأُعْمَل إعمال الصفات في، نحو "هذه امرأة تيميةٌ" و "تلكَ عمامةٌ كوفِيَّةٌ" و "مررت برجل هاشميٍّ أبوه" و "مصريٍّ حمارُه")[٤]، فالياء المشدَّدة تجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة، وهي الانتساب إلى المجرد عنها، فيكون من حيث الوصف مثل المشتقات يعمل عملها أحيانًا، لأنه يدلُّ على معنى الحدث وصاحب الحدث، وبهذا تتضح العلاقة بين المستويين الصَّرفي والنَّحوي لما أحدثته هذه اللواحق من تغييرات صرفية ونحوية.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٥/ ١٤٢، وحاشية الصبان ٤/ ١٧٦-١٧٧.

[٢] ينظر: الأشباه والنظائر ٥/ ١١٤، وحاشية الصبان ٤/ ١٧٦- ١٧٧.

[٣] ينظر: كشف المشكل ٢/ ٥٦، وشرح المفصل ٥/ ١٤٣.

[٤] التكملة ٥٠.

الخاتمة

الخاتمــــــة

عُنِيَ البحثُ بدراسة العلاقة بين المستويين الصَّرفي والنَّحوي وغالبًا ما تتجلَّى هذه العلاقة في المباحث المشتركة بينهما التي ألفيناها في كتب القدماء الذين لم يفصلوا بين الصرف والنحو فصلًا قاطعًا، وهذه المباحث التي تناولها البحث ذات وظائف صرفية ونحوية، إذ سعت هذه الدراسة إلى تحديد بعض العناصر والمفاهيم التي تتجسَّدُ من خلالها العلاقة بين هذين المستويين، ومن ثمَّ خلصت هذه الدِّراسة إلى ما يأتي:

١- الصَّرف والنَّحو مستويان لعلمٍ واحدٍ، هو علمُ اللُّغةِ العربيَّةِ والعلاقةُ بينهما متينةٌ وقويةٌ، فالصَّرفُ يمثِّل الأساس، والمدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدارسة النحو وتراكيبه، لأنَّ النحو يُعدُّ خلاصة البحث اللغوي ومحورها الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي، فالأبنية الصَّرفية وحدات تخدم التركيب والسياق العام للكلام.

٢- إنَّ دراسة التركيب النحوي يجب أن يقترن بدراسة المستوى الصرفي، لأنَّ الترتيب المنطقي يقتضي ذلك، فمن أراد معرفة النحو عليه أن يكون على علمه بدراسة الصرف، فمعرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقِّلة، كما أنَّ جميع ما يسمَّى بالمعاني النحوية عبارة عن وظائف للمباني المتعدِّدة في السياق ذات المفاهيم الصرفية التي يتحقق من خلالها المعنى النحوي.

٣- إنَّ مبحث التعدِّي واللزوم صرفيٌّ نحويٌّ، فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوي، وتحديد البنية الصرفية للفعل أمرٌ ضروريٌ في طريق شرحها، فلا يمكن الربط بين الفعل ومعناه إلاَّ إذا عُرفت بنيته الصرفية ومن ثمَّ يُحدَّدُ المعنى الوظيفي للفعل، لأنَّ تغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازمًا، أو متعدِّيًا، وكذا الزيادة في بنية الفعل تحدث أثرها في المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، إذ تؤدِّي إلى خلق أبنية صرفية جديدة، وتجعل اللازم متعدِّيًا، والمتعدِّي إلى مفعول يتعدَّى إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة.

٤- إنَّ الزيادة في البنية الصرفية للفعل قد لا تجعل الفعل اللازم متعدِّيًا لأنَّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصِّيغة الصرفية مرتبطٌ بالمعنى الذي تؤدِّيه الصِّيغة في السياق. لأن زيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي إنَّما تكون لوظيفةٍ نحويةٍ تُؤَكِّدُ العلاقةَ بين الصِّيغةِ الصَّرفيةِ والتركيب النَّحوي ولكن هذا لا يقرُّه الواقعُ اللغويُّ دائمًا فقد ينعدم هذا الاثر في كثيرٍ من استعمالات صيغة (افْعَلَ). والملاحظ ان القاعدة قد اقرّت على وفقِ الشُّيوعِ والاطّرادِ في المسموعِ.

٥- هناك أبنية مشتركة تأتي على وفقها أفعالٌ متعدِّيةٌ وأخرى لازمةٌ، ولا يتَّضح أثرها النحويُّ إلاَّ في سياق الكلام فصيغ هذه الأفعال مرتبطة بالدلالة التي تؤديها الأفعال في السِّياق، وهذا يؤكد أهمية الترابط بين المستويات اللغوية جميعها.

٦- يخضع الفعل لمجموعة من التغييرات الصرفية والنحوية عند بنائه للمجهول إذ تتجسَّد في هذه التغييرات العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي حيث يتحوَّل الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة جديدة مبنية للمجهول فيكون لذلك أثره في السياق، إذ يحذف الفاعل، ويحل المفعول به محله مع منحه علامة إعرابية جديدة هي علامة الرفع، واحتفاظه بالأثر الدلالي المكتسب من المبني للمعلوم.

٧- إنَّ للَّواحق أثرًا في تقوية الصلة بين المستويين الصرفي والنحوي سواءً أكانت ضميرية، أم حرفية، لأنها وحدات صرفية لا معنى لها خارج وظيفتها المتمثِّلة في خلق علاقة الربط بين المستويين، فتأثيرها واضحٌ في البنية الصرفية بما تحدثه من حذف أو قلب، أو تغيير، وما تحدثه على المستوى النحوي إذ بها يتحوَّل المبني على الفتح إلى البناء على الضم، أو على السكون، كما تجعل المضارع معربًا بعلامات فرعية، أو تجعله مبنيًا بعد أنْ كان معربًا.

٨- إنّ دراسة المصدر من حيث المستويان الصرفي والنحوي تجسِّد العلاقة بينهما؛ لأنَّ المصدر يحمل بعضًا من الخصائص الوظيفية للفعل إلى جانب بعض خصائص الاسم، لذا فالمصدر يعمل عمل الفعل على وفق شروط أملاها قياس اللغة هذه الشروط هي الفارق الأساسي بين عمل الفعل وعمل المصدر.

٩- إنَّ المشتقات من الدروس التي تحقِّق العلاقة بين الصرف والنحو؛ لأنَّها مبانٍ صرفية يختصُ كلٌّ منها بصيغ معيَّنة تدلَّ على موصوف بالحدث عامةً، وكل مشتقٍّ يختص بمعنًى محدَّدٍ، وهذه المشتقات تجمع بين بعض صفات الأفعال، وبعض صفات الأسماء، لذلك عملت عمل الفعل مشروطة بشروط وأحكام اقتضتها صيغها الصرفية.

١٠- وتتجسَّد العلاقة بين المستويين الصرفي والنحوي من خلال الأسماء وما يعتريها من تغييرات صرفيةً كانت أو نحوية ناتجة عن التحوُّل الداخلي للاسم أو عن اللواحق التي تلحق بالأسماء فتحدث أثرها في البنية الصرفية للاسم ودلالته، وفي سياقه التركيبي النحوي، ومن هذه الاسماء:

أ- الاسم المقصور: إذ تعتريه بعض التغييرات إمّا عن طريق التحوُّل الدَّاخلي وأمَّا عن طريق اللاَّحقة (ألف) تبعًا لنوع الألف، التي قد تكون زائدةً أو منقلبةً عن أصل، فهذه الألف تحدث أثرها في المستويين الصرفي والنحوي.

ب- ويكون الاسم ممدودًا حين تلحقه الألف والهمزة فتحدث به تأثيرًا على المستوى الصرفي، إذ تعتريه بعض التغييرات الصرفية كالقلب والإبدال، أو التأثيرات النحوية، حيث يعرب الاسم ممنوعًا من الصرف إنْ كانت الهمزة دالةً على التأنيث فالألف والهمزة تعكسان تشابك العلاقة بين المعطيات الصرفية والنحوية.

ت- يكون الاسم مؤنثًا حين تلحقه تاء التأنيث المربوطة، فتؤثِّر فيه صرفيًا ونحويًا وتأتي لمعانٍ متعدِّدة كالتأنيث، والجمع في الصفات، والمبالغة في الوصف وغيره من الدلالات، كما أنها تجعل الاسم مؤنثًا وقد يكون التأنيث لفظيًا فقط.

ث- وتلحق الاسم الألف والنون، أو الياء والنون، فتنقله من دلالة الإفراد إلى دلالة التثنية، وتكسبه علامة إعرابية جديدة هي الألف في حالة الرفع، أو الياء في حالتي النصب، أو الجر وقد تلحق الألف والنون الأسماء فلا تدُلُ على التثنية فتحدث أثرها إذ يعتري الاسم بعض التغييرات الصرفية والنحوية، فتأتي لدلالات مختلفة، وما يأتي على وفقها يكون ممنوعًا من الصرف إن كان مؤنثه على "فَعْلَى".

جـ- تلحق الاسم الواو والنون، أو الياء والنون فتحدث به تغييرًا صرفيًا ونحويًا، إذ بها ينقل الاسم من الدلالة على الإفراد إلى الدلالة على الجمع، ويمنح علامة إعرابية جديدة، يزاد على ذلك التغيير الشكلي الذي يعتري الاسم المفرد نتيجة لهذه اللواحق.

حـ- وتحدث الياء تأثيرها إذ بها يصير الاسم منقوصًا فتعتريه بعض التغييرات الصرفية، والنحوية.

خـ- وتحدث الياء المشدَّدة تأثيرًا صرفيًا بالاسم إذ بها يصير الاسم منسوبًا، وتنقل علامة الإعراب إلى هذه اللاحقة لأنها أصبحت موضع الإعراب وتعتريه بعض التغييرات الصرفية، داخل البنية المفردة كردِّ المحذوف أو حذف المذكور على وفق القياس المقرر وما خالف هذا فبردٌّ إلى السماع.

قائمة المظان

المظـــــان

✎ **القرآن الكريم**

الكتب المطبوعة:

١. أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية- نجاة عبد العظيم الكوفي- دار الثقافة والنشر- ط١- مصر، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢. أبنية الصرف في كتاب سيبويه- خديجة الحديثي- ط (١) منشورات مكتبة النهضة- بغداد- ١٩٦٥م.

٣. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (جلال الدين، ت٩١١هـ)-دار الندوة الجديدة- بيروت.

٤. أدب الكاتب، لابن قتيبة (أبي محمد عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة- ط٤- مصر- ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)- تحقيق: مصطفى أحمد النماس- مطبعة المدني-ط١- القاهرة- - ١٩٨٩م.

٦. الآراء الراقية الحديثة في تسير قواعد اللغة العربية وبيان أسراها- محمد كاظم الملكي- ط١- مطبعة الآداب- النجف- ١٣٧٧هـ-١٩٨٨م.

٧. ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم- لابن أبي السعود- تصحيح بعض العلماء- ط١-المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧هـ-١٩٢٨م.

٨. أساس البلاغة- للزمخشري (الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر- ت ٥٣٨هـ)- تحقيق: عبد الرحيم محمود- ط (١)- دار الكتب المصرية- ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.

٩. أسرار العربية، لابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين- دار الكتب العلمية- ط١- بيروت-١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٠. أسرار النحو، لابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ت ٩٤٠هـ).تحقيق أحمد حسن حامد- منشورات دار الفكر — عمان- بلا تاريخ.

١١. إسناد الفعل، دراسة في النحو العربي- سمية محمد المياح- مطبعة المجمع العلمي- ط١- بغداد ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

١٢. الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي (جلال الدين- ت ٩١١هـ)- تحقيق: عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة- ط ١- بيروت- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٣. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للبطليوسي (عبد الله بن محمد، ت٥٢١هـ) تحقيق: حمزة عبد الله النشري- دار المريخ- ط١- الرياض- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤. الأصول في النحو- لابن السرَّاج (أبي بكر محمد بن سهل. ت ٣١٦هـ)- تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- ط٣- بيروت- ١٩٨٨م.

١٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (أبي عبد الله الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ) دار العلم للملايين- بيروت ١٩٨٦م.

١٦. إعراب القرآن، للنحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل، ت٣٣٨هـ) تحقيق زهير غازي زاهد- عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية- ط٢- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٧. الأفعال، لابن القطاع (أبي القاسم علي بن جعفر السعدي، ت ٥١٥هـ) ط (١) دائرة المعارف العثمانية- ١٣٦٠هـ.

١٨. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (جلال الدين ت٩١١هـ) تحقيق: أحمد سليم الحمص، ومحمد أحمد قاسم – جروس برس- ط١- ١٩٨٨.

١٩. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة- فاضل مصطفى الساقي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط (١)- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢٠. إمتاع الطرف في النحو والعروض والصرف- محمود محسن فالح مهيدات، ط١، دار الكندي ١٩٩٠م.

٢١. الانتصار لسيبويه على المبرّد- لابن ولاد (أبي العباس أحمد بن محمد، ت ٣٣٢هـ)- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- ط ١- بيروت- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد- ت ٥٧٧هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث الإسلامي- مصر ١٩٦٥م.

٢٣. أوزان الفعل ومعانيها- هاشم طه شلاش- مطبعة الآداب- النجف- ط١- ١٩٧١م.

٢٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين ت ٧٦١هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الندوة الجديدة- ط٦ بيروت- ١٩٨٠م.

٢٥. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العليلي -مطبعة العاني- بغداد.

٢٦. الإيضاح في علل النحو- للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، ت ٣٣٧هـ)- تحقيق: مازن المبارك- دار النفائس- ط٤ بيروت- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٧. البارع في اللغة، للقالي (أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، ت ٣٥٦هـ)- تحقيق: هاشم الطعّان- مكتبة النهضة- بغداد- دار الحضارة- ط ١بيروت- ١٩٧٥م.

٢٨. البحث النحوي عند الأصوليين- مصطفى جمال الدين- دار الرشيد- ط١- بغداد ١٩٨٠م.

٢٩. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (أثير الدين عبد الله محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ) مكتبة ومطابع النصر الحديثة- الرياض، بلا تاريخ.

٣٠. البرهان في علوم القرآن- لأبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ- تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم- دار المعرفة- بيروت ١٣٩١هـ.

٣١. البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري (أبي البركات الأنباري، ت٥٧٧هـ) تحقيق: طه عبد الحميد طه- الهيئة المصرية ١٩٧٠م.

٣٢. التبيان في إعراب القرآن- لأبي البقاء محب الدين عبد الله العكبري- ت ٦١٦هـ- تحقيق: علي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي، بلا تاريخ.

٣٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ت٧٦١هـ) تحقيق: عباس مصطفى الصالحي- المكتبة العربية — ط١- بيروت- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٤. التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان النحوي ت٧٤٥هـ، تحقيق: نهاد فليح حسن- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٩٨٧م.

٣٥. تذكرة النُّحاة، لابي حيان الأندلسي (أثير الدين عبد الله محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ) تحقيق: عفيف عبد الرحمن- مؤسسة الرسالة- ط١-بيروت- ١٩٨٦م.

٣٦. التركيب النحوي وشواهده القرآنية- محمد أبي الفتوح شريف- ط (١)- دار القلم دبي- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٣٨. تصحيح الفصيح- لابن درستويه (عبد الله بن جعفر ت ٣٤٧هـ)- تحقيق: عبد الله الجبوري ط (١)- مطبعة الإرشاد- بغداد ١٩٧٥م.

٣٩. تصريف الأسماء والأفعال- فخر الدين قباوه- مطبعة كلية الآداب جامعة حلب.

٤٠. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث- الطيب البكوش- الشركة التونسية- ط١- ١٩٧٣م.

٤١. التطبيق النحوي- عبده الراجحي- دار النهضة العربية- ط١- بيروت- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٢. التطريز اللغوي- محمد خليفة الدَّنَّاع- منشورات جامعة قاريونس- ط١- بنغازي- ١٩٩٧م.

٤٣. التطور النحوي للغة العربية- برجستراسر- تحقيق رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة-مكتبة الرفاعي- ط١- الرياض-١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٤. التعريفات، للجرجاني (علي بن محمد الجرجاني، ت٨١٦هـ) — دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد.

٤٥. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ت ٣١٠هـ- دار الفكر- بيروت- ١٤٠٥هـ.

٤٦. تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٧٨م.

٤٧. تفسير الفخر الرازي المشهور بـ (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب) للرازي (محمد الرازي فخر الدين، ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر- ط٣- بيروت ١٩٨٥م.

٤٨. تفسير المسائل المشكلة في اول المتقضب، للفارقي (أبي القاسم سعيد بن سعيد، ت٣٩١هـ) تحقيق: سمير أحمد معلوف- معهد المخطوطات العربية ط١ — ١٩٩٣م.

٤٩. التكملة، للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ)- تحقيق: حسن شاذلي فرهود- ط ١، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥٠. تهذيب اللغة- للأزهري (أبي منصور محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ)- تحقيق: علي حسن هلالي ومحمد علي النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.

٥١. تهذيب النحو- عبد الله درويش- مكتبة الشباب- ط١- مصر-١٩٧٦م.

٥٢. جامع الدروس العربية- للغلاييني (مصطفى الغلاييني- ت ١٣٦٤هـ)- تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية- ط١- بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٣. الجامع لأحكام القرآن- لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ت ٦٧١هـ- تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني- دار الكتاب العربي- ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٥٤. الجمل في النحو- للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)- تحقيق: فخر الدين قباوه، ط ٥- ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٥٥. الجمل في النحو- للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٤٠هـ)- تحقيق: علي توفيق الحمد- ط ١- مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥٦. الجملة العربية بسيطة وموسعة- دراسة تطبيقية على شعر المتنبي- زين كامل الخويسكي- مؤسسة شباب الجامعة- ط١- الاسكندرية- ١٩٨٦م.

٥٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ) تحقيق: طه محسن ١٩٧٥م.

٥٨. حاشية الخضري على ابن عقيل، للخضري (محمد الخضري، ت ١٢٨٧هـ) دار احياء الكتب العربية- مصر، بلا تاريخ.

٥٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني- للصبان (محمد بن علي الصبان- ت ١٢٠٦هـ) القاهرة- دار إحياء الكتب العربية.

٦٠. الحجة للقـرَّاء السبعة، للفارسي (أبي علي الحسن بن عبد الغفار- ت ٣٧٧هـ)- تحقيق: بدر الدين قهوجي- وبشير جويجاني- دار المأمون للتراث- ط١- بيروت- دمشق - ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٦١. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب- للبغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣هـ)- تحقيق: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ومطبعة المدني بالقاهرة، بلا تاريخ.

٦٢. الخصائص- لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: محمد علي النجار دار الشؤون الثقافية العامة- ط٤- بغداد- ١٩٩٠م.

٦٣. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد- غانم قدوري الحمد- مطبعة الخلود- ط١- بغداد- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٦٤. الدر المصون في علوم الكتاب المخزون- أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي- تحقيق: أحمد محمد الخراط- دار القلم دمشق ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٥. دراسات في علم أصوات العربية- داود عبده- الكويت- ١٩٧٩م.
٦٦. دراسات في علم الصرف- عبد الله درويش- مكتبة الشباب- القاهرة.
٦٧. دراسات في علم اللغة- كمال محمد بشر- دار المعارف- ط٩- مصر- ١٩٨٦م.
٦٨. دراسات في اللغة العربية- خليل يحيى ناهي- دار المعارف- مصر، بلا تاريخ.
٦٩. دراسات في اللغة والنحو- عدنان محمد سلمان- دار الحكمة للطباعة والنشر- ط١- بغداد- ١٩٩١م.
٧٠. دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة- مازن الوعر- دار المتنبي-ط١- دمشق- ٢٠٠١م.
٧١. دراسة نظرية تطبيقية في تصريف الأفعال- محمد بدوي المختون- مكتبة الشباب- ط١- مصر- ١٩٧٧م.
٧٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي (أحمد بن الأمين، ت١٣٣١هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية – ط١- بيروت- ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٧٣. دروس التصريف- محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة- ط٣- مصر- ١٩٥٨م.
٧٤. دروس في علم الصرف- علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي- مطبعة التعليم العالي- ط١- بغداد- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٧٥. دقائق التصريف، للمؤدب (القاسم بن محمد بن سعيد، من علماء القرن الرابع للهجرة) تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال- بغداد- مطبوعات المجمع العلمي ١٩٨٧م.
٧٦. دلائل الإعجاز- للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد، ت ٤٧١هـ- تحقيق: محمد رضوان الدَّاية- وفايز الدَّاية- مكتبة سعد الدين ط٢- دمشق- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٧٧. ديوان الآدب، للفارابي (اسحاق بن ابراهيم، ت٣٥٠هـ) تحقيق: أحمد مختار عمر- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – ط١، ١٩٧٤م.
٧٨. ديوان الأعشى- شرحه وعلق عليه د. محمد حسين- القاهرة- مكتبة الآداب.
٧٩. ديوان امرئ القيس- تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم- دار المعارف- ط٤- القاهرة ١٩٩٤م.

٨٠. ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت- تحقيق نعمان أمين طه- القاهرة ١٩٥٨م.
٨١. ديوان شعر ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) تصحيح وتنقيح: كاريل هنري هيس مطبعة كلية كمبريج ١٣٣٧هـ- ١٩١٩م.
٨٢. ديوان الفرزدق- تحقيق: عبد الله الصاوي- القاهرة ١٩٣٦م.
٨٣. ديوان عنترة- تحقيق: محمد سعيد مولى- المكتب الإسلامي- دمشق ١٩٧٠م.
٨٤. رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبَّادي (أحمد بن قاسم. ت٩٩٤هـ)- تحقيق محمد حسن عوَّاد- دار الفرقان- ط١- ١٤٠٣هـ.
٨٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- لأبي الفضل محمود الآلوسي ت ١٢٧٠هـ- دار إحياء التراث العربي- بيروت، بلا تاريخ.
٨٦. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد، ت٦٨٦هـ) تحقيق: ناصر حسين علي- المطبعة التعاونية- ط١- دمشق- ١٤١٢هـ.
٨٧. الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء- زين كامل الخويسكي- دار المعارف الجامعية- ط١- الاسكندرية- ١٩٨٥م.
٨٨. سر صناعة الإعراب- لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف- وإبراهيم مصطفى- وعبد الله أمين- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- ط ١- القاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
٨٩. السمات التفريعية للفعل في الأبنية التركيبية- مقاربة لسانية- أحمد حساني ديوان المطبوعات الجامعية- ط١- الجزائر- ١٩٩٣م.
٩٠. شذا العرف في فن الصرف- أحمد الحملاوي ت ١٤٣٥هـ- دار القلم بيروت.
٩١. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، لابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت ٧٦٩هـ)- تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- مطبعة باقري- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٩٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ت ٩٢٩هـ)- تحقيق: حَسَن حَمَد- ط (١)- دار الكتب العلمية ١٤١٩- ١٩٩٨م.
٩٣. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين (ت٦٨٦هـ) المطبعة العلوية- النجف- ١٣٤٢هـ.

٩٤. شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت ٦٧٢هـ- تحقيق: محمد عبد القادر عطا- وطارق السيد- ط (١)- دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩٥. شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري ت٩٠٥هـ) مطبعة الاستقامة- القاهرة- ط١، ١٤٥٤هـ.

٩٦. شرح التصريف- للثمانيني (عمر بن ثابت الثمانيني ت ٢٤٢هـ)- تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي- ط (١)- مكتبة الرشد- الرياض ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٩٧. شرح جمل الزجاجي- الشرح الكبير- لابن عصفور (علي بن مؤمن بن علي ت ٦٦٩هـ)- تحقيق: صاحب أبي جناح- عالم الكتب- ط١- بيروت- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٩٨. شرح الحدود النحوية، للفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي، ت ٩٧٢هـ)- تحقيق: زكي فهمي الآلوسي- دار الكتب للطباعة والنشر- ط١- الموصل- - ١٩٨٨م.

٩٩. شرح ديوان جرير، تحقق محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية- ط١- بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠٠. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى- تحقيق: أحمد طلعت- دار الفكر- ط١- بيروت ١٩٦٨م.

١٠١. شرح شافية ابن الحاجب- للرضي الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن- ت ٦٨٦هـ)- تحقيق: محمد نور الحسن- ومحمد الزفزاف- ومحمد محيي الدين- دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٢م.

١٠٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين، ت ٧٦١هـ- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- ط١- بيروت- ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٣. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (أبي عبد الله محمد بن عيسى- ت ٧٧٠هـ)- تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني- المكتبة الفيصلية- ط١- مكة المكرمة – ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠٤. شرح عيون الإعراب، للمجاشعي (أبي الحسن علي بن فضال، ت٤٧٩هـ) تحقيق: حنَّا جميل حدَّاد- أربد- ط١- الاردن- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٠٥. شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى، لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين، ت٧٦١هـ- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر ، بيروت.

١٠٦. شرح كافية ابن الحاجب، للرضي (رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت ٦٨٦) تحقيق: أميل بديع يعقوب- ط ١ دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٧. شرح الكافية الشافية، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله- ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: عبد المنعم هريدي- دار المأمون للتراث- مكة المكرمة.

١٠٨. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله ت ٧٦١هـ)- تحقيق: هادي نهر- مطبعة جامعة بغداد- ط١- بغداد- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٠٩. شرح المراح في التصريف- للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد، ت ٨٥٥هـ)- تحقيق: عبد الستار جواد- مطبعة الرشيد- بغداد- ١٩٩٠م.

١١٠. شرح المفصل- لابن يعيش (موفق الدين ابن يعيش النحوي- ت ٦٤٣هـ)- عالم الكتب- بيروت.

١١١. شرح المقدِّمة المحسبة، لابن بابشاذ (طاهر بن أحمد، ت٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم — ط١- الكويت- ١٩٧٦م.

١١٢. شرح المكّودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو، للمكودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح ت ٨٠٧هـ)- تحقيق: إبراهيم شمس الدين- دار الكتب العلمية- ط١- بيروت- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١٣. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (أبي الحسين أحمد بن فارس، ت٣٩٥هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي- مؤسسة بدران- بيروت- ١٩٨٥م.

١١٤. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)- للجوهري (إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين- ط٤- بيروت- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١١٥. الصرف- حاتم الضامن- بغداد- ١٩٩١م.

١١٦. الصرف الواضح- عبد الجبار علوان النايلة- مطبعة التعليم العالي ط ١- الموصل- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١١٧. الصرف الوافي- دراسة وصفية وتطبيقية- هادي نهر- مطبعة التعليم العالي- ط١- الموصل- ١٩٨٩م.

١١٨. الضمائر في اللغة العربية- محمد عبد الله جبر- دار المعارف-ط١- ١٩٨٣م.

١١٩. ضياء السالك إلى أوضح المسالك- محمد عبد العزيز النجار- مطبعة السعادة- ط ٣- القاهرة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٢٠. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد- هنري فليش- تحقيق: عبد الصبور شاهين- دار المشرق- ط١- بيروت- ١٩٨٦م.

١٢١. علل النحو، لابن الوراق (محمد بن عبد الله، ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة- ط١- بغداد ٢٠٠٢م.

١٢٢. علم اللغة العربية- مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية- محمود فهمي حجازي دار الثقافة للنشر- القاهرة.

١٢٣. عمدة الصرف- كمال إبراهيم- مطبعة الزهراء- ط٣- بغداد- ١٩٥٧م.

١٢٤. العين، (للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٥هـ) تحقيق: عبد الله درويش- مطبعة العاني- ط١- بغداد- ١٩٦٧م.

١٢٥. الفصول في العربية، لابن الدَّهان (أبي محمد سعيدبن المبارك- ت ٥٦٩هـ)- تحقيق: فائز فارس- ط ١- دار الامل- الأردن- ومؤسسة الرسالة- بيروت ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٢٦. الفعل زمانه وأبنيته- إبراهيم السامرائي- مطبعة العاني- ط١- بغداد-١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

١٢٧. الفعل في القرآن الكريم- تعديته ولزومه- أبي أوس إبراهيم الشمسان- مطبعة ذات السلاسل – الكويت- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢٨. فعلت وأفعلت- للسجستاني (سهل بن محمد بن عثمان- ت ٢٥٥هـ)- تحقيق: خليل إبراهيم العطية- ساعدت جامعة البصرة على نشره ١٩٧٩م.

١٢٩. فقه اللغات السامية –بروكلمان- ترجمة رمضان عبد التواب- مطبوعات جامعة الرياض- ١٩٧٧م.

١٣٠. فقه اللغة في الكتب العربية- عبده الراجحي- دار المعرفة الجامعية- ط١- الاسكندرية- ١٩٩٢م.

١٣١. فقه اللغة المقارن- ابراهيم السامرائي- بيروت- ط٢، ١٩٧٨م.

١٣٢. فقه اللغة وسرُّ العربية، للثعالبي (أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ت٤٢٩هـ) تحقيق: مصطفى السَّقَّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي- شركة مصطفى بابي الحلبي- ط١- مصر، ١٩٧٤م.

١٣٣. في بناء الجملة العربية- محمد حماسة عبد اللطيف- دار القلم- ط١- الكويت- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٣٤. في التصريف، للجرجاني (عبد القاهر ت ٤٧١هـ)- تحقيق: محسن سالم العميري- مكتبة التراث- ط١- مكة المكرمة- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٥. في تصريف الأسماء- عبد الرحمن محمد شاهين- مكتبة الشباب- ط١- مصر- ١٩٧٧م.

١٣٦. في تصريف الأفعال -عبد الرحمن محمد شاهين- مكتبة الشباب- ط١- مصر-١٩٩٣م.

١٣٧. في علم الصرف- أمين علي السيد- دار المعارف- ط٣- مصر- ١٩٨٥م.

١٣٨. في علم النحو- أمين علي السيد- درا المعارف- ط٣- مصر- ١٩٧٥م.

١٣٩. قاموس تصريف الأفعال والأسماء- أميل بديع يعقوب- حروس برس- ط٣- لبنان- ١٩٩٨م.

١٤٠. القاموس المحيط، للفيروز ابداي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ) مطبعة البابي الحلبي-مصر ١٩٥٢م.

١٤١. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني للأحكام الشرعية- محمد الحبش- دار الفكر المعاصر- ط١- بيروت- دمشق- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٤٢. قضايا نحوية وصرفية- ناصر حسين علي- المطبعة التعاونية- ط١- دمشق ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٤٣. كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزري (شمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب، ت٨٣٣هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النّماس- مطبعة السعادة- ط١- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤٤. الكافي في الصرف والنحو والإعراب- جوزيف إلياس وجرجس ناصيف- دار العلم للملايين ط١- بيروت- ١٩٩٨م.

١٤٥. الكامل في النحو والصرف والإعراب- أحمد قبش- دار الجيل- ط٢- بيروت- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤٦. كتاب التفاحة في النحو- للنحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ)- تحقيق: كوركيس عوّاد- مطبعة العاني- بغداد- ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٤٧. كتاب السبعة في القراءات- أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، ت ٣٢٤هـ- تحقيق: شوقي ضيف- دار المعارف- ط٢- القاهرة-١٤٠٠هـ.

١٤٨. كتاب سيبويه- (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر- ت ١٨٠هـ)- تحقيق: عبد السلام هارون ط (٣)- عالم الكتب- بيروت ١٤٠٣- ١٩٨٣م.

١٤٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- للزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر- ت ٥٣٨هـ)- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت.

١٥٠. كشف المشكل في النحو- (علي بن سليمان الحيدرة اليمني- ت ٥٩٩هـ)- تحقيق: هادي عطية مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٥١. الكليات، للكفوي (أبي البقاء أيُّوب بن موسى الحسيني، ت١٠٩٥هـ) دار الطباعة العامة-بولاق- مصر ١٢٥٣هـ.

١٥٢. الكواكب الدُّرية- شرح على متمِّمة الأجرومية، للأهدل (الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري من أعيان القرن الثالث عشر)- مؤسسة الكتاب الثقافية ط ١- ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٥٣. اللباب في تصريف الأفعال- محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث- مصر، بلا تاريخ.

١٥٤. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ)- تحقيق: غازي مختار ظليمات- دار الفكر- ط١- دمشق- ١٩٩٥م.

١٥٥. لسان العرب، لابن منظور (محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

١٥٦. اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية، للمعلمي اليماني (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي، ت ١٢٨٦هـ)- تحقيق أسامة بن حامد الحازمي- عالم الفوائد – مكة المكرمة- ١٤٢١هـ.

١٥٧. اللغة بين المعيارية الوصفية- تمَّام حسَّان- دار الثقافة- ط١- الدَّار البيضاء،١٩٨٠م

١٥٨. اللغة العربية- معناها ومبناها- تمام حسان- دار الثقافة- المغرب ١٩٩٤م.

١٥٩. اللمع في العربية، لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني- ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: فائز فارس- دار الأمل- الأردن- ومكتبة الكندي- الأردن- ط ١- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٦٠. ليس في كلام العرب، لابن خالويه (أبي عبد الله الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- ط٢- مكة المكرَّمة-١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٦١. ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج (أبي اسحاق ت ٣١١هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٦٢. مبادئ اللسانيات- أحمد محمد قدّور- دار الفكر- ط١- دمشق- بيروت- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٦٣. المبدع في التصريف، لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٤٥) تحقيق: عبد الحميد السيد طلب- دار العروبة للنشر والتوزيع- ط١- الكويت- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٦٤. مجاز القرآن، لأبي عبيدة (معمرَّ بن المثنى، ت٢١٠هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين- مطبعة السعادة- ط١- مصر ١٩٦٢م.

١٦٥. مجالس ثعلب، (أبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، ت٢٩١هـ)- تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف- ط٢- مصر- ١٩٦٠م.

١٦٦. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي- وحاشية الجاربردي لابن جماعة عالم الكتب- بيروت.

١٦٧. محاضرات في علم الصرف- علي جابر المنصوري- وعلاء الدين هاشم الخفاجي مطبعة التعليم العالي- الموصل ١٩٨٩م.

١٦٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لابن جنّي (أبي الفتح عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ)) تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة- دار التحرير للطبع والنشر ١٣٨٦هـ.

١٦٩. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده (علي بن اسماعيل بن سيده- ت٤٥٨هـ)- تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصَّار- مطبعة البابي الحلبي- ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

١٧٠. المحلَّى (وجوه النصب)، لابن شقير (أبي البركات أحمد بن الحسن بن شقير- ت ٣١٧هـ)- تحقيق: فائز فارس- مؤسسة الرسالة- بيروت- دار الأمل- أربد ط (١) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

١٧١. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها- محمد الأنطاكي- دار الشرق العربي- ط٣- بيروت.

١٧٢. مختصر الصرف- عبد الهادي الفضلي- دار التعلم- بيروت، بلا تاريخ.

١٧٣. المخصص- لابن سيده (أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي ت ٤٥٨هـ)- دار الفكر- ط١- بيروت- ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٧٤. المدارس النحوية- خديجة الحديثي- مطبعة دار الحكمة- ط٢- بغداد-١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٧٥. مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة- مصطفى النحاس- مكتبة الفلاح- ط١- الكويت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٧٦. المدخل إلى علم الصرف- محمد منال عبد اللطيف- دار المسيرة- ط١- عمَّان- ١٤٢٠- ٢٠٠٠م.
١٧٧. المدخل الى علم اللغة- رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- ط١- القاهرة ١٩٨٥م.
١٧٨. المدخل إلى علم النحو والصرف- عبد العزيز عتيق- دار النهضة العربية ط (٢)- ١٩٦٧م.
١٧٩. مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها- صلاح الدين الزعبلاوي-دار المجد- ط١- دمشق- ١٩٨٩م.
١٨٠. المذكر والمؤنث، للأنباري (أبي بكر بن القاسم، ت٣٢٨هـ) تحقيق: طارق عبد عون الجنابي- دار الرائد العربي- بيروت-ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٨١. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، ت ٣٥١ هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٥٤م.
١٨٢. المرتجل- لابن الخشاب (أبي محمد عبد الله بن أحمد- ت ٥٦٧هـ)- تحقيق: علي صدر دار الحكمة- دمشق- ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
١٨٣. المرجع في علم الصرف- سميح أبي مغلي- دار الكرامة للنشر والتوزيع- ط١- عمَّان- ١٩٨٧م.
١٨٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (عبد الرحمن جلال الدين، ت ٩١١هـ)- تحقيق: أحمد جاد المولى- وعلي محمد النجار- ومحمد أبي الفضل إبراهيم- دار الجيل- بيروت ودار الفكر.
١٨٥. مسائل لغوية في مذكرات مجمعية- محمد حسين آل ياسين- مطبعة المجمع العلمي-ط١- بغداد- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٨٦. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (بهاء الدين بن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات- دار الفكر- ط١- دمشق-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٨٧. مشكل إعراب القرآن- لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي- ت ٤٣٧هـ- تحقيق: حاتم الضامن- مؤسسة الرسالة- ط٢- بيروت ١٤٠٥هـ.
١٨٨. مصطفى جواد وجهوده اللغوية- محمد عبد المطلب البكاء- دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد- ط٢- ١٩٨٧م.
١٨٩. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للسيوطي (جلال الدين ت ٩١١هـ)- تحقيق: نبهان ياسين حسين- دار الرسالة للطباعة- ط١- بغداد- ١٩٧٧م.

١٩٠. معالم دارسة في الصرف- الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية- إسماعيل عمايرة- ط (٢) دار حنين- عمَّان- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٩١. معاني الأبنية في العربية- فاضل صالح السامرائي- جامعة بغداد- ط (١)- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٩٢. معاني القرآن، للأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، ت ٢١٥هـ)- تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد- عالم الكتب- بيروت- ط (١)- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٩٣. معاني القرآن، للفرَّاء (يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ) تحقيق: محمد علي النجَّار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، ١٩٨٣م.

١٩٤. معاني النحو- فاضل صالح السامرائي- جامعة بغداد- بيت الحكمة ١٩٩٠م.

١٩٥. المغني في تصريف الأفعال- محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث- مصر.

١٩٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (الإمام أبي محمد عبد الله بن جمال الدين- ت ٧٦١هـ)- تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوني- دار إحياء التراث العربي- ط١- بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٩٧. المغني في النحو، لابن فلاح اليمني (تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني- ت ٦١٠هـ)- تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي- دار الشؤون الثقافية- ط١- بغداد ١٩٩٩م.

١٩٨. مفتاح العلوم، للسكاكي (أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر- ت ٦٢٦هـ)- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

١٩٩. المفصل في علم العربية، للزمخشري (جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- القاهرة ١٣٢٣هـ.

٢٠٠. مقاييس اللغة، لابن فارس (أبي الحسين أحمد، ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون- ط٢-مطبعة مصطفى بابي الحلبي- مصر- ١٩٦٩م.

٢٠١. المقتصد في شرح الإيضاح- للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد- ت ٤٧١هـ)- تحقيق: كاظم بحر المرجان- دار الرشيد- بغداد- ١٩٨٢م.

٢٠٢. المقتضب، للمبرد (أبي العباس، ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- دار الفكر- بيروت.

٢٠٣. المقرّب، لابن عصفور (علي بن مؤمن- ت ٦٦٩هـ)- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري- وعبد الله الجبوري- مطبعة العاني- ط١- بغداد ١٩٨٦م.
٢٠٤. ملحمة الإعراب، القاضي، أحمد السنيدار- مكتبة اليمن الكـــبرى – ط١- صنعاء ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٢٠٥. الممتع في التصريف، لابن عصفور- تحقيق: فخر الدين قباوه- دار الآفاق الجديدة- ط١٠- بيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٠٦. مناهج البحث في اللغة- تمّام حسّان- دار الثقافة- ط١- الدار البيضاء ١٩٧٩م.
٢٠٧. مناهل الرجال ومراضع الأطفال- بلبان معاني لامية الأفعال، للهرري (محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي) ط (١)- مكتبة الإرشاد- ط١- صنعاء- ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٢٠٨. منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدريّة- عبد الله يحي الشعبي مؤسسة الكتب الثقافية- ط١- بيروت ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢٠٩. المنصف- لابن جني (الإمام أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- ط١- مصر ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٢١٠. المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصرف العربي- عبد الصبور شاهين-مؤسسة الرسالة – بيروت- ط١-١٤٠٠- ١٩٨٠م.
٢١١. المهذَّب في علم التصريف- صلاح مهدي الفرطوسي وعبد الجليل عبيد حسين وهاشم طه شلاش بيت الحكمة- بغداد.
٢١٢. الموجز في النحو، لابن السّراج (أبي بكر محمد بن السراج ت ٣١٦هـ)- تحقيق: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي- مؤسسة بدران للطباعة والنشر- ط١- بيروت- ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٢١٣. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي (أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١هـ)- تحقيق: محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع- الرياض.
٢١٤. النحو التطبيقي- هادي نهر- دار حضرموت- ط١- المكلا ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢١٥. النحو الشافي- محمود حسني مغاسلة- مؤسسة الرسالة- ط٣- بيروت- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢١٦. نحو الفعل- أحمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢١٧. النحو المستطاب سؤال وجواب وإعراب- عبد الرحمن الأهدل- مكتبة الارشاد. ط٣- صنعاء- ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٢١٨. النحو الوافي- عباس حسن- دار المعارف- مصر- ١٩٦١م.
٢١٩. نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام (عبد الله بن يوسف- ت ٧٦١هـ)- تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي- مكتبة الزهراء- ط (١)- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٢٠. النكت في تفسير كتابه سيبويه- للأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى- ت ٤٧٦هـ)- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ط١- الكويت- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر- ت ٩١١هـ)- تحقيق: أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- ط١- بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- البحوث الجامعية:-

١. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، عبد الحميد الأقطش- مجلة أبحاث اليرموك العدد (٢) لعام ١٩٩٥م.
٢. الأفعال الخمسة في اللغة العربية- دراسة نحوية تعليلية- عبد الكريم الزبيدي- مجلة كلية الآداب- جامعة الإمارات — العدد (٤)- ١٩٨٨م.
٣. تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي- فوزي حسن الشايب- حوليات كلية الآداب جامعة الكويت- الحولية العاشرة — لعام ١٩٨٩م.
٤. فرضيات القياس اللغوي:- دراسة تطبيقية في الأفعال المبنية للمجهول د. نهاد فليح حسن العاني- مجلة آداب المستنصرية- العدد (٣٥)- لعام ٢٠٠٠م.

الرسائل الجامعية:

١. أسم المفعول في القرآن الكريم- رسالة ماجستير- أفراح عبد علي كريم- كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٧م.
٢. الخلاف اللغوي في المضمرات في العربية- رسالة ماجستير- فرحان علي جبير القيسي- كلية التربية- الجامعة المستنصرية ١٩٩٨م.

٣. الزمن النحوي في الشعر الجاهلي– أطروحة دكتوراه– ليث سعد عبد الحميد– كلية الآداب– الجامعة المستنصرية– ١٩٩٥م.
٤. شرح الشذرة الذهبية المسمَّى (الفضة المضيئة) في علم العربية، للعاتكي الحنبلي (أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، ت٨٧٠هـ) تحقيق: محمد جاسم عبد الساطوري– رسالة ماجستير– كلية التربية– جامعة الأنبار، ٢٠٠٠ م.
٥. المقصور والممدود، للقالي (أبي علي اسماعيل بن القاسم ت٣٥٦هـ) تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي– رسالة ماجستير– كلية الآداب– جامعة القاهرة، ١٩٧٢هـ.
٦. المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، للظفيري (لطف الله بن محمد الغيَّاث ت١٠٣٥هـ) تحقيق: حسين أحمد عبد الله عزيز– رسالة ماجستير– كلية الآداب جامعة صنعاء، ١٩٩٩م.

ABSTRACT

The researcher wanted to reveal the relation between the syntax and the grammar because there are many branches between them through this relation it represented the two levels; the syntax level and the grammar level, so the method of this study consists six chapters, preface and end:

The preface deals with the meaning of the syntax and grammar and concept between them.

The first section titled (Verbs researches between the syntax and the grammar) its included three chapter:

- Chapter One titled (Verbs structures between transitive intransitive)
- Chapter Two titled (Passive voice between syntax structure and the grammar function)
- Chapter Three titled (Suffix and their influence in syntax structure and the grammar function)

The Second section titled (Nouns researches between the syntax and the grammar) its included three chapter:

- Chapter One titled (Source between the syntax and the grammar)
- Chapter Two titled (passive nouns between syntax structure and the grammar function)
- Chapter Three titled (Nouns suffix and their influence in syntax structure and the grammar function)

The end included the most important axis and results reached by this study:

The relations between the syntax and the grammar as follow:

1- The syntax is an introduction to study the grammar , and the relation between them is strong and tight, the syntax is a basic of the grammar because the syntax recognize the steady same word, while the grammar shows the transfer cases of words .
2- The syntax consider a study of the word while the grammar a study of the sentence, it means that the grammar is what the syntax provide to it.